وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية / الدراسات العليا

تهذيب الفرائد في شرح الفوائد الصمدية

لـ محمد رضا الحسيني الأعرجي الحلي

(ت بعد: ١١٥٣هـ) (القسم الأول) دراسة وتحقيق

رسالة قدمها

حاتم كريم برهان

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة بابل
وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية/ اللغة

إشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

قاسم رحيم حسن السلطاني

١٤٤٤هـ **٢٠٢٣م**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلاً مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ الْمُنزِلِين ﴾

صدقَ اللهُ العليُّ العظيمُ

[المؤمنون:٢٩]

The book is originally an explanation of the Sheikh's book by the scholar Muhammad bin Hussein known as Al-Baha'i, which is a short body of grammar called (Al-Fawa'id Al-Samadiah) written by Al-Baha'i to his brother Abd Al-Samad. And he had named his commentary, "Al-Fara'id Al-Asjadiyyah fi Sharh Al-Fayad Al-Samadiah." It was a great explanation, so he decided to shorten it. For this explanation, the study was represented by deducting texts from the manuscript, and we analyzed what was contained in them and shed light on his grammatical views, and the investigation represented correcting the errors mentioned in the manuscript, extracting the Qur'anic verses and attributing them to the surahs from which they were taken, and extracting the hadiths of the Prophet (peace be upon him), and we also graduated The poetic verses and their attribution to those who said them, by referring to the poets' collections, and we have referred to in the margins to some clarifications, about the opinions of scholars, and returned the opinions of scholars to those who said them, and we concluded the study with indexes of the topics that we were exposed to, as well as indexes of verses, hadiths, and poems.

الإهداء

إلى من ربياني صغيرًا وأحاطاني بحنانهما كبيرًا

الى من ابصرت بهما طريق حياتي . .

واستمديت منهما قوتي واعتزازي بذاتي . .

الى من كانت دعواتهما رفيق الالق والتفوق . . .

أُمي وأبي أطالَ اللهُ بقاءَهما (سبحانه)

إلى رفيقة دربي في الحياة

زوجي الغالية رعاها الله (سبحانه)

أُهدي ثمرةَ جُهدي المتواضع هذا ضارعًا إلى الله (عزّ وجلّ)

أن يتقبلهُ بأحسنِ القبول آميـن .

الشكر والامتنان

الحمدُ لله والحمدُ حقهُ كما يستحقهُ ، حمدًا كثيرًا دائمًا لا ينقطعُ أبدًا ولا يُحصي له الخلائق عددًا حمدًا دائمًا مع دوامه باقيًا مع بقائه كما يليق بجلاله (سبحانه) وبعد شكر الله (عزَّ وجلَّ) فإنَّ من أهمِ موجباتِ إتمام النعم أن يشكرَ المرءُ من وقف إلى جانبه في أوقات الشدة وأمده بالمعونة والمشورة اللازمتين لكل سالك طريق لم يألف سلوكه من قبلُ فكانَ حقًا عليَّ أن أتقدمَ بوافر الشكر وعظيم الامتنان لأستاذي الفاضل الدكتور قاسم رحيم السلطاني والذي كانَ بحقٍ مُرشدًا ومسددًا وناصحًا وشفيقًا وليسَ بوسعي أن أستوفي شُكره ؛ لذا أسألُ الله الذي بيده الأجرُ والمثوبة أن يشكرَ له حسن صنيعه وأن يوفيه حقة بالميزان الأوفى إنَّه سميعُ الدعاء فعَّالٌ لما يشاء كما لا أنسى أن أشكر أساتذتي في مرحلة الماجستير الذين كان لهم الأثر الكبير في وقوفي على أعتاب هذه المرحلة المهمة فأسأل الله لهم من كل خير أنزله أو هو منزله شكرًا لهم مني وامتنانًا لكل حرف تعلمته منهم وأخصُّ بالذكر الأستاذ الدكتور صباح عطيوي المحترم والأستاذ الدكتور حامد عبد المحسن المحترم والأستاذ الدكتور علي عبد الفتَّاح المحترم والأستاذ الدكتور شعلان عبد علي المحترم والأستاذ الدكتور أسيل عبد الحسين المحترمة والأستاذ الدكتور هاشم جعفر الموسوي المحترم والأستاذ الدكتور محمد نوري المحترم والأستاذ المساعد الدكتور حمزة خضير أفندي المحترم والأستاذ الدكتور فالح حسن الأسدي المحترم كما لا أنسى أن أشكر كلَّ من رفدني بنصيحةٍ أو أمدني بمصدر من المصادر التي كانت رافدًا من روافد إتمام هذا البحث وكلَّ من أسداني نصحًا وأعطاني نصيبًا من وقته لهم جميعًا أتقدم ببالغ معاني الشكر والامتنان .

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (تهذيب الفرائد في شرح الفوائد الصمدية لمحمد رضا الحسيني الأعرجي الحلي (ت بعد ١١٥٣هـ) دراسة وتحقيق ((القسم الأول)) التي قدمها الطالب (حاتم كريم برهان) جرى بإشرافي في جامعة بابل – كلية التربية للعلوم الإنسانية، وهي من متطلبات نيل درجة ماجستير في اللغة العربية - اللغة، وقد استوفت الرسالة خطتها استيفاءً تامًّا يؤهلها للمناقشة .

الإمضاء:

المشرف: أ. م. د. قاسم رحيم حسن

التاريخ: / /٢٠٢٣م

بناءً على التوصيات المتوافرة، أُرشح هذه الرسالة للمناقشة .

الإمضاء:
الاسم: أ. م .د. حمزة خضير
رئيس قسم اللغة العربية
التأريخ / /٢٠٢٣

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
القسم الأول : الدراسة	٤
الفصل الأول :	٤
أولا : المؤلف، اسمه ونسبه	٤
ثانيًا : مؤلفاته	٤
ثالثا : التعريف بالكتاب	٥
رابعًا : سبب تأليف الكتاب	٥
الفصل الثاني:	٦
المبحث الأول: منهج السيد الأعرجي في(تهذيب الفرائد في شرح الفوائد)	٦
المبحث الثاني : أثر العلوم الأخرى على ثقافته	١١
أولًا :التفسير	١١
ثانيًا: أصول الفقه	١٣
ثالثًا : علوم البلاغة	١٥
رابعًا : المنطق	١٦
الفصل الثالث : أصول النحو العربي عند السيد الأعرجي	١٨
المبحث الأول : السماع	٢٠
أولًا : احتجاجه بالقرآن الكريم	٢٠
ثانيًا : احتجاجه بالقراءآت القرآنية	٢٣

ثالثًا : احتجاجه بالحديث النبوي الشريف	٢٥
رابعًا : احتجاجه بكلام العرب من شعر ونثر	٢٧
١- احتجاجه بالشعر	٢٧
٢- احتجاجه بالنثـــر :(الأمثـال ، الحكم والأقـوال العربيـة)	٣٠
المبحث الثاني : القياس	٣٣
المبحث الثالث : الإجماع	٣٥
المبحث الرابع : استصحاب الحال	٣٧
المبحث الخامس : في بعض أدلة النحو سوى ما تقدم منها	٣٩
الفصل الرابع :	٤١
المبحث الأول : العامل النحوي عند السيد الأعرجي	٤١
المبحث الثاني : المصطلح النحوي عند السيد الأعرجي	٤٥
المبحث الثالث : موقفه من الخلاف النحوي بين المدرستين	٥٠
المبحث الرابع : الترجيحُ والاعتراضُ	٥٥
١- الترجيح	٥٥
٢- الاعتراض	٥٩
الفصل الخامس:	٦٣
المبحث الأول : توثيق اسم المخطوطة ونسبتها إلى مؤلفها	٦٣
المبحث الثاني : وصف النسخ	٦٤
المبحث الثالث : أولًا : عملنا في التحقيق	٦٥
ثانيًا: جدول بالرموز الواردة في النص المحقق	٦٦
ثالثًا: نماذج من المخطوط	٦٧
القسم الثاني : النص المحقق	١
مقدمة الشارح	١
الحديقة الأولى: فيما أردت تقديمه على المقصود	١٨
الحديقـــة الثانيـــة: فيما يتعلق بالأسماء خاصَّة من الأحكام	٨٦
الفهارس الفنية	
المصادر	

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين، وأصحابه المنتجبين.
أمَّا بَعدُ..

فإن اختياري لهذه المخطوطة، يرجع لأسباب عدة يأتي في مقدمتها الحرص على إخراج هذا التراث إلى النور بعد أن مكث على رفوف المكتبات ردحًا من الزمن دون أن يتعرض له باحث بالدراسة والتحقيق لاسيما وأن مؤلف هذا الكتاب أحد الأعلام الذين لم يأخذ نصيبه من الاهتمام في الأوساط العلميَّة.

والسبب الآخر هو تشجيع بعض أساتذتي ممن أثق بمقدرتهم العلمية وخبرتهم في ميدان التحقيق وتشجيعهم لي في خوض غمار هذه التجربة لما تنطوي عليه المحاولة من فوائد وعوائد تعزز مقدرة الباحث على قراءة كتب التراث وهذا يعود بثمار جنية على الباحث منها الاطلاع على أسلوب النحاة في الأجيال السابقة في التأليف وطريقة طرحهم الموضوعات وأساليبهم في عرض الآراء وتمكنهم من الإحاطة بعدد من العلوم وجمعها في كتاب واحد ففي الوقت الذي تقرأ فيه رأيًا نحويًا تقرأ إلى جانبه رأيًا آخر في الأصول أو التفسير فيكون المرءُ كمن أصاب صيدين بحجر كما يقال في المثل وهذا الأمر يسهم كثيرًا في أن يطلع الباحث على كثير من العلوم التي تعزز ثقافته وتزيد في غلته المعرفية .

ولا يخفى ما لهذه المخطوطة من أهمية كبيرة وقيمة عِلميَّة وهي نسخة فريدة كل هذه الأسباب مجتمعة كانت الباعث لهذه الرغبة في خوض هذه التجربة .

إلَّا أن عملية تحقيق المخطوط ليست عملية يسيرة ومتاحة للجميع ولا أدعي هنا أنني قد أحرزت كل مقومات التحقيق فما زلت أحبو في طريق وعرة المسالك ولكن بعد العزم كان لابد من المحاولة ؛ لأن المتهيب من صعود الجبال ، يعيش أبدًا بين الحفر فتوكلت على الله، وهو حسبي ونعم الوكيل .

ولابد لي هنا من ذكر العقبات والصعوبات التي واجهتها في هذه التجربة، فإنَّ من الصعوبة بمكان أن تعثر على مخطوطة له قيمتها العلميَّة لم تصل إليها أيادي أهل التحقيق ، فإنَّ أغلب المخطوطات قد حاز عليها أهل الاختصاص من المحققين بغية تحقيقها والاطلاع على ما فيها من كنوز معرفيَّة وبتوفيق من الله (سبحانه) وبعد بحث وسؤال أُتيحَ لي اللقاءُ بأستاذي المفضال (أدام الله توفيقه) الأستاذ المساعد الدكتور قاسم رحيم السلطاني المعدود في أهل العلم والفضل والخلق والتواضع فجاد عليَّ بهذه المخطوطة فكنت شاكرًا لفضله ممتنًا لعطفه وهذه المخطوطة تعود لأحد العلماء وهو السيد محمد رضا الحسيني الأعرجي (رحمه الله) وهي في علم النحو وعند الاطلاع على هذه المخطوطة النفيسة وجدت أن حجمها كبير لا يتناسب والوقتَ المقرر لهذه المرحلة الدراسية فكان الاقتراح أن أحقق قسمًا منها يتناسب والمدة المقررة ثم أعكف على دراسته.

وعلى الرغم من أن هذا القسم الذي اخترته لم يكن كبيرًا جدًا إلَّا أنَّ كَبرَ حجمِ صفحات المخطوطة بعد التحقيق زاد المتن المحقق على (176) صفحة، ولم يكن حجم المخطوطة العقبة الوحيدة في هذا المجال فهناك عقبات أخر منها صعوبة قراءة المخطوطة فهي مكتوبة

بالخط الفارسي وفيها طمس لكثير من الكلمات وأخطاء وقع فيها النَّاسخ وغير ذلك من العقبات ومما يهوّنُ الأمرَ على المحققين في مثل هكذا مصاعب وجود نسخ أخر تكون عاملًا مساعدًا يلجأ إليها المحقق إن كان للمخطوط نسخ أُخر؛ ليصل إلى مقاربة النص المفقود وأمَّا إذا كانت النسخة فريدة فالمهمة أعقد ولا بدَّ من بذل الجهد وتجديد المحاولة قبل أن تلقي أسلحتك وتكتفي بالقول: (النصَّ مَطموسٌ في الأصلِ) وهنا استشهدُ بكلمة أحد المعنيين بتحقيق المخطوطات ؛ إذ يقول: ((ولقد ظنّ بعض أدعياء العلم أنَّ تحقيق النّصوص ونشرها عمل هيّن سهل وكان لكثرة الدّخلاء على هذا الفن أثر في حكمهم هذا، وما درى هؤلاء أنَّ المحقق الأمين قد يقضي ليلة كاملة في تصحيح كلمة، أو إقامة عبارة أو تخريج بيت من الشّعر أو البحث عن علم من الأعلام في كتب التّراجم والطّبقات))[1] أمَّا إذا كان التحقيق لنسخةً فريدة (وحيدة)؟ فإن مشكلات تحقيقها ستكونُ أكثر والأمرُ غير خفي على المختصين في مجال التحقيق وبعد هذه المحاولة التي كان فيها الكثير من المعاناة ، وقفت أخيرًا على أعتاب هذه التجربة التي أسألُ الله (جلَّ جلالهُ) أن يختمها بالنجاح لإخراج جزء من هذه المخطوطة إلى النور كما نسأله (عزَّ وجلَّ) أن يتقبل منا هذا المجهود وأن يشملنا ببركات المصنف والشارح (رحمهما الله) في الدنيا والآخرة إنَّه سميعُ الدعاءِ .

ثمَّ كان من نعمِ اللهِ عليَّ خاصة أن أخذ بيدي كي أنالَ شرفَ تحقيق هذه المخطوطة وهي من تراث أحد الأعلام الأجلاء الموسومة بـ(تهذيب الفرائد في شرح الفوائد الصمديَّة) وهي تهذيب لكتابه (الفرائد العسجدية في شرح الفوائد الصمدية) وتعود للعلامة السيد محمد رضا الحسيني الأعرجي الحلي (رحمهُ الله) والذي شرح فيه (الفوائد الصمدية) وهذا ما ذَكرَه هو في مقدمة المخطوط إذ قال : ((أمَّا بعد فيقول العبدُ الفقيرُ المُرتجي مُحمَّد رضا بن حسن الحسيني الأعرجيُّ غفر الله له ولوالديه ....))[2] أمَّا المتن المشروح (الفوائد الصمدية) فهو للعلامة الشيخ محمد بن الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي الجبعي العاملي الملقب بالبهائي(ت: 103هـ).

ثم لا بد من التوجه بالشكر والثناء لأستاذي الفاضل المشرف على هذه الرسالة ، على ما بذله من مجهود وعلى سعة صدره وحسن صنيعة الذي كان بحق نعم العون ولولا فضل الله أولًا ومشيئته التي اقتضت أن يكون مشرفي الأستاذ المساعد الدكتور قاسم رحيم السلطاني (دام توفيقه)- وهو بعد مسبب الأسباب- لما كان لهذا العمل أن يرى النور فأسأل الله (سبحانه) أن يُديمَ عليه نعمَ امتنانه إنَّه سميع مجيب .

ومما لابد منه في المقام أن يعترف المرء بقصوره وتقصيره ، في التحصيل ومهما بذل المرء من جهد فإنَّه إذا ما قورن بنتاج العلماء ومداد الفضلاء فإنَّه سيبقى قطرة في بحر علمهم ورشحةً من فيض فضلهم ، إلَّا أنَّه كما قيل في الحكمة (ما لا يدركُ جلُّهُ لا يترك كلُّهُ) لذا فهذه المحاولة وإن لم تَرقَ لمستوى الطموح إلَّا أننا بذلنا فيها جهدًا نسأل الله أن يتقبله بأحسن القبول ، وإن ينتهي بنوايانا إلى أحسن ما يكون إنَّه سميعٌ مجيبٌ وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين وصلى الله على سيدنا محمدٍ خاتم النبيين وعلى آله أجمعين الطيبين الطاهرين .

---

[1] ينظر : مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين : ٤.

[2] تهذيب الفرائد : ١/ أ .

الفصل الأول :

أولًا : المؤلف اسمه ونسبه :

السيد محمد رضا بن السيد حسن الحسيني الأعرجي (كان حيًا سنة ١١٥٣هـ) ويُحتمل أنَّه أخو السيد محسن بن الحسن المقدس الأعرجي[١] المولود حدود سنة (١١٣٠هـ) والمتوفى سنة (١٢٢٧هـ)[٢].

ثانياً : مؤلفاته :

وللسيد محمد رضا مؤلفات هي :

(الفرائد العسجديَّة في شرح الفوائد الصمدية) وهو ما عبر عنه في (تهذيب الفرائد) بالشرح الكبير والذي يبدو أنه قد أودعه الكثير من الآراء العلمية وهو ما صرح به مرارًا كقوله:((وفيه أقوال أُخر ذكرناها في الشرح مع ما يرد عليها))[٣] وقوله:((وفي المقام مسائل لطيفة أودعناها الشرح))[٤].

وهذا الكتاب الذي بين أيدينا وهو (تهذيب الفرائد في شرح الفوائد الصمديَّة)

وكتابه الآخر(الأزهار اللطيفة في شرح الصحيفة السجادية للإمام زين العابدين (عليه السلام) ألفه بمشهد خراسان في (١١٣٦هـ)[٥].

وكتاب آخر وهو الفرائد المحمدية في شرح الفوائد الصمدية كتبه لولده جمال الدين محمد ، وهو موجود في مكتبة العلامة المرعشي بقم المقدسة.

ثالثاً : التعريف بالكتاب :

وهذا المتن هو ملخص كتابه (الفرائد العسجدية في شرح الفوائد الصمدية)، الذي ألفه قبل سنة (١١٥١هـ) حينما رأى قصور همة المحصلين عن الانتفاع منه لطوله لخصه وسماه (تهذيب الفرائد في شرح الفوائد) أي: (الفوائد الصمدية) والتهذيب هذا موجود عند السيد

---

[١] قال السيد محسن الأمين في أعيان الشيعة :٤٦/٩ (السيد محسن بن الحسن بن مرتضى الأعرجي الكاظمي المعروف بالمحقق الكاظمي والمحقق البغدادي صاحب المحصول والوسائل ، توفي سنة ١٢٢٧ه، وقد ناف على التسعين وقيل في تاريخ وفاته:

بموتك محسن مات الصلاح نعت ... المدارس والعلوم لمحسن أرخت

أصبح محسن عند مليك مقتدر

ودفن في الكاظمية وقبره مزور وعليه قبة .

[٢] ينظر: الذريعة: ٩٩/١٦.

[٣] تهذيب الفرائد : ١٣/ أ .

[٤] تهذيب الفرائد :٢٨/ ب .

[٥] ينظر: الذريعة : ٩٩/١٦.

شهاب[1] الدين بقم المقدسة في مكتبته الشهيرة ، وقد حصلنا على نسخة من المخطوط بصيغة وهي نسخة مكتوبة بخط (التعليق) الفارسي .

رابعاً : سبب تأليف الكتاب :

ذكر السيد سبب تأليفه الكتاب في مقدمته فقال: ((لمَّا رأيتُ العلمَ قد نَضبَ ماؤه وذهبَ من بين الناس روَّادهُ وشاهدتُ قصورَ همَم المُحصلين عن المُطولات ومدارسَتها وفتورِ عزائِمهم عن مطالعتِها وممارستِها ثنيتُ عِنان القياد نحوَ اختصَاره والاقتصار على بيان معاني مَتنه وكَشف أستاره وذِكر قليلٍ مما يَعظمُ فوائدهُ ويَعمُّ عوائدهُ))[2] .

الفصل الثاني :

ويشتمل على مباحث :

المبحث الأول :

منهج السيد الأعرجي في (تهذيب الفرائد في شرح الفوائد)

من المسلم به ونحن نتحدث عن منهج السيد الأعرجي أن نقرَّ بأنَّ هذا العالم كان متمكنًا في عرضه للمادة النحوية ، متمرسًا في صنعته ، قد أحاط بآراء علماء النحو واللغة وهو ما يبدو جليًا واضحًا لمن أنعم النظر في شرحه هذا والذي جاء تهذيبًا لشرحه الكبير(على الصمدية) للعلامة البهائي(قُدِّس سِرُه)، ولعل خير دليل على ما ذهبنا إليه من كون السيد الأعرجي عالمًا له نظر في علم النحو، هو اختياره لهذا المتن (الموجز) والذي حوى على إيجازه مطالب النحو وموضوعاته ، ومن البداهة أن من له القدرة على تفصيل المجمل من كلام العلماء وبسط القول فيه وتفريع مسائله لهو من فرسان الصنعة ومبرزيها ، فقد جاء شرحه هذا على الرغم من تهذيبه كتابًا مبسوطًا ، ولو أدعى مدع أن (تهذيب الفرائد) هو مبسوط في علم النحو ما كانَ ملومًا، ولكنَّه تهذيب لذلك الشرح الكبير، والَّذي لا نعلم كم بلغ تعداد صحائفه .

وقد رصدنا في منهج السيد الأعرجي ما يأتي :

---

[1] ينظر: قبسات من حياة سيدنا الأستاذ آية الله العظمى السيد شهاب الدين المرعشي النجفي: ١٣/١، لآية الله السيد عادل العلوي .

[2] تهذيب الفرائد : ١/ أ .

١- استدلاله على القضايا النحويَّة بأدلة الاحتجاج من (القرآن الكريم) و(الحديث النبوي الشريف).
٢- استدلاله بكلام العرب الفصحاء ممن يحتج بكلامهم وكذلك احتجاجه بما ورد من أشعارهم وأمثالهم .
٣- اهتمامه بالتعريفات ، إذ يبدأ بالمعنى اللغوي ، ثم يثني بالاصطلاحي ، كقوله في حد الكلمة : ((وهي لغةً اللفظُ ، وتطلق مجازًا على الجمل المفيدة من باب تسمية الشيء باسم جزئه كتسميتهم البيت في القصيدة قافية لاشتماله عليها واللام فيه للذكري))[١] ، وقال في تعريف اللفظ : ((وهو لغة الرمي قال: والظاهر أن الفرق بينهما اختصاص اللفظ بالفم وعموم الرمي))[٢] .
٤- استشهاده بأقوال أهل البيت (صلوات الله عليهم) مضافًا لما أورده من الأحاديث النبوية الشريفة في مواضع من شرحه ، كنهج البلاغة ، والصحيفة السجاديَّة .
٥- تأثر السيد الأعرجي جملة من أعلام النحو يأتي في مقدمتهم رضي الدين الاسترآبادي ، فنراه كثيرًا ما يستشهد بآرائه ، ويُظهِرُ له الاحترامَ فهو لا يكاد يذكره إلا بلقب مُشعرٍ بعلو شأنه كقوله :(نجم الأئمة ، المحقق الرضي) وكذلك ممن تأثرهم هو (ابن الحاجب) الذي عبر عنه في بعض مواضع الشرح بـ (أستاذ الفن) وهو لقب مشعر بتقديمه إيَّاه ، وممن تأثرهم أيضًا ابن هشام الأنصاري فهو يعبر عنه بـ (المحقق) وكثيرًا ما أورد كلامه على أنَّه القولُ الذي يُركن إليه، وإن اشتمل الشرح على موارد أعترض فيها على ابن هشام .
٦- أهتم بالمعقول في استدلاله النحوي وهو نتيجة طبيعية لبيئته العلمية ونشأته الدينية ، أو ربما جاء ذلك نتيجة تأثره المحققين من العلماء، الذين يُعمِلون العقل في كثير من مسائل النحو كالرضي وابن هشام وابن الحاجب وأبي حيان الأندلسي .
٧- طريقته في هذا الشرح هو أن يذكر قول المصنف ، ثم يشرع في بيانه ويبدأ غالبًا بذكر المعنى اللغوي للفظ ، وما ذكره أصحاب المعاجم ثم يعربه في بعض الأحيان ، وقد يذكر أكثر من وجه أعرابي للكلام الذي أورده المصنف ، ومن ذلك مثالًا، قال: ((لا سِيَما ابنُ عَمه: بجر (ابنِ) لإضافة (سي) إليه، و(ما) زائدةٌ أو برفعهِ على أنَّهُ خبرُ لمحذوفٍ وما موصولةٌ أو موصوفةٌ بما بعدها، أي لا مثل الذي هو ابنُ عَمه عليٍّ بالجَرّ، أو الرفعِ بدلٌ من ابنِ عمّه، أو بيان له))[٣] .
٨- لقد تعرض السيد الأعرجي للمباحث الصرفيَّة في بعض المواضع من هذا الشرح ومن ذلك عند حديثه عن اشتقاق الاسم عند البصريين والكوفيين .
٩- تحدث عن بعض المسائل التي ترتبط بالعقيدة ومن ذلك قوله: ((والرحمن الرحيم: عند الجمهور صِفتان تُفيدان المُبالغةَ؛ لدلالتهما على الثبوتِ والأوَّلُ أبلغُ لكثرةِ حُروفه من رَحِم(كعَلِم) بعد جعله لازمًا أي نقلهِ إلى رحُم بضم العين لأنَّ الصفة المشبهة لا تجيء إلَّا من لازم، وعند سيبويه أنَّ الرحيم ليسَ بصفةً مُشبهة بل اسم فاعلٍ بني للمبالغة لقَولهم: هو رحيمُ فلانًا وقُدِّم الرحمن مع أنَّ الترقِّي يقتضي العكسَ، لاختصاصهِ به (سبحانه) لا بطريقِ العَلميَّة

---
[١] تهذيب الفرائد : ٤/أ ، ٤/ ب .
[٢] تهذيب الفرائد : ٤/ ب .
[٣] تهذيب الفرائد : ٢/ ب .

لجَريانه وصفًا تقول: الله رحمن، قيل: وإطلاقه على غيره كفرٌ وقال ابن مالك والأعلم: إنَّه علمٌ لا صفةٌ واختارهُ ابن هشام وليسَ بمختار لجوازِ الوصف به))[١]

١٠- وجدناه يعزو أقوال العلماء لقائليها (باللفظ) أحيانًا ، وقد ينقلها (بالمعنى) في أحيان أخرى كثيرة مما يعقد مهمة الباحث في العثور على الرأي المذكور إلَّا بعد جهد .

١١- أحيانًا يذكر الآراء بقوله : (قال بعضهم) دون الإشارة إلى الكتاب الذي انتزع منه ذلك الرأي ولا إلى مُصنِّفه .

١٢- استعمل العبارات المنطقية في شرحه وهو ما تراه بينًا في صفحات هذا الشرح .

١٣- تعرضه لبعض المطالب الفلسفيَّة في بعض الأحيان كحديثه عن العرض والجوهر وهما من المقولات الفلسفية .

١٤- وجدناه يلتمس العذر للمصنف فيما حرره في هذا المختصر ، كقوله في ترك المصنف للفظ المقدمة فقال : ((عدل عن لفظ المقدمة تفصِّيًا من الخلاف الواقع فيها))[٢] وقوله في ذكر المعارف: ((واقتصر (قدس سره) في تعداد المعارف بالأمثلة اختصارا فقال : **(كزيد)** مثال للعلم الشخصي وكـ(أسامة) للعلم الجنسي))[٣] .

١٥- قد يعترض على المصنف في بعض المواضع كقوله في تعليقه على تعريف المصنف للفاعل إذ قال : ((وكان عليه (قدس سره) أن يقول: العامل فيه المقدم عليه وجوبًا كما فعله الأكثر ليخرج به نحو: زيدٌ من، زيدٌ قام، أو قائم ؛ لأنّه ممّا أسند إليه العامل فيه))[٤]

١٦- ومع كون السيد الأعرجي قد سار على منهج العلماء القائلين ، بالاستشهاد بالحديث (النبوي الشريف) فهو لم يضعف حديثًا أو يطعن في أسانيده ، ومع هذا فقد كان قليل الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف نعم استشهد ببعض أحاديث نهج البلاغة ونصوص من الصحيفة السجاديَّة للإمام زين العابدين (عليه السلام) .

١٧- مما رصدناه على منهج السيد الأعرجي أنَّه كثيرًا ما يستشهد بجزء من آية ، أو قد يأخذ موضع الشاهد من آيتين متعاقبتين إن استلزم الأمر ، وقلَّما يأتي بآية كاملة .

١٨- لقد أفاد السيد الأعرجي من آراء النّحويّين واللغويّين واستشهد بكثير من الكتب النحويّة المشهورة مثل (الكتاب) لسيبويه و (الخصائص) لابن جني و(شرح الكافية الشافية) لابن مالك (شرح الكافية في النحو) للرضيّ و (مغني اللبيب) و (شذور الذهب) لابن هشام ، وغير ما ذكرناه وهو ما جعل الشرح يتضمن الرأي وضده ، والدليل وما يَرِدُ عليه .

١٩- قد استشهد الشارح بعدد لا بأس به من الشواهد الشعرية ، وقد جاءت هذه الشواهد غالبًا شطر بيت ، وقلَّما يأتي بالبيت كاملًا .

٢٠- تابع السيد محمد رضا الأعرجي في شرحه تقسيم الشيخ البهائي لكتابه الفوائد الصمديَّة الذي قسمه على خمس حدائق ففي (الحديقة الأولى) تكلم عن مقدّمات علم النحو من تعريف علم النحو و الكلمة و الكلام و أقسام الاسم و الفعل و الإعراب و البناء و أنواعها وعلائم الرفع و النصبِ و الجرِّ و مواضع تقدير الإعراب ، وخصَّص (الحديقة الثانية) لما يتعلّق بالأسماء و قسّم الاسم إلى (معرب) و(مبنيّ) .

٢١- وقسّم المعربات إلى أنواع : النوع الأوّل: ما يرد مرفوعا لا غير، و هو أربعة؛ الأوّل: الفاعل و الثاني: نائب الفاعل و الثالث و الرابع: المبتدأ و الخبر .

---

[١] تهذيب الفرائد : ١/ ب .
[٢] تهذيب الفرائد : ٤/ أ .
[٣] تهذيب الفرائد : ٦/ ب.
[٤] تهذيب الفرائد : ١٥/ ب.

٢٢- وخصَّصَ للنواسخ فصلًا وهي خمسة أقسام :(الأوّل) الأفعال الناقصة و (الثاني): الأحرف المشبّهة بالفعل (الثالث): ما و لا المشبهتان بليس (الرابع): لا النافية للجنس (الخامس): أفعال المقاربة .

٢٣- النوع الثاني ما يرد منصوبا لا غير و هو ثمانية: (الأوّل): المفعول به، (والثاني) :المفعول المطلق، (الثالث): المفعول له، (الرابع): المفعول معه (الخامس): المفعول فيه، (السادس):المنصوب بنزع الخافض، (السابع): الحال، (والثامن): التمييز .

٢٤- النوع الثالث: ما يرد مجرورا لا غير و هو اثنان: (الأوّل): المضاف إليه (والثاني): المجرور بالحرف.

٢٥- النوع الرابع: ما يرد منصوبا وغير منصوب، و هو أربعة: (الأوّل): المستثنى (والثاني): المشتغل عنه العامل، (الثالث): المنادى (الرابع): مميّز أسماء العدد.

٢٦- ثمّ يشرحُ المبنيّات ثمّ يدخل بحث التوابع و يقسّمها إلى خمسة: (النعت و المعطوف بالحروف و التأكيد والبدل و عطف البيان).

٢٧- ثمّ يدخل مبحث الأسماء العاملة المشبهة بالأفعال وهي خمسة: (الأوّل): المصدر، و(الثاني) و(الثالث): اسم الفاعل و المفعول، و(الرابع): الصفة المشبهة، و(الخامس): اسم التفضيل. و في خاتمة الحديقة الثانية يأتي بالاسم الممنوع من الصرف .

٢٨- وجعل (الحديقة الثالثة) خاصة بالأفعال و شرح فيها إعراب الفعل المضارع، ثمّ يأتي بفصول ثلاث، و في كلّ فصل يشرح أفعال المدح والذّمّ و فعلى التعجّب و أفعال القلوب.

٢٩- ولا يخفى على المتتبع لمباحث الكتاب تأثر السيد الأعرجي ابن هشام الأنصاري فقد أورد في بعض موارد الكتاب نصوصًا من المغني ومن ذلك اقتباسه لبعض آرائه بعنوان تبصرة مما يدلك على أهمية هذه المسألة ، ومدى تأثره به قال: تبصرة : أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة أل عن ضمير الغائب المضاف إليه نحو : ﴿ **فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى** ﴾أي مأواه[١] .

٣٠- وكذلك تأثر السيد الأعرجي بالشيخ الرضي الذي أورد كثيرًا من النصوص التي اقتبسها منه ، أو الآراء التي أوردها وهي للشيخ الرضي ، ومنها مانوه بأهميتها كقوله : ((ونعم ما قال المحقق نجم الأئمّة (قدّس سرّه) : كل ما كان أُدخِل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة))[٢]

٣١- بالمقارنة بين الفرائد العسجدية وهي نسخة لم نصل إليها ، ولكن الشارح أحال عليها كثيرًا في شرحة وبين تهذيب الفرائد الذي نحن بصدد تحقيقه ، فإنَّه يمكن القول أنَّ الشارح قد أودع فرائده الكثير من المباحث التي اضطر إلى حذفها في هذا الشرح لما تنطوي عليه هذه المباحث من نكات علمية دقيقة ، والسبب في حذفها كما يبدو هو ما ذكره (من فتور ههم المحصلين عن مطالعة هذا المطولات ومدارستها)[٣] .

وهذا ما رصدناه على منهج الشارح ولا ندعي الإحاطة فقد يغفل المرء عما يتنبه له غيره والله المستعان وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين كما هو أهله حمدًا طيبًا مباركًا فيه وصلى الله على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين .

---

[١] ينظر: تهذيب الفرائد:٧/ب.
[٢] ينظر : تهذيب الفرائد:٢٠/ب.
[٣] تهذيب الفرائد : ١/ ب .

المبحث الثاني :
أثر العلوم في ثقافته :

إنَّ للعلوم الأُخر كعلم التفسير وأصول الفقه وعلم الكلام والعقائد وعلم المنطق والفلسفة وغيرها حضورًا في هذا الشرح والسبب في ذلك يعود إلى البيئة التي انطلق منها السيد الأعرجي كونه أحد طلبة العلوم الدينية وهذا ما ترك أثرًا كبيرًا لهذه البيئة العلميَّة على تحليله للمسائل النحويَّة فنراهُ يوشحُ شرحهُ بنكاتٍ علميَّة مستعينًا بما أمدته هذه البيئة من ثقافة وقدرة على الاستدلال والتي اكتسبها من ممارسته لهذه العلوم المختلفة ومن أهم العلوم التي كان لها حضور واضح في شرحه وقد رتبناها حسب شرفية وأهمية العلم فقد وضعنا التفسير في مقدمتها لتعلقه بالقرآن الكريم بشكل مباشر وما تعلق بالأشرف فهو أشرف ، ثم أصول الفقه لتعلقه بأحكام الشريعة المقدسة ، ثم علوم اللغة والتي يتوقف فهم نصوص الشريعة على فهمها وأخذنا البلاغة نموذجًا لذلك ، ثم المنطق وهو من العلوم المعيارية التي يقاس بها حسن وقبح المسائل المرتبطة بالعقل وقد كان خاتمة العلوم التي أوردناها في هذه الدراسة .

أولًا : التفسير :

وهو: ((عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ فَهْمُ كِتَابِ اللَّهِ الْمُنَزَّلِ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيَانُ مَعَانِيهِ وَاسْتِخْرَاجُ أَحْكَامِهِ وَحِكَمِهِ وَاسْتِمْدَادُ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ وَعِلْمِ الْبَيَانِ وَأُصُولِ الْفِقْهِ وَالْقِرَاءَاتِ وَيَحْتَاجُ لِمَعْرِفَةِ أَسْبَابِ النُّزُولِ وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ))[1] ، وقد كان للتفسير حضورٌ في هذا الشرحِ فقد وشحَ الشرحَ ببعض الآيات التي أتى بها لتقوية رأيٍ أو للاستدلال على قاعدةٍ نحويةٍ ومما رصدناه في هذا الشرح :

١- **قال في تفسير قوله تعالى: ﴿خَلَقَ اللهُ السمَاواتِ﴾ مستعرضًا رأيَ ابن هشام الأنصاري وقد اقتصرنا منه على الحاجة للاستشهاد:** ((معنى كلامه على تفسير المفعول به بما وقع عليه الفعل حقيقةً أمَّا على ما فسرناهُ بما وقع أو ما جرى مجرى ما وقع عليه وعلى ما قاله بدر الدين: من أنَّ علامته أن يصدق عليه اسم مفعول تام من لفظ عامله[2] وعلى قولِ بعض المحققينَ: أنَّه ما يتعلق الفعل به بحيث لا يتعقلُ بدونه[3] فيدخل مثل السموات من الآية والكتاب والخير من المثالين في حدِّ المفعول به كما لا يخفى، فكأن السماوات والكتاب والخير أشياء أوقعَ عليها الخلقُ والإنشاءُ والعملُ فكان جاريًا مجرى ما وقعَ عليه الفعلُ ويصحُّ أن تقولَ: السماواتُ مخلوقةٌ والكتابُ منشئٌ والخيرُ معمولٌ وقد تعلقَ كل فعلٍ بمعمولهِ تعلقًا لا يتعقلُ معناه إلَّا بذكره ولو كان المراد بوقوع الفعل عليه ما فسره هو[4]

---

[1] ينظر : البرهان للزركشي (ت٧٩٤هـ):١٣/١.
[2] هذا تعريف ابن الناظم ، ينظر : شرح ابن الناظم على ألفية والده :١٧٧.
[3] هذا رأي ابن الحاجب في الكافية في النحو : حيث عرف المفعول به بقوله : ((ما وقع عليه فعل الفاعل)) وقول الشارح بما لا يتعقل بدونه هو استنتاج لعبارة ابن الحاجب، ينظر: الكافية في النحو :١٨.
[4] القائل بهذا الرأي هو ابن هشام الأنصاري والشارح هنا في معرض الردِّ عليه ، ينظر: رأي ابن هشام في مغني اللبيب :٨٦٧ .

وغيرهُ للزمَ أن لا يكون زيدًا من نحو: ما ضَربتُ زيدًا مفعولًا به وقد أجمعوا[١] على أنَّه مفعول به وأيضًا قولكم: في تفسير الآية بأنَّ معنى خلقَ اللهُ السماواتِ يدلُّ على أنَّ السماوات مفعولٌ لا غيره إذ أصلُ هذا التفسير: خلقَ اللهُ السموات خلقًا، كما في ضرب الرقاب فيكون السماوات مفعولًا به والخلق مفعولًا مطلقًا ، فيثبت ما نحنُ عليه من كون المفعول المطلق حدثًا والسماوات والكتاب والخير مفعول بها))[٢] .

٢- **ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴾** ((الحادي عشر: الاستغراق قال بعض المفسرين: في تفسير ﴿**أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ**﴾[٣] يجوز أن يرادَ الأغصانُ على أنَّهُ اكتفى فيه بلفظِ الجنسِ لاكتسابهِ الاستغراقَ من المضافِ إليه[٤] وهو ضميرُ قوله تعالى: ﴿ **كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ** ﴾[٥]))[٦] .

ثانياً : أصول الفقه :

وهو من العلومِ الرئيسة التي يتوقفُ استنباطُ كثيرٍ من الأحكامِ الفقهيةِ على معرفتها والإحاطة بها ، وقد عرَّفهُ بعضُ الأصوليين بأنَّه : ((علم يبحث فيه عن قواعد تقع نتيجتها في طرق استنباط الحكم الشرعي))[٧] .

ولسنا نريد هنا أن نثبت إن الشارح قد عرض للمسائل الأصوليَّة بشكل دقيق ، إذ ليس هذا محل هذه الأبحاث وهو مما لا يخفى ، بل مرادنا أن نعَرضَ الآراء التي نسبها الشارح لعلماء الأصول لبيان مواقفهم من بعض المسائل التي ترتبط بوجه من الوجوه بعلم النحو، إذ إنَّ العلوم تتداخل وتلتقي وهذا من الأمور البينة عند أهل النظر وقد ضمَّن الشارح شرحه بعضًا من آراء الأصوليين ، ومن ذلك :

١- **قوله في معنى الطلب ومراتبه عند الأصوليين :** ((والأمرُ في الأصلِ هو طلبُ إيجادِ المأمور به من المأمور ضد النهي وعندَ (الأصوليين) أنَّه إن كانَ الطلبُ على سبيل الاستعلاء يسمى أمرًا وإن كان على وجه الخضوع لله (سبحانه) يسمى دعاءً أو لغيره يسمى شفاعةً ، وإن كانَ لا على أحد الوجهين تَسمى التماسًا[٨] ، وقيل : الطلب من

---

[١] أي أن النحاة مجمعون على أنَّ (زيدًا) مفعولٌ به على الرغم من أنَّ الضرب لم يقع عليه حقيقة ولكن موقعه الأعرابي وفق ما قرره النحاة يستلزم أنَّ يكون كمن وقع عليه الفعل حقيقة وهذا ما أحتج به الشارح مخالفًا ابن هشام .

[٢] تهذيب الفرائد : ٣٦/ ب .

[٣] سورة إبراهيم من الآية :٢٤ .

[٤] ينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل :١٨٩/٣.

[٥] سورة إبراهيم من الآية : ٢٤ .

[٦] تهذيب الفرائد :٥٢/ ب .

[٧] ينظر : أصول الفقه للشيخ محمد رضا المظفر :١/١٥ .

[٨] ينظر : الإحكام في أصول الأحكام : ١٤٠/٢.

الأدنى أمر ومن الأعلى دعاء ومن المساوي التماس وعند النحاة جميع ذلك أمر(١) وان كان استعمال الصيغة في الطلب من الأدنى أغلب))(٢).

٢- **ومن ذلك قوله في رده على بعض الأصوليين في قولهم بإفادة إنَّما الحصر:** ((وقد خالف بعض الأصوليين (٣) والبيانيين في إفادة إنَّما الحصر(٤) مستدلين بقوله :(عليه السلام) (إنَّما الأعمالُ بالنيات) ، (وإنما الولاء لمن أعتق)، وهو مردود أذ المراد في الخبرين التأكيد فكأنَّه قال (عليه السلام): ليس عمل إلَّا بالنية وليس ولاء إلَّا بالعتق كما قال : (لا صلاةَ لجارِ المَسجدِ إلَّا في المَسجدِ)))(٥) .

٣- **قال: في مجيء الباء بمعنى من التي للتبعيض ((وجعلوا منه عينًا ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴾**(٦) وقوله :

شَربنَ بماءِ البَحر ثمَّ تَرفَّعت .....(٧)

واختاره أيضاً أكثر المفسرين في الآية(٨) وجماعة من (الأصوليين) من أصحابنا(٩) والشافعية واستدل أصحابنا بما ورد عنهم (عليهم السلام) منه عن الباقر (عليه السلام) رواه عنه زرارة في الصحيح قال قلت : ((ألا تخبرني من أين علمت أنَّ المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين قال: (فاغسلوا وجوهكم) فعرفنا أنَّ الوجه كله ينبغي أن يغسل ثم قال وأيديكم إلى المرافق فوصل اليدين إلى المرفقين بالوجه فعرفنا انه ينبغي بما أن يغسلا إلى المرفقين ثم فصل بين الكلامين فقال: وامسحوا برؤوسكم فعرفنا حين قال : رؤوسكم أنَّ المسحَ ببعض الرأس لمكان الباء ثم وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه فقال: وأرجلكم إلى الكعبين فعرفنا حين وصلهما بالرأس أنَّ المسح على بعضهما))(١٠) الحديث انتهى مختصرًا ، واستدَلت الشافعيةُ بالفرق المعلوم بين مسحتُ رأس اليتيم فان الأول يقتضي الشمول والثاني التبعيض(١١)))(١٢) .

ثالثاً :علوم البلاغة :

---

(١) أي أنَّ النحاة لا يفرقون بين مراتب الطلب بل يسمون ذلك أمرًا ، دون اعتبار لقائله .
(٢) تهذيب الفرائد : ٨/ ب .
(٣) ينظر: المستصفى :٢٧١ .
(٤) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح :٤٠٣/١.
(٥) تهذيب الفرائد : ٢٩/ أ .
(٦) سورة الإنسان الآية :٦ .
(٧) هذا صدر بيت من الطويل منسوب لأبي ذويب الهذلي وتتمته :
..... مَتى لُججٍ خُضرٍ لَهُنَّ نئيجُ
ينظر: شرح أشعار الهذليين :١/ ١٢٩، و سر صناعة الإعراب : ١٣٥، ٤٢٤ .
(٨) ينظر : تفسير السمعاني:١١٥/٦ ، وتفسير مفاتيح الغيب للرازي:٣٠/ ٧٤٤ .
(٩) ينظر : الفصول المهمة في معرفة أصول الأئمة :٦٩٦/١.
(١٠) ينظر : شرح الكليني :٣/ ٣٠.
(١١) لم أقف على ما ذكره الشارح هنا من استدلال الشافعية ، إلَّا ما رأيته من عبارة بدر الدين بن أبي بكر الأسدي الشافعي حيث ذكر ما نصه ((الرابع: مسمى مسحٍ لبشرةِ رأسِه، أو شعرٍ في حَدِّه أي: حدّ الرأس ولو قدر رأس إبرة من البشرة، أو بعض شعرة؛ لقوله تعالى:﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ والمراد: البعضُ؛ لأنه يَصدُق إذا مسح بعضَ رأسِه أن يقال: مسح رأسَه؛ كما يقال: قَبَّلتُ رأسَ اليتيم وإن لم يُقبل منه إلا بعضَه))، ينظر : بداية المحتاج في شرح المنهاج :١٣٥/١.
(١٢) تهذيب الفرائد : ٥٧/ ب .

والبلاغة :هي مطابقته[١] لمقتضى الحَال مع فصاحته [٢] ،وقد أوردَ الشارحُ بعضَ عباراتِ البيانيين وآرائهم ومن ذلك :

١- **قال في قول البيانيين على جواز الابتداء بالنكرة:** ((وقال البيانيون: إذا بني الفعل على منكرٍ أفادَ تقديمَ ذلك المُنكرِ تخصيص الجنس أو الواحد به نحو: رجلٌ جاءني أي لا امرأةَ على الأول ولا رجلان على الثاني وهذا صريح في جواز الابتداء بالنكرة))[٣]

٢- **قال في معنى التضمين عند البيانيين:** ((وأمَّا عند البيانيين فالتضمين هو أن تضمن فعل معنى فعل آخر وإعمال المتضمن عمل المتضمن وفائدته أن تدل كلمة واحدة على معنى كلمتين[٤] ، وحقيقةً أن يُقصدَ بالفعل مَعناه الحَقيقي مع مُلاحظة معنى فعلٍ آخر في ضمنه يناسبهُ وإعمالهِ عَمله بهذه المُلاحظة إمَّا بجعل الأصل ثابتًا والمُضمنُ حالًا فيقال في ﴿ **فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنفَقَ فِيهَا** ﴾ [٥] أي نادمًا عليه وأمَّا العكس أي يندم مقلبًا كفيه))[٦] .

٣- **قال في ذكر المصنف في خطبته للجناس وهو من مصطلحات البديع، أحد أقسام علوم البلاغة:** ((الكلام: هو جنس ما يتكلم به قليلًا كان أو كثيرًا والمرادُ به هنا ما زادَ على جملة كالخُطب ونحوها وفي الكلمةِ والكلامِ من البديعِ (جناسُ الاشتقاق)[٧]))[٨] .

٤- **وقال في حديثه عن معنى الاستعارة في قوله تعالى: فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا** ((وقال الزمخشري: والتحقيقُ أنّها لامُ العلةِ وأنَّ التعليلَ فيها واردٌ على سبيل المجاز دونَ الحقيقةِ ، بيانُه لم يَكُن داعيهم إلى الالتقاط أن يكونَ عدوًا لهم بل المحبة والتبني ، غيرَ أنَّ ذلك لمَّا كانَ نتيجة التقاطِهم له وثمرتِه شبهةُ بالداعي الذي يُفعَل الفعلُ لأجله[٩] فاللامُ مستعارٌ لما يشبِه التعليل كما استعيرَ الأسدُ لما يشبهُ الأسدَ))[١٠] .

رابعاً : المنطــق :

لقد كانَ المنطقُ حاضرًا في هذا الشرح ، أسوةً بباقي العلومِ الأُخر ، التي رأينا بعضَ الأمثلة على حضُورها في هذا الشرح ، والمنطقُ من العلوم الآليةِ التي تُستعمل لا لنفسها، بل لغيرها.

وقد عُرِفَ علمُ المَنطق على أنَّه : ((آلةٌ قانونيةٌ تَعصمُ مراعاتُها الذهنَ من الخطأ في الفكر))[١١].

---

(١) أي مطابقة الكلام لمقتضى حال السامع أو المتلقي له .
(٢) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/ ٤١ ، لـ جلال الدين القزويني (ت:٧٣٩ه)
(٣) تهذيب الفرائد: ٢١/ أ، ينظر : للمثال الذي أورده الشارح هنا ، الإتقان في علوم القران :١٧٢/٣، للسيوطي .
(٤) ينظر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل :٧١٧/٢، تفسير آيات سورة الكهف .
(٥) سورة الكهف من الآية : ٤٢ .
(٦) تهذيب الفرائد :٤٢/ ب .
(٧) ينظر : عقود الجمان في علم المعاني والبيان، للسيوطي:١١٢.
(٨) تهذيب الفرائد:١/ ب .
(٩) ينظر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل :٣٩٤/٣، تفسير آيات سورة القصص .
(١٠) تهذيب الفرائد:٦٠ / أ .
(١١) ينظر: المنطق للشيخ محمد رضا المظفر : ٨ .

وعلم المنطق حتى وإن كان علمًا مستقلًا في أصله من ناحية أنه يعد علمًا نظريًا، إلَّا أنَّ علم المنطق بالنسبة إلى غيره من العلوم ينتمي إلى قسم العلوم الآلية المعياريَّة مثل النحوِ والعروضِ وأصولَ الفقهِ وقواعده وما أشبهها من العلوم الآلية ، فكلُّ هذه العلومُ هي علومٌ معياريةٌ وموازينُ يقاسُ بها ما هو الخطأُ وما هو الصوابُ وقد أوردَّ الشارح في بعضِ المواضع أمثلةً على استعمالِه هذا العلمَ كما في التعريفاتِ والحدود وغيرها ومن ذلك .

١- **قال في حديثه عن (الحد) و(الجزئي) وكذلك (القسمة) وهي مصطلحات علماء المنطق وهو مما لا يخفى على المتتبع:** ((فان قيلَ: له لم يقُل اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ أو الواو لمطلق الجمع وهو بظاهره يقتضي كون الكلمة هذه الثلاثة معًا فيكون نحو: ذهبت بزيد وأذهبت زيدًا بتمامه كلمة أُجيبَ بأنَّه كانَ يلزمُ ذلك لو كانَ هذا (قسمة) الشيء إلى أجزائه كـ(سكنجبين) خلٌّ وعسلٌ وما ذكرهُ قسمتهُ إلى (جزئياته) كـ(الحيوان) فرسٌ وحمارٌ وإنسانٌ[١] وأيضًا لو أتى بـ(أو) لتُوهِمَ أنَّ الكلمةَ أحدُ الثلاثةِ دونَ الباقي؛ لأنَّ (أو) لأحدِ الأمرين أو الأمورِ ثمَّ لا يَرِدُ على (الحد)[٢] أنَّه تَقسيمٌ للشيء إلى نفسه والى غيره لأنَّ المرادَ بالكلمةِ التي هي موردُ (القسمةِ)[٣] أعمُّ من الثلاثة أعني مطلقَ الكلمة الجارية على ألسنةِ النحاة من غير نظرٍ إلى كونها اسمًا أو فعلًا أو حَرفًا و سائر التقسيمات))[٤]

٢- **وقال في الأسماء الستة أن الحصر بهذا العدد استقرائي:** والحصرُ استقرائيٌّ [٥] على الأظهر وهي أبوه وأخوه، وأصلها أبو وأخو بالتحريك بدليل جمعهما على آباء وآخاء وربما جمعا بالواو والنون كقوله :

..... بَكينَ وفَدينَنا بالأبينَا [٦]

وقوله :

..... وكنتم شَّر بني الأخينا[٧]))[٨] .

---

[١] ينظر : معيار العلم في فن المنطق :٧٣،لأبي حامد الغزالي (ت:٥٠٥هـ).
[٢] ينظر: المصدر أعلاه :٢٦٥،[كتاب الحد] .
[٣] ينظر: تعريف القسمة وأنواعها :١٠٤، ، المنطق للشيخ محمد رضا المظفر .
[٤] تهذيب الفرائد : ٤/ ب .
[٥] ومعناه أن نتتبع جزئيات نوع معين لأجل أن نعرف الحكم الكلي الذي ينطبق عليها . فنؤلف منه قاعدة عامة. مثل : أن نستقرئ ونتتبع استعمال (الفاعل) في مختلف الجمل في اللغة العربية لنعرف حكمه الإعرابي، فنرى أن الكلمة التي تقع فاعلاً في مختلف الجمل التي استقرأناها تكون مرفوعة ننتهي إلى النتيجة الآتية :وهي : إن الفاعل في لغة العرب ((مرفوع)) . . . فنؤلف من هذه النتيجة قاعدة عامة هي (كل فاعل مرفوع) ، ينظر: المنطق :٣٠٩، للشيخ محمد رضا المظفر.
[٦] من بيت مختلف في نسبته وهو من المتقارب ، وقبله:
فَلمّا تبيّنّ أصواتَنا .....
وهو لغيلان بن سلمة الثقفي في شرح شواهد الإيضاح :٥١١، ولسان العرب :١٤/ ٧ (أبي)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٤/ ٢٨٦، ولزياد بن واصل السلمي ،كما في الكتاب :٢/ ١٠١، وشرح المفصل: ٣/ ٣٧، وخزانة الأدب : ٤/ ٤٧٤ .
[٧] من بيت منسوب لعقيل بن علفه وهو من الوافر وقبله :
وكانَ لنَا فُزارةَ عمَّ سوءٍ .....
ينظر: خزانة الأدب : ٤/ ٤٣٥ .
[٨] تهذيب الفرائد :١٢/ ب .

٣- **واستعمل مصطلح (المفهوم) وهو ما يقابل (المصداق) والمفهوم يعني (القاعدة) وقد ذكره في مواضع عدة في الكتاب، وهو من مصطلحات علم المنطق ومن ذلك قوله:** ((الإبهامُ في المشتركِ[١] ثابتٌ لازمٌ مع عدم القرينة وكذا يُحتَرزُ به عن أوصافِ المُبهَمات نحو: هذا الرجلُ ، فإنَّ هذا مثلًا موضوعٌ إمَّا (لمفهومٍ كلّيٍ) بشرط استعماله في جزئياته أو لكلِّ جُزئيٍ جزئيٍ منهُ كما عَرفتَ في تَعدُدِ المَعارفِ ولا إبهامَ في هذا (المفهومِ الكليّ)[٢] ولا في واحدٍ واحدٍ من جزئياته بل إنَّما نشأ الإبهامُ من تَعدُدِ الموضوع له[٣] أو المستعمل فيه فتَوصيفهُ بالرجل مثلًا، رفعَ هذا الإبهامَ))[٤] .

٤- **وقال في ذكر المطابقة والالتزام، وهما من مصطلحات علم المنطق:** ((والأصل في المفعول به في كل المفاعيل تأخره عن الفعل والفاعل لأنَّ وضع الفعل كما سبق للدلالة على الحدث والزمان مطابقة[٥] والفاعل (التزامًا)[٦]))[٧]

٥- **وقال في حديثه عن القسمة العقلية وهو مصطلح منطقي:** ((اعلم أنَّ (القسمة العقليَّة)[٨] تقتضي أن تكون الوجوه المتبقيَّة في التركيب الثنائي تسعة حاصلة من ضرب ثلاث حركات للأوَّل وثلاث [٩] حركات للثاني وهي فتحهُما وفتحُ الأوَّل مع نصب الثاني ورفعهُ ورفعهُما ورفعُ الأول مع نصب الثاني أو فتحهُ ونصبهُما ونصب الأوَّل مع فتح الثاني أو رفعهُ))[١٠]

---

[١] مراده هنا أن المشترك اللفظي يصدق على كثيرين فإن لم تقم قرينة على المراد من هؤلاء يبقى مبهما .
[٢] ينظر : (المفهوم والمصداق) المنطق للشيخ محمد رضا المظفر : ٦١.
[٣] مراده من تعدد (الموضوع له) هو استعمال (هذا) في عدة موضوعات كما لو قلت هذا الجبل ، وهذا الجمل ، وغير ذلك من الموضوعات التي تحمل على هذا المفهوم .
[٤] تهذيب الفرائد :٤٦/ أ .
[٥] ينظر : (أقسام الدلالة اللفظية) المنطق للشيخ محمد رضا المظفر :٤٣ .
[٦] ينظر : المصدر السابق أعلاه الصفحة نفسها .
[٧] تهذيب الفرائد : ٣٥/ أ .
[٨] وقد عرفها علماء المنطق بأنها ((وهي التي يمنع العقل أن يكون لها قسم آخر، كقسمة الكلمة المتقدمة. ولا تكون القسمة عقلية إلا إذا بنيتها على أساس النفي والإثبات - القسمة الثنائية -)) ينظر : المنطق للشيخ المظفر : ١٣٧ .
[٩] ليست في أصل المخطوط ولكن المعنى لا يستقيم من دونها إذ إنَّ التسعة هي حاصل ضرب ثلاثة في ثلاثة ، وربما سقطت سهوًا من الناسخ .
[١٠] تهذيب الفرائد : ٣٢/ ب .

الفصل الثالث :

أصول النحو العربي عند السيد الأعرجي، ويشتمل على مباحث :

إنَّ الدارسين في الدراسات الأكاديمية الجامعيَّة وعندَ دراسةِ كتابٍ لأحد أعلامِ الدرس النحوي لا بُدَّ لهم من التعرّف على منهجه، ولاسيما اذا كان له آراء علمية متميزة والعالم الذي نحن معنيون بشرحه هنا، هو (عالم مغمور) غير مشهور إذ لم يُذكر في الموسوعات العلميَّة للدرس النحوي وهذا (الكتاب النحوي) فيه آراءُ نقديةٌ متميزةٌ ؛ فكانَ لا بُدَّ من مَعرفة موقفِ هذا العالم من أدلة الصناعة النحوية .

عرَّف النحويون أصول النحو بتعريفات عدة ، أشهرها ما جاء في حدِّ أبي البركات الأنباري (ت- ٥٧٧هـ) بقوله: ((أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله))[١] وعرفه السيوطي بقوله: ((علم يبحث فيه عن الأدلة الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل))[٢] وقال بعض العلماء في فائدته : ((التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل))[٣]، ونحن في دراستنا هذه نحاول الكشف عن الأصول التي اعتمدها الأعرجي في كتابه ، وهي كثيرة سنسلط الضوء عليها .

وقد اختُلفَ في أنواع هذه الأصول؛ فعدَّها بعضهُم ثلاثةٌ كابن جني وأبي البركات ابن الأنباري فقد ذكر أبن جني (ت:٣٩٢ه)، السماع والقياس والإجماع فقال: ((اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص. والمقيس على المنصوص))[٤] وذهب أبو البركات ابن الأنباري(ت:٥٧٧ه) إلى القول إنَّها نقل ويعني به (السماع) وقياس واستصحاب حال[٥] وبالجمع بين الرأيين تكون الأصول أربعة : سماع وقياس وأجماع واستصحاب حال، وهذا الأخير لم يذكره ابن جني وذكره ابن الأنباري ، وأما الإجماع فلم يذكره أبو البركات ابن الأنباري .

المبحث الأول :

السَّماع :

عرفه أبو البركات ابن الأنباري إذ قال : ((الكلام العربي المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة))[٦]

وعرفة السيوطي بقوله : ((وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر))[٧] .

وهو أحد أصول النحو العربي ويُسمّى عند بعضهم النّقل[١]، قال السيوطي :((أما القرآن فكلما ورد أنه قرئ به : جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترًا أم آحادًا، أم شاذًا، وقد أطبق

---

[١] ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة لأبي البركات ابن الأنباري :٨٠ .
[٢] ينظر: المصدر نفسه :٢٥.
[٣] ينظر: ارتقاء السيادة :٦٦ .
[٤] ينظر : الخصائص: ١/ ١٩٠ .
[٥] ينظر : الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة :٨١ ، لأبي البركات ابن الأنباري .
[٦] ينظر : الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة :٨١ ، لأبي البركات ابن الأنباري.
[٧] ينظر: الاقتراح في أصول النحو : ٦٧.

الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو: استحوذ ويأبى وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافًا بين النحاة وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه))[٢] .

أولًا :احتجاجه بالقرآن الكريم :

حظي القرآنُ الكريم بسهمٍ وافرٍ في شرح السيد مُحمَّد رضا الأعرجي؛ إذ استشهد بالآيات الشريفة في مواضع كثيرة ؛ والقرآن كتاب الله المنزل على رسوله الأمين، وهو كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولغته هي اللغة الفصحى ، وفي أعلى مراتب الفصاحة وقد قال أحد الباحثين منوهًا بفضل القران: ((لم يتوفَّر لنصٍ ما توفَّر للقرآن الكريم من تواتُر رواياته وعناية العلماء بضبْطها وتحريرها متنًا وسندًا، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفُصحاء من التابعين عن الصحابة عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) فهو النصُّ العربيُ الصحيحُ المتواترُ الْمُجمَعُ على تلاوتِه بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات ولم تُعْنَ أُمةٌ بنصٍّ ما اعتناء المسلمينَ بنصِّ قرآنهم))[٣] وقد استشهدَ الشارحُ بـ(مائة وثلاث وثلاثين) آية أو بعض آية في (القسم الأول) من الشرح ويمكن إيضاحُ منهجه بما يأتي :

١- استدلاله بالقرآن على تقديم خبر ليسَ ومن ذلك ما ذَكرَه في اختلاف النحاة في تقديم خبر ليسَ ؛إذ قالَ: ((واختُلفَ في جواز تقديم خبر(ليس) عليه فسيبويه[٤] والسيرافي[٥] والفارسي[٦] على الجواز بناء على مذهبهم أنَّه فعل ويجوز تقديم معمول الفعل عليه واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ **أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ** ﴾[٧] من حيث أنَّ تقدمَ المَعمول مشعرٌ بجوازِ تَقدُم العاملِ[٨]))[٩] .

٢- استدلاله بالقرآن على إنَّ (أنَّما) تفيد قصر الموصوف على الصفة :ومنه أيضًا ما ذكره في ذكر عمل إنمَّا ؛ إذ قال: ((وعند الزمخشري : (أنَّما) بالفتح لكونها فرعًا على المكسورة تفيد الحصر أيضًا مثل أصلها وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ**

---

[١] ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو:٨٠ .

[٢] الاقتراح في أصول النحو: ٢٤ .

[٣] في أصول النحو العربي، سعيد الأفغاني :٢٨.

[٤] ذهب بعضهم إلى خلاف ما ذكره المصنف هنا قال صاحب الإنصاف: ((ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر" ليس "عليها، وإليه ذهب أبو العباس الْمُبَرّد من البصريين، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص)) ، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :١/١٣٠، مسألة: [القول في تقديم خبر" ليس "عليها] .

[٥] ينظر : شرح كتاب سيبويه :١/ ٤١٣.

[٦] ينظر : المسائل الحلبيات : ٢٨٠، إذ صرح أبو علي الفارسي بجواز تقديم خبر ليس عليها .

[٧] سورة هود من الآية : ٨ .

[٨] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :١/ ١٣١، [مسألة القول في تقديم خبر ليس عليها] ، حيث نقل استدلالهم بالآية وقد ضعَّف رأيهم ورجح رأي الكوفيين في عدم جواز تقدم خبرها عليها .

[٩] تهذيب الفرائد: ٢٦/ أ .

﴿ **أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ** ﴾[١] فالأُولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس[٢]))[٣] .

٣- استدلاله بالقرآن على أصل لات :ومن ذلك ما جاء في ذكره أصل لات على رأيٍ ؛ إذ قال: ((وقال بعضهم: إن لات فعل ماض في الأصل بمعنى نقص من قوله تعالى: ﴿ **لاَ يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا** ﴾[٤] فإنَّه يقالُ: لاتَ يلِيتُ ، كما يقال: ألتَ يَألتُ كما قُرأ بها[٥] ثم استُعملت للنفي))[٦] .

٤- استدلاله بالقرآن على حذف الخبر عند بنى تميم وجوبًا إن كان جوابًا أو كان هناك قرينة غير السؤال : ومن ذلك ما جاء فى حذف الخبر عند بنى تميم ؛ إذ قال: ((وبنو تميم لا يظهرون الخبر إمَّا لوجوب الحذف عندهم ، وإمَّا لعدم الاحتياج إلى الخبر وهو الأظهر فيقولون: إن معنى لا أهل ولا مال انتفى الأهل والمال ويحملون ما يرى خبرًا فى نحو: لا رجل قائم، على الصفة كذا نقله الحاجبى[٧] عنهم ، وقال: الأندلسى لا أدرى من أين نقله[٨]، والحقُّ أن بنى تميم يحذفونه وجوبًا إذا كان جوابًا أو كانت قرينة غير السؤال وبدون القرينة لا يجوز حذفه رأسًا اتفاقًا وذلك كقوله تعالى: ﴿ **لاَّ خَيْرَ** ﴾[٩]))[١٠].

٥- استدلاله بالقرآن على تضمين فعلٍ معنى فعلٍ آخر ومن ذلك ما جاء في تضمين معنى الفعل علفتها الفعل أنلتها ؛إذ قال : ((وأمَّا الثاني وهو الذي لا يشارك ما قبله في الحكم ولا الواو معه للمصاحبة كقوله:

علفتها تبنًا وماءً باردًا .....[١١]

---

[١] سورة الأنبياء من الآية :١٠٨.

[٢] ينظر :الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل :١٣٩/٣، تفسير سورة الأنبياء ،الآية :١٠٨.

[٣] تهذيب الفرائد: ٢٨/ ب .

[٤] سورة الحجرات من الآية : ١٤ .

[٥] ينظر : معاني القرآن وأعرابه : ٣٩/٥ ، فالشارح هنا يرى رأي أبي ذر الخشني، ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٣٣٤.

[٦] تهذيب الفرائد: ٣٠/ ب .

[٧] ما نقله الشارح هنا ونسبه للحاجبي ، فقد نسبه الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب للجزولي فقد قال ما نصه :((قال الجزولي: بنو تميم لا يلفظون به إلَّا أن يكون ظرفًا، قال الأندلسي: لا أدري من أين نقله، ولعله قاسه، قال: والحق: أن بني تميم يحذفونه وجوبا، إذا كان جوابا، أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه)) ، ينظر: شرح الكافية للرضي :١/ ٢٩٢ .

[٨] أقول : إن كانَ يريد بالأندلسي هنا أبو حيان فقد تتبعت كتابيه في النحو: ارتشاف الضرب، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، وفي التفسير: البحر المحيط ، فلم أجد ما نسبه إليه الشارح ، إلَّا أن يكون قد ذكره في موضع آخر، لم نطلع عليه ، أو يريد به غيره ممن لقبه الأندلسي .

[٩] سورة النساء من الآية :١١٤ .

[١٠] تهذيب الفرائد: ٣٢/ أ .

[١١] هذا من بيت من الرجز لم ينسب لقائل وتتمَّته :

..... حتى شَتَت هَمالةً عيناهَا

والبيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٢/ ١٠٨، ٧/ ٢٣٣، وأمالي المرتضى: ٢/ ٢٥٩؛ والإنصاف: ٢/ ٦١٢، وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٥ .

فـ(ماءً) منصوب بمقدر أي وسقيتها ماء ولا يجوز نصبه بالعطف لعدم المشاركة؛ لأنَّ العلف لا يطلقُ على المشروب ولفقدان المصاحبة أو العلف قبل السقي غالبًا أو بعده ،وقيل: لا حذف فيه بل ضمَّن علفتها معنى أنلتها ،ومثله قوله تعالى : ﴿**وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ**﴾ [١] أي :واعتقدوا الإيمان أو ألفوه كذا فسره بعضهم[٢]))[٣].

٦- استدلاله بالقرآن على تعدي الفعل اللازم ومن ذلك ما جاء في تعداد وجوه تعدية الفعل اللازم ؛إذ قال : ((وفي الصحاح أن شكر وتصحُّ باللام أفصح الظاهر منه أنَّهما نعتان فلا ينهض مثالًا نعم المثالُ الصحيحُ له قوله تعالى: ﴿**إِذَا جَاءكَ الْمُنَافِقُونَ**﴾[٤] أي جاء إليك وهو شائع حتى أنَّ ذكر الجار فيه كالمستهجن ونحو: ﴿ **وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ**﴾ [٥] أي من قومه))[٦]

ونكتفي بما ذكرناه من الأمثلة التي احتج لها الشارح بآيات من القرآن الكريم، تجنبًا للإطالة .

ثانيًا :احتجاجه بالقراءات القرآنية :

ويُرادُ بالقراءات القرآنية: ((الْقِرَاءَاتُ هِيَ اخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الْوَحْيِ الْمَذْكُورِ فِي كَتَبَةِ الْحُرُوفِ أَوْ كَيْفِيّتِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ وَتَثْقِيلٍ وَغَيْرِهِمَا))[٧].

وقد اشترطوا لصحتها ثلاثة شروط [٨] .

١. أن يَصِحَّ سندُها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتواتر.
٢. أن تُوافق رسم المصحف العثماني المجمَع عليه .
٣. أن تُوافق وجهًا من وجوه العربية .

وقد احتج الشارح بالقراءات القرآنية ، ومن ذلك :

١- احتجاجه بالقراءة على أولويَّة نيابة المفعول به عند اجتماعه مع غيره ؛ **إذ قال :** ((وجوَّز الأخفشُ نيابةَ الظرف والمصدرَ مع وجود المفعول به بشرط تقدمِهما عليه ووصفهما[٩] وذهبَ سائرُ الكوفيين[١٠] وتبعَهم بعضُ المتأخرين إلى أولويّة نيابة المفعول به عند

---

[١] سورة الحشر :من الايه ٩.
[٢] ينظر: تفسير الجلالين :٧٣١.
[٣] تهذيب الفرائد: ٤٠/ أ .
[٤] سورة المنافقون من الآية :١ .
[٥] سورة الأعراف من الآية : ١٥٥ .
[٦] تهذيب الفرائد : ١/٤٢ .
[٧] ينظر :البرهان في علوم القرآن :٣١٨/١ .
[٨] ينظر: النشر في القراءات العشر :٩/١ ، لـ شمس الدين ابن الجزري (ت:٨٣٣).
[٩] ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :١/ ٥٨٥ .
[١٠] ينظر : نفس المصدر السابق أعلاه الصفحة نفسها .

اجتماعه مع غيره[١]، لا وجوبه لقراءة أبي جعفر[٢] ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِما كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[٣] ، بإسناد الفعل إلى الظرف ونصب قومًا))[٤].

٢- احتجاجه بقراءة السبعة على جواز حذف اسم (لات)؛إذ قال : ((وكثُرَ حذفُ اسمها وإبقاءُ خَبرها نحو:﴿ وَلاَتَ حِينَ مَنَاص ﴾[٥] بنصبِ حين على قراءةِ السبعة[٦] أي ليسَ الحينُ حينَ فرارٍ)) [٧] .

٣- احتجاجه بالقراءة بجواز تعرف غير بالإضافة اذا كان له ضد واحد ؛**إذ قال**: ((اذا كانَ المضافُ متوغلاً في الإبهام كـ(مثل وغير) وشبهه و(نظير وسوى) فلا يتعرفُ بالإضافة لتوغلها في الكثير... ثم قالَ: إلَّا أن يكونَ للمضاف إليه ضدٌّ واحدٌ يعرف بالقرينةِ نحو: عليك بالحركة لا السكون ومنه:﴿ **غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ** ﴾[٨]على رأيٍ[٩] فإنَّ غيرًا حينئذٍ يتعرف بالإضافة لانحصار الغيرية بفرد خاصٍ إذ ليسَ للسكونِ ولا للمُنعمِ عَليهم ضدٌّ سوى الحركةِ والمغضوب عليهم))[١٠] .

٤- احتجاجه بالقراءة على أن (مِن) قد تأتي للتبعيض ؛ إذ قال : ((الثاني التبعيض وهي ما يكون في الكلام شيء إمَّا ظاهر هو بعض مجرورها كما في ﴿ **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً**﴾[١١] أو مقدر نحو: أخذت من الدراهم أي شيئًا منها وعلامتها صحّةُ حلول بعضٍ محلّها فنقول في الأمثلة خُذ بعضَ أموالهم أخذتُ بعضَ الدراهم وقرأ ابنُ مسعودٍ[١٢] في ﴿ **لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ** ﴾ [١٣] أي بعضَ ما تحبون[١٤]))[١٥] .

ثالثاً : احتجاجه بالحديث النبوي الشريف : وعرفه ابن الأكفاني بقوله : ((ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خِلْقِيٍّ أو خُلُقِيٍّ))[١٦] .

---

[١] ومنهم ابن مالك ، إذ قال بعد عرضه لرأي الكوفيين ((وبقولهم أقول)) ينظر : شرح التسهيل :٢/ ١٢٨.
[٢] ينظر: المبسوط في القراءات العشر :٤٠٣.
[٣] سورة الجاثية: ١٤
[٤] تهذيب الفرائد: ١٩/أ
[٥] سورة ص من الآية : ٣ .
[٦] ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون :٣٤/٩، والمفصل في صنعة الإعراب:١١٢، للزمخشري ،وشرح الكافية الشافية :٤٤٢/١، لابن مالك .
[٧] تهذيب الفرائد: ٣١/أ
[٨] سورة الفاتحة : ٧ .
[٩] هذا الرأي منسوب لابن السري ، ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ٢/ ٢١٠ ، ٢١١.
[١٠] تهذيب الفرائد:٥١/أ
[١١] سورة التوبة من الآية : ١٠٣ .
[١٢] ينظر: تفسير فتح القدير للشوكاني (ت-١٢٥٠هـ) :٤١٣/١ تفسير سورة آل عمران ، الآية:٩٢ .
[١٣] سورة آل عمران:٩٢ .
[١٤] ينظر : شرح الأشموني :٧٠/٢ ، وشرح التصريح :٦٢٧/١ .
[١٥] تهذيب الفرائد:٥٣/ ب .
[١٦] ينظر : منهج النقد في علوم الحديث :٢٦ ، د . نور الدين عتر .

وقد انقسم العلماء في مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي على ثلاثة مذاهب[١] :
ويمكن أن نجمل هذه المذاهب دون الخوض في التفاصيل :
الأول : مذهب المانعين مطلقًا: وعلى رأسهم أبو الحسن بن الضائع الإشبيلي(ت:٦٨٠هـ) وتلميذه أبو حيان الأندلسيّ(ت:٧٤٥هـ) لأنَّ كثيرًا من رواة الحديث كانوا غير عرب بالطبع، فوقع اللّحن في نقلهم[٢] .
الثاني : مذهب المجوزين مطلقًا: وعلى رأسهم ابن مالك(ت:٦٧٢هـ) ورضيّ الدّين الاستراباذي(ت:٦٨٤هـ)، وابن هشام الأنصاريّ(ت:٧٦١هـ)، والبدر الدّماميني(ت:٨٢٧هـ)، والأشمونيّ(ت:٩١٨هـ)، وغير هؤلاء [٣] .
الثالث : مذهب المتوسّطين: اتّخذ أصحاب هذا المذهب لأنفسهم موقفًا وسطًا بين المانعين والمُجوّزين، وقد تزعَّم هذا المذهب الإمام أبو إسحاق الشّاطبيّ (ت:٧٩٠هـ) الذي اتخذ مذهبا وسطا ، فقبل بعض الحديث ورد بعضه، وفق منهج ارتضاه ، ليس هذا محل بسط الكلام فيه[٤] .

١- استشهاده بالحديث الشريف على عدم إعمال مدرسة الكوفة للأحرف المشبهة بالفعل وهي إنَّ وأخواتها؛ إذ قال: ((وأمَّا الكوفيَّة فلا يعملون هذه الأحرف في الخبر لمَّا عرفت من أنَّ المبتدأ والخبر عندهم مترافعان فالخبر مرفوع بالاسم ولا يؤولونه بضمير الشأن[٥]))[٦].
٢- استشهاده بالحديث الشريف على أن إنما تفيد التوكيد لا الحصر خلافًا لبعض الأصوليين والبيانيين ؛**إذ قال :**((وقد خالفنا بعض الأصوليين والبيانيين في إفادة إنما الحصر مستدلين بقوله :(عليه السلام) (إنَّما الأعمال بالنِّيات)، (وإنَّما الولاء لمن أعتق) وهو مردود، إذ المراد في الخبرين، التأكيد فكأنَّه قال (عليه السلام): ليس عمل إلَّا بالنية، وليس ولاء إلَّا بالعتق كما قال: (لا صلاةَ لجار المسجد إلَّا في المسجد)))[٧].

٣- ومن ذلك استشهاده بالحديث الشريف على اجتماع فاعلين لفعل واحد بلغة (أكلوني البراغيث) ؛ **إذ قال:** ((وعلى اللغة الرديئة المشتهرة بلغة (أكلوني البراغيث) قال ابن

---

[١] ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٦٢-٦٦، للدكتورة. خديجة الحديثي ، وشرح شذور الذهب للجوجري(ت:٨٨٩هـ) : ٩٥/١ .
[٢] ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي: ٩٧.
[٣] ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي:٨٨، ٨٩ .
[٤] ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) للشاطبي :٤٠١/٣، وما بعدها .
[٥] ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين :٣٣٣، مسألة :[العامل في خبر إنَّ] .
[٦] تهذيب الفرائد: ٢٨/ ب .
[٧] تهذيب الفرائد: ٢٩/أ .

هشام: وعلى هذه اللُّغة ورد الحديث[1] :(يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)[2])[3] .

رابعاً : احتجاجه بكلام العرب من شعر ونثر :

كلامُ العرب يرادُ به كلامُ القبائل العربيةِ الموثوقِ بفَصاحَتها وصَفاء لُغتها من مَنثورٍ ومنظوم قبلَ بعثة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وفي زمنه، وبعدَه إلى زمنٍ فسدت السنة الناس بدخول الأعاجم وكثرة المولَّدين، وفشوّ اللحنِ ، وهو المصدر الشامل للاستشهاد، وأهمُ ما اعتمده علماء اللغة بصفةٍ رئيسةٍ في بناءِ القواعد والاحتجاج لها لدرجة أنَّهم قالوا في تعريف علم النحو: ((هو علمٌ مستخرجٌ بالمقاييس المُستنبطة من استقراءِ كَلام العرب الموصِلة إلى مَعرفة أحكامِ أجزائه التي ائتلف منها))[4] وكلام العرب لم ينته إلينا كاملًا، والذي جاءنا عن العرب القليل من الكثير، وقد ضاع من كلامهم أكثره بموت قائليه ؛ قال أبو عمرو بن العلاء(ت- ١٥٤هـ): ((ما انتهى إليكم مما قالت العربُ إلا أقلهُ، ولو جاءَكم وافرًا لجاءَكم عِلمٌ وشِعرٌ كثير))[5].

١- احتجاجه بالشعر :

وُصِفَ الشعر بأنه ((ديوان العرب، وبه حُفظت الأنساب، وعرفت المآثر، ومنه تعلمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله - جل ثناؤه - وغريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحديث صحابته والتابعين))[6]، وقد اهتم العرب بالشعر اهتمامًا بالغًا، فقد ورد عن ابن عباس (رضي الله عنه) أنَّه قال: ((إذا سألتموني عن غريب القرآن، فالتمسوه في الشعر؛ فإنَّ الشعر ديوان العرب))[7] وقد اهتم علماء الأدب واللغة بالشعراء وقسموهم على طبقات، وألفوا في ذلك الكتب القيمة فيهم، ومنها طبقات فحول الشعراء لابن سلام (ت- ٢٣١هـ)، والشعر والشعراء لابن قتيبة، (ت- ٢٧٦هـ)، ونحوهما؛ ليجتمع لدينا من الشعر الجاهلي والإسلامي ما يصح أن يكون مادة للتفسير والفقه واللغة والنحو والصرف وغيرها من علوم العربية ، لذا قسم العلماء (رحمهم الله) الشعراء الذين يحتج بشعرهم ويُستشهد به في اللغة والنحو على أربع طبقات [8]

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم من عاش في الجاهلية ولم يدركوا الإسلام، أمثال امرئ القيس(ت-٥٤٠م)، والأعشى(ت- ٧ه) .

---

[1] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٤٧٨ .
[2] الحديث في صحيح البخاري :١/ ٢٠٣، رقم الحديث : ٥٠٣.
[3] تهذيب الفرائد: ٢٠/أ .
[4] ينظر : الاقتراح للسيوطي :٣٢ .
[5] ينظر : الخصائص : ٣٨١، (باب فيما يرد) عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور .
[6] ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها : ٢ / ٤٧٠.
[7] ينظر: المصدر السابق أعلاه : ٢ / ٣٠٢.
[8] ينظر العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لأبي على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي(ت-٤٦٣ هـ) :١١٣/١.

الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام؛ أمثال لبيد بن ربيعة(ت-٤١هـ)، وحسَّان بن ثابت(ت-٥٤هـ) .

الطبقة الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم: الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام؛ أمثال جرير(ت-١١١ هـ)، والفرزدق(ت- ١١٠هـ) .

الطبقة الرابعة: المولَّدون، ويقال لهم المُحْدَثون، وهم من جاؤوا بعدهم؛ أمثال بشَّار بن برد (ت- ١٦٧هـ)، وأبي نواس(ت-١٩٩هـ) .

فالطبقة الأولى والثانية أجمع العلماء على الاستشهادِ بشِعرِهما[١]، وأمَّا الثالثةُ فقد ذهبَ بعضُ العلماء إلى صحةِ الاستشهاد بشعرهم، ومذهبُ آخرين كأبي عمرو بن العلاء(ت- ١٥٤هـ) وعبدالله بن أبي إسحاق(ت-١١٧هـ) والحسن البصري(ت- ١١٠هـ) وعبدالله بن شبرمة(ت- ١٤٤هـ) فإنهم، يُلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم[٢]، وكانوا يعدُّونهم من المولدين؛ وأمَّا الرابعة، فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقًا، وقيل: يستشهد بكلام مَن يُوثَق بعربيته منهم، واختاره الزمخشري(ت- ٥٣٨هـ) [٣] ، وتبعه المحقق الرضي[٤] .

وقد استشهد الشارح بـ(مائة وستةٍ وتسعين بيتًا أو شطرَ بيتٍ) فيما اخترناه للدراسة من القسم الأول من الكتاب ومن ذلك :

١- استشهاده بالشعر على أن الواو لا تأتي للعطف بين المتعاطفين لعلة عدم المشاركة بينهما في الحكم، وعدم المصاحبة في الوقت ؛**إذ قال :** ((وأمَّا الثاني وهو الذي لا يشارك ما قبله في الحكم ولا الواو معه للمصاحبة كقوله:

علفتها تبنًا وماءً باردًا .....[٥]

فماء منصوب بمقدر أي وسقيتها ماء ولا يجوز نصبه بالعطف لعدم المشاركة لأنَّ العلف لا يطلقُ على المشروب ولفقدان المصاحبة إذ العلف قبل السقي غالبًا أو بعده))[٦] .

٢- استشهاده بالشعر على أن كلا وكلتا يمكن أن يراعى فيهما الإفراد تبعًا للفظ أو مراعاة التثنية تبعًا للمعنى ؛**إذ قال:**((ثمّ لكونهما مفردي اللفظ مثنييّ المعنى جاز رعاية اللفظ في الإفراد بأن يعاد عليهما ضمير مفرد نحو:﴿**كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا** ﴾[٧] وكلاهما

---

[١] ينظر: خزانة الأدب :٦/١ .
[٢] ينظر: المصدر السابق أعلاه الصفحة نفسها .
[٣] ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل : ٦٥/١.
[٤] ينظر: شرح الكافية في النحو: ١ / ٢٠٣، ٢١١.
[٥] تقدم بيان الشاهد في الصحيفة :٢٨ .
[٦] تهذيب الفرائد: ٤٠/ ب .
[٧] سورة الكهف من الآية:٣٣ .

جاء وجاز رعاية المعنى وهو قليل نحو كلا الرجلين قاما وكلاهما قاما كذا قيل وقد اجتمع الاعتباران في قوله:

كلاهُمَا حِين جدَّ الجَريُ بَيْنَهُمَا ... قَدْ أَقْلَعَا وكلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابي))[1].

٣- استشهاده بالشعر على أن بعض العرب يعربون المثنى بالحركات ؛ **إذ قال**: ((ومن العرب من يجعلون المثنى معربًا بالحركات الظاهرة في الأحوال الثلاث مع لزومه الألف كقوله:

..... فالنومُ لا تألَفُهُ العَيْنَانُ [2]

بضم النون وقوله:

أعرفُ منها الجيدَ والعَينانَا .....[3])) [4].

٤- استشهاده بالشعر على شذوذ جمع ما كان على وزن أفعل فعلاء جمع تصحيح **؛إذ قال**:((وأمَّا ما أجازه ابن كيسان من نحو: أحمرون وسكرانون[5] مستدلًا بقوله:

..... حلائل أسودِين وأحمرِين[6]

فشاذ عند غيره)) [7] . والشواهد كثيرة نكتفي منها بما تقدم منها اختصارًا .

٢- احتجاجه بالنثر :(الأمثال ، الحكم والأقوال العربية) :

وقد وضع اللغويون شروطًا تشمل الزمان والمكان بالنسبة لهذا النوع من المادة ،أما من ناحية الزمان، فقد حددوا نهاية الفترة التي يستشهد بها بآخر القرن الثاني الهجري بالنسبة لعرب الأمصار، وآخر القرن الرابع بالنسبة لعرب البادية، وأما المكان فقد ربطوه بفكرة البداوة والحضارة، فكلما كانت القبيلة بدوية أو أقرب إلى حياة البداوة كانت لغتها أفصح، والثقة فيها أكثر، وكلما كانت متحضرة، أو أقرب إلى حياة الحضارة كانت لغتها محل شك ومثار شبهة[8] وهناك وثيقة تناقلها النحاة في بيان المعيار الذي تؤخذ اللغة بموجبه أو ترد وهي مأخوذة عن الفارابي في كتابه الألفاظ والحروف وإليك ما جاء فيها مقتصرًا منه على محل الفائدة: ((كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعًا، وأبينها إبانة عما في النفس. والذين نقلت عنهم اللغة العربية، وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم :قيس وتميم وأسد. فإن هؤلاء هم الذين عنهم أخذ أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب وفي التصريف.

---

[1] تهذيب الفرائد: ١٢/ أ.

[2] مشطور من الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه : ٨٦/١ ، وقبله :

يابنا أرَّقَني القَذَّان .....

[3] من بيت من الرجز وهو لرؤبة في ملحق ديوانه :١٨٧، وتتمَّته :

..... وَمَنخِرَيْن أَشبهَا ظَبْيَانَا

[4] تهذيب الفرائد: ١١/ ب .

[5] ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٣٠٨ .

[6] من بيت من الوافر للكميت بن زيد الأسدي في ديوانه : ١١٦/٢، وتتمته :

فما وجدت نساء بني تميمٍ .....

[7] تهذيب الفرائد: ١٢/ ب .

[8] ينظر : البحث اللغوي عند العرب : ٥٠ ، لأحمد مختار عمر .

ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين. ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فلم يؤخذ عن حضري قط))[١]

وقد أورد الشارح بعض الأمثال والحكم التي استدل بها على قاعدة نحوية أو تعضيد رأي ، ومن ذلك :

١- استشهاده بالمثل على جواز إضمار العامل في خبر كان ، وحذف كان إذا كَثُر ورودها في الكلام ؛**إذ قال**: ((فإن وقع بعد إن اسم متكرر توسطهما فاء الجزاء جاز فيه أوجه من الإعراب كما قال: ((ولك أي، ويجوز أو جائز لك في نحو: (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ)[٢] أربعة أوجهٍ [٣]:

الأول : نصب الأوّل ورفع الثاني على تأويل إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خير.

والثاني : رفعهما معًا على تأويل إن كان في عملهم خير فخيرًا وهم خير.

والثالث : نصبهما معًا على تأويل إن كانَ عملهم خيرًا فيكون جزاؤهم خيرًا .

والرابع : عكس الأوّل على تأويل إن كان في عملهم خَير فيكون جزاؤهم خيرًا)) [٤]

٢- استشهاده بالمثل على حذف النون في المثنى للضرورة ؛ إذ قال:((وللضرورة كقوله: (قطا قطا بيضك ثنتا وبيضي مائتا)[٥])) [٦] أي اثنتان ومائتان وإنما حذف النون من آخر المثنى حتى تستقيم السجعة وقد قال بعض العلماء أن الضرورة ليست خاصة بالشعر بل تتعداه للنثر أيضًا إذا دعا لذلك داعٍ وهذا ما أفدناه من كلام أبي حيان في كتابه التذييل والتكميل في شرح التسهيل[٧].

٣- استشهاده بالمثل على تخصيص النكرة بالوصف المقدر ؛إذ قال:((الثالث أن تخصيص بوصف صالح للتخصيص إمَّا ظاهر نحو: ﴿ **وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ** ﴾[٨] بخلاف نحو: رجل من الناس جاءني فإنَّه غير صالح للتخصيص وإمَّا مقدر نحو: (شرٌّ أهرَّ ذا ناب)[٩] على أحد الأقوال فيه[١٠]))[١١] .

٤- استشهاده بالمثل على جواز الابتداء بالنكرة إذا وقعت بعد فاء الجزاء الواقعة في جواب الشرط ؛**إذ قال:** ((أو بعد فاء الجزاء كقوله: (إن مضى عيرٌ فعيرٌ في الرِّباط)[١٢] قيل: عليه أنَّ المعنى فعير آخر، حَذفتَ الصفةَ فتُخصصهُ بالوصف))[١] .

---

[١] ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها :١٦٧/١.

[٢] ينظر: مجمع الأمثال للميداني :١ /٣٧٠ .

[٣] وممن ذكر هذه الأوجه ابن هشام، ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :٢٥٤/١ ، وشرح شذور الذهب :٢٤٣ .

[٤] تهذيب الفرائد: ٢٧/ أ .

[٥] المثل في مجمع الأمثال للميداني: ١٨١/٢.

[٦] تهذيب الفرائد: ١١/ ب .

[٧] ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل :٢٤٣/١ ، لأبي حيان .

[٨] سورة البقرة من الآية : ٢٢١ .

[٩] المثل في مجمع الأمثال للميداني :٣٧٠/١ .

[١٠] ينظر : شرح التسهيل :١/ ٢٩٥ ، لابن مالك .

[١١] تهذيب الفرائد : ٢١/ ب .

[١٢] المثل في مجمع الأمثال للميداني :1 /25 ، هذا من أمثال العرب، والعير بفتح فسكون - هو الحمار، والرباط - بزنة كتاب - ما تشد به الدابة، ويقال: قطع الظبي رباطه، ويريدون قطع حبالته، يضرب

٥- **استشهاده بالمثل على مجيء عسى بمعنى كان ؛ إذ قال**:((وبمنزلة كان في المثل: (عسى الغوير أبؤسا)[٢])) [٣] .

المبحث الثاني
القيـاس

والقياس: هو عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع[٤] ، وهو معظم مسائل النحو، ولذا قيل: في حدِّه ((علم مستخرج بالمقاييس))[٥] ، واشترطوا أن يتوافر في القياس عدة أمور تتمثل في الآتي[٦] .

١. أن يكون المقيس عليه غير شاذ.

٢. أن يكون قد تم قياس المقيس على لغة العرب وكلامهم.

٣. أن يتم إثبات استعمال الحكم عند العرب.

أركان القياس

يتكون القياس من أربعة أركان رئيسة ،وهي كما يأتي[٧] :

١- الركن الأول وهو أصل القياس : ويتمثل في المقيس عليه ويشترط فيه أنه يجب أن لا يكون شاذًا عن السنن الخاصة بالقياس، ولا يشترط فيه الكثرة، حيث من الممكن أن

للرضا بالحاضر وعدم الأسف على الغائب، والاستشهاد به في قوله (فعير) حيث وقع مبتدأ مع كونه نكرة لكونه واقعا بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط .

[١] تهذيب الفرائد: ٢٢/ ب .

[٢] المثل في مجمع الأمثال للميداني : ١٧/٢ .

[٣] تهذيب الفرائد: ٣٣/ ب .

[٤] ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة :٩٣ ، لأبي البركات ابن الأنباري .

[٥] ينظر : ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي ، للشيخ محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري(ت-١٠٩٦هـ) :٩٤ .

[٦] ينظر: الاقتراح للسيوطي :٩٧ .

[٧] ينظر: في شروط أركان القياس في كتاب الاقتراح للسيوطي :٨١ .

يقاس على القليل إذا كان موافقًا لشروط القياس، ولا يمكن القياس على الكثير إذا كان غير موافق لشروط القياس، ومن الممكن أن تتعدد الأصول التي يقاس عليها.

٢- الركن الثاني هو الفرع : ويتمثل في المقيس وهو كلام العرب حيث يقاس على كلامهم.

٣- الركن الثالث هو الحكم : وهو ما يتم اكتسابه بوساطة الفرع عن طريق الأصل، ويتم القياس عن الأحكام التي ثبت للعرب استعمالها، وعلى الأحكام التي تم إثباته إما بالقياس، أو بالاستنباط، ويجوز القياس على أصل اختلف العلماء في حكمه في حالة تم إقامة الدليل، ويمنع من ذلك عند عدم إقامته .

٤- الركن الرابع هو العلة : التي تجمع بين كل من الأصل والفرع .

وقد أورد الشارح هذا الأصل أي القياس في مواضع عديدة في هذا الشرح بعدة ألفاظ دالة على القياس، ومن أمثلة ذلك ((طردًا للباب، مطرود، مطّرد، لشباهتها، يجري مجرى، اتباعًا، على الأصل، لشبهه، يشبه، قياس طرد، مثله، اتباعًا)) .

وقد ذكر الشارح هذا الأصل بلفظ (قياسًا)، في واحد وعشرين موضعًا:

١- **من ذلك قوله فيما من شأنه أن يجمع بالألف والتاء :** ((الخامس علمٌ لمذكرٍ مؤنثٍ بالتاء كـ(طلحة و طلحات) خلافًا للكوفيين وابن كيسان فإنَّهم أجازوا طلحون بسكون اللام[١] وابن كيسان بفتحها (قياسًا)[٢]، وعلى الجمع بالألف والتاء نحو: الطلحات بفتح لأنَّ حقه الألف والتاء))[٣] .

٢- **وقال في ذكره لمفاعيل باب أعلمت :** ((ولم يسمع إلَّا قيام أوَّل مفاعيل علمت وما أشبه مقام الفاعل لأنَّه فاعل في المعنى إذ معنى أعلم زيدٌ عمروًا بكرًا منطلقًا، علم عمرو بكرًا منطلقًا والحقُّ قيام ثاني مفاعيله أولى من الثالث (قياسًا)))[٤] .

٣- **وقال في ذكره لات:** ((وقال بعضهم: إن لات فعل ماض في الأصل بمعنى نقص من قوله تعالى﴿ **لاَ يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا** ﴾[٥] فإنه يقال: لاتَ يلِيت كما يقال: ألتَ يألتُ كما قرأ بها ثم استعملت للنفي وقال بعضهم: هي فعل وأصلها ليس بكسر الياء فقلبت الياءُ ألفًا (قياسًا)، والسين تاء[٦] كما في ست وأصله سدس فأبدلت الدال والسين تاء))[٧] .

---

[١] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :٣٤/١ .
[٢] ينظر: المصدر السابق أعلاه الصفحة نفسها .
[٣] تهذيب الفرائد :١١/ ا .
[٤] تهذيب الفرائد: ١٨/ ب .
[٥] سورة الحجرات من الآية :١٤ .
[٦] نسب الراغب في المفردات هذا القول لأبي بكر بن العلاف، ينظر : مفردات غريب القرآن :٤٥٥.
[٧] تهذيب الفرائد:١٣/ أ .

المبحث الثالث :

الإجمـاع :

ولابد من الإشارة إلى أمرين مهمين قبل الخوض في هذا الأصل:

أحدهما: أن الإجماع مصطلح فقهي اعتمده الفقهاء أصلًا من أصول الشريعة ودليلًا من أدلتها، ثم انتقل هذا المصطلح من الفقه إلى النحو؛ فكان الأصل الثاني من أصول النحو عند ابن جني الذي جعل أصول النحو ثلاثة كما ذكر السيوطي(ت:٩١١هـ)[١] وهي: السماع والإجماع والقياس.

والأمر الآخر: أن الإجماع إما أن يراد به إجماع النحاة؛ وإما أن يراد به إجماع العرب، والغالب أن يكون المراد به إجماع النحاة على حكم ما؛لأنَّ إجماع العرب ممتنع كيف وقد اختلفت لغاتهم، بين تميم وقريش وطيء وحمير وغير هؤلاء من قبائل العرب .

ومن هنا كان الإجماع حجة كما ذكر ابن جني :((اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص. والمقيس على النصوص فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة))[٢] ، وقد قيَّد التعريف بنحاة البصرة والكوفة ؛ لأنهم -كما قال -الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها ، وقيل في تعريفه أيضًا:((إجماع البلدين مالم يخالف نصًا أو قياسًا))[٣] .

وقد أورد الشارح هذا الأصل في عدة مواضع من الكتاب وبعدة ألفاظ دالة على الإجماع كقوله: (اتفاقًا ،اتفقوا، باتفاق، بلا خلاف، لا خلاف، والأكثرين، والأكثر، وأكثرهم، اختاروا، عند الجمهور، كالمجمعين).

وقد ورد بلفظ (إجماع أو الإجماع ،أو بإجماع أو إجماعًا) في تسعة مواضع ، ومن ذلك:

١- قال في سوقه لرأي ابن هشام في إجماع النحاة على أنَّ (إنَّ) ليست للإثبات بالإجماع : ((قال المحقق ابن هشام: وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين بإجماع النحاة إذ

---

[١] ينظر: الاقتراح في أُصول النحو ، للسيوطي :٢٦ .
[٢] ينظر: الخصائص:١/ ١٩٠ ، لابن جني .
[٣] ينظر: ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي : ٨٧ .

ليست إنَّ للإثبات بل لتأكيد الكلام إثباتًا أو نفيًا وليست ما للنفي بل هي بمنزلتها في أخواتها من ليتما ولعلَّما[١] انتهى))[٢].

٢- وقال في ردِّ دعوى من ادعى أنَّ إنَّما لا تفيد الحصر مع لفظ الجلالة لوجود الإجماع على خلافه: ((وقال بعضهم: قد تجرُّد إنَّما عن الحصر وتكون لتأكيد الحكم وذلك فيما إذا كانَ المخاطبُ هو الله سبحانه إذ الحصر يقتضي أن يكون للمخاطب حكم مشوب بخطأ وصواب ويرد خطأه والله (سبحانه) منزه عن ذلك[٣]، وردَّ بأنَّه قد ورد في القرآن خطابه تعالى بما هو نص في الحصر إجماعًا))[٤].

٣- وقال في زيادة من في القرآن الكريم ؛ إذ ذكر أنَّها زيدت لفائدة بإجماع: ((ومن ثم اجمعوا على أن ليس في القرآن حرف إلَّا وله معنى[٥] قيل: وفائدة من الزائدة التنصيص على العموم والاستغراق في نحو: ما جاء من رجل فإنه قبل دخولها يُحتَمل الجنس والوحدة فلولا من لم يحصل التنصيص على الجنسيَّة ولاحتمل غير الاستغراق والعموم[٦]))[٧].

المبحث الرابع

استصحاب الحال :

قيل في تعريفه: ((هو إبقاء ما كان على ما كان عند عدم دليل النقل عن الأصل))[٨].

وقد عرَّفه ابن الأنباري بقوله: ((استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء))[٩].

وقد أورد الشارح هذا الأصل في كتابه بعدة ألفاظٍ دالة على استصحاب الحال كقوله: ((الأصل، الأصل فيها، الأصل فيه ،وهو الأصل)) .

وقد عبَّر عن الاستصحاب بلفظ: (على الأصل، أو الأصل) في مئة وأربعة وثمانين موردًا، ومن ذلك:

---

[١] ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :٤٠٦ .

[٢] تهذيب الفرائد : ٢٩/ أ .

[٣] لم أقف على صاحب هذا القول على كثرة ما رأيت من آراء النحاة والأصوليين والبيانيين واختلافهم في إفادة إنما الحصر .

[٤] تهذيب الفرائد : ٢٩/ أ.

[٥] ينظر : البرهان في علوم القرآن :٣/٧٢.

[٦] ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني :٣١٦.

[٧] تهذيب الفرائد : 54/ أ .

[٨] ينظر : ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي : ١٣٧ .

[٩] ينظر :الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة:١٤١.

١- قال في حديثه عن أوجه إعراب لا حول ولا قوة إلَّا بالله : ((الأول فتحهما أي الاسمين (على الأصل) من تركيب لا مع اسمها تركيب خمسة عشر فيهما))[١] .

٢- وقال في حديثه على أن المبتدأ أصل المرفوعات : ((وقال بعضهم: أصل المرفوعات المبتدأ ونسبه إلى سيبويه[٢]؛ لأنَّه باقٍ على الأصل في المسند إليه من التقدم ولأنه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان أقوى بخلاف الفاعل وهو هنا أي اسم حقيقة أو حكمًا ليدخل فيه الضمير المنوي في الأفعال الأربعة فإنَّه ليس بكلمة إذ لم يوضع له لفظ فليس باسم حقيقة))[٣] .

٣- وقال في حديثه عن اختصاص بعض الأحرف بالأفعال وبعضها بالأسماء :((ولا شكَ أنَّ الشرطَ والاستفهامَ والعرضَ والتحضيضَ والنفيَ والتمنيَ والترجيَ معانٍ تليقُ بالفعلِ قيل: وكانَ القياسُ اختصاصُ الحروفُ الدالة عليها بالأفعال إلَّا أنَّ بعضَها بقيتْ على الأصلِ من الاختصاص بالأفعال كحروفِ التحضيض، وبعضُها اختُصتْ بالاسميّة كليت ولعل، وبعضها استعملت في القبيلين مع أولويَّتها بالأفعال كهمزة الاستفهام وما ولا النافيتين[٤]))[٥].

٤- وقال في حديثه عن أن المفعول به متأخر رتبة لتأخره وضعًا : ((والأصل في المفعولِ به في كلِّ المفاعيل تأخرهُ عن الفعل والفاعل لأنَّ وضع الفعلِ كما سبق للدلالة على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التزامًا ووضع المفعول به لفهم معنى الفعل المتعدي ومعلوم أنَّ فهم المعنى لا يكون إلَّا بعد وضع ذي المعنى فلمَّا تأخرَ المفعول وضعًا ناسب أن يتأخر موضعًا[٦]))[٧] .

٥- وقال تحت عنوان فائدة أنَّ العائد على المضمرات غائب لأن المضمرات كلها غيب :

((فائدة: إذا كان الموصول أو موصوفه خبرًا عن متكلم أو مخاطب ولم يكن للتشبيه فالأكثر والأصل أن يكون العائد إليهما غائبًا حملاً على لفظهما لأنَّ المضمرات كلها غيب نحو: أنا الذي أو أنا الرجل الذي قلت وأنت الذي أو أنت الرجل الذي قلت قال علي "عليه السلام": أنا الذي سمّتني أُمّي حيدرة[٨])) [٩].

---

[١] تهذيب الفرائد : ٣٢/أ .
[٢] ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :٣٥٩/١ .
[٣] تهذيب الفرائد :١٥/أ .
[٤] وهذا نص ما أورده الرضي ، ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : ١/ ٤٠٧ .
[٥] تهذيب الفرائد: ٦٩/أ .
[٦] ينظر : شرح التصريح على التوضيح :١/ ٥٤، للأزهري .
[٧] تهذيب الفرائد: ٣٥/أ .
[٨] ينظر:، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب:3/27، وهمع الهوامع :1/ 336 .
[٩] تهذيب الفرائد: 89/أ .

المبحث الخامس

في بعض أدلة النحو سوى ما تقدم منها :

ولسنا نريد هنا الخوض في تسميتها فهناك خلاف بينهم وما يهمنا هنا أنَّ هذه الأدلة مما استعمله النحاة للاستدلال .

ذكر الشارح من أنواع الاستدلال: ((الاستقراء، الاستحسان، عدم النظير، الاستدلال بعدم الدليل))[١] ومن الأمثلة على احتجاج الشارح بهذه الأدلة :

١- قال في تعريف المصنف لحدِّ الكلمة وذكر الاستقراء :((ولم يذكر وجه الحصر في الثلاثة إمّا اقتصارًا على ما ذكرهُ القومُ وشيوعه بينهم وإمَّا ذهابًا إلى ما ذهبَ المُحققان ابنُ هشام[٢] والسيوطيُ[٣] من أنَّ دَليلهُ (الاستقراءُ) فلو كانَ في كلامهم رابع لعبروا عليه))[٤]

٢- وقال في استحسان سيبويه تقديم الظرف المستقر على الاسم :((و(استحسن) سيبويه تقديم الظرف[٥] المستقر على الاسم نحو: ما كان عندك أو في الدار زيد))[٦].

٣- قال في استحسان الرضي الاسترابادي لرأي الزمخشري: في تقدير وقوع الفعل الماضي في الوقت الحاضر حكاية عن الحال: ((وقال جارُالله: واستحسَنَهُ المحقق الرضي(رضي الله عنه) معنى حكاية الحال أن تقدِّر أن ذلك الفعل الماضي واقعٌ في حال التكلم[٧] كما في ﴿**فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاء اللّهِ مِن قَبْلُ إن كُنتُم مُّؤْمِنِين**﴾[٨] ؛وإنَّما يفعل هذا في الفعل الماضي المُستقرَب كأنَّك تُحضِره للمخاطب وتصوره له ليتعجبَ منه انتهى))[٩].

وقد ذكر عدم النظير بوصفه دليلًا من الأدلة المستعملة عند النحاة ومن ذلك :

١- قال في قول المبرد إن المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو والمبتدأ رافعان للخبر:((والمبرد على أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو والمبتدأ رافعان للخبر[١٠] ورُدَّ بأنَّه لا نظيرَ له في

---

[١] ذكرها السيوطي تحت عنوان (أدلة شتى)، ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو :١٧٦ .
[٢] ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى :١٢.
[٣] ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٢٥/١.
[٤] تهذيب الفرائد: ٥/أ .
[٥] ينظر: الكتاب : ٢/ ١٢٦.
[٦] تهذيب الفرائد: ٢٥/ ب .
[٧] ينظر: تفسير الكشاف :٦٦٢/١ .
[٨] سورة البقرة من الآية :٩١ .
[٩] تهذيب الفرائد:٤٣/ ب .
[١٠] ينظر : المقتضب :٤/ ١٢٦.

العربيّة على أنَّه يلزم منه توارد عاملين مستقلين على معمول واحد وهو غير جائز))[1].

٢- وقال في رده لرأي الكوفيين في تعريف ذوات اللام باللام : ((وعند الكوفيين أن تعريف ذوات اللام باللام[2] وهو مردود بأنّ الموصولات نوع واحد وتعريف بعضها باللام وبعضها بالصلة ممّا (لا نظير له) في العربية))[3].

وقد ذكر عدم الدليل بوصفه دليلًا :

١- قال في عرضه لقول ابن الناظم في رده على أبيه في عدم جواز حذف عامل المصدر المؤكد: ((وقال: ابن مالك أنَّ المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله وتعقبه ابنه بدر الدين ؛ فقال: إن أراد أنَّ المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائمًا فلا شك أنَّ حذفه مناف لذلك القصد ولكنَّه ممنوع ولا دليل عليه))[4].

ونكتفي بما عرضناه من النماذج التي أوردها الشارح تجنبًا للإطالة إذ فيما ذكرناه حصول المراد .

الفصل الرابع ،

ويشتمل على مباحث :

المبحث الأول :

العامل النحوي عند السيد الأعرجي :

قال الزجاجي : ((إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق، وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية ، فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل وما شبه ذلك، وهذا كثير جداً وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم. فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيداً قائم، إن قيل: بم نصبتم زيداً؟ قلنا: بإن: لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمناه ونعلمه. وكذلك قام

---

[1] تهذيب الفرائد :١٩ / ب .
[2] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب : ١٢٧/٢.
[3] تهذيب الفرائد :١٥/أ .
[4] تهذيب الفرائد : ٣٦/ ب .

زيد. إن قيل: لم رفعتم زيداً؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب .

فأما العلة القياسية فإنَّه يقال لمن قال نصبت زيداً بإن، في قوله إن زيداً قائم: ولم وجب أن تنصب "إن" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنَّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمدٌ وما أشبه ذلك))[١]

تعريف العامل : ((هو ما أوجَب كونَ آخرِ الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا، نحو: جاء زيد، مررت بزيد، ثم رأيت زيدًا))[٢]

إنَّ مفهومُ العامل نشأ من طبيعة العقل الإنساني، الذي فُطر على البحث عن الأسباب ومعرفة العِلل، وهو ما ذكره أيضًا أحد الباحثين المحدَثين بقوله: ((ولقد كان التعليل في دراسة اللغة مسؤولًا كذلك عن خَلْق نظرية العامل؛ فالفاعل مرفوع بعلة وجود الفعل، والمبتدأ مرفوع بعلة الابتداء))[٣] .

ولا يخفى أنَّ النحوَ العربي، بشكل عام، يتصل بنظرية العامل ، أمَّا العواملُ ـ فهي التي تسبِّب الأحكامَ الإعرابية، من رفع ونصب وجرٍّ وجزم في الكلمة داخل تركيب جملي .

لعل أولَ ما وصلنا من المصادر التي تحدثت عن علامات الإعراب والتغيير الذي يحدث فيها بسبب العوامل الداخلية هو قول سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم من العربية :((وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعها في اللفظ أربعةُ أضرُب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف، وإنما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرّقَ بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبنى الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه مِن العوامل التي لكل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف إعراب))[٤].

أنواع العوامل :

ذكر العلماء أن العوامل نوعان؛ لفظية ومعنوية، قال ابن جني في حديثه عن انقسام العوامل إلى لفظي ومعنوي:((وإنما قال النَّحْويون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليُروك أن

---

[١] ينظر : الإيضاح في علل النحو :٦٤.
[٢] ينظر : شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية :٢ .
[٣] ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية : ٥٥ .
[٤] ينظر: كتاب سيبويه (ت:١٨٠هـ) : ١/١٣ .

بعض العمل يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل؛ لوقوعِه موقع الاسم))[١]

وهذا يعنى أن الفرقَ بين العامل اللفظي والمعنوي أنَّ الأول منطوق والثاني ذو معنى خاص، متى وقع بعده لفظ اعتُبِر معمولًا به، وهو مدرك بالقلب . وقد تابع الشارح في منهجه العلماء الذين ذهبوا إلى وجود عامل لفظي وآخر معنوي وعند تتبعنا للشرح نجده قد تعرض لهذا المصطلح ، أي مصطلح العامل وقد ذكر الشارح (العامل) بهذه اللفظة في موارد عدةٍ من هذا الشرح وقد ذكر كلا النوعيين من العوامل .

١- قال في أن أصل العوامل هو الفعل : ((قال بعضُ المحققين: لأنَّ أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنَّه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام، وعلى المكان بالالتزام فقط فلقوةِ دِلالته على الزمان تَعدى إلى المبهمِ من أسمائه والمختص، ولضعفِ دلالته على المكان لم يتعدَّ إلَّا إلى المبهم من أسمائه؛ لأنَّ في الفعل دلالة عليه في الجملة، والى المختص الذي اشتُق مما اشتُق منه عامله بقوةِ الدلالة عليه انتهى[٢]))[٣].

٢- وقال في ترجح الرفع في الاسم بسبب عامل الابتداء: ((ويترجح الرفع في الاسم بالابتداء فيما عدا ذلك الذي مر عليك وذلك إذا خلا الكلام عن موجب النصب وعن مرجحه وعن المانع منه وعن المسوّي بينهما فالنصب مرجوح لاحتياجه إلى التقدير ناصب على الأصحِّ والرفع راجحٌ لأولوية عدم التقدير والسلامة من الحذف نحو: زيد ضربته، وعمرو أكرمت أخاه، فتجردهما عن العوامل اللفظية مرجح للرفع))[٤].

٣- وقال في معنى النفي والاستفهام: ((إذا كان الضمير فاعلاً لوصف أو ظرف أو شبهه وذلك إذا كانت العوامل معتمدة على همزة استفهام أو حرف نفي نحو: ما قائم أنتما، وما مضروب هما، و أقدامك هما، و أفي الدار أنتما، فلولا الانفصال لم يعلم الفاعل من هو))[٥] .

٤- وقال في حديثه عن المضاف إضافة تركيب: ((وقد يضاف الجزء الأول إلى الثاني فيعرب الأول بالعوامل إن لم يقبل آخره، فإنَّ حرف العلة يبقى في الأحوال ساكنًا، ويكون للثاني ما كان له قبل التركيب من الصرف وعدمه[٦]))[٧] .

٥- وقد ذكر العامل المعنوي بهذا اللفظ في مورد واحد إذ قال: ((والخبر بالتحريك هو لغة الكلام المنقول كما مرَّ في شرح الخطبة ثم استعمل في عرفهم في كل حكم نسب إلى اسم متقدم لفظًا أو رتبةً إيجابًا أو نفيًا، جمعهما لتلازمٍ بينهما قيل: ولاشتراكهما في العامل

---

[١] ينظر الخصائص لابن جني :١٠٩/١ .
[٢] ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك :٤٨٨/١ .
[٣] تهذيب الفرائد: ٤١/ أ .
[٤] تهذيب الفرائد: ٧٠/ أ .
[٥] تهذيب الفرائد : ٧٩/ ب.
[٦] ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل :٢٩/٣ .
[٧] تهذيب الفرائد: ٩٠/ أ.

المعنوي)) [1].

٦- وقال في تعريف البصريين للعامل في المبتدأ والخبر: ((ثم البصريون على أنَّ العامل الرفع في المبتدأ والخبر الابتداء وفسّروه بالتجرد عن العوامل اللفظية للإسناد أي ليسند إليه أو به[2])) [3].

وفيما أوردناه من الأمثلة كفاية على المقصود في بيان اعتماد النحاة العامل في النحو.

المبحث الثاني :

المصطلح النحوي عند السيد الأعرجي :

لقد نشأ الخلاف بين المدرسة البصريَّة والمدرسة الكوفيَّة في استخدام المصطلح النحوي، ويتمثل ذلك الخلاف بما وصل إلينا من مؤلفات تمثل علماء هاتين المدرستين، بحيث كان التعبير عن المصطلحات النحوية متغايرًا بينهما، ولكن مما يجدر التنبيه عليه أنَّ المصطلح النحوي البصري هو الأشهر بين النحاة حتى عصرنا الحاضر، أمَّا المدرسة الكوفية فيمكن حصر المصطلحات النحوية التي اشتهرت بها بالنعت وعطف النسق. وهذا الخلاف مرده للأُسلوب الذي اتبعه كلٌّ من المدرستين في السماع والقياس اللغويين على اعتبار أنَّهما الوسيلة التي من خلالها تم إحصاء لغة العرب وتقنينها؛ بغية الحفاظ على النصِّ القرآني، وتنزيهه عن لحن القول ، ويمكن توضيح الخلاف في المصطلح النحوي بين المدرستين من خلال ما ذكره

---

[1] تهذيب الفرائد: ١٩/ أ .

[2] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :١/ ٣٩ ، مسألة :[القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر]

[3] تهذيب الفرائد: ١٩/ ب .

بعض الباحثين، فقد تناول الحديث عن المصطلح النحوي بين البلدين حيث ذكر جوانب الاختلاف بينهما ويمثل ذلك الجدول الآتي[1] :

[1] ينظر: المدارس النحوية :١٦٥ – ١٩٥، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري:١٦٢ .

المصطلح الكوفي	المصطلح البصري
الفعل الدائم	اسم الفاعل
الصفة	النعت
المكنى والكناية	الضمير
عطف النسق	الشركة
الترجمة والتكرير	البدل
التفسير	التمييز
حروف الجحد	حروف النفي
لا التبرئة	لا النافية للجنس
ما يجري وما لا يجري	المنصرف والممنوع من الصرف
الصفة	حروف الجر
(المحل)عند الفرَّاء(الغاية) الظرف (الغاية) عند أغلب الكوفيين	المفعول فيه
لام القسم	لام الابتداء
الفعل الواقع	الفعل المتعدي
الفعل الذي لم يسمَّ فاعله	الفعل المبني للمجهول
التشديد	التوكيد
القطع	الحال
الأسماء المضافة	الأسماء الستة
التفسير	المفعول لأجله
أشباه المفاعيل المفعول معه، له، فيه	المفعول المطلق
الضمير المجهول	ضمير الشأن
المثال عند ثعلب المبتدأ (المرافع) عند الفرَّاء	حروف المعاني
الفعل نوعان ماض ومضارع والأمر مقتطع من المضارع	الأفعال ثلاثة، ماض ومضارع وأمر
العماد	الفصل والفاصلة

الخلاف: عامل معنوي عند الكوفيين، حيث قالوا: الظرف ينتصب على الخلاف جعلوه فعلًا محذوفًا تقيره: محمد أمامك، علامات الإعراب والبناء جعلوا التسمية عكس البصريين الإعراب: الرفع، النصب، الجر، الجزم ..... علامات البناء: السكون، الضم، الفتحة .

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ المطلع على الجدول السابق يجد أنَّ الخلاف في تسمية المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين يكون في بعض الأحيان بالمرادف اللغوي نحو :(التوكيد- التشديد) ونحو: (حروف الجحد- حروف النفي) وأحيانًا يكون لمجرد الخلاف نحو : (علامات الإعراب والبناء، فالكوفيون عكسوا التسمية فقط) وأحيانًا يكون من خلال الاستخدام الغرضي للمصطلح بحيث يقدمون تعليلاً يعتمد على الوظيفة النحوية نحو (ضمير الفصل – العماد)

وهذا ابن الأنباري(ت-٥٧٧هـ) يعرض لمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في كتابه: (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) حيث ذكر في المسألة

المائة في حديثه عن تسمية ضمير الفصل عند المدرستين فيقول: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ ما يفصل به بين النعت والخبر يسمى(عمادًا) وله موضع من الأعراب، وذهب بعضهم إلى أنَّ حكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أنَّ حكمه حكم ما بعده، وذهب البصريون إلى أنه يسمى(فصلا) ؛ لأنَّه يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعا لنعت الاسم؛ ليخرج من معنى النعت كقولك: زيد هو العاقل. ولا موضع له من الإعراب)، وأحيانًا يكون من خلال العامل وتحديده نحو: (الخلاف ، الصرف)وأحيانًا يكون من خلال الحذف والتقدير نحو:(أنواع الفعل) وأحيانًا يكون من خلال التنافس بين البلدين وإثبات الذات فيحاول أحدهم تقديم ما يبرز نفسه على جميع المستويات))[١] .

وقد استعمل الشارح بعض المصطلحات الكوفية في شرحه ، مع أن الغالب في الشرح استخدام مصطلحات البصريين ، ومن ذلك استخدامه مصطلح لا التبرئة ونورد هنا بعض النماذج التي استعمل بها الشارح بعض مصطلحات الكوفيين .

١- لا التبرئة :

قال في عدم ذكر المصنف (لا التبرئة) في المنصوبات : ((لم يَعُد (قدس سره) في المنصوباتِ خَبري باب كانَ وما ولا وإسمي باب إنَّ المشبهةِ بالفعل و(لا التبرئة) وبعض صور المستثنى مع أنَّها منها لأنَّه لمَّا ذكَرها في النواسخ أغناهُ ذلكَ عن عَدها فيها))[٢].

٢- عطف النسق :

ومن ذلك استعماله مصطلح (عطف النسق) وهو مصطلح كوفي قال: ((ومنه المجرور بمن التفصيليَّة كلا خيرًا من زيد، أو مفعولًا معه كلا سائرًا والنيل، أو مطلقًا كلا ضاربًا أو مضروبًا ضربًا شديدًا، أو حالًا كـ(لا جائيًا راكبًا) أو تميزًا كـ(لا طيِّبا نفسًا) أو كان ما بعده (عطف نسق) على اسم لا إذا كانا اسمًا لشيء واحد نحو لا ثلاثة وثلاثين فالمجموع اسم لعدد معين بخلاف ما إذا لم يكونا لشيء واحد بل كان كل منهما مستقلاً، كلا رجلًا وامرأة فليس الاسم فيه شبيها بالمضاف لجواز جعله مفردًا مركبًا كلا رجل ولا امرأة))[٣] .

٣- مالم يسم فاعله :

ومن ذلك استعماله مصطلح، مالم يسم فاعله ، وهو مصطلح كوفي ، قال في ذلك : ((ولم تُرضِ بعضَ المحققينَ هذه العلةُ إذ ربَّما يخرج الشيءُ عن أصله ولا يُراعى ذلك الأصلُ كمفعول (ما لم يسمَّ فاعلُه) لمَّا كانَ منصوبًا كانَ له أن يتقدمَ على الفعلِ فلمَّا نابَ عن الفاعل لزِمهُ الرفعُ والتأخرُ فأيُ مانعٍ من أن يكونَ للفاعلِ إذا صارَ على صورة المفعول حكمُ المفعولِ من جوازِ التقدُّم))[٤] .

٤- لام القسم :

---

[١] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :٢ / ٥٩٧.
[٢] تهذيب الفرائد :٣٤/ ب .
[٣] تهذيب الفرائد:٣١ / ب .
[٤] تهذيب الفرائد:٤٦ / ب .

ومن ذلك استعماله مصطلح لام القسم وهو مصطلح كوفي كما تقدم قال: ((أو (لام القسم) نحو: والله لأضربنَّك مبرحًا))[1] .

٥- النعت :

ومن ذلك استعماله مصطلح النعت ، وهو مصطلح كوفي يقابل الصفة عند البصريين قال: ((قلت الموصوف المقدر بقولنا منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما يأتي في (النعت) في نحو: ﴿ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ ﴾ [2]))[3]

ومما ذكرناه يتضح أن الشارح قد استعمل المصطلح البصري كثيرًا والآخر الكوفي على نحوٍ قليل في مواردَ محددةٍ ولأنَّ المصطلحَ البصريَ هو الغالبُ في هذا الشرح وهو مشهور على ألسنة المتأخرين من النحاة وشرَّاح المتون النحويَّة أعرضنا عن تقصي موارده مكتفين بإيراد المصطلح الكوفي لندرته وقلة إيراد الشارح له .

---

[1] تهذيب الفرائد :٤٤ / ب .
[2] سورة الأعراف : ١٦٨ .
[3] تهذيب الفرائد :٨٧ / ب .

المبحث الثالث

موقفه من الخلاف النحوي بين المدرستين :

لا يخفى ما لمدرسة البصرة من فضل وسابقة في الدراسات النحوية، كما لا يخفى الدور الذي لعبته المدرسة الكوفيَّة الذي أدى إلى نضج الدرس النحوي واكتماله، وذلك من خلال إكمال الجهد البصري باتباع المنهج التوسعي في السماع والقياس، وهذا بدوره أدى إلى نشوء الخلاف بين المدرستين، بالإضافة إلى التنافس العلمي ، وتعدد المصطلح النحوي في التعبير عن الموضوعات النحوية على أنَّ المصطلح النحوي البصري هو الذي استعمل واشتُهر، ولم يَشتهر من المصطلح الكوفي إلَّا النعتُ وعطفُ النسقِ .

وقد عرض الشارح للخلاف النحوي في تضاعيفِ هذا الشرح في مواضعَ عدة ، وهو أمر يقتضيه البحث، إذ لابد من الميل لرأي فإمَّا أن يكون ذلك الميل ، متأتيًّا من رجحان عقلي أو نقلي، حسبما يراه الشارح ، وقد وافق الشارح أراء المدرسة البصريَّة في بعض المسائل ، وخالفهم في بعضها الآخر ومنها ما طرح الخلاف بين المدرستين دون ترجيح لإحداهما على الأخرى:

١- موافقته البصريين في كون المصدر ليس من المشتقات قال : ((وليسَ المَصدرُ من المُشتقاتِ على الأصَحِّ)) [١] .

٢- موافقَّته للبصريين في أنَّ المصدر هو الأصل خلافًا للكوفيين قال: ((سُميَّ الاسمُ الدالُ على مَعنى الحَدث مَصدرًا لصدورِ الأَفعال واشتقاقها مِنه على الأصَحِّ وهو مَذهبُ البَصريين))[٢] .

٣- موافقَّته البصريين في أصل اشتقاق الاسم مخالفًا الكوفيين قال: ((والاسم من السُّمُوِّ عندَ البَصريَّة[٣] على فعول بالضم بمعنى الارتفاع وأصله (سِمْو) بالكَسر فُحذِفت الواوُ وعوِّضَ عنها الهمزةُ ، ويُرجحُه تَكسَرهُ على أسماءٍ وتَصغيرهُ على سُمَيٍّ بتَشديد الياء))[٤]

٤- موافقَّته البصريين في مسألة تسمية المعربات والمبنيات عند البصريين قال: ((أصناف الإعراب أربعة: رفعٌ ونصبٌ وجرٌ وجزمٌ إعرابه على قياس ما مرَّ مرارًا، أي كبقيةِ مسميات لهذه الأسامي وهذه الأساميُ مختصّةٌ عندَ البَصريَّة بالإعرابيات دون البنائيات الملقبةُ عندَهم بالضَمة والفَتحة والكَسرة والسكون أو الوقف ويطلقونها على لإعرابيات

---

[١] تهذيب الفرائد: ٤/ ب .
[٢] تهذيب الفرائد : ٥٣/ ب .
[٣] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : ٨/١ ، مسألة [الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم] .
[٤] تهذيب الفرائد : ١/ أ .

قليلًا، وأما الكوفيَّةُ فيطلقونَ الإعرابَ على كلتيهما ولا يفرّقونَ بينهُما[1]، والفرقُ أولى))[2].

موافقته للكوفيين

وأمَّا موافقته للكوفيين ، فقد رصدت موضعًا واحدًا وافق فيه الكوفيين:

١- موافقَته للكوفيين في أنَّ (من) قد تأتي لابتداء الغاية فقال: ((قيل: ومنهُ ﴿ **فهَب لي من لدنك** ﴾[3] لأنَّ لدن في الأصل بمعنى أوّل غاية زمان أو مكان أو غيرهما من الذوات انتهى . وقد تكون لابتداء الغاية في الزمان ذهب إليه الأخفش[4] والكوفيون[5] وهو الحقُّ لما ورد في كلامهم صُمت من أول الشهر إلى آخره، ونمتُ من أول الليل إلى الصبحِ، ولقوله :

تخيرن من أزمان يوم حليمة .....[6])) [7] .

مخالفته للكوفيين :

وقد رصدنا بعض المواضع التي خالف الشارح فيها الكوفيين ومن ذلك :

١- إنكاره على الكوفيين تعريفهم ذوات اللام باللام في الموصولات إذ قال: ((وإنَّما كانت الموصولاتُ معارفٌ قيل: لأنَّ وضعَها على أن يطلقَها المتكلمُ على المعلومِ عند المُخاطبِ وهذه خاصيَّة المعارفِ فتُخصصُ وتتعرفُ بمضمونِ الصلة بدليل تعريفِ مَن وبابهُ وسيأتي تَمامُ الكَلامِ فيه في بَحثِ الجُملِ، وعندَ الكوفيينَ إنَّ تعريفَ ذواتِ اللام باللَّام وهو مردودٌ بأنّ الموصولاتِ نوعٌ واحدٌ وتعريفُ بعضِها باللَّام وبعضُها بالصلة ممّا لا نظيرَ له في العربية[8]))[9] .

٢- في مخالفته لهم فيما ذهبوا إليه من جمع العلم المذكر الذي هو مؤنث لفظي كطلحة جمعَ مذكرٍ سالمًا قال : ((الخامس علم لمذكر مؤنث بالتاء كطلحة وطلحات خلافا

---

[1] ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب :٣٩٨/٢، ٣٩٩.

[2] تهذيب الفرائد : ٣٦/ أ .

[3] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : ٣٤/١، مسألة [هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم] .

[4] ينظر : معاني القرآن للأخفش(ت-٢١٥ه) :٣٣٦/١.

[5] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :٣٦٠/١ ، مسألة:[هل تقع من لابتداء الغاية في الزمان] .

٦- هذا صدر بيت من الطويل للنابغة وهو في ديوانه :٣٢، وتتمَّته قوله :

..... إلى اليومِ قد جَربنَ كلَّ التجاربِ

٧- ينظر: صفحة : ٥٣/ أ .

[8] ما ذكره الشارح هنا ونسبه للكوفيين: من أنَّ ذوات اللام من المعارف تتعرف باللام ، لم أقف عليه فيما اطلعت عليه من كتب النحويين التي عرضت لمسائل الخلاف ، إلَّا ما ذكروه من أنَّ الكوفيين قالوا بأنَّ اللام في (التي والذي) للتكثير لأن اصلهما(التاء والذال) وحدهما وإنَّما جيء بالألف للصلة وباللام للتكثير ، ينظر : اللَّامات، لـ عبد الرحمن بن أسحاق الزجاجي (ت-٣٣٧هـ) :١٣٢ .

[9] تهذيب الفرائد: ٨٥/ ب .

للكوفيين وابن كيسان فإنهم أجازوا طلحون بسكون اللام(١) وابن كيسان بفتحها(٢) قياسًا وعلى الجمع بالألف والتاء نحو: الطلحات بفتح ؛ لأن حقه الألف والتاء))(٣).

٣- مخالفة الكوفيين في قولهم أن جمع المؤنث ينصب بالفتحة : ((والكسرة علامة النصب في جمع الاسم المؤنث وفي نسخة (**في الجمع المؤنث السالم**) احترزَ به عن المكسَّر وقد سبقَ ذكرهُما سواءٌ كانَ نكرةً أو معرفةً نحو: رأيتُ هنداتٍ ومسلماتٍ والهنداتِ والمسلماتِ لمؤنثٍ حقيقيٍ كانَ كما رأيتَ أو لمذكرٍ غيرِ حقيقيٍ نحو: رأيتُ ربعاتٍ وجمالاتٍ وصافاتٍ وكذا معرفاتها، جَعلُ النصبِ فيها تابعًا للجرِ إجراءً للفرع على وتيرة الأصلِ أعني الجمعَ المذكرَ السالمَ خلافًا للكوفيَّة في تَجويزهِم نصبَ هذا الجمع بالفتحة حكوا : استأصل الله عرقاتَهم بالفتح(٤) والكسرُ أشهر)) (٥) .

٤- مخالفته الكوفيين في ذهابهم إلى أن أصل الميم في (اللَّهمَّ) (أمنا بخير) : ((الميم المشددة التي هي عوض عن حرف النداء في الأغلب أي أغلب الاستعمال لأن الجلالة إذا نوديت بلا حرفِ النداء فالغالبُ أن يعوضَ عنهُ ميمٌ مشددةٌ في آخره أن يتوصلَ إلى ندائهِ باسم أو باسم الإشارة كما يأتي فلما حُذفت الوصلةُ مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرفُ لئلا يكونَ إجحافًا وما وردَ في الشعرِ بحذف الحرف بلا تعويضٍ الميم فشاذٌ فإن وجِدت الميمُ لزمَ الحذفُ لعدم جواز الجمع بين العوضِ والمعوضِ عنهُ وشذَّ قوله :

..... أقول يا اللَّهم يا اللَّهما (٦)

وأخرت الميم وخُصت بالزيادة من بين حروف الزيادة لأنها قد عهد زيادتها آخرًا كميم أرقم وابنم وقيل: أخرت اهتمامًا وتبركًا باسمهِ المُبارك هذا كلُه عندَ البَصريينَ وأمَّا الكوفيونَ فلا يَجعلون الميمَ للتَعويضِ بل بقيةٌ من جملةٍ محذوفةٍ فأصلُه يا ألله أُمَّنا بالخير وليس بوجه(٧) لقولهم : اللهم أُمَّنا بالخير ولا قولهم بالخير ولعدم جواز يا الله أمنا ارحمنا بلا عطفٍ قياسًا

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : ٣٤/١، مسألة [هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم] .

(٢) ينظر: المصدر السابق أعلاه الصفحة نفسها والمسألة ذاتها .

(٣) تهذيب الفرائد : ١١/ أ .

(٤) ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : ٣٩١/٣، ٣٩٢ .

(٥) تهذيب الفرائد : ١٣/ ب .

(٦) هذا بيت من الرجز المشطور منسوب لأمية بن أبي الصلت وقيل : لأبي خراش الهذلي وقبله قوله :

إنِّي إذا ما حَدثٌ ألمَّا .....

الشاهد :يا اللهم. حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة التي يؤتى بها للتعويض عن حرف النداء. وهذا شاذ عند جمهور النحاة إلَّا عند الكوفيين فجائز وهو من شواهدهم ،ينظر: شرح المفصل لابن يعيش :٣٦٧/١، تقديم الدكتور . أميل بديع أيوب ، الطبعة الأولى ،١٤٢٢ه -٢٠٠١م .

(٧) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :٢٧٩/١ ، مسألة: [القول في الميم في اللَّهم أعوض من حرف النداء أم لا]

على اللَّهمَّ ارحمنا ولا اللَّهم وارحمنا بالعطف قياسًا على يا أللهُ أمَّنا بالخيرِ وارحَمنا ولجازَ في السَعةِ دخولُ حرفِ النداء عليه ولم يُسمَع)) (١) .

وأما وقوفه من الخلاف النحوي دون أن يكون له فيه رأي، فكثير في الشرح إن لم يكن هو الأكثر الغالب وقد أعرضنا عنه إذ لا طائل من ذكره فلا شاهد فيه على مخالفة أو موافقة ، مكتفين بما أوردناه في الأمثلة المتقدمة .

المبحث الثالث :

الترجيحُ والاعتراضُ :

لقد كان لاختلاف آراء النحاة في مسائل النحو وهو ما أفضى إلى تعدّد الأوجه الإعرابية دور في إيجاد ظاهرة الترجيح في النحو العربيّ، وقد أسهم الفهم السائد بين النُّحَاة من أنّ أقوالهم النحويّة ليست قواعدَ ثابتةً لا تتغيرُ، وأنّ الكلام خاضع إلى سياقه ومقامه

(١) تهذيب الفرائد :٧١/ ب .

بالدرجة الأولى، وتحكّمه مجموعة روابط قويةٌ من العلاقات اللفظية والمعنوية تَسهم في صنع أبعادَه الدلالية في صنعتِه النحويّةِ .

١- الترجيح :

وقد عرف الترجيح بأنَّه : ((تقوية أحد الدليلين بوجه معتبر))[١] ، وقد عرفه بعضهم ((بالتقوية لأحد المتعارضين، أو تغليب أحد المتقابلين)) [٢]

وقد عبر الشارح عن ترجيحه لبعض الآراء بعدة ألفاظ يستفادُ منها هذا المعنى كقوله : ((أفصح ، أولى، الأحسن، الصحيح، الأصح، الأشرف، أقوى، الأقوى، أظهر، الأظهر ،الظاهر، لظهور، أقيس، أحق، أبلغ)).

وقد جرى الشارح في مناقشة الآراء النحويَّة ، على سنَّة النحاة ، فقد رأيناه يرجح رايًا ، ويعضده بالدليل العقلي تارة والسماعي أخرى ويتعرض لمناقشة بعض الآراء النحوية، وقد ورد لفظ الترجيح والاعتراض في هذا الكتاب في مواضع .

ترجيحه لآراء بعض النحاة :

١- ومن ذلك قوله في ترجيح مذهب سيبويه وأكثر النحاة في أنَّ ليس فعل : ((وقال: سيبويه[٣] وتبعه ابن السراج[٤] أنَّها للنفي مطلقًا تقول: ليس خَلَقَ مثله[٥] في الماضي وقال: تعالى﴿ **أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ** ﴾ [٦] واختُلِفَ في فَعليَتها وحَرفيتها على قولين: والأول مذهب سيبويه[٧] والأكثرين[٨] وهو الأصحُّ لاتصال الضمائر البارزة بها نحو: لستَ ليستاه والتاء الساكنة نحو: ليستْ وأصلها لَيِسَ كـ(قَيِمَ) كما يقال: في عَلِمَ (عِلْم) بسكون الوسط سُكِنت عينُها لثقل الكسرة على الياء ولم تقلب ألفا لأنَّها لا تتصرف من حيث أنَّها استعملت للحال بلفظ الماضي فقط ولم يُقدر أصلها بفتح الياء لأنَّ الفتحَ لا يخففُ بالحذف ولا بضمِها لعدم ضمِّ العين في الأجوف اليائي إلَّا هؤلاء .

والثاني: مذهب أبي علي في أحد قوليه[٩] وابن السراج [١٠] وجماعة قالوا: إنَّها بمنزلة (ما) إذ لو كانت مخففةُ (لَيِسَ) لعادت حركة الياء عند الضمير كما عادت في (صَيِدَت) بكسر الياء

---

[١] ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف: ١/ ١٧٠ . للمناوي .

[٢] ينظر: نفس المصدر أعلاه الصفحة نفسها .

[٣] ينظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٩٠ .

[٤] قال ابن السراج (ت-٣١٦هـ) : (فأنت إذا قلت : ليس فيها أحد فقد نفيت الواحد والاثنين وأكثر من ذلك)، الأصول في النحو :١/ ٨٤ .

[٥] ينظر الكتاب : ١٤٧/١.

[٦] سورة هود من الآية : ٨ .

[٧] ينظر : الكتاب : ٥٧/١ .

[٨] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصرين والكوفيين :1/130، مسألة [القول تقديم خبر ليس عليها] .

[٩] ينظر: المسائل الحلبيات :٢١٠.

[١٠] أقول: ما نسبه الشارح هنا لابن السراج على خلاف ما ذكره في كتابه الأصول في النحو:1/ 82 ، حيث قال: ((فأمَّا ليس، فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لست، كما تقول: ضربت ولستما كـ(ضربتما)، ولسنا، كضربنا ولسن، كـ(ضربن)، ولستن، كضربتن، وليسوا، كضربوا، وليست أمة الله ذاهبة كقولك: ضربت أمة الله زيدًا)) وهو صريح بفعلية ليس .

على الأصل في (صَيْد) بالسكون للتخفيف وأمَّا إلحاق الضمير بها فلشبهها بالفعل لكونها على ثلاثة وبمعنى (ما كان) وكونها رافعة وناصبة .
وأُجيبَ عن إعادة الحركة بأنَّ عدم الإعادة لمفارقة أخواتِها في عَدم التَصرُّف ويمكنُ أن نعارضَ التشبيهَ بأنَّ الحروفَ المشبهةَ بالفعل أيضًا مشبهة به فيما ذكرتَ فلمَ لم تلحَقها الضَمائرُ))[1] .

وهنا نلحظ أنَّ السيد الأعرجي (رحمه الله) قد رجح رأي سيبويه والأكثرين من النحاة مستندًا إلى ما انماز به الفعل من صفات ومنها، قبوله التاء فتقول: ليستْ للمخاطبة، وليسَ للمخاطب، وليسَتا للمثنى المؤنث، ولستم للجماعة. وأمَّا قولهم أنَّ حركتها لم تعد كما في (صَيِدَ)، فقيل: لأنَّها غيرُ متصرفةٍ فهي على وضعٍ واحدٍ خلافًا لكانَ مثلًا فإنها متصرفة، وكذا باقي أخواتها.

وأمَّا الجواب عن قولهم: هي إنما لحقتها الضمائر فلأنها أشبهت الفعل إذ هي على ثلاثة أحرف ، ونقض عليهم السيد الأعرجي هنا بما مؤداه: أن لو كان الأمر كما زعمتم في سبب لحاق الضمائر بها ، هو كونها أشبهت الفعل بأنَّها على ثلاثة أحرف ، فإن هذا الكلام غير تام إذ ليس كل ما كان على ثلاثةٍ تلحقهُ الضمائرُ فالأحرفُ المشبهةُ بالفعل على ثلاثةٍ أيضًا قُلِمَ لمْ تلحقها الضمائرُ؟

٢- ومن ذلك قوله: في ترجيحه لرأي التميميَّة في عدم الاحتياج للخبر مستعملا لفظة الأظهر: ((يجوزُ حذفُ خبر (لا) كثيرًا للقَرينة مع بقاءَ اسمها لئلَّا يلزمُ الإجحافُ بالتكلم وقيل: إذا كانَ الخبر عامًا كالموجود والحاصل فالحذف كثير لدلالة النفي عليه وإلَّا جازَ وبنو تميم لا يظهرون الخبر إمَّا لوجوب الحذف عندهم وإمَّا لعدم الاحتياج إلى الخبر وهو (الأظهر) فيقولون: إنَّ معنى لا أهلَ ولا مالَ (انتفى الأهلُ والمالُ) ويحملونَ ما يُرى خَبرًا في نحو: لا رجلَ قائمٌ على الصفةِ كذا نقلهُ الحاجبيُّ عنهم[2]))[3].

٣- ومن ذلك موافقته لسيبويه في عدم تقدم التمييز على معموله إذا كان فعلًا صريحًا متصرفًا أو اسم فاعل أو اسم مفعول فقال : ((والثالث عدمُ جوازِ تقدّمه على عامله سواء كان العامل اسمًا تامًا سَتعرفُه أو فعلًا غيرَ متصرفٍ أو اسمَ تفضيلٍ أو فعلَ تعجبٍ أو صفةً مشبّهةً أو مصدرًا انتهى . وما فيه معنى الفعل اتفاقًا وعدم جواز تقدمه عليه لضَعفِ مشابهةِ المذكورات للفعل ولانحلال المصدرِ بحرفٍ مصدريٍّ وفعلٍ فلا يَتقدمُ معمولُ الصلَة على المَوصول الحَرفي أمَّا إذا كان العاملُ فعلًا صَريحًا متصرفًا أو اسمَ فاعلٍ أو اسمَ مفعولٍ ففيه خلافٌ فلا يجوزُ تقدُّمه عليه أيضًا على المذهبِ الأصحّ قيل: وهو مذهب سيبويه والأكثرين[4] لأنَّ الأصلَ في التميز أن يكونَ موصوفًا بما انتصب عنه سواءٌ كانَ مفردًا أو عن نسبةٍ وكانَ أصلُ عندي راقود خلًا ومنوان عسلًا ،عندي

---

[1] تهذيب الفرائد :٢٥/ أ .
[2] تقدم بيان ذلك في الصحيفة : ٣٥ ، يراجع هناك .
[3] تهذيب الفرائد :٣٢ / ب .
[4] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :٦٨٢/٢ ، مسألة [القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفًا] .

خلٌ راقود وسمنٌ منوان، وطابَ زيدٌ نفسًا أصله لزيدٍ نفسٌ طابت وإنَّما خُولِف بها لغرضِ المبالغة[1] فإنَّ كونَ الشيء مُجملًا مُبهمًا أوَّلًا، مُفصلًا مُفسرًا ثانيًا أوقعُ في النفسِ من كونِه مُفصلًا أولًا))[2] .

وهنا نرى السيد الأعرجي قد ذكر المسألة وناقشها وعزا هذا الغرض للبلاغيين ، وقد ناقش الرضي ذات المسألة ، وعبر عن الإبهام بلفظ المبالغة ، في حين سماها السيد الأعرجي هنا الإبهام[3]

وقد أشار الشارح هنا إلى أن هناك ما هو متفق عليه عند النحاة وهو ما تقدم ذكره في صدر كلامه ولا شغل لنا فيما اتفقوا عليه ، إنَّما القولُ فيما اختلفوا فيه وحاصلُ هذا الخلاف ، أنَّ الكوفيين ذهبوا إلى جواز تقدمِ التمييز على عاملِه إذا كان العامل فيه فعلًا متصرفًا، قال صاحب الإنصاف : ((اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصفا نحو" تصبب زيد عرقا، وتفقأ الكبش شحما : فذهب بضعهم إلى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين. وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز وحجة الكوفيين فيما ذهبوا إليه من وجهين الأول السماع فقد احتجوا بما نقل عن العرب ، قال الشاعر:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ [4]؟!

والوجه فيه حسب قولهم : أنَّ الشاعر نصب (نفسًا) على التمييز والعامل هو (تطيب) وأمَّا القياس : فالعامل هنا فعل متصرف)) [5]

وقد ذكر ابن جني هذه المسألة فقال: ((ومما يقبحُ تقديمهُ الاسمُ المميَزُ وإن كانَ ناصبهُ فعلًا متصرفًا، فلا نجيزُ شحمًا تفقأتُ ولا عرقًا تصببتُ، فأمَّا ما أنشدهُ أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل:

أتهجرُ ليلى للفراقِ حبيبَها ... البيت

فنقابلهُ برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق :

وما كان نفسي بالفراق تطيبُ

فرواية برواية والقياس من بعد حاكمٌ وذلك أن المميز هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أنَّ أصلَ الكلام: تَصبَّبَ عَرقي، وتفقأ شَحمي، ثم نُقِلِ الفعلُ فصار في اللفظ لي فخرجَ الفاعلُ في الأصل

---

[1] إي أنَّ علة تأخير التمييز عن عامله (للنكتة التي ذكرها) وهي التفصيل بعد الإجمال والتفسير بعد الإبهام ، وهو غرض بلاغي : ينظر : علم المعاني ، لـ عبد العزيز عتيق (ت: ١٣٩٦هـ) : ٢٢.

[2] تهذيب الفرائد :٤٦ / ب .

[3] ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : ٢/ ٧٢ .

[4] هذا البيت من المتقارب للمخبل السعدي في ديوانه :٢٩٠، والخصائص: ٢/ ٣٨٤ .

[5] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :٥٨٢/٢ ، [مسألة القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلًا متصرفًا] .

مميزًا، فكما لا يجوزُ تقديمُ الفاعلِ على الفعلِ فكذلك لا يجوزُ تقديمُ المميزِ إذا كانَ هو الفاعلُ في المعنى على الفعل))[١] .

٤- وقال في ترجيح رأي سيبويه بجواز الإخبار عن النكرة بالمعرفة : ((ويجب التقدّم علاوة على الأصل في مبتدأ ذي الصدر إمَّا في نفسه أو في غيره فالأول كضمير الشأن واسم الاستفهام والشرط والمصدر بلام الابتداء نحو ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّـهُ أَحَد** ﴾ [٢] على أحد الوجوه[٣] ولزيد قائم ، ومن جاءَك فأكرمه، ومَن أبوك فَمَن عند سيبويه مبتدأ لـه الصدر بنفسه لتضمنه معنى الهمزة إذ معناه: (أهذا أبوك أم ذاك) فيجوز عنده الإخبار بالمعرفة عن النكرة أي العام إذا كانت متضمنه معنى الاستفهام[٤] والمشهور أنَّ مَن خبرٌ لنكارته قدم وجوبًا بالصدارة وأبوك مبتدأ لتَعرُّفهِ بالإضافة إلى الضمير أقول: ويؤيدُ قولَ سيبويه: إنَّ السؤالَ هنا ليسَ عن الأب بل عَمن اتصفَ بالأبوَّة))[٥]

٢- الاعتـراض :

عرفه الجرجاني(ت- 816هـ) في كتاب التعريفات بلفظ المعارضة حيث قال:((المعارضة لغة الممانعة، واصطلاحًا إقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم))[٦]
بمعنى: أن يقتضي كل دليل منهما حكمًا يخالف ما يقتضيهِ الدليل الآخر، وهو تعريفٌ أُخذ من أصول الفقه، فكثير من مصطلحات النحو هي في الأصل مصطلحات فقهية واستعيرت للمناسبة في المقام، إذ المراد هو ترجيح أحد الرأيين على الآخر دون ملاحظة الموضوع أو العلم الذي هو محل البحث.

اعتراضه على بعض النحاة:

لقد رأينا السيد الأعرجي في بعض مواضع هذا الكتاب يستخدم عبارات الاعتراض للرد على النحاة وتوجيهاتهم النحوية، سواء أكانت هذه الاعتراضات له هو أو هي لبعض النحاة ممن يستَشهدُ بآرائهم ، وقد استعمل عبارات تعبر عن هذا الاعتراض، فقد استعمل عبارات تدل على الاعتراض كقوله: ((ليس بشيءٍ، مردود،لا يشهد له سماع ولا قياس، لا قائل به))

١- ومن ذلك قوله معترضًا على رأي الفارسي وابن خروف فيما يتألف منه الكلام: ((وأمَّا قول الفارسي وابن خروف بتركيبه من اسم وحرف ويمثل الفارسي بنحو: يا زيد[٧]، وابن

---

[١] ينظر : الخصائص ، لابن جني :٣٨٦/٢ .
[٢] سورة الإخلاص الآية :١ .
[٣] أي الضمير (هو) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل :٨١٧/٤ .
[٤] ينظر: الكتاب :٢/ ١٢٨ ، باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده .
[٥] تهذيب الفرائد : ٢٠/ أ .
[٦] ينظر: التعريفات للجرجاني: ٢١٩.
[٧] ينظر: الإيضاح العضدي : ٩ ، لأبي علي الفارسي .

خروف بنحو: أما إنَ زيدًا كريم[١] بتخفيف أما وفتح أنَّ نظرًا إلى صحة السكوت عليها فـ(مردود) ويستفاد من قوله: (ولا يتأتى أنَّ هذه الأشياء الثلاثة أقلُّ ما يتركب الكلام منه لا أنه ينحصر فيها، وقد صرح بذلك المحقق ابن هشام[٢] وأما عند جار الله فينحصر[٣])[٤].

٢- ومن ذلك قوله معترضًا على رأي بعض النحاة ممن لم يسمه في مسألة المضارع المقرون بالنون مركب ، كتركيب خمسة عشر: ((وأمّا القولُ بأنَّ المضارعَ المقرونَ بالنون مُفردًا كانَ أو غيرَ مُفردٍ مبنيٌ لِتركّبه معه تركيب (خمسة عشر) ولا إعراب في الوسط والنون لكونه حرفًا لا حظَّ له من الإعراب فـ(مردود) بأنَّ الضمائرَ البارزةَ تمنعُ التركيب للفعل))[٥].

وقد ذكر الرضي في شرحه على كافية ابن الحاجب هذا الرأي ونسبه لجمهور النحاة فقد قال : ((اعلم أنه اختلف في المضارع المتصل به نونا التوكيد، فقال جمهورهم: إنه مبني لتركبه مع النون وصيرورته معها كالكلمة الواحدة، ولا إعراب في الوسط، وأما النون فحرف، ولا حظ له في الأعراب، فبقي الجزءآن مبنيين))[٦]

٣- ومن ذلك قوله في رده على السيرافي وجماعة من النحاة في مسألة (حتى) الجارة، لقولهم أنَّ ما بعدها جزء مما قبلها: ((وأوجب السيرافي[٧] وجماعة[٨] كون ما بعدها جزءا مما قبلها كالعاطفة فلم يجيزوا: نمتُ البارحةَ حتى الصباحِ بالجر وهوَ مردودٌ بـ﴿ **سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ** ﴾[٩]))[١٠]

وحجة الشارح هنا في رده على من ادَّعى وجوبَ دخولِ ما بعدَها فيما قبلَها ، الآية الآنفةُ الذكر من سورة القدرِ إذ الفجرُ ليس جزءًا من الليل .

٤- ومنه قوله في رده على من أدعى أن كلا وكلتا مثنيان: ((وما قيل: من أنهما مثنيان مأخوذان من كلّ فخفّفت اللام وزِيدت الألفُ للتثنيةِ وحذف نونهما لمكان الإضافة اللّازمة

---

(١) ـقال في شرح جمل الزجاجي :٢٥٣، الكلام هو الألفاظ المفيدة بالتركيب وأقله لفظتان ؛نحو: (زيد قائم)و(قام زيد) ولم أعثر على المثال الذي ذكره الشارح في ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف الأشبيلي.

(٢) ينظر أوضح السالك إلى ألفية ابن مالك :٣٣/١.

(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب :٢٣.

(٤) تهذيب الفرائد : ٥ / ب .

(٥) تهذيب لفرائد : ٩ / ب .

(٦) ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : ٤/ ١٩ .

(٧) ينظر : شرح كتاب سيبويه :٢٢١/٣.

(٨) وممن ذهب إلى هذا الرأي المبرد في المقتضب :٣٨/٢ ، قال ((تَقول ضربت الْقَوْم حَتَّى زيدٍ وَدخلت الْبِلَاد حَتَّى الكوفةِ وأكلتُ السمكةَ حَتَّى رأسِها أَي لم ابق مِنْهَا شَيْئا فعملها الْخَفْض وَتدْخل الثَّانِي فِيمَا دخل فِيهِ الأول من الْمَعْنى لِأَن مَعْنَاهَا إِذا خفضت كمعناها إِذا نسق بهَا))

(٩) سورة القدر الآية : ٥ .

(١٠) تهذيب الفرائد :٦٣ / أ .

ولو استعمل مفردهما لقيل: كل وكلت (فليس بشيءٍ)[١] وإنما أُعربا إعراب المثنى لشدّة شبههما به لفظًا لكون آخرهما ألفًا ولا ينفكّان عن الإضافة حتى يتميّزا عنه بالتجرُّد عن النون ومعنًى لكونِهما مثنيَي المَعنى)) [٢]

٩- **ومن مواضع اعتراضه على النحاة اعتراضه على الأخفش إذ قال:** ((والثاني وهو الجمع المعنوي إمَّا اسم جنس كالغنم والتمر والعسل، أو اسم جمع كالقوم والركب، وأيًّا ما كان فيجر عند الأكثر بمن المبيّنة أو المُبعِضة على خلاف فيها نحو: ثلاثٌ من الغنم وعشرةٌ من القومِ ؛ وذلك لأنّهما وإن كانا في معنى الجمع لكنَّهُما بلفظِ المُفرد فَكُرِهَ إضافةُ العددِ إليهما لعدم جواز وصف الجمع بالمفرد بعد ما تعودُ الإضافةُ إلى الجمع وقد يضافُ كقوله تعالى: ﴿ **تِسْعَةُ رَهْطٍ** ﴾ [٣] وأنكرَ الأخفشُ إضافته إليهما[٤] والآيةُ حجةٌ عليه))[٥] .

الفصل الخامس
، ويشتمل على مباحث :
المبحث الأول :
توثيق اسم المخطوطة ونسبتها إلى مؤلفها :

كان لابد من كشف صحة نسبة المخطوطة إلى مؤلفها، ويمكن أن نستدلّ على نسبة المخطوطة إلى مؤلفها بالأدلّة الآتية :

١- الكتب التي ترجمت للسيد الأعرجي نسبت إليه الكتاب (تهذيب الفرائد) ،وأصحاب كتب التصانيف نسبوا هذا الكتاب إليه كالذريعة [٦] وفهارس خزانة المخطوطات السيد المرعشي كذلك .

---

[١] هذا الرأي منسوب للكوفيين ، ينظر :الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :٢/٣٥٩، مسألة: [كلا وكلتا مثنيان لفظًا ومعنى أو معنًى فقط] .

[٢] تهذيب الفرائد :١١ / ب .

[٣] سورة النمل من الآية : ٤٨ .

[٤] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :2/675، مسألة : [وزن أشياء].

[٥] تهذيب الفرائد : ٧٥/ ب .

[٦] قال صاحب الذريعة إلى تصانيف الشيعة :16/13 : (الفرائد العسجدية في شرح الفوائد الصمدية) للسيد محمد رضا بن السيد حسن الحلي الحسيني الأعرجي، ألفه قبل 1151، ثم رأى قصور همة

٢- ذكر الشارح اسم الكتاب في مقدمته عندما كان يبين سبب تأليفه فقال: ((فشرعت فيه ابتغاء لفضله ورجاءَ أن ينفع به الطالبين بجوده وطوله وسميته بـ(تهذيب الفرائد في شرح الفوائد) وبالله استعين انه هو حسبي ونعم المعين))[١]

٣- ذكر الشارح في مقدمته اسمه ولقبه فقال : ((أمَّا بعد فيقول: العبد الفقير المرتجي محمد رضا بن حسن الحسيني الأعرجي غفر الله له ولوالديه ما مضى ووفقه بفضله فيما بقي لما يحب ويرضى))[٢] .

المبحث الثاني

وصف النسخ :

اعتمدنا في تحقيق هذه المخطوطة على (نسخة فريدة) وهي: نسخة مكتبة آية الله السيد المرعشي في قم بإيران ، رقمها (٢٠٧٥)، وهي تامة، أتمَّ كتابتها مؤلفُها السيد محمد رضا بن حسن الحسيني الأعرجي سنة (١١٥١هـ)، خطها: فارسي، وهي تتألف من (١٧٢) صفحة في كل صفحة ورقتان في كل ورقة (٢٩) سطرًا .

تاريخ التأليف: (١١٥١هـ) .

اسم الناسخ : مُحمَّد بن علي الأصفهاني .

تاريخ النسخ : ١٢٥٣- هـ .

فقال الناسخ: ((قد فرغت من تسويد هذه الرسالة الشريفة في يوم من الأيّام محمد الجاني بن علي أصفهاني غفر الله له ولوالديه وأحسن إليهما وإليه سنة ١٢٥٣-هـ))[٣] .

عدد الصفحات: ٣٤٦ صفحة من القطع الكبير .

عدد الأسطر: ٢٩ سطرا .

وأوله: ((الحمدُ لله الذي هدانا إلى كلمةٍ باقيةٍ هي الإسلام، وشرَّفَنا بالكلام المُهذب المفضَّلِ

المحصلين عن الانتفاع منه لطوله، لخصه وسماه (تهذيب الفرائد في شرح الفوائد) أي (الفوائد الصمدية) والتهذيب هذا موجود عند السيد شهاب الدين بقم، أوله [الحمد لله الذي هدانا إلى كلمة باقية هي الإسلام وشرفنا بالكلام المهذب المفضل المحفوظ من تطرق التحريف وتبديل الأحكام] وفرغ من (التهذيب) هذا في 1151 وتاريخ كتابته في 1153 وللسيد محمد رضا أيضا (الأزهار اللطيفة في شرح الصحيفة) ألفه بمشهد خراسان في 1136 والمظنون أنه أخو السيد محسن بن الحسن المقدس الأعرجي، المولود حدود 1130 والمتوفى 1227.)) .

[١] تهذيب الفرائد :٢ / ب .

[٢] تهذيب الفرائد: ٢/ ب .

[٣] تهذيب الفرائد :١٧٢/ ب.

المحفوظ من تطرُّق التحريف وتبديل الأحكام))[1] .

وآخره: ((... وهذا آخر ما أردنا إيراده في هذا المختصر والمأمول من الناظرين فيه أن يذكروني بالدعاء والاستغفار وطلب الرحمة، والحمد لله أوّلاً وآخراً ، وكان الفراغ منه في شهر جمادي الثانية من سنة ألف ومائة واحدى وخمسين من الهجرة))[2] .

المبحث الثالث :

أولًا : عملنا في التحقيق :

١- بعد الحصول على النسخة تم طبع المتن ومن ثم تمت المقابلة بين المطبوع والمخطوط.
٢- حرّرنا النصّ على وفق القواعد الإملائيّة المعاصرة، مع الإشارة إلى الاختلاف في رسم بعض الكلمات.
٣- أشرنا إلى نهاية صفحات النسخ باختصار مفردة (وجه) بالحرف (أ) وباختصار مفردة (ظهر) بالحرف (ب)، فتكون الإشارة بعد وضعها بين معقوفتين بـ[١/أ] أي نهاية وجه هذه الصفحة، وكذا بـ [١/ب] أي نهاية ظهر الصفحة .
٤- وضعنا عنوانات للموضوعات وجعلنا ذلك بين معقوفتين[ ].
٥- وثّقنا آراء العلماء بالرجوع إلى مصادرهم، أو بالرجوع إلى المصادر اللغويّة والنحويّة إنْ لم نعثرْ عليها في مصادرهم .
٦- ألحقنا بمقدّمة الكتاب نماذج من صور الصفحات الأُولى والأخيرة للنسخة المعتمدة.
٧- ألحقنا بخاتمة الكتاب فهارس للآيات القرآنية والأعلام، وقائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدناها في الدراسة والتحقيق .
٨- وضعنا فهرس موضوعات الكتاب والدراسة في مقدمة الرسالة .
٩- لابد من أن ننوه إلى أنَّ ما حققناه من المخطوط يفتقر إلى ما أردنا أن نستشهد به من أمثلة على تنوع مصادر هذا الشرح من تفسير وحديث وشعر ، مما اضطرنا أن نلجأ إلى القسم الثاني من المخطوط وهو ما يربو على (٤٢٠) صحيفة فاستخرجنا منها الأمثلة التي جعلناها مادة للدراسة .

---

[1] تهذيب الفرائد :٢/ ب .
[2] تهذيب الفرائد :١٧٢/ ب .

ثانيـا:وضعنا جدولًا بالرموز الواردة في النص المحقق، وهي كما يأتي :

الرمز	الكلمة
الق	القاموس
كك	كذلك
يق	يقال
ألظا	الظاهر
المص	المصنف
ح	حينئذٍ
آه	انتهى
آخ	آخره
المقص	المقصود
رض	رضي الله عنه
ظ	ظاهر
قدس	قدس سره
ألص	الصحاح
فيق	فيقال
المط	المطلوب
كظا	كظاهر
وظ	وظاهر
مط	مطلقا
: (( ))	أقواس لحصر النصوص المعتمدة المُستشهد بها من أقوال العلماء.
( )	قوسان لحصر الكلمات والجمل.
: ﴿ ﴾	قوسان مزهران لحصر الآيات القرآنية.
[ ]	زيادة من المحققين.
أيض	أيضًا

ثالثـًا : نماذج من المخطوط .

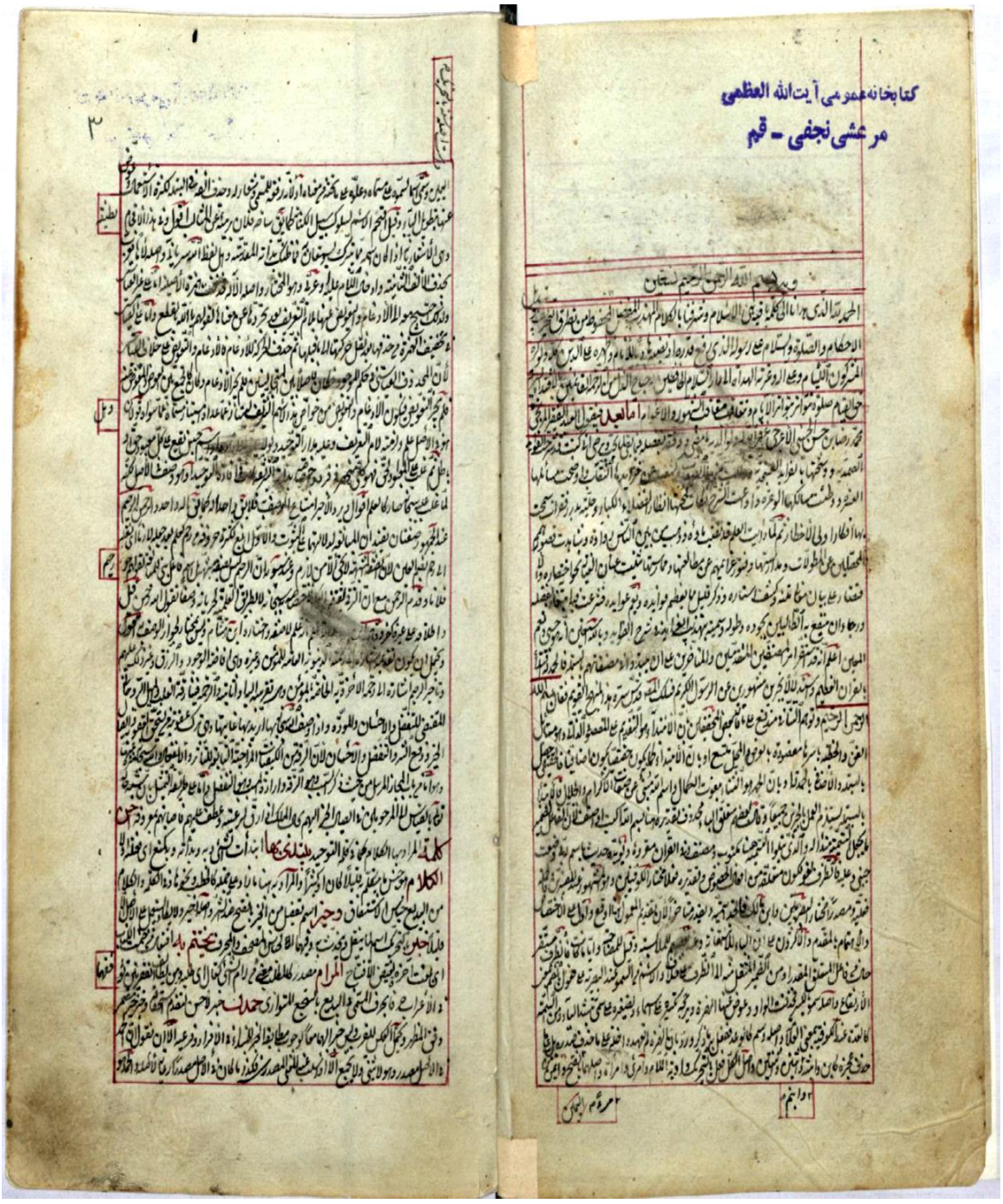
كتابخانه عمومي آيت الله العظمى
مرعشي نجفي - قم

الصفحة الاولى للمخطوط

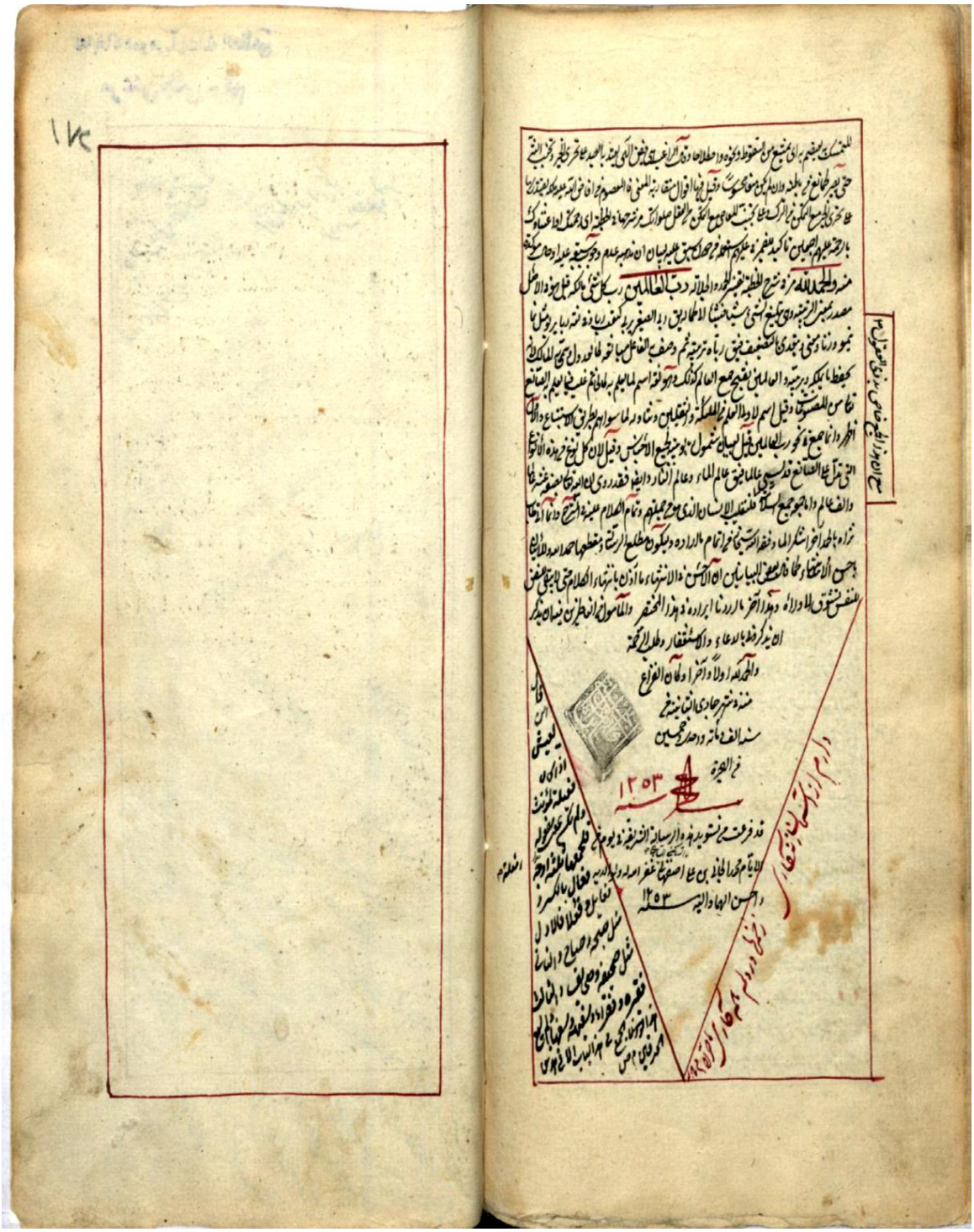

الصفحة الأخيرة للمخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

وَبِهِ نَسْتَعِين

الحَمدُ لله الذي هَدانا إلى كلمة باقيةٍ هي الإسلام، وشرّفنا بالكلام المهذَّب المفضَّلِ المحفوظِ من تَطرُّق التحريفِ وتبديل الأحكام، والصَّلاة والسَّلام على رَسوله الذي رفعَ قَدرهُ إذ نصبهُ هاديًا للأنام وأظهرهُ على الدين كُلِهِ ولو كَرِهَ المُشركونَ اللئام، وعلى آلهِ وعُترتهِ الهُداة إلى دار السلام، الخَافضِين جناحَ الذُلِ من الرحمةِ ، القائمينَ بالاقتداءِ بسيرَتهِ حَقَّ القيَام صَلاةً تتواترُ بتواترِ الأيام، وتَتَعاقبُ تَعاقبُ الشُهورِ والأعوام.

أمَّا بَعدُ..

فيقولُ العَبدُ الفقيرُ المُرتَجي، مُحمَّد رضَا بنَ حَسنِ الحُسينيُّ الأَعرَجيُّ، غَفرَ الله له ولوالديه ما مضى، ووفقهُ بفضلهِ فيما بقي لما يُحبُ ويَرضَى: إنّي كُنتُ قد شَرحتُ (الفوائد الصَّمديَّة)، وَوشَحتُها[1] بـ(الفرائد العَسجديَّة) ، وذلَّلتُ منها الصِّعابَ وكشفتُ عن فرائدها النقابَ، وأوضحتُ مسائلَها العَسِرةَ ووَطئتُ مسالِكَها الوَعرةَ، وأودعتُ الشرحَ نكات لَمَحَتْهَا أَنظارُ الفُضَلاء الكِبار، وَحَلَّيتُه بِدُرَرٍ فَقراتٍ[2] سَمَحتْ بها أَفكارُ أولي الأخطار، ثُمَّ لمَّا رأيتُ العلمَ قد نَضُبَ ماؤُهُ، وذَهبَ مِنْ بينِ الناسِ روَّاؤه، وشَاهدتُ قُصورَ همِ المُحَصلينَ **عن** المطَولاتِ ومُدارسَتِها، وفُتورِ عَزائمهم عن مُطالعتِها ومُمارستِها، ثَنَيْتُ عِنانَ القيَاد نَحوَ اختصَاره، والاقتصارِ على بيانِ معاني مَتنه، وكَشف أَستَاره، وذِكرِ قَليلٍ ممَّا يَعظُمُ فَوائدُه، ويَعُمُّ عَوائدُه، فَشرعْتُ فيه، ابتغاءً لفَضله، ورَجاءَ أنْ ينتفعَ به (الطَالبونَ)[3] بجُوده وَطَوله وسَميتهُ بـ(تهذيبِ الفرائدِ في شرح الفوائدِ)[4] وباللهِ أستعينُ إنَّهُ هو حَسبي ونَعمَ المُعينُ .

اعلَم أنَّه قد استقرَ أَمرُ المُصنفينَ المُتقدمينَ والمُتأخرينَ على أن يبتدؤوا في مصنفاتهم بالبَسملَةِ فالحمدَلَة اقتداءً بالقُرآن العظيم واستدلالًا بخبرينِ مَشهورينِ[5] عن الرَسول الكَريمِ، فَسلكَ المُصنِفُ (قُدسَ سِرهُ) هذا المَنهجَ القويمَ فَقالَ: ﴿ **بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـنِ الرَّحِيمِ** ﴾[سورة الفاتحة الآية :١] وَتَوَهُّمُ التنافي مندَفعٌ على ما قالَ بعضُ المحققينَ: بأنَّ الابتدَاءَ هو التَقديمُ على المقصودِ الذَّاتي وهو مَسائلُ الفَنِّ والخُطبة بأَسرها مَقصودةٌ بالعَرَض والمَحلُ مُتّسعٌ أو بأنَّ الابتداء كما يَكونُ حقيقيّا يَكونُ إضافيّا فالحقيقيُّ حصلَ بالبَسملَة والإضافي بالحَمدَلَة أو بأنَّ

---

[1] قال في لسان العرب : ((وشح: الوشاحُ والإشاحُ عَلَى الْبَدَلِ كَمَا يُقَالُ وِكافٌ وإِكافٌ والوُشاحُ: كُلُّهُ حَلْيُ النساءِ)) لسان العرب: ٢/ ٦٣٢ .

[2] فقرات جمع فقرة أي زينته بدرر مما حصلته من فقرات فيها آراء العلماء من ذوي العقول والتحقيق .

[3] هذه العبارة في المتن المخطوط (الطالبين) بالنصب وحقُها الرفعُ فاعلًا لينتفع ، وهو وهم من الناسخ.

[4] ((التَّهْذيبُ: كالتَّنْقِيةِ. هَذَبَ الشيءَ يَهْذِبُه هَذْباً، وهَذَّبه: نَقَّاه وأَخْلصه، وَقِيلَ: أَصْلَحه))، لسان العرب:١/ ٧٨٢ .

[5] ينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج لابن حجر الهيتمي(ت:٩٧٤هـ)، وعليه حاشية الإمام أحمد بن قاسم العبادي (ت:٩٩٤ه):١ /١٤ ، وحاشية الإمام عبد الحميد الشرواني(ت:١٣٠١) :١/١٤، وكتاب اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر لعبد الرؤوف المناوي(ت:١٠٣١ هـ) :١ /١٨٢.

الحمدَ، هو الثناءُ بنعوتِ الكمالِ، واسم اللـه منبئٌ عن صفاتِ الإكرامِ والجلال، فالابتداءُ بالبَسملةِ يَستلزمُ العَملَ بالخَبرين جَميعًا[١].

قالَ بعضُهم : متعلَقُ الباءِ محذوفٌ تقديرهُ هنا (بسمِ اللهِ أكتبُ) أو (أُصنِّفُ)[٢] ؛ لأنَّ الفاعلَ الضمير، ما جعلَ التَسميةَ مبتدأ له والذي يتلوا التسميةَ هنا مكتوبٌ ومصنفٌ وفي القرآن مقروءٌ ويؤيده حديثُ: (باسم ربي وضعتَ جَنبي)[٣] وعليه فَالظرفُ لغو [٤] لكونِ مُتعَلَّقهِ من أفعَالِ الخُصوصِ، وتَقديرهُ فِعلًا مُختارُ الكُوفيينَ[٥] وهوَ المَشهورُ عنْدَ المُفَسرين[٦] فالجُملةُ فعليَّةٌ ومَصدَرًا مُختارُ البَصريينَ[٧] وابنُ مالك[٨] فالجملةُ اسميَّة[٩] ويقدَّر مُتأخرًا؛ لأنَّ تقديمَ المعمولِ هنا أوقع وأوّلَ على الاختصاصِ والاهتمام بالمقدم [١٠] والآخرون على أنّ الباء للاستعانة[١١] وعند بَعضهم للمُلابَسة[١٢]، وقيلَ: للمُصاحبة[١٣] وأيًّا ما كَانتْ فَالظرفُ مستقرٌ حالٌ في فاعلِ المتعلقِ المُقدَّر أو من الضَميرِ المُنتقلِ مِنهُ إلى الظرفِ على خلافٍ والاسمُ مِنْ (السمو) عندَ البَصريَّة [١٤] على (فُعول) بالضَمِّ بمعنى الارتفاع وأصلُهُ (سِمو) بالكسر فحُذِفَت الواو وعوض عنها الهمزة ويُرجحهُ تكسيره على أسماء، وتَصغيره على (سُمَيّ)[١٥] بتشديد الياء ومن (السِّمَة) كَالعِدَةِ عَند الكُوفيَّة بمعنى العَلامة وأَصلُه (وَسم)[١٦] كـ(الوعد) فَفُعلَ به ما ذُكَر وَرُدَّ بأنَّ الهمزة لم تُعهَد داخلةً على ما حُذِفَ صَدرُه بل على حَذفِ عَجزه كـ(ابن وابنة)[١٧] و(ابنم)[١٨] و(اثنين واثنتين)، وأصلُ الكلِّ فِعل بالتَحريكِ واوية اللام وامرئ وامرأة وأصلهما مَرء بالفتح، وأيمن[١٩] من [١/ب] (اليمين) (وأست أصلهُ ستَةٌ بالتحريك)[٢٠] وسُمِّي اسمًا لسموِّه على مُسماهُ وعلُوّه على ما تَحتَهُ في مَعناهُ ، أو لأنَّه رِفعةٌ للمُسمَّى وشعارٌ له،

---

[١] ينظر: روض الجنان في شرح إرشاد الأذهان للشهيد الثاني زين الدين بن حسن العاملي (ت:٩٦٥هـ): ٢٢/١.

[٢] ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، لجار الله الزمخشري (ت- ٥٣٨هـ):١/ ٢ .

[٣] ينظر: تخريج أحاديث إحياء علوم الدين :٢/ ٨٣٩ .

[٤] ينظر: النحو الوافي: ٢/ ٢٤٦.

[٥]ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن :٣٢,٣١/١، لأبي البركات ابن الأنباري (ت:٥٧٧هـ).

[٦] ينظر: تفسير الطبري:١/ ١١٧،لـ محمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ) ، وتفسير الكشاف :٢/١.

[٧]ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن :٣٢,٣١/١، لأبي البركات ابن الأنباري (ت:٥٧٧هـ).

[٨] هو محمد بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين الطائي الجياني النحوي(ت:٦٧٢هـ) نزيل دمشق إمام النحاة وحافظ اللغة ، ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة :١ /١٣٠، الرقم :٢٢٤ .

[٩] لم أجد في مصنفات ابن مالك تصريحًا بما نسبه له الشارح هنا .

[١٠]ينظر : الكشاف:١/ ٣.

[١١]ينظر: البحر المحيط :١/ ٢٩ .

[١٢] ينظر: الكشاف للزمخشري :١/ ٤ .

[١٣]ينظر: الحاشية على الكشاف : ١٤٦.

[١٤] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ١/ ٨ ، مسألة:١ .

[١٥]ينظر : نفس المصدر السابق أعلاه المسألة نفسها :١٣/١ .

[١٦] ينظر: المصدر السابق أعلاه المسألة نفسها :٨/١ .

[١٧] قيل: لأن أصله (بنو) فحذفوا اللام التي هي (الواو) وعُوض عنها الهمزة فصارت (أبن) ، ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف :١٠/١، مسألة:١ .

[١٨]ينظر: شرح المفصل :٥/ ٣٠٢.

[١٩] أي القسم يقولون (أيمن الكعبة لأفعلنَّ ، وأيمن الله) ، ينظر: الكتاب لسيبويه :٣/ ٥٠٢ ، ٥٠٣ .

[٢٠] ينظر: المصدر السابق:٣/ ٣٤٢ .

وحُذِفَ ألفُهُ في البَسمَلة لكثرةِ الاستعمالِ وعُوِضَ عَنها بتطويل الباءِ وقيلَ: أُقحِم الاسمُ لسلوكِ سبيلِ الكنايَة كما يُقالُ : سَاحةُ فُلانٍ بَريئةٌ عن المَثالبِ

أقـولُ : وفي هذا الإقحامِ لطيفةٌ، وهي الإشعارُ بأنَّـه إذا كـانَ اسمُهُ مِمَّـا يُتَبَرَّكُ ويُستعانُ بـه فما ظَنُّك بذاتهِ المقدسةِ وهل لفظُ (الله) سِريانيٌّ وأصلُه (لاها) يُعَرَّبُ بحذفِ الألفِ الثَّانية وإدخالِ اللام عليه، أو عربيٌّ وهو المختارُ[1] وأصلُهُ (الإله) فحِذفت الهمزةُ الأصليَّة، إمَّا على غير القياس؛ ولذلكَ احتيجَ معهُ إلى الإدغام والتعويض عنها بلامِ التعريف بعدَ تَجرُدها عن مَعناها لقَولهم: (يا أللهُ) بالقطع وإمَّا على القياس في تَخفيفِ الهَمزةِ في حَذفها بعد نقلِ حركَتها إلى ما قَبلها ثُمَّ حَذفُ الحَركة للإدغامِ، فالإدغامُ والتعويضُ على خلافِ القياس؛ لأنَّ المحذوفَ القَياسي في حُكمِ الموجود، فكانَ فاصلًا بين المتجانسين، فلم يَجُز الإدغامُ، وكانَ كالجمع بين العوضِ والمعوضِ عَنهُ، فلم يَجُز التعويضُ، فيكونُ الإدغامُ والتعويضُ من خواصِ هذا الاسمِ الشريف؛ ليَمتازَ عَمَّا عَداهُ، امتيازَ مُسماهُ عَمَّا سِواه قـولان[2]: وهل هوَ في الأصلِ علمٌ ولزمتهُ لامُ التعريفِ وعَليه مدارُ التوحيد ولولا...[3] واسم جنسٍ يَقعُ على كُلِّ معبودٍ حَقٌّ أو باطل ثُمَّ غَلبَ على المعبود الحَقِّ فهو كُلِّيٌّ[4] مُنحصرٌ في فَردٍ واختصاصهُ بذاته الشَريفةِ كانت في إفادة التوحيد أو هو وصف في الأصل لكنهُ لمَّا غلبَ عليه(سبحانه) صَارَ كالعَلم .

أقوالٌ[5]: ويَردُّ الأخيرَ امتناع الوصف فلا يقالُ: (واحدٌ إلهٌ) كما يقالُ له : (إلهٌ واحدٌ)

(**والرحمنُ الرحيمُ**): عندَ الجمهور صفتان تُفيدان المبالغة[6]؛ لدلالَتهما على الثبوتِ والأوَّل أبلـغُ لكثرةِ حُروفه من رَحم كـ(عَلم) بعد جَعلـه لازمًا أي نَقلـهِ إلى (رحم) بضم العين ؛لأنَّ الصفةَ المُشبهةَ لا تجيءُ إلَّا من لازمٍ، وعندَ سيبويه[7] أنَّ الرحيمَ ليسَ بصفةٍ مشبهةٍ بل اسمُ فاعلٍ بني للمبالغةِ[8] لقولهم: هو رحيمٌ فلانًا وقُدِّم (الرحمنُ) مع أنَّ الترقيَ يقتضي العكسَ؛ لاختصاصهِ به (سبحانه) لا بطريق العلميَّة لجريانه وصفًا تقول الله رحمن قيل: وإطلاقه على

---

(1) ينظر : روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني :٥٩/١، لشهاب الدين محمود الآلوسي (ت:١٢٧٠ هـ)

(2) ينظر : تفسير الكشف والبيان عن تفسير القران :٢٢٨/٢، ٢٢٩،لأبي إسحاق الثعلبي(ت:٤٢٧ هـ) .

(3) هذه العبارة مطموسة في المتن المخطوط (بمقدار كلمتين) .

(4) أي يصح إطلاقه على كثيرين ولا يلزم من ذلك وجود هذه الأفراد في الخارج كما هو الحال في لفظ الجلالة ، إذ لا إله معبود سواه على الحقيقة ، ينظر: مباحث الكلي ، ينظر: المنطق :٦٨/١.

(5) ينظر: كتاب سيبويه : ١٩٤، وكتاب معنى لا إله إلَّا الله:١١٤، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي الشافعي (ت:٧٩٤هـ)، والأسماء والصفات للبيهقي(ت:٤٥٨هـ) : ٤٢ .

(6) ينظر: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القران :١ /٥ ، لأبي البقاء العكبري(ت: ٦١٦هـ) .

(7) عمرو بن عثمان بن قنبر(ت:١٧٩ هـ)، مولى بنى الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن جلد بن مالك بن أدد- ويكنى أبا بشر وأبا الحسن. ومعنى سيبويه بالفارسية رائحة التفاح ،أخذ النحو عن الخليل بن أحمد الفرهودىّ الأزدىّ، ولازمه، وتتلمذ له ، وكان المبرّد إذا أراد أحد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له :هل ركبت البحر! تعظيما له، واستعظاما لما فيه ، ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة :٣٤٦/٢، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ) .

(8) ينظر: الكتاب لسيبويه:١/ ٧٥ .

غيره كفر وقال: ابن مالك[١] والأعلمُ[٢] إنَّه علمٌ لا صفةٌ[٣] واختارهُ ابن هشامٍ[٤] وليسَ بمختارٍ لجوازِ الوصفِ به .
أقولُ: ويُحتملُ أن يكونَ تقديمهُ إشارةٌ إلى رحمتهِ الدنيويةِ العامةِ للمؤمنِ وغيرِه، وهي إفاضةُ الوجودِ والرزقِ وغيرِ ذلك عليهم وتأخيرُ الرحيم إشارةٌ إلى رَحمَتِه الأُخرَويَّةِ الخاصَّة بالمؤمن، وهي تَقريبهُ إليه أو إثابتهُ، والرحمةُ فينا رقةُ القلبِ والميلُ الروحانيُّ المقتضي للتفضّلِ والإحسان والمودةِ وإذا وُصِفَ الله سبحانه بها أُريد بها غايتُها وهي تركُ عقوبةِ من يستحقُ العقوبةِ وإيصالُ الخيرِ ودفعُ الشَّرِ والتفضُّل والإحسان؛ لأنَّ الرقةَ من الكيفيات المزاجية[٥] التابعة للتأثر والانفعال والله (سبحانه) منزَّهٌ عنها وهو إمَّا في باب المجاز المرسل[٦] من حيث ذكر السبب وهو الرقةُ وإرادةُ المُسبَّبِ وهو التفضلُ وإمَّا على طريقة التمثيل بأن شبهَ حالهُ (تعالى) بالقياس إلى المرحومين في إيصال الخير إليهم بحالِ الملكِ إذا رقَّ لرعيتهِ وعطفَ عليهم فأصابَهُم بمعروفهِ.

(أحسنُ كلمةٍ): المرادُ بها الكلامُ كما في كلمةِ التوحيد .
(يُبتدأُ بها) : ابتدأت الشيءَ[٧] وبه وبدأتُه وبهِ كمنعَ أي فَعلتُه أولًا.
(الكــلامُ): هو جنسُ ما يُتكلَمُ به قليلًا كانَ أو كثيرًا والمرادُ به هنا ما زادَ على جملةٍ كالخطبِ ونحوها وفي الكلمةِ والكلام من البديع جناس الاشتقاق[٨]
(وخيــرُ خبرٍ) : اسمُ تفضيل من الخير بالفتح ضد الشَّر وأصلهُ أخير ولا يكادُ يُستعملُ على الأصل إلَّا قليلًا خَبرٌ بالتحريك اسمٌ لما يُنقلُ ويتحدَّثُ به وفيهما الجناسُ المصحَّفُ والمحرَّفُ[٩]
(يُختَتَمُ به): افتعال من ختمت الكتاب أي بلغت آخره[١] نقيض الافتتاح .

---

(١) نسب الشارح هذا الرأي لابن مالك وهذا ما فعله ابن هشام في المغني:٦٠١ ، ولم أجده فيما وقعت عليه من كتبه
(٢) يوسف بن سليمان بن عيسى النحويّ ،يعرف بالأعلم، من أهل شنتمريّة الغرب، يكنى أبا الحجّاج، رحل إلى قرطبة سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة، وأقام بها مدّة، وأخذ عن ابن الأفليليّ وطبقته ، كان عالما باللّغة والعربية، ومعاني الأشعار، حافظا بجميعها، كثير العناية بها، حسن الضبط لها، مشهورا بمعرفتها وإتقانها ، وتوفّى بالأندلس سنة ست وسبعين وأربعمائة بمدينة إشبيليّة، وكان مولده سنة عشر وأربعمائة» ، ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة:٤/ ٦٥ .
(٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه :١٢ ، للأعلم الشنتمري (ت:٤٧٦هـ).
(٤) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٦٠١.
(٥) ينظر: موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة:١/٦٢٠.
(٦) (هو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التشبيه، كاليد إذا استعملت في النّعمة، لأنّ من شأنها أن تصدر عن الجارحة، ومنها تصل إلى المقصود بها، ويشترط أن يكون في الكلام إشارة إلى المولي لها، فلا يقال :اتّسعت اليد في البلد، أو اقتنيت يدا، كما يقال :اتّسعت النعمة في البلد أو: اقتنيت نعمة، وإنّما يقال :جلّت يده عندي، وكثرت أياديه لديّ ونحو ذلك) ينظر: علوم البلاغة البديع والبيان والمعاني ، لـ محمد أحمد قاسم : ٢١٥/١.
(٧) قال في لسان العرب : ١/ ٢٦: ((والبَدْء: فِعْلُ الشيءِ أَوَّلُ. بَدأَ بهِ وبَدَأَهُ يَبْدَؤُهُ بَدْءاً وأَبْدَأَهُ وابْتَدَأَهُ))[حرف الباء فصل الهمزة]
(٨) ينظر: عقود الجمان في علم المعاني والبيان :١١٢، للسيوطي .
(٩) ينظر: المصدر نفسه :١١٠.

(المُرامُ): مصدر كالمطلب يعني من رام الشيء كقال أي طلبه ومن لطائف الفقرتين في الإعراب حرفًا بحرف المُسمَّى في البديع بالسَّجَع المتوازي[٢] .

(حَمدكَ): خبر لأَحسنَ لتقدم استحقاقِه وخبرُ خير مضمرٌ وفق المظهر ويُحتملُ به العكسُ للقربِ وليسَ خبرًا لهما معًا لوجوبِ مُطابقة الخَبر للمبتدأ في الإفراد وفرعيه إلَّا أن نقولَ: أنَّ الحمدَ في الأصلِ مصدرٌ وهو لا يثنَّى ولا يُجمَعُ إلَّا إذا سُلبَ عنه المعنى المصدريُّ فكذا ما كان في الأصل مصدرًا رعاية لأصله والحمدُ هو [٢/أ] الثناءُ باللسانِ على الجميلِ الاختياريِّ سواءٌ تعلقَ بالفضائلِ أو بالفواضلِ وزاد بعضُهم على قصدَ التعظيمِ[٣].

أو مصدرٌ حمدتُ الرجلَ كـ(فهمتُ) أي أثنيت عليه ثمّ استعملَ عرفًا في كلِّ فعلٍ ينبئُ عن تَعظيمِ المُنعم على النعمةِ، سواءٌ كانَ ذكرًا باللسان أو اعتقادًا بالجَنان أو عَملًا وخدمةً بالأركان، وهو بهذا المعنى يرادفُ شَكرَ اللغوي، فبينهما عمومٌ من وجهٍ [٤].

وقيلَ: فيه أقوالٌ أُخر[٥]

(اللَّهمَّ): جملةٌ ندائيةٌ اعتراضيَّةٌ[٦]، لإعلان الضراعةِ والابتهال ويَعلم السامعُ بالمقصود من ضميرِ الخطاب وللتلَذُذ باسمهِ (تعالى)، ولم يقُل: حَمدًا لله فَيُعلمُ المَحمودُ ويَحصُلُ التلذُّذُ، إيثارًا للذة الخطاب[٧] .

(على جزيلِ): كعظيم وزنًا ومعنًى من جَزُلَ الأمرُ ككرُمَ جَزالةً بالفتح أي عَظُم وكَثُر.

(الإنعام): مصدرٌ، اسمُ مفعولٍ أي على كثيرٍ ما أنعمتَ به، من أنعمَ اللهُ عليه أي أعطاهُ النِعمَةَ بالكَسر[٨] وهي في الأصل الحالةُ الحسنةُ المستلذةُ من النَعمة بالفتح وهو اللين ثم أُطلقت على ما يستلذهُ الإنسانُ من طيباتِ الدنيا، وفي العُرف، هي المنفعةُ المقصود بها الإفضال والنفع والإضافة من إضافة الصفةِ إلى الموصوف على رأيٍ ، أي الإنعام الجزيل، أو بيانيَّةٍ على آخرَ، أي على شيء جزيل هو الإنعام كما ستعرفها، لا يقال: إنَّه (قُدسَ سرهُ) لم يُصدِّرْ رسالتهُ بالحَمدِ فأينَ سلوكهَ سَبيل المُصنّفين؛ لأنَّا نقولُ: إنَّه صَدَّرها به تلويحًا، لأنَّ من علمَ أنَّ حمدَ الله أحسنُ ما ابتُدئ به الكلامُ فقد حمدهُ على أنَّه لا يلزمُ من عَدم جَعلِ الحَمد جُزءًا من الرسالة عدم الابتداء به رأسًا لجواز إتيانه به في نفسه ضمنًا بتخيل أنَّ كتابه ليسَ ككتبِهم حتى يُصدِّرهُ بكلِّ ما[٩] صدَّروا به كُتبَهُم

---

[١] قال في لسان العرب : ١٢/ ١٦٤: ((خَتَم الشَّيْءَ يَخْتِمُه خَتْماً بَلَغَ آخرَه)) ، [حرف الميم فصل الخاء].

[٢] ينظر :المصدر نفسه :١١٤ .

[٣] ينظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج :٤/١.

[٤] ينظر: الفروق اللغوية : ٢٠١، ٢٠٢، لأبي هلال العسكري(ت نحو:٣٩٥هـ).

[٥] ينظر: لسان العرب ، مادة(حمد) :١٥٥/٣، وتفسير ابن كثير الدمشقي(ت:٧٤٧هـ) :١٢٩/١ .

[٦] قال ابن هشام : ((المعترضة بَين شَيْئَيْنِ لإفَادَة الْكَلَام تَقْوِيَة وتسديدا أَو تحسينا)) ، ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٥٠٦ .

[٧] أي إنَّ المصنف (رحمه الله) آثر أن يخاطب الله سبحانه وينزل نفسه منزلة من يتكلم مع الله (عزَّ وجلَّ)

[٨] أي بكسر النون من (نِعْمَة)

[٩] وردت في المخطوط (بكلِّما) والصواب ما أثبتناه وفق قواعد الإملاء الحديثة .

(والصَّــلاة): هي لغةً الدعاءُ[١]، وأمَّا في العرفِ[٢] فالجمهورُ على أنَّها إذا أسندت إلى الله سبحانه كانت بمعنى الرحمةِ وإلى الملائكةِ بمعنى الاستغفار، والى المؤمنينَ بمعنى الدعاء، وهو بعيدٌ لاقتضائهِ الاشتراكَ والأصلُ عَدمهُ، لما فيه من الالتباس، حتى أنَّ قومًا نفوهُ، مع أنَّا لا نعرفُ فعلًا واحدًا يختلفُ معناهُ باختلافِ المُسند إليه إذا كان الإسنادُ حقيقيًّا، وأيضًا فعلُ الرحمةِ متعَدٍ وفعلُ الصَّلاةِ لازمٌ يتعدى بالحرف ولا يَحسُن تفسيرُ اللازمِ بالمتعدي وأيضًا، لو قلت (صلّى عليه) مكان (دعا عليه) لانعكَس المعنى، وحقُّ المتَرادِفين صِحةُ حُلول كلٍّ منهما مَحلَ الآخرِ، والمُحققونَ[٣] على أنَّهُما لُغةً بمعنى العطفِ، وهوَ بالنسبةِ إلى اللهِ الرَّحمةُ اللَّائقةُ به وإلى الملائكةِ الاستغفار، وإلى الآدميينَ دعاءُ بَعضهم لبعضٍ، ولا يمكن دعوى الحقيقةِ بالنسبةِ إلى مسند إليه والمجاز بالنسبة إلى آخر بعدم جواز استعمال لفظ واحد باستعمال واحد في الحقيقة والمجاز عند المحقّقين إلَّا أن يكون هناك معنى مجازي عام يشملها فيحمل اللفظ عليه وهو ههنا الاعتناء بشأن النبيّ (صلّى اللهُ عليه وآله) والعطفُ عليه وقيلَ: في معنى الصَّلاة أشياء أُخَر وشَّحنَا بها الشرحَ الكبير[٤]

(والسَّــلامُ): بالفتح أي السَّلامةُ من الآفاتِ والعيوبِ، اسمُ مصدرٍ من سَلِمَ كتَعِب كالسلامةِ[٥]، وهو التحيةُ، اسمٌ للتسليم

(على سَيِّدِ): مَنْ سادَ قَومهُ كقالَ سَيادة أي صارَ جَليلًا مُطاعًا فيهم .

وقيل: السَيِّدُ هو المالكُ أو من في حكمهِ الذي تَجبُ إطاعتُه فهو الماجدُ الشريفُ[٦] أو الرئيسُ أو الفائقُ على غيره في الخير والفضل، أو المطاع في الناسِ، وهل أصلهُ (سَويد) على (قَتِيل) أُخِّرت حَركةُ الواو على غيرِ القياسِ ثم أُدغِمت بعد قلبها ياءً لسَبقِها حينئذٍ بالسكونِ المستعدِ للإدغامِ في الياء، أو (سيود) بالفتح، فكسر الواو وتوسط الياء فقلبت الواو وأُدغِمت قولان[٧]، والظَّرفُ متعلقٌ بالصَّلاةِ والسَّلام على سبيل التنازعِ لما فيهما من معنى الفعلِ وحُروفه إن جَعلنا الصَّلاة عَطفًا على حَمدك وإمَّا إن جَعلناها استئنَافًا، فجرُ الصَّلاة أو السَّلام على ما مرَّ في حَمدِكَ.

(الأَنـام) : كسحاب الخلقُ أو الثقلانِ، أو جميع ما على وجه الأرض

(وآلـــــه): هم أهــل الرجل وعياله وأتباعه[٨] وخُصَّ عِندَ أصحَابِنا بأَصحابِ الكِساء[٩] ثُمَّ غَلبَ على العترةِ الطاهرةِ من الأئمَّة المعصومينَ تغليبًا، وقد يطلقُ على مطلقِ الذريَّة وأصلُه

---

[١] ينظر: لسان العرب :١٤/ ٤٦٤ .

[٢] قال في التعريفات : ١٤٩، ((ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقته الطبائع بالقبول، وهو حجة أيضًا، لكنه أسرع إلى الفهم)) ومراد المؤلف بالعرف هنا (الاصطلاح) .

[٣] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :٧٩١.

[٤] تتكرر منه (رحمه الله) هذه العبارة ، ومراده من الشرح الكبير (الفرائد العسجدية في شرح الفوائد الصمدية) الذي هذبه في هذا الكتاب .

[٥] ينظر : تهذيب اللغة لـ محمد بن أحمد الأزهري :١٢: ٣٩٠ .

[٦] ينظر : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لـ أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت – نحو٧٧٠هـ) مادة (سود):١/ ٢٩٤.

[٧] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : ٦٥٦/٢ ، مسألة : ١١٥، ورسالة الملائكة ، لأبي العلاء المعري:١/ ، القول في [سيد وميت] .

[٨] ينظر: الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري :٦ .

[٩] ينظر: الأصول من الكافي : ١/ ٢٨٧.

أهل بدليل تصغيره على (أُهيل) وقيل: هو بجميع آلاتة وأصله أول بالتحريك .

(البـرَرَة): [٢/ب] - بالتحريكِ جمعُ الأبرار جَمعُ البَرّ بالفتح مخفَّف البارّ وقَيلَ : هي جمع البار[١] خلاف الفاجر أو الصادق أو الكثير الخير الواسع الإحسان أو الذي براه الله بطاعته إيَّاه حتى أرضاه .

(الكرام): بالكسر جمع الكريم آثره على الكرماء للسجع[٢] من كَرُمَ الرجلُ كَشَرُفَ كرمًا بالتحريك وكرامةً بالفتح أي شُرفَ وعلا قدرهُ أو اتّصفَ بالجود وشيءٍ كريمٍ أي نفيس عزيز[٣] شريف حسن مستحسن لطيف مرضي فإنَّ الكرم يستعمل صفة مدح لكلِّ ممدوح في بابه ونفيه ذمّاً لكلِّ مذموم في بابه يقال: زمان كريم ومقام كريم وسمين كريم.

(سيَّما): والأصلُ فيه (لاسيَّما) حذفت (لا) تخفيفًا لكثرة الاستعمال، (سي) كمثل وزنًا ومعنًى وعينهُ واوٌ لأنَّهُ من السواء وهو أحدُ استعمالاته وقد ذَكرنا في الشَرحِ استعمَالاته الأُخَر في الاستثناء مع إعرابه وإعراب ما بَعدهُ .

(ابنَ عَمه): بجرِ (ابن) لإضافة (سي) إليه و(ما) زائدةٌ أو برفعهِ على أنَّهُ خبرُ لمَحذوفٍ وما مَوصولةٌ أو مَوصوفةٌ بما بعدها، أي لا مثلَ الذي هو ابنُ عَمه

(عليٍّ)[٤] بالجرّ، أو الرفع بدل من ابن عمّه، أو بيان له .

(الـذي): بدلٌ ثانٍ أو صفةٌ له مادحةٌ، أو منصوبُ المحلِ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، أو مرفوعةٍ على الخَبريَّةِ لِمحذوفٍ وجوبًا للمدحِ، فيكونُ رفعُ محلهِ على وجهين .

(نصـبه) : كضربه أي أقامهُ الرسولُ.

(عَلَـمًا) : بالتحريكِ، وهو العَلامةُ والرايةُ والجبلُ[٥]، أو المرتفعُ ومنه المنارُ الذي يُنصَبُ في الفلواتِ على الطريق ليُهتَدى به، وصاحبُ كمالٍ مشهورٍ في كماله ثم استعير للأنام وشِبهِهِ، بجامعِ الاهتداءِ به في سلوكِ طريقِ الحقّ وَرجوعهم إليه عندَ التباسِ الباطلِ والحقّ، وهو حالٌ من مفعولِ نصبَه أو ضُمِنَ معنى جُعِلِ فيكونُ مفعولًا ثانيًا.

(للإسلام): أي لأهلهِ أو هو مصدرٌ بمعنى اسم الفاعلِ أي للمسلمينَ أو الكلامُ مبنيٌّ على تشبيهِ الإسلامِ بِمَن لهُ صلاحيَّةُ الاهتداءِ مبالغةً، وأيًّا ما كانَ فمتعلّقٌ بِنَصَبهُ أو صفةٌ لعَلَمًا، من أَسلمَ الرجلُ لأمري أي انقاد واستَسلَم وأذعنَ له، ومنه إذا دخل في السِلَم بالكسرِ ويفتحُ، أي الصلح

---

(١) ينظر: لسان العرب : ٤/ ٥٤، [حرف الراء فصل الباء]

(٢) ويعرف بالسجع المطرف : هو ما اختلفت فيه الفاصلتان أو الفواصل وزنا واتفقت رويا، وذلك بأن يرد في أجزاء الكلام سجعات غير موزونة ينظر : علم البديع : ٢١٧.

(٣) القاموس المحيط، مادة : (كُرم) : ١١٥٣.

(٤) هو عليّ بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصيّ ابن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النّضر ابن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار ابن معدّ بن عدنان ، وقتل على- عليه السلام- وهو ابن ثمان وخمسين سنة، وقيل ابن سبع وخمسين سنة، وقيل ابن ثلاث وستين سنة ، ينظر : إنباه الرواة إلى أنباه النحاة :١/ ٤٧ .

(٥) قال في لسان العرب: ١٢/ ٤٢٠ : ((والعَلَمُ: العَلامةُ. والعَلَمُ: الْجَبَلُ الطَّوِيلُ. وَقَالَ اللِّحْيَانِيُّ: العَلَمُ الْجَبَلُ فَلَمْ يَخُصَّ الطويلَ)) [حرف الميم فصل العين]

ثم أطلقَ في عُرفِ الشرعِ على ملَّةِ الإسلامِ، وهو مرادفٌ للإيمان[١] أو أخصّ منه[٢] أو أعم[٣] أسلَمَ أي دخلَ في دينِ الإسلامِ

(**ورفعَهُ**): كمَنعَ وهو خِلافُ الوضعِ

(فكَسَّر الأصنامَ): أيضًا عاطفةٌ سببيةٌ، أو الكسرُ سببٌ عن الرفعِ والكسرُ معروفٌ ويُحتمَلُ كونُه مشدَّدُ العينِ للمبالغةِ في الكميَّة لتعدُّد الأصنام، وفي الكيفيَّة لأنَّه بالغَ في كَسرِ كلِّ صَنمٍ صَنمٍ؛ لتكثير إهانةً عَابديها وفي بَعضِ النسخِ

(لِكَسرِ الأَصنام)[٤] تعليلًا للرفعِ[٥] وأتى فيه باللَّام لعدمِ اتحادِ المصدرِ والفعلِ المعلَّل به فاعلًا ولا زمانًا

(والصَنمُ) : مُحركةً ما يُعبدُ من دونِ اللهِ من الجَماداتِ المَصوغَةِ [٦] أو المنحوتَةِ [٧] مُعرَّب شَمَن وهو الوثنُ والقِصةُ مَشهورةٌ [٨]

(جـازمُ) : بدلٌ آخرُ لعليٍ أو صفةُ أُخرى له بالجرِّ أو النَصب أو الرفعِ على ما مرَّ، والجزمُ كالقَطع وَزنًا ومعنًى وكالضرب بابًا ومنهُ الجَزمُ في الإعراب .

(أَعنـاقِ): جَمعُ عنقٍ بالضمِ أو بضمَتين وهو الرقبةُ[٩].

(النواصبِ): إمَّا جمع الناصب من الجموع الشاذَّة كـ(الفوارسِ) أو جمع الناصبةِ والتأنيثُ لتأويله بالجَماعة، وهم المُتدينونَ ببُغضِ عليٍّ (رضي الله عنه) كذا في القاموس[١٠] سُموا به لأنَّهم نَصَبوا له أي عادَوه فاشتقَاقُه من النَصبِ بالفتح بمعنى المُعاداة، أو من النصب بالتحريك مصدر نصب كتعب زنةً ومعنًا وبابًا فهو ناصبٌ في النسبة أي ذو نَصَبٍ وتَعَبٍ؛ لأنَّهم ألقوا

---

[١] أي أنَّ الإسلام والإيمان ، لفظان لمعنى واحد، من الترادف اللغوي .

[٢] كقوله تعالى : حكاية عن إبراهيم وإسماعيل (عليهما السلام) {فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ} الصافات:١٠٣ وهي مرتبة عالية من الإيمان إذ لا يتصور بحقهما المعنى المتدني من الإسلام وقوله تعالى: {رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيم }البقرة :١٢٨.

[٣] قال في إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين :٢/ ٣٦٧ (فموجب اللغة أنَّ الإسلام أخص والإيمان أعم ..) وهذا يعني أنَّ الإسلام هو أدنى مراتبه ، والإيمان مرتبة أعلى وهذا المعنى مصداق لقوله تعالى : { قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِن تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لاَ يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيم } الحجرات :١٤ .

[٤] ينظر: شرح الصمدية :١/٨ ، للسيد صادق الحسيني الشيرازي .

[٥] أي أنَّه (صلى الله عليه وآله) إنَّما رفعه لهذه العلة أو أن الغاية من رفعه هي لتكسير الأصنام .

[٦] في المخطوط وردت هذه العبارة (المطبوعة) والصواب ما أثبتناه لأن الأصنام تصنع وتصاغ من المعادن كالذهب والنحاس وغيرهما .

[٧] في المخطوط وردت العبارة (المنحوطة) والصواب ما أثبتناه لأنهم ينحتون من الأحجار أصناما كما ثبت ذلك عيانًا ، كما في الآثار التي نراها للأمم السالفة .

[٨] أي قصة تكسير أمير المؤمنين (عليه السلام) للأصنام بعد أن رفعه النبي(ﷺ) على عاتقه .

[٩] قال في لسان العرب: ١٠/ ٢٧١،((العُنْقُ والعُنُقُ: وُصْلة مَا بَيْنَ الرَّأْسِ وَالْجَسَدِ، يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ)) [حرف القاف فصل العين]

[١٠] ينظر : القاموس المحيط : ١٣٨، (باب الباء ، فصل النون) .

أَنفُسَهُم في مُعاداتهِ وإطفاءِ نُوره وأبى اللهُ إلَّا أن يُتمَ نَورَهُ، أو من نَصَبَ له الحَربَ أي وضعَها وإقامَها

(اللئـامِ): ككتـابٍ جمعُ اللئيمِ وهوَ الدنيءُ الأَصلِ والشَحيحُ النفسِ، لَؤُم الرجلُ بالضمِ لُؤمًا بالضمِ[1] ولَآمـةً بـالفتحِ فالمدِّ وصَفَهم بـه لدناءَةِ أَصلِهم وخُلُقهم أو لأنَّهم بَخلوا على [٢/أ] - أَنفُسهم بمحبـةِ عليّ (عَليـه السلامُ) التـي هـي سببُ الفوزِ بالجَنـةِ، وشَجاعتُه (عليـه السَّلام) مَعروفةٌ من مَغازيهِ وَحروبهِ .

(وواضعُ): الوضعُ لغةً في الأَعيان[2] ضد الرفعِ وقد يستعملُ في المعاني ومنهُ وَضعُ الألفاظِ للمعاني كما وقعَ هنا .

(عِلمِ): بالكسر، هو لُغةً المعرفةُ وعرفًا في مثل المقامِ الصناعةُ أي الحِرفةُ .

(النَّحوِ): بالفتحِ، هو لغةً الطريقُ والقصدُ يكون ظرفًا واسمًا، ومنه نحوُ العرَبيَّةِ نَحاهُ يَنحُوهُ قصَدهُ كذا في القاموس[3] ، والجهَة والقَصد يكونُ ظرفًا واصطلاحًا ما يأتي بُعيد[4]

(لحفظ الكلام): وصونهُ عن الخطأ وقد وشَّحتُ الشرحَ بحديثين وَجدتُهما في وضعه (عليه السلام) هذا العلمَ[5] وفي الخُطبةِ من بَراعة الاستهلال ما لا يخفى[6]

(أمَّـا): هو هنا حرفُ استئنافٍ، إذ لم يتقدّمه كلامٌ مجملٌ يكونُ هو تفصيلُه، وهو متضمّن معنى الابتداء، ويفسر بـ(مهما) لا على معنى أنَّ (أمَّا) بمعنى (مهما)، وكيف وهذا اسم وأمَّا حرف بل القصدُ إلى المعنى الخالص إذ معنى مهما يَكُن من شيءٍ فزيدٌ قائمٌ إن كانَ شيءٌ في الدنيا، فَزيدٌ قائمٌ، أي هو قائمٌ البتة، وفيه معنى الشرط ولذا وجبَ الفاءُ بعده ، لأنَّه وضعَ لاستلزامِ شَيءٍ لشَيءٍ ، وهذا كما قالوا: معنى الشرط ولزم حذفُ فعلهِ الذي هو الشرطُ لكثرةِ الاستعمالِ.

(بَعـدُ): نقيضُ قبلُ مبنيٌ على الضمِّ لنسبَة معنى المضافِ إليه، أي مَهما يَكُن من شيءٍ بعدَ الحمدِ الصلاةِ[1] فَمهما مبتدأ والإسميَّة لازمةٌ له ويَكُن شَرطهُ والفاءُ لازمةٌ بعدهُ غالبًا كما في قوله .

---

(١)ينظر : القاموس المحيط (باب الميم ، فصل اللام) : ١٢٥٦.

(٢) جمع (عين)أي ما تشخص وكان له مادة كالذهب والمتاع والطعام وغيرها ، قال في لسان العرب : ((وعين كل شيء نفسه وحاضره وشاهده))، ينظر : لسان العرب :١٣/٣٠٥، [حرف النون ، فصل العين] .

(٣) ينظر: القاموس المحيط : ١٣٣٧ .

(٤)عرفه ابن جني في الخصائص :١/٣٤ ، بأنه : (هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره ،كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربية بأهلها في الفصاحة)

(٥) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابي البركات ابن الأنباري:١٧ .

(٦)ومعناها: ابتداء الكلام مناسباً للمقصود، وبعبارة أخرى: التعرّض إلى ذكر ما يبحث عنه في الكتاب من مسائل في المقدمة رَمزاً وإشارة إلى ما في الكتاب، فقد ذكر في طي مقدمته اسم :الكلمة، والكلام، والاسم والفعل، والحروف، وأفعل التفضيل، والمبتدأ، والخبر، والرفع، والنصب، والجر، والجزم، وغيرها، للإشارة إلى أنّا نبحث في هذا الكتاب عن هذه الأشياء ، ينظر : شرح الصمدية ، للسيد صادق الحسيني الشيرازي : ١/٧ .

(فهذه): رَبطَ به جَوابَ الشرطِ وقد تُحذفُ وهذه إشارةٌ إلى المعاني المَخصوصةِ المُرتَّبةِ الحاضرةِ في الذهنِ المُعبر عَنها بألفاظٍ مُخصوصةٍ إن كانَ وضَعَ الخطبةَ قبلَ التأليف وإلى النقوشِ الدالةِ على الألفاظ المنطَبقةِ على المعاني المقصودَةِ منها إن كانَ بعدَه ولذا أَنثَ اسمَ الإشارةِ إن قُلنا أنَّ الفوائدَ خَبرٌ له أو نقول: تأنيثُهُ لتأنيث الخَبر، أو الخبرُ بمنزلةِ النعت يكون عين المبتدأ بمعنى صحةُ اطلاقِ أَحَدهما على الآخر، نقولُ: هذه الفوائدُ، والفوائد هذه أمَّا إذا قلنا أنَّها بدلٌ أو بيانُ أو نعتٌ على خلافٍ فيه، فالإشارةُ إليها والمرادُ بها ما ذَكرنا من المعاني، أو النقوش ويُحتَملُ بَعيدًا كَونُ هذه مَنصوبُ المَحلِ بمحذوفٍ يُفَسِّرُه قُولُه: وَضعتُها فقولُهُ: حينئذٍ منصوب المحل لأنَّه تابع (هي)

(الفوائدُ): جَمعُ الفائدة هي من (بنات)[٢] الياء وهي ما يعطي من ....[٣] أو مالٍ أو نحو ذلك، فادتْ له فائدةً، أي حصلَ إعطَاءٌ ، اسمٌ بمعنى الإفادة

(الصَّمَديَّة): صفَةٌ لَها نسبةً إلى عبدالصَّمَد أَخي المُصنِف (طَابَ ثراهُما) تقولُ: في عَبد الأشهَل أشهَلي لِما تَقَرَّرَ في الصرف.

(في عِلم): إمَّا حالٌ من الفوائدِ إن كانت منصوبَةً أو خَبرًا، والعاملُ فيها معنى الإشارة تَقديرهُ أشيرُ إلى الفوائد، فتكون مفعولاً بواسطة الجار، وإمَّا على قولِ من يجوزُ الحالَ من الخبرِ فلا يحتاجُ إلى تأويل، وإمَّا صفة أخرى مقيدة لأنَّ المُعرَّف الجنسيَّ في حكم النكرة[٤] وإمَّا خبرٌ ثانٍ إن جوزناهُ أو لمحذوفٍ أو لهذه إن كانت الفوائدُ غيرَ خبرٍ(**العَربيَّة**): نسبةً إلى العرب مُحركةً: وهم جيلٌ من الناس من ولَدِ إسماعيلَ (عليه السلام) وتأنيثُها لتأنيثِ موصُوفِها المقدَّر، أي (اللُّغة العربيَّة) أُطلقتْ عُرفًا على علمِ الصرف والنحو والمعاني والبيان، وربما أُطلقت على الأَوَلَين فقط كما فعلَه ابن مالك في الخلاصة[٥]

وعلى الثاني فقط كما وقع هنا[٦] .

(حَوت): كَرَمَت أي جَمعَت حالُ ثانيةٌ، أو من الضمير في الأُولى بتقدير قد، أو بدونِها على خلافٍ أو استئنافٌ لا محلَ لها، أو خبرٌ إن كانت الفوائدُ غيرَ خبرٍ أو خبرٌ ثانٍ، سواءٌ كانَ الخبرُ الفوائدَ أو الظرف.

(من هذا الفن): أي النوع سُمِّي كلُ نوعُ علمٍ فنًّا، لأنَّه نوعٌ مِن العلم، ومِن إمَّا بيانيةٌ من مفعول (حَوَتْ) وهو المُبهمُ بَعدها أعني قولَهُ: ما الموصوفة أو الموصولة بجملة اسمية بعدها

---

(١) ينظر : حاشية الدسوقي على مختصر المعاني :٤/ ٢٩٧ .

(٢) هذه اللفظة كذا وردت في المخطوط .

(٣) كذا في المخطوط فقد عَرَّف الفوائد وعطف المال على لفظةٍ لم يذكرها الشارح (رحمه الله) نسيانًا، أو أنّ الناسخ أسقطها سهوًا.

(٤) قال الدكتور فاضل صالح السامرائي : (وأما من حيث المعنى فإن علم الجنس كالنكرة من حيث دلالته على أفراد الجنس عامة، فأسامة يطلق على كل أسد وثعالة يطلق على كل ثعلب) ، معاني النحو: ١/٧٧.

(٥) لم يصرح ابن مالك بذلك ، ولكنه ذكر ذلك ضمن ألفيته حيث ذكر مباحث النحو والصرف ، فذكر التصريف، وبضمنه أبنية الأفعال ، والإبدال وغيرها وهي مباحث صرفية وهو واضح : ينظر: الخلاصة لابن مالك (ت-٦٧٢هـ):البيت (٤٥٧) والبيت (٩٤٣)، وغيرهما من أبيات الألفية ، فنرى مباحث الصرف مبثوثة في الألفية ، وهذا هو مراد المؤلف .

(٦) أي أنَّ المصنف قد تعرض في هذا الكتاب لعلم النحو دون قسيميه ، من الصرف وعلوم البلاغة .

قُدِّمَتْ عليه للاختصاص أو الاهتمام أو للسجع، وإمَّا بتبعيضه مفعول حوت على المعنى، على رأي مَنْ جَوَّزَ التَصرفَ في (مِن) التَبعيضيَّة باعتبار المعنى تقديرهُ: حَوَتْ بعضَ هذا الفنّ(فما) بدلٌ منهُ .

(نَفعهُ): وهو ضدَّ الضَرَر والمرادُ به الفائدةُ [١]، مصدرُ بابِ مَنَعَ .

(أعمُّ): اسمُ تفضيلٍ في عَمَّ الشيءَ كَقعَد أي شَملَه، وعمَهُم بالعَطيةِ أي أَعطاهُم كُلَّهُم أو بمعنى اسمِ الفاعلِ مجردًا عن التفضيلِ، أي ما نَفعُهُ عامٌّ للمبتدئينَ، أو لَهُم وَلِغيرهِم

(ومَعرفَتهُ): مَصدرٌ ميميٌّ[٢]، لقَولكَ عَرفَهَ كَضَربهُ عِرفَة وعِرفانًا بالكسر فيهما أي عَلمَهُ، وهي إدراكَ الشيء [٣/ب] ـ على ما هو عليه مما وُصِفَ به وإن كانَ مسبوقًا بالجهلِ، أو إدراكُه ثانيًا بعدَ تَوَسطِ نسيانه

(للمُبتَدئينَ) : في هذا الفنّ متعلِّقٌ بقَولهِ:

(أهـمُّ): قُدِّمَ للاختصاص[٣] أو السجع[٤]، أو اللَّام مُقوّية للمصدرِ الذي هو ضَعيفُ العَملِ مع تَقدمهِ، والأَصلُ مَعرفَتُهم إيَّاه، والأَهمُّ اسمُ تفضيلٍ إمَّا من هَمَّ بالأَمر كَنصَر، أي أرادهُ وقصده، وإمَّا من أَهمَّ افتعالًا من الهمَّةِ بالكسرِ بمعنى الإرادة، أو من الهمَّة بُنيتْ للمبالغةِ فبُني منها الاسمُ بعدَ حَذفِ الزَوائدِ منها، لما سيأتي إنْ قُلنا: بجوازِ بنَائهِ من الزَّائدِ على ثلاثةٍ، ويُحتَملُ تَجرُدُه عن معنى التَفضيلِ كالأَعمّ

(وتَضمَّنت فوائدَ) : أي اشتَمَلت عليها يُقالُ: فَهِمتُ ما تَضمَنهُ كتابُكَ، أي ما انطوى عليه وكانَ في ضمنه بالكسرِ أي في طَيه

(جَليلةً): أي عَظيمة من جَلَّ الأَمرُ، كَفَرَّ، جَلالةً أو كَثيرةً من قَولِهم: ما أجلَّني وما أدقَّني أي: ما أَعطاني كثيرًا ولا قليلًا .

(في قَوانين الإعرابِ) : إمَّا صفةٌ مُقيدةٌ ثانيةٌ، أو حالٌ من المفعولِ لتَخصُصِه بالوصفِ، والقانونُ الأَصلُ والقاعدةُ ، يونَانيٌّ أو سريَانيٌّ مَوضوعٌ في الأَصل لمُستَطِر الكتابةِ ثم نُقِلَ عُرفًا إلى حُكمٍ كليٍّ يُعرفُ منه أحكامُ جُزئيَاته لكُلِّ فاعلٍ مرفوعٍ ويأتي تَعريفُ الإعراب

(وفَـرائـدَ) : جمعُ فَريدَةٍ وهي الدرَّةُ إذا نُظِمت وفُصلَت بغيرها عن أُختِها[٥]، فَرائدُ الدرِّ كِبارُها من الفَرَد بالفتح بمعنى التَفرُد والهاءُ للوحدةِ والجنسِ، فريد وفي الفَرائِد والفَوائِد الجناس اللَّاحق[٦] أو الترصيع[٧]

---

[١] قال في لسان العرب: ٨/ ٣٥٨((والنفْعُ: ضِدُّ الضرِّ، نَفَعَه يَنْفَعُه نَفْعاً ومَنْفَعةً))[حرف العين فصل النون]

[٢]ينظر: المخصص :٢٥٧/١، لعلي بن إسماعيل بن سيده (ت:٤٥٨هـ).

[٣]ينظر: معاني النحو : ١١٦/٢.

[٤]ينظر: جواهر البلاغة :٣٨٠/١.

[٥] قال في لسان العرب : ٣/ ٣٣٢، ((والفَريدُ: الدُّرُّ إذا نُظمَ وفُصِلَ بِغَيْرِهِ)) .

[٦] الجناس اللاحق: يكون في متباعدين إما في الأول –نحو: ﴿ همزة لمزة ﴾ ، وإما في الوسط –نحو: ﴿ ذلِكُمْ بِما كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِما كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ ﴾ ، وإما في الآخر -نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذا جاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ ﴾ ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح : ٢ / ٢٨٩، لبهاء الدين السبكي (ت:٧٧٣هـ).

[٧]الترصيع :هو توازن الألفاظ، مع توافق الأعجاز، أو تقاربها -مثال التوافق، نحو قوله : ((فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه)) ينظر: المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها .

(لم يَطَّلع عليها): افتعالٌ من طَلَعْتُ الجبلَ، كَسمَعَ ومَنَعَ أي عَلوتُه وأشرفتُ عليهِ أو على ما تَحتهُ أو من الطَلَعةِ بالفتحِ بمعنى الرؤيَةِ صفة للفَرائدِ، أي لم يُشرف عليها أو لم يَنظُر إليها أَحَدٌ .

(إلَّا أُولو الأَلبابِ) : رَفعَه إمَّا على الفاعليَّة للعاملِ للعمل فيه أو على البدليَّة من الفاعل المقدَّر العام على خلافٍ .

(وأولـوا): اسمُ جمعٍ بمعنى أصحاب ومُفرَدهُ (ذو) وهو من الأسماء اللَّازمة للإضافةِ إلى أسماءِ الأَجناسِ .

(والأَلبابِ): جمعُ اللُّبِّ بالضَمِّ، وهو العقلُ واللَّبيبُ العاقلُ وقد لَبِبتَ يا رجلُ تَلِبُ بالكسر فيهما لَبَابةً بالفتحِ، أي صِرْتَ (ذا لُبٍّ) ونَدرَ يَلُبُ بضمِّ العينِ وفي القاموسِ لبِبتُ بالكسر وبالضَمِّ تَلبُ بالفتحِ[1].

(وَضعتُـها): أي هذهِ الفَوائدُ الصَّمديَّة إمَّا مُضمرٌ لمحذوفٍ عاملٍ في هذه أو استئنافٌ، أو حالٌ من الضميرِ في الحالِ المتقدمةِ، وفي الفوائد المتقَدمةِ، أو في عامل أُشير المؤوَّل هذا به، إمَّا بتقديرِ قَد أو بدونه، أي أُشيرُ إلى الفَوائدِ موضوعةً أو واضعًا إيَّاها أو منهما جَميعًا لتحَمُلها ضَميريهمَا

(للأَخِ) : هو من الأسماء المحذوفةِ الأَعجازِ وأَصلُه أَخو بالتَحريك .

(الأعـزِّ): اسمُ تفضيلٍ من عَزَّ كَضَرَبَ وكَتَبَ، لغةً فيه عَزازةً بالفتحِ وعِزًّا بالكسرِ والاسمُ العِزَّةُ خلافَ الذِّلَة وهو هنا الرفعةُ والكرمُ

(عبدُالصَّمد)[2]: بدلُ كلٍّ من الأخِ[3] أو بيانٌ لَهُ[4]

(جعلَهُ[5] اللهُ) : أي صَيرهُ ، والمَفعولُ الثاني قولهُ :

(من العُـلماءِ): إمَّا على المعنى أي جعله بَعضَهُم أو باعتبارِ متعَلَقِه أي مَعدودًا منهم

(العَاملينَ): بما عَلموا وإلَّا فلا يخَلو إنسانٌ من عملٍ ما ويقالُ :عَمِلَ (كَتَعِبَ) أي فَعَلَ

(ونَفَعَه بها وسائرَ): أي باقي .

(المُبتدئينَ): أو جَميعَهُم على خلافٍ، والواوُ عطفٌ على المختار، أو بمعنى نَفعَ سائرَ، ونُصِب على المفعولِ مَعَهُ، وفي نسخةٍ وجميعَ المبتدئينَ، والجُملَتان متعاطفَتان، وغائيتان لا

---

[1] ينظر: القاموس المحيط (باب الباء ، فصل اللام) :١٣٣ .

[2] قال السيد محسن الأمين في أعيان الشيعة :١٦/٨ ، الشيخ أبو تراب عبد الصمد ابن الشيخ حسين بن عبد الصمد ابن شمس الدين محمد بن علي بن الحسن بن محمد بن صالح الحارثي الهمداني الأصفهاني أخو الشيخ البهائي، ووجدنا من يكنى جده عبد الصمد بأبي تراب والظاهر أنه حصل اشتباه بين كنية أحدهما وكنيته الآخر وتوفي سنة 1020 حوالي المدينة المنورة ونقل جسده إلى النجف الأشرف ودفن بها وكانه كان في طريق الحج كان عالما فاضلا ولاجله صنف اخوه البهائي الرسالة الصمدية المشهورة في النحو. له تعليقات على رسالة الفرائض للخواجة نصير الدين الطوسي المسماة بالفرائض النصيرية وفي اللؤلؤة رأيت له حواشي لطيفة ذات فوائد وتحقيقات منيفة على شرح أربعين أخيه البهائي والظاهر أنه هو الذي ينسب إليه آل مروة العامليين لا إلى أخيه الشيخ البهائي لأنه كان عقيمًا.

[3] أي مطابق للمبدل منه أو مساوي له في المعنى ، ينظر: معاني النحو: ٢٠٣/٣.

[4] أي عطف بيان وله فائدتان:

أ- تعريف المعطوف عليه إن كان معرفة كما هو الحال في المثال الذي بين أيدينا .

ب- ويفيد تخصيصًا إن كان المعطوف عليه نكرة كقوله تعالى :(مِن مَاءٍ صَدِيدٍ) فقد خصصت الماء (الصديد) من دون المياه ، ينظر المصدر أعلاه : ٢١٣/٣ .

[5] في المخطوط (جعل) بلا ضمير يعود على اسم(الجلالة) والصواب ما أثبتناه ، ولا يخفى ذلك بقرينة قوله صيره.

محل لهما من الإعراب

(وتَشْتَمِلُ): إمَّا حالٌ من الفوائدِ المُتقَدمةِ مترادفةً أو متداخلةً، أو من مَنصوبِ وَضعتُها وهو الأَقربُ على إضمار مُبتدأٍ كما في قمتُ، وأَحدكَ وَجههُ، أي وهي تَشتَمِلُ، أو عطف على (وضعتها)، أو على (حَوَت) بكونها بمعنى الحالِ المسوغِ لعطف المضارع على الماضي وعكسه، أو على (في علم العربية)، إن جعلناه خَبرًا وإمَّا استئناف، والاشتمال افتعال في شملَهم الأمرُ كَتَعب شَملًا بالتحريكِ، وكَعقد شُمولًا أي عَمهم وأحاط بهم

(على خَمسٍ) : تذكيرهُ لتأنيثِ مُفردِ مَعدودهِ [1] .

(حَدائقَ): بالهمزةِ مع أنَّها جَمعُ حَديقةٍ بالياء لأنَّها منقلبةٌ عن مدّةٍ زائدةٍ ولو كانت غيرَ زائدةٍ لما غُيِّرَت إلى الهَمزةِ لما تقرَّرَ في محله، ووزنُ فَعائِل مُطَّردٌ في جَمع كُلِّ اسمٍ أو وَصفٍ بالتاء وَثالثهُ مدةٌ ، والحَديقةُ الرَوضةُ ذاتُ أشجارٍ والبستانُ [٤/أ] ـ من النخلِ والشجرِ والقطعةُ من النخلِ سُمِيت بها لشدَّةِ النظر إليها من أحدق الشيءَ، إذا شدَّدَ النظرَ إليه، وكلُ بستانٍ عليه حائطٌ سُمِّيَ بها لأنَّهُ مُحاطٌ بالحائطِ من أحدَق بالشيء إذا أحاطَ به وإنَّما جَعَلَ رسالتَه على حدائقَ لأنَّ كل بابٍ منها كروضةٍ يَتنَزهُ بها الإنسانُ ويستفيدُ منها ما يسرُّهُ ويجلو عن قلبهِ صدأَ الجهلِ كما يَنجلي بالروضةِ صَدأُ الهمِّ

وجَعلَها خَمسًا لما أنَّ الإسلامَ بُنيَ على خَمسٍ[2] بجامعِ أنَّ الإسلامَ موجبٌ للفوزِ مع السعداءِ في دَرجاتِهم، كذلك الرسالةُ موجبةٌ للفوزِ مع الفصحاءِ في مَراتبِهم

(فأوَّلها أو المقدمة):

(وثانيها فيما يتعلق بالأسماء):

(وثالثها فيما يتعلق بالأفعال):

(ورابعها في الجمل):

(وخامسها في المفردات): لأنَّ المقصود من الرسالة أمَّا يتعلق بموضُوعِها الذي يتوقفُ عليه الشروعُ فيها، وهي المقدمةُ، أو بالأحكام وهي إمَّا للأسماء من حيثُ أنَّها أسماءٌ، أو للأَفعالِ كذلك، أو لهما معًا من حيثُ أنَّهما مُركبان أي جملٌ وليسَ للمحذوفِ أحكامٌ فهذه أربعُ حدائقَ، وإمَّا يتعلقُ بالأَقسام من حيثُ تَعَدُّدِ المَعاني المَوضوعةِ لها، وهي إمَّا للأسماءِ أو للأفعالِ أو للحروفِ، وكلُّها من هذه الحَيثيَّةُ مُفرداتٌ فهذه **الحديقة الخامسة:** ولمَّا كانت أقسامُ الأفعال خارجةٌ عن هذا الفنِّ[3] أَهملها (قُدِّسَ سِرهُ).

(الحديقة الأولى):

(فيما أردت تقديمه): على المقصود

---

[1] لأن مفردها حديقة فأنث ليخاف العدد المعدود .

[2] أبو علي الأشعري، عن الحسن بن علي الكوفي، عن عباس بن عامر، عن أبان بن عثمان، عن فضيل بن يسار، عن أبي جعفر(8)قال: بني الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه - يعني الولاية . ينظر: الأصول من الكافي:١٨/٢.

[3] لأن الشارح أشار إلى أن هذه الرسالة خاصة بعلم النحو ، دون باقي علوم العربية، كالصرف والبيان ، ومعلوم أن أقسام الأفعال من حيث الصحة والاعتلال ، ومن حيث الجمود والتصرف ، ومن حيث التجرد والزيادة وغيرها، فإنَّ معرفتها منوطة بعلم الصرف وهو أمر غير خفى .

عدل عن لفظ المقدمة مع أنَّها أخصرُ تَفصِيًا[١] من الخلاف الواقع فيها، هل هي عبارةٌ عَمَّا يتوقفُ عليه الشروعُ من معرفةِ ماهيَّةِ العلمِ[٢] وغايتِهِ[٣] وموضوعِهِ[٤] يَعني تَصورُ العلم بوجه ما، أو برَسمه والتَصديق بفائدَته، وبموضوعيَّة مَوضوعِهِ، وأمَّا المفردات والتقسيمات فهي خارجةٌ عنها، أو عبارة عن الألفاظ وبيانِ مَعرفة العلمِ وشَرفِهِ ووَاضعه ووجه تسميته والإشارة إلى مسائله إجمالًا أو عمَّا يُعينُ في تَحصيلِ الفنِّ

(غُـرَةٌ): أي هذه غرةٌ وهي بالضَمِّ بياضُ في جبهةِ الفرسِ، والأبيضُ في كلِّ شيءٍ ، وغُرةُ الهلال طلعَتهُ ومن المتاع خَيارُه ،ومن القوم شَريفُهم[٥]، والمناسبةُ لكلّها في المقام ظاهرةٌ

(النَحوُ): سَبقَ معناهُ اللغويُّ[٦] وفي الاصطلاحِ .

(عِلمٌ): أي مَلكةٌ[٧] يُقتَدرُ بها على إدراكاتٍ جُزئيةٍ ويقالُ: لها الصناعةُ أيضًا وهو جنسٌ[٨] وقَولهُ :

(بقوانينِ ألفاظِ العَربِ) : فَصلٌ[٩] يُخرِجُ سائرَ العلومِ وقَيَّدهُ بالقوانينِ؛ لعدمِ إمكانِ تعريفِ نَوعٍ من العلمِ إلَّا باعتبارِ مُتعلَّقاتِهِ التي تَبحثُ فيه عنها، والباءُ زائدةٌ في المفعولِ يقالُ: عَلمَ به بمعنى

---

(١) قال في القاموس المحيط : ١٣٢١ ((وأفْصَى: تَخَلَّصَ من خَيْرٍ أو شَرّ، كتَفَصَّى)) .

(٢) قال خالد الأزهري: ((علمٌ بأصولٍ تُعرَف بها أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبِناءً)) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو:١١/١ .

(٣) غاية علم النحو : هو الاستعانة على فهم كلام العرب وبالتالي فهم كلام الله ورسوله ، ينظر: شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري :١٢/١.

(٤) قال خالد الأزهري : (وموضوعه الكلمات العربية؛ لأنه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الإعراب والبناء) ينظر : شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو:١٢/١ .

(٥) ينظر: لسان العرب: ١٤/٥ .

(٦) تقدم بيانه في الصحيفة : ١٦ من هذا الشرح .

(٧) قال في معجم التعريفات: (المَلكَة .هي صفة راسخة في النفس وتحقيقه أنه تحصل للنفس هيئة بسبب فعل من الأفعال، ويقال لتلك الهيئة كيفية نفسانية ، وتسمى حال مادامت سريعة الزوال فإذا تكررت ومارستها النفس حتى رسخت تلك الكيفية فيها وصارت بطيئة الزوال فتصير ملكة وبالقياس إلى ذلك الفعل عادة وخلقًا) ، التعريفات: ١٩٣.

(٨) قال في معجم التعريفات: ((الجنس: كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو من حيث هو كذلك، فالكلي جنس، وقوله مختلفين بالحقيقة يخرج النوع، والخاصة، والفصل القريب، وقوله: في جواب ما هو، يخرج الفصل البعيد والعرض العام، وهو قريب إن كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها في ذلك الجنس، وهو الجواب عنها، وعن كل ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان، وبعيد إن كان الجواب عنها، وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها، وعن البعض الآخر، كالجسم النامي بالنسبة إلى الإنسان)) ، التعريفات: ٧٨.

(٩) الفصل: كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره، كالناطق والحساس، فالكلي جنس يشمل سائر الكليات، وبقولنا: "يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو" يُخرج النوع والجنس والعرض العام؛ لأن النوع والجنس يقالان في جواب ما هو، لا في جواب أي شيء هو؟ والعرض العام لا يقال في الجواب أصلًا، وبقولنا: "في جوهره" يُخرج الخاصة؛ لأنها وإن كانت مميزة لكن لا في جوهره وذاته، وهو قريب إن ميز الشيء عن مشاركاته في الجنس القريب، كالناطق للإنسان، أو بعيد، إن ميزه عن مشاركاته في الجنس البعيد، كالحساس للإنسان، والفصل في اصطلاح أهل المعاني: ترك عطف بعض الجمل على بعض بحروفه، والفصل: قطعة من الباب مستقلة بنفسها منفصلة عما سواها ، ينظر: المصدر نفسه : ١٦٧.

عَلِمَهُ

(من حيثُ الإعرابِ والبناءِ): رفَعَ به الإبهامَ في قوانينِ ألفاظِ العرَبِ فإنَّها قد يكون لمعرفتها من حيث ما وضِعَت له، وهذا موكول إلى علمِ اللُّغة، وقَد تكونُ لمعرفتها من حيثُ صيَغها وَمتنِها وهذا مَوكولٌ إلى عَلمِ الصرفِ، إلى غير ذلكَ فهو فَصلٌ آخرُ يُخرِجُ غيرَ علمِ النحوِ.

(وفائدَتُه): أي غايتهُ وَنفعهُ

(حفظُ اللِّسانِ) : وصَونهُ

(عن الخطأ): بالتَحريك وقد يُمدُّ وهو ضَدَّ الصوابِ، وقد أخطأَ أخطاءً وخاطئةً[1] أتى بغير الصواب في المقال أي القَولُ وقيلَ: في فهمِ كلامهم وفي الحَذو عليه

(وموضوعهُ) : موضوعُ كلُّ علمٍ ما يبحث فيه عن عَوارضهِ الذاتيَّةِ، وهو ما يَعرضُ للشيءِ باعتبار ذاته، أو جُزئه، أو خارج مساوٍ له، إنْ كانَ له خارجٌ كذلك كالإعرابِ والبناءِ العارضينِ للكلمةِ باعتبار ذاتِها، وللكلامِ باعتبار جُزئِه، وكَكَونه مَحكيًا وغير محكي، وكَصحةِ وقوعهِ موقعَ المفردِ وعَدمها العارضينِ للكلامِ باعتبار خارجِهِ

(الكَلِمَةُ والكَلامُ): أي هذان الأمران فهما مَعًا خبرٌ واحدٌ قيلَ : هما مُشتقان من الكَلم بالفَتح بمعنى الجُرح لتأثيرهما في النفوسِ كتأثيرهِ في الأبدان[2] وهو اشتقاقٌ بعيدٌ وفي الكلمةِ ثَلاثُ لُغاتٍ بالفتح فالكَسر، وبالكسرِ بإلقاءِ حَركة العينِ على الفاءِ وبالفتحِ بحَذفها[3] وهذه قاعدةٌ كليَّةٌ في كلِّ اسمٍ أو فعلٍ على (فَعِل) بالفتح فالكَسر غير حلقي العين ككَتِف وعَلِم[4] وفي حَلقيها أربَعٌ[5] ، بزيادةِ اتباعِ الفاء لكسرةِ العينِ كفَخِذ ونعم، واللآمان إمَّا للجنس والياء في الكلمة للوحدة، إذ هي واحدةُ الكلم ولا تنافي بين الجنسيَّة والوحدةِ، لصحةِ اتصافِ كُلٍّ منهُما بالآخر تَقولُ: هذا الجَنسُ واحدٌ وهذا الواحدُ جِنسٌ وإمَّا للعهدِ الخارجيِّ[6] ، أي الخارجينِ على السنةِ النحاةِ.

(فالكَلمةُ): الفاءُ عاطفةٌ مع الترتيب الذكرى وهِيَ لُغةً اللَّفظَةُ [٤/ب] ـ وتطلقُ مَجازًا على الجملِ المفيدةِ من باب تسميةِ الشيء باسم جُزئهِ كتَسميتِهم البيتَ في القصيدةِ قافيةً لاشتمالهِ عليها واللَّام فيها للذكري[7] ، أي فتلك الكَلمَةُ في العُرفِ لفظٌ وهو لُغةً الرميُ[8] والظاهر أنَّ الفرقَ بينهما هو اختصاصُ اللَّفظِ بالفَمِ وعُمومُ الرَميِّ كما نَصَّ عليه المُحققُ الرضي[9]

---

(1) ينظر: القاموس المحيط ،(باب الهمزة ، فصل الخاء): ٣٩.

(2) ينظر: مقاييس اللغة :١٣١/٥.

(3) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية(باب الميم ، فصل الكاف) :٥/ ٢٠٢٣.

(4) وهذا هو الباب الرابع من الفعل الثلاثي المجرد كما ذكر علماء الصرف : ينظر شذى العرف في فن الصرف:٢٢.

(5) ينظر: شرح التسهيل : ٦/٣، فقد ذكر هذه اللغات في باب (نعم ، وبئس) .

(6) قسَّم النحاة (أل) المعرفة إلى قسمين (الجنسية، والعهدية) ولكلٍّ من هذين القسمين ، فروع تتفرع عنهما ، وهي ثلاثة لكليهما ، ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :٧٢ .

(7) أي للعهد الذكري وهو أحد أقسام (أل) العهدية ، ويعني أن بين المتكلم والمخاطب معهود يعرفه كلاهما ويذكر في الكلام ، كقوله تعالى :(كما أرسلنا إلى فرعون رسولًا فعصى فرعون الرسول) ، أي الرسول الذي ذكره آنفًا ، ينظر المصدر السابق الصفحة نفسها .

(8) ينظر: لسان العرب :٧/ ٤٦١، [حرف الضاد فصل اللام] .

(9) عبارة الرضي(رحمه الله): ((واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال : لفظ الله كما يقال : كلام الله وقوله)) ينظر شرح الرضي على الكافية :٤/١، أقول : ولم يرد في كلام الرضي شيء عن الرمي في هذه النسخة، إلَّا أن يكون الشارح (رحمه الله) قد وقع على نسخة أخرى فيها نصُّ ما ذكرهَ .

(رضي الله عنه) وهو مصدرُ لَفظهُ ولَفظَ به كـ(ضَرب) و(سَمع) إذا رماهُ، ولفظَ بالكلامِ إذا نَطقَ به كتلفظَ به ثُمَّ نُقِلَ في عُرفِ النُحاةِ إمَّا ابتداءً أو بَعدَ جَعلِه بمعنى المَلفوظِ ، أي ما يَتلفَظُ به الإنسانُ ، إمَّا حقيقةً مهمَلًا كانَ أو موضوعًا لمعنى مفرَدًا أو مُركَبًا، وإمَّا حكمًا كالمنوي في الأفعال الأربعةِ ، إذ لم يوضع لهُ لفظُ الضميرِ المنفصلِ إذا أُريدَ التعبيرُ عنه وأمَّا المحذوفُ فلفظٌ حقيقةً ؛ لأنَّه مما يَتلَفظُ به الإنسانُ أحيانًا ولذا دخلَ أيضًا كلامُ اللهِ وكلامُ المَلَكِ والجنّ، ولم يُؤنِث اللفظَ مع تأنيثِ مبتدئِهِ لأنَّهُ لم يَقصِد فيه الوحدةَ كما قَصدَها في المبتدأ على أنَّ المطابقةَ بَينهُما لازمةٌ إذا كان الخبرُ مشتقًا وليسَ المَصدرُ من المشتقاتِ على الأصحّ[١]

(مَوضوعٌ): الوضعُ تعيينُ شيءٍ بشيء بحيثُ كُلَّما أُحسَ الشيءُ الأولُ فهم منه الثاني[٢]، كوضع زيدٍ للمسمى به فيه خَرج المُهملُ كـ(جسق) (وديز) فَليسا بكلمةٍ إذ لم يوضعا لمعنى ولمَّا كانَ المعنى مَأخوذًا في الوضع لم يحتج إلى ذكره .

(مُفـردٌ): اسمُ مفعولٍ من الفَرد بالفتح ضَدَّ الشفع ثُمَّ أُطلقا اصطلاحًا على ما قابلَ التثنيةَ والجمعَ، تارةً وعلى ما قابلَ المركبَ بإضافة أخرى والامتيازُ بالقَرينة والمُرادُ به هُنا ما لا يَدلُّ جزءُ لفظهِ على جزء معناه كـ(زيدٍ) ويدخل فيه ما لا جزءَ له أصلًا كَهَمزة الاستفهام وواوِ العَطف إذ بنفي الجُزءِ تنفي الدلالة[٣] ويخرج منه نحو: غلامُ زيدٍ وعمرٍ وقائم، فباللفظ خَرج ما دلالتهُ غيرُ لفظيَّة كالدوالِّ الأربع[٤] وحركةُ النبضِ على الحُمى وبالوَضع ، خَرجتْ المُهملاتُ كـ(ديز)، المَسموعُ من وراءِ الجدارِ الدالِّ على وجودِ لافظه[٥] والدوالِّ بالطبع كدلالة إحٍ إح على وجع الصدر، وقد تكونُ الدلالةُ الطَبعيَّة[٦] غير لفظيَّةٍ، أيضًا كحُمرة الخَجلِ وصَفرة الوجلِ وسرعةِ النبض وبالإفراد خرجَ المُركباتُ الكلاميَّة[٧]، كـ(زيد قائم) وغير الكلاميَّة[٨]، كـ(غلام زيدٍ) و(بعلبك)، وكالرجلِ وقائمةٍ وبصرى وأمثالهما ممّا له جزءٌ يدلُّ على جزءِ معناهُ لكنَّهُ لشدَة الامتزاج يُعَدُّ لفظةً واحدةً ويُعرَبُ بإعرابٍ واحدٍ، ويبقى مثل عبداللهُ علمًا داخلًا فيه مع أنَّه معربٌ بإعرابين لعدم دلالةِ جُزءُ لفظة على جُزءِ معناه قيل: ولو كانَ الأمرُ بالعكس لكانَ أنسب وقدَّمَ الكلمةَ على الكلام لأنَّ معرفةَ الشيء يَكونُ بعدَ

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : ١/ ١٩٠ ،مسألة : ٢٨، والمؤلف هنا وافق البصريين في كون المصدر أصل للمشتقات وليس مشتقًا .

(٢) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون: ١٧٩٥/٢.

(٣) ينظر: المصدر أعلاه :٧٨٧/١ .

(٤) المقصود بالدوال الأربع ، في علم المنطق : هي الخطوط و العقود والنصب والإشارات ، فمرادهم من الخطوط ، الحروف ،والعقود ، هي عقد الأنامل لحساب الأعداد ، والنصب ما ينصب بين الحدود والأملاك ومسافة الطريق ، والإشارات ، الإشارة باليد والرأس والعين ،ينظر لذلك ألمجلى في شرح القواعد المثلى لابن عثيمين :٩٩ ، لـ كاملة الكواري .

(٥) وهذه الدلالة تسمى دلالة لفظية عقلية لأنه يلزم منها وجود شخص متكلم ، ينظر: (المنطق) للشيخ المظفر:١/ ٣٧ .

(٦)((الدلالة الطبعية: وهي فيما إذا كانت الملازمة بين الشيئين ملازمة طبعية، أعني: التي يقتضيها طبع الإنسان)) المنطق ، للشيخ المظفر: ٤١.

(٧) كونها أسند إليها الفعل ، وتقسم عند النحاة إلى خبرية كزيد قائم ، وإنشائية كاضرب ولا تضرب ، فإن هذا الفعل تضمن كلمتين إحداهما ملفوضة والأخرى منوية ، ينظر: شرح الفوائد الضيائية على متن الكافية :٣٨/١ .

(٨) كونها لا يسند إليها الفعل فهي بحكم المفرد وإن ركبت من كلمتين ، كغلام زيد، ورجل فاضل ، ينظر: المصدر السابق:٣٨/١ .

مَعرفةِ جُزئه وقدَّمَ الوضعَ على الإفرادِ مع كُونهما صفتَين للفظ لتقدُّمه ذاتًا وإن اقترنا زمانًا.
(وهــي): أي الكلمةُ .
(اسمٌ): مرَّ ذكرهُ في البسملَة سمَّي به لرفعته على قَسيميه لتركيب الكلام منهُ فقط دونَهما، ولذا قَدَّمهُ عليهما[١] وهو مع ما بعدَهُ بمنزلة خَبرٍ واحد، إذ مجموعُهما بمَنزلة هذه الثلاثة، أو المجموع بدلُ تَفصيلٍ من الخبر المحذوف كأنَّه قيل: وهي ثلاثة اسم وفعل وحرف ونظائره في الرسالة كثيرة فاحفظ القاعدة .
(وفعلٌ): بالكسر وهو لغةً حركةُ الإنسان أو كنايةٌ عن كلِّ عملٍ واصطلاحًا ما قابلَ الاسمَ والحرفَ، وسُمِّي به لأنَّه أعمُّ الأفعالِ الصادرةِ عن الحَيَوان، لأنَّ الكُلَّ فيه معنى الفعل، وقدمهُ على الحرف لوقوعه أحدَ جزئي الكلامِ بخلافِ الحرف
(وحَرفٌ): بالفتح وهو لغةً طَرفُ الشيء وشَفيرهُ وحَدهُ وقولهُ تعالى: ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ** ﴾[سورة الحج من الآية :١١] أي: على وجهٍ، وكذا فُسِّر وقد يُطلَقُ على كلِّ واحدٍ من حُروفِ التَهجي واصطلاحًا هو ما قابلَ الاسم والفعل سُمِّي به لكَونه في طَرفٍ وجانبٍ عَنْ أخَويه أو لكَونه وجهًا مِنْ وجوهِ الكَلمةِ غيرَ اسمٍ ولا فعلٍ وفي القاموسِ: الحرفُ عندَ النُحاةِ ما جاءِ لمعنًى ليس باسمٍ ولا فعلٍ وما سواهُ من الحدود فاسد انتهى[٢]. وهذا عَينُ ما دَوَّنهُ أَميرُ المؤمنينَ (عليه السلام) عندَ وضع هذا العلم حيثُ قالَ: (الحرفُ ما انبأَ عن مَعنًى ليسَ باسمٍ ولا فعل)[٣] فإن قيْلَ: لهُ لِمَ لَمْ يَقُل: اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ، إذ الواوُ لمطلقِ الجمع، وهو بظاهره يقتضي كونَ الكلمةِ هذه الثلاثةُ معًا، فيكون نحو: ذهبتُ بزيدٍ، وأذهبتُ زيدًا، بتمامه كلمةً
أُجيبَ بأنَّه: كانَ يلزمُ ذلك لو كانَ هذا قسمةُ الشيء إلى أجزائه كـ(سكنجبين) خلٌّ وعسل[٤]، وما ذكره قسمته إلى جزئياته[٥] كالحيوان فرسٌ وحمارٌ وإنسانٌ[٦] وأيضًا لو أتى بـ(أو) لتُوهِمَ أن الكلمةَ أحدُ الثلاثة دون الباقيين، لأنَّ أو لأحدِ الأمرين أو الأمور[٧]، ثمَّ لا يردُ على الحدِّ

---

[١] أي يصحُّ أن تؤلف من أسمين جملة يكتفي بها السامع بخلاف قسيميها من الفعل والحرف فلا يصح ذلك فيهما .
[٢] ينظر: القاموس المحيط ، للفيروزآبادي (باب الفاء ، فصل الحاء): ٧٩٩ .
[٣] هذه العبارة لأمير المؤمنين (8) قالها لأبي الأسود الدؤلي ، ينظر: تأريخ الخلفاء السيوطي :٣٠٢ .
[٤] هذه القسمة تسمى(القسمة الطبيعية) كقسمة الماء إلى عنصرين : الأوكسجين والهيدروجين بحسب التحليل الطبيعي ومن هذا الباب قسمة كلِّ موجود إلى عناصره الأولية البسيطة وتسمي الأجزاء طبيعية أو عنصرية ، ومراد الشارح أنه لا يصح القول أن (السكنجبين) خل أو عسل بل هو منهما معًا مشتركين، ينظر : المنطق : ١٣٢.
[٥] صاحب هذا الجواب الذي ذكره الشارح بالإشارة إليه بقوله: وأجيب هو الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب ، ينظر : شرح الكافية : ٢٧/١ .
[٦] أي أنَّ الكلمة، كلي تحته هذه الأنواع الثلاثة ، وهذه القسمة تسمى بـ (القسمة المنطقية) كقسمة الموجود إلى مادة ومجرد عن المادة ، والمادة إلى جماد ونبات وحيوان ، وكقسمة المفرد إلى اسم وفعل وحرف ... وهكذا. وتمتاز القسمة المنطقية عن الطبيعية أن الأقسام في المنطقية يجوز حملها على المقسم وحمل المقسم عليها فنقول : الاسم مفرد وهذا المفرد اسم. ولا يجوز الحمل في الطبيعية فلا يجوز أن تقول البيت سقف أو جدار ولا الجدار بيت ، ينظر المصدر السابق:١٢٩/١
[٧]قال الرضي في شرحه على الكافية لابن الحاجب: (ولو قال: الكلمة اسم أو فعل أو حرف لكان المعنى: أن الكلمة أحد هذه الثلاثة دون الباقيين). ثم استدرك قائلًا: (بلى إن أريد الحصر مع (أو) قَدَّم (إما)

أنَّه تقسيمٌ للشيء إلى نفسه والى غيره [٥/أ] ـ لأنَّ المرادَ بالكَلمة التي هي مَوردُ القسمةِ أعمُّ مِنْ الثلاثة أعني مطلقَ الكلمةِ الجارية على السنةِ النحاةِ من غير نَظرٍ إلى كَونها اسمًا أو فعلًا أو حَرفًا، وكذلكَ سائرُ التَقسيماتِ، ولم يَذكر وجهَ الحَصر في الثلاثة، إمَّا اقتصارًا على ما ذكرهُ القوم وشيوعهِ بينهم، وإمَّا ذهابًا إلى ما ذهبَ إليه المُحققان ابنُ هشام[١] والسيوطيُّ[٢] من أنَّ دَليلهُ الاستقراءُ[٣] فلو كانَ في كَلامهم رابعٌ لقَرُّوا عليه وإمَّا لأنَّ الغرضَ الأصليّ من علمِ النحوِ، معرفةُ الإعرابِ والبناءِ، وليسَ في ذكرهِ هذه الأمورُ كثيرُ فائدةٍ مع أنَّه يُعلَمُ وجهُهُ من حُدودِ الأقسامِ ضمْنًا[٤].

(والكَلامُ لفظٌ): بالفتح لغةً: هو ما يَتكَلَّمُ به الإنسانُ قليلًا كانَ أو كثيرًا، وليسَ مرادفًا للكلمةِ لغةً، أو هو موضوعٌ لجنسِ ما يُتكلم به، سواء كانَ على حَرفٍ كواوِ العطفِ أو على أكثر، مهملًا كانَ أو غيرهَ بخلافها فإنَّها موضوعةٌ لما يُتَكَلَّم به بقيدِ الإفرادِ فهوَ أعمُّ مطلقًا منها[٥]، واصطلاحًا: لفظٌ أرادَ به من الموضوعِ المركب، بقرينة قوله:

(مفيدٌ): أي يضم معنى يَصحُّ الاكتفاء به إذ اللفظُ المهملُ والمفردُ لا يُفيدان هذه الفائدةَ واستثنى ابنُ مالكَ[٦] نقلًا عن سيبويه[٧] وغيره[١] بمفيد ما لا يجهله أحدٌ كالنار حارة ،

على المعطوف عليه نحو: الكلمة: إما اسم أو فعل أو حرف فتكون القضية مانعة الجمع والخلوّ كما هو مذكور في مضانه) ، ينظر: شرح الرضي على الكافية:١٢/١ .

(١) قال: ابن هشام : (لما ذكرت حد الْكَلِمَة بيّنت أَنَّهَا جنس تَحْتَهُ ثَلَاثَة أَنْوَاع الِاسْم وَالْفِعْل والحرف وَالدَّلِيل على انحصار أَنْوَاعهَا فِي هَذِه الثَّلَاثَة الاستقراء فَإِن عُلَمَاء هَذَا الْفَنّ تتبعوا كَلَام الْعَرَب فَلم يَجدوا إِلَّا ثَلَاثَة أَنْوَاع وَلَو كَانَ ثمَّ نوع رَابِع لعثروا على شَيْء مِنْهُ) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى : ١٢ .

(٢) عبد الرحمن بن أبي بكر الأسيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي سابق الدين بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد ابن الشيخ همام الدين، الشيخ العلامة، الإمام، المحقق، المدقق، المسند، الحافظ شيخ الإسلام جلال الدين أبو الفضل ابن العلامة كمال الدين الأسيوطي، الخضيري، الشافعي صاحب المؤلفات الجامعة، والمصنفات النافعة، ولد بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة، وكانت وفاته - رضي الله تعالى عنه - في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى سنة إحدى عشرة وتسعمائة في منزله بروضة المقياس، ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة :١/ ٢٢٧ .

(٣) قال السيوطي: (الكلمة إِمَّا اسْم وَإِمَّا فعل وَإِمَّا حرف وَلَا رَابِع لَهَا إِلَّا مَا سَيَأْتِي فِي مَبْحَث اسْم الْفِعْل من أَن بَعضهم جعله رَابِعا وَسَمَاهُ الْخالفة وَالدَّلِيل على الْحصْر فِي الثَّلَاثَة الاستقراء وَالْقِسْمَة الْعَقْلِيَّة فَإِن الْكَلِمَة لَا تَخْلُو إِمَّا أَن تدل على معنى فِي نَفسهَا أَو لَا الثَّانِي الْحَرْف وَالْأول إِمَّا أَن يقْتَرن بِأحد الْأَزْمِنَة الثَّلَاثَة أَو لَا الثَّانِي الِاسْم وَالْأول الْفِعْل وَقد علم بذلك حد كل مِنْهَا بِأَن يُقَال الِاسْم مَا دلّ على معنى فِي نَفسه وَلم يقْتَرن بِزَمَان وَالْفِعْل مَا دلّ على معنى فِي نَفسه واقتران والحرف مَا دلّ على معنى فِي غَيره) ، ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١ / ٢٥.

(٤) أي أنها تتضح للمتأمل إلى أقسام الكلمة التي ذكرها النحاة فهذه الحقيقة جلية ضمن هذا التقسيم .

(٥) مراده هنا أنها أي الكلمة تندرج تحت الكلام، وليس العكس ، فكل كلمة كلام ، وليس كل كلام كلمة .

(٦)قال ابن مالك في شرح التسهيل : ٧/١ ،(وقد صرح سيبويه وغيره من أئمة النحويين بأن ما لم يفد ليس بكلام مفردًا كان كزيد، أو مركبًا دون إسناد كعبدك وخير منك، أو مركبًا بإسناد مقصود لغيره نحو: إن قمت، أو مركبا بإسناد مقصود لا لغيره لكنه مما لا يجهله أحد نحو: النار حارة. فيلزم مَنْ تَعَرَّضَ لحدِّ الكلام أن يحترز من ذلك كله بإيجاز) .

(٧) ينظر : الكتاب لسيبويه : ١٢٢/١، والخصائص لابن جني :٢٠/١ ، حيث شرح عبارات سيبويه في معنى (المفيد) من الكلام .

والسماءُ فوقنا وليس بكلام .

(بالإسناد): الباءُ سببيَّةٌ[٢] أو للآلةِ[٣] متعلقةٌ بمفيدٍ أو للملابسةِ[٤] أو لمصاحبة حالٍ[٥] من المستكن في مفيدٍ أو في اللفظِ لتأوله بملفوظٍ ، أو من نَفس لفظهِ إنْ جَوَّزنا الحالَ من الخَبر أو صفةُ أُخرى له والإسنادُ إفعالٌ من السَنَد مُحرَكةً، وهو المُعتَمد سَنَد إليه سُنودًا وساندَ وأسندَ إليه أي استَنَدَ واعتَمَدَ عليه وأَسنَدتُهُ أنا إليه[٦]، وفي العُرف هو: ضَمُّ كلمةٍ أو ما يجري مَجراها إلى أخرى، بحيث يفيد السامع فائدةً تامَةً[٧]، إيجابًا كانَ أو سَلبًا، والمرادُ بما يَجري مَجراها، جملةٌ يَصحُّ وقوعُ المفردِ موقعَها ﴿ **وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ** ﴾[سورة البقرة من الآية :١٨٤] (وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه)[٨] ونحو: زيدٌ أبوهُ قائمٌ، أو قائمٌ أبوهُ ، ومَفردٌ لمْ يوضَع لمعنًى لَكن أُريدَ به لَفظهُ نحو: (جسق) مهملٌ و(ديز مقلوبُ زيدٍ)، أي هذا اللفظُ جنسٌ يشملُ المفرداتِ والمركباتِ الكلاميَّة وغيرِ الكلاميَّة، فبالمفيدِ خَرجَ الأولُ وبالإسناد الثالثُ وبقيَ الثاني أي الكلامياتُ خَبريَّةً كانت أو إنشائيَّةً، كـ(ضربَ زيدٌ عمرو)، وقائم، واضرب، ولا تضرب، وهل زيدٌ قامَ، وهل أنتَ قائمٌ وكانَ عليه (قُدِّسَ سرُّهُ) أنْ يُقيِّد الإسنادَ بالأصليّ المقصودِ لذاته ليَخرُجَ بالأصليّ إسنادُ المصدرِ، واسمَي الفاعلِ والمفعولِ، والصفةِ المشبهةِ، والظرفِ إلى فاعليها فإنَّها ليست بكلامٍ ، والمقصودُ لذاته الإسنادُ في الجمل الواقعة خَبرًا في الحال أو في المآل أو حالًا أو صفةً أو مضافًا إليها قيلَ: والإسنادُ الذي في الصلَة والذي في القَسميَّة[٩]،لأنَّها لتأكيد جوابِ القسم، والذي في الشرطيَّة ،لأنَّها قيدٌ في الجزاء، فجوابُ القسم وجوابُ الشرط كلامَان بخلاف القَسميَّة والشَرطيَّة ثُمَّ ظاهرُ كلامهِ (قُدسَ سرهُ) أنَّ نحو: ضَربَ زيدٌ عمروًا قائمًا، بأسره كلامٌ، كظاهر الكافيَّة[١٠]، بخلاف عبارة المفصل حيث قال: هو المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى[١١] ، فإنَّها صَريحةٌ في أنَّ الكلامَ هو ضُربَ زيدٌ، والمتعلقاتُ خارجةٌ عنهُ .

(ولا يَتأتَّى): تأتَّى له الشيءُ تأتيًا أي تهيَّأ وتأتَّى له أي ترفق وأتاه من وجهه تفعَّل، من الإتيان بمعنى المجيء، أي ولا يَتهيأ ولا يتيسر الإسناد أو الكلام في ضمن شيء .

(إلَّا في ضمن اسمين): حَقيقةً أو حُكمًا نحو: زيدٌ قائمٌ، و أقائمٌ الزيدانِ ﴿ **وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُون** ﴾ [سورة البقرة من الآية :١٨٤] أي صيامُكُم، وزيدٌ قائمٌ أبوهُ، وأبوهُ قائمٌ،

---

(١) أي من النحاة ممن لم يصرح بأسمائهم .

(٢) أي بسبب الإسناد حصلت الفائدة فكان الإسناد علة للفائدة .

(٣) أي أن يجعل الإسناد آلة للإفادة .

(٤) أي أن يجعل الإسناد ملابسًا للفائدة غير منفك عنها وهذا من معاني الباء في اللغة والسياق هو الحاكم على المعنى .

(٥) أي يكون الإسناد مصحوبًا أو مصاحبًا للفائدة وهو أيضًا من معاني الباء قيل وعلامتها صحة مجيء مع عوضًا عنها ، ينظر :الجنى الداني في حروف المعاني :٤٠، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت- ٧٤٩هـ).

(٦) ينظر: القاموس المحيط، (باب الدال ، فصل السين) :٢٩٠.

(٧) ينظر: التعريفات :٢٣، للشريف الجرجاني (ت:٨١٦هـ) .

(٨) المثل في كتاب أمثال العرب ، للمفضل بن محمد الضُبّي: ٥٥ .

(٩) وهذا الإشكال ذات ما أشكل به الرضي على ابن الحاجب والذي يبدو أنَّ المصنف قد تأثره في هذا الرأي ، ينظر : شرح الرضي :٣٢/١ .

(١٠) ينظر: الكافية لابن الحاجب :١١.

(١١) ينظر: المفصل للزمخشري : ٢٣ .

أي قائمُ الأبِ، أو في ضمن فعلٍ واسمٍ على الترتيب بأن يكونَ الاسمُ فاعلًا أو نائبًا عنه، سواءٌ كانَ لفظًا حَقيقةً، كـ(قامَ زيدٌ)، و(بيعَ الحمارُ)، أو حُكمًا، كـ(اضرب)[1] (ولا تهان) لا على عكسِ التَرتيب بأنْ كانَ الاسمُ مبتدأً نحو: زيدٌ ضُرِبَ، والحمارُ بِيعَ[2]، لأنَّه حينئذٍ مركبٌ من فعلٍ واسمين أحدهُما حُكميٌّ، وإنَّما كانَ تأتى الكلامُ في ضمن ما ذكرَ لأنَّ القسمةَ الفعليَّة في التركيبِ الثنائي بين الأشياء الثلاثة لا يتجاوز ستةً، اسمين، واسمًا مع فعلٍ، أو مَعَ حرفٍ، وفعلين، وفعلًا مع حرفٍ، وحرفين، ومعلومٌ أنَّ الإسنادَ لابد له من مُسنَدٍ إليه ومُسنَد فالاسمان يُصحُّ تَركُب الكلامِ منهما، لصحةِ كون الاسم مسندًا إليه ومُسندًا، لوقوعه ذاتًا وصفةً، وكذا الاسمُ مع الفعلِ لصحةِ كونِ [٥/ب] ـ الفعلِ مُستَنِدًا، لكَونه في الحقيقةِ صفةً للذات تقدَّمَ أو تأخرَ وحيثُ لا يقع مسندًا إليه لوجوبِ قيام الصفةِ بالذاتِ، لا يتركبُ الكلامُ من فعلين وكذا الحرف من حيث أنَّه لا يقعُ أحدَ طرفي الإسناد لعدم كونه ذاتًا ولا صفة، لا يتركب الكلام من حرفين ولا حرف مع أحد أخويه، فخرج ثلاثة وبقي ثلاثة، وأمَّا قولُ الفارسيّ[3] وابن خروف[4]: بتركيبه من اسمٍ وحرفٍ ويمثِّلُ الفارسيُّ بنحو: يا زيد[5]، وابن خروف بنحو: أما إنَّ زيدًا كريمٌ[6]، بتخفيف أما وفتح أنَّ، نظراً إلى صحة السُكوت عليها، فمَردودٌ ويستفادُ من قوله: ولا يتأتى أنَّ هذه الأشياء الثلاثة أقلُّ ما يتركب الكلام منه، لا أنَّه ينحصر فيها، وقد صرَّح بذلك المُحققُ ابنُ هشام[7]، وأمَّا عندَ جارِ الله فيَنحصرُ[8] .

(وأمَّا نحو): غلامُ زيدٍ قائمُ الأب، فإنَّه وإن كانَ من حيث اللفظ أربعةُ أسماءٍ إلَّا أنَّه من حيث المعنى إسمان لأنَّ المركباتِ إذا وقعَ بينها إسناد كانت في حكم الفرد

---

(١) أي أن يكون الفاعل مستترَ أي اضرب أنت فحكمه حكم الموجود لفظًا .

(٢) لأنَّ المعنى حينئذٍ (ضرب زيدًا رجلٌ) ، (وباع الحمارَ عمرٌو) .

(٣) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان أبو علي الفارسيّ النحويّ ، ولد بفسا من أرض فارس، وقدم بغداذ فاستوطنها، وأخذ من علماء النحو بها، وعلت منزلته في النحو، حتى قال قوم من تلامذته :هو فوق المبرّد وأعلم، وكان متّهما بالاعتزال. وتوفّي- رحمه الله- في يوم الأحد السابع عشر من شهر ربيع الأوّل سنة سبع وسبعين وثلاثمائة ببغداذ، ينظر : إنباه الرواة إلى أنباه النحاة : ١/ ٣٠٨ .

(٤) ابن خروف النحوي الأندلسيّ ،من أهل رنده من نواحي إشبيليّة. قرأ النّحو ببلاده وأجاده، وكان كثير التّرحال والتّسيار بمدن الأندلس، يفيد أهل كلّ مدينة يدخلها، وتقصده الطّلبة من أهلها، أخبرني علم الدّين أبو القاسم النّحوي اللورقي، قال: رأيته وأخذت عنه، واستفدت منه، وكان فاضلا في هذا الشّأن، وله كلام على كتاب سيبويه، جوّده غاية الإجادة، وهو من مليح مصنّفات أهل الأندلس في هذا النّوع، وعاش هذا الرّجل إلى قريب من سنة تسعين وخمسمائة تقديرا ، ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة : ٤/ ١٩٢ .

(٥) قال الفارسي (ت٣٧٧هـ): (وما عدا ما ذكر مما يمكن إتلافه من هذه الكلم فمطرح إلا الحرف مع الاسم في النداء نحو: يا زيد، و يا عبد الله. فإن الحرف والاسم قد ائتلف منهما كلام مفيد في النداء) ينظر: الإيضاح العضدي : ٩ .

(٦) قال ابن خروف في شرحه لجمل الزجاجي : ((الكلام مفيد الكلم ، والكلم جمع كلمة ، فالكلام هو الألفاظ المفيدة بالتركيب، وأقله لفظتان ...)) ولم أعثر على المثال الذي ذكره الشارح ، ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي: ١/ ٢٥٣ .

(٧) قال ابن هشام الأنصاري: في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١/ ٣٣ ،(وأقل ما يتألف الكلام من اسمين: كـ (زيد قائم) ومن فعل اسم، كـ (قام زيد) ومنه (استقم) فإنه من فعل الأمر المنطوق به، ومن ضمير المخاطب المقدَّر .

(٨) قال جار الله الزمخشري(ت ٥٣٨هـ) : (والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى. وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك. أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر. وتسمى الجملة) ، ينظر: المفصل في صنعة الإعراب : ٢٣ .

(إيضاحٌ): من الوَضَح محركةً[1]، وهو بياضُ الصبح وغيرهُ، وَضَحَ الأمرُ كَوعدَ، ضِحَةً كَـ(عدةٍ) ويفتحُ ووضوحًا واتضحَ وتوضحَ أي بانَ وانكشفَ وأوضحته أنا ووضَّحته توضيحًا أظهرتهُ وكَشفتهُ، ولا يخفى مناسبة إيراد الإيضاح هنا

(الاسمُ كلمةٌ مَعناها): هو بالفتح والقصرِ[2]، ما يقصد بالشيء وهو في الأصل إمَّا مصدرٌ ميميٌّ بمعنى الغّاية بالفتح أي القصد نقل إلى معنى المفعول، وإمَّا اسمٌ لموضعِ القصدِ وإمَّا مخففٌ معنى كمرمى، اسم مفعولٍ من عنى بالقول كذا كَرَمى أي أرادهُ به

(مُستقلٌ): اسمُ فاعلٍ ، استقلَ زيدٌ الشيءَ، أي: عَدَّهُ قَليلًا أو استقلَهُ واستقلَ به أي حملَهُ ورفعهُ، كأنَّ الحاملَ يَجدُ ما يَحملَهُ قليلًا بالنسبة إلى قوته أي: خفيفًا ثمَّ تُجُوّزَ فيه، فاستُعمِلَ في المعانِي فقيلَ: يَستقلُ بهذا الأمر أي يقوى عليه ويطيقهُ، نَصَّ عليه في الأساس[3] ورُبَما استُعمِلَ بمعنى التَفرُّد، استقلَ بشيءٍ أي تفردَ به فالمعنى: الاسم كلمةٌ معناها الموضوعةُ له قويٌ في نفسه، متفرّدٌ بالمفهوميَّة، لا يحتاجُ في ظهوره إلى إعانة، أي ضَميمةٍ كالحروفِ والأبعاضِ الدالة على معنى إلف المفاعَلة وحرفِ المضارعة، ولذا صَلُحَ لأن يُحكَم عليه وبه، وقَيدُ الاستقلالِ لا يُخرِجُ ضميرَ الغائبِ والأسماءَ الموصولةَ عن الحَدِّ باحتياجهما إلى لفظٍ آخر، لأنَّهُما لا يَحتاجان إليه لإفادة مَعناهُما الذي هو الشيءُ المُبهمُ والغائبُ وإحداثه فإنَّ لفظةَ – الذي- مثلًا تفيد معناها الذي هو الشيءُ المبهمُ مستقلة لا بضمِ صلَتها إليها وإنَّما تَحتاجُ إليها لرَفع إبهامها، وكذا ضميرُ الغائب فهما مُبهمان لكن اشتُرط وضعًا أنَّه لابدَّ لَهما من مُعيّنٍ مُخصِّصٍ ولذا عُدَّا من المعارفِ وقس عليهما أسماءَ الإشارةِ والكافَ الإسميَّةِ وكَمِ الخَبريَّة وأسماءَ الشَرط والاستفهام

(**غيرَ مقترن**): في الوضع الأولي .

(بأحدِ الأزمنةِ الثلاثة): الماضي والحال والاستقبال نصبَ غيرَ على الحالِ في المستكنِ في مستقل أو يرفعهُ خبرًا ثانيًا والاقترانُ الاجتماعُ والاتصالُ من (قَرَنتُ)[4] الشيء بغيره كـ(ضَرَبتُ) إذا جمعتهما ووصلت بينهما فالباء صلة الاقتران لا بمعنى مع، كما تُوهِمَ فَبقيدِ الاقتران خَرجَ الفعل وقيدناه بالوضع الأولي ليدخل فيه أسماء الأفعال، ولتخرج عنه الأفعال المنسلخة عن الزمان[5] كـ(عسى وكاد)

---

(1) أي خلاف الساكن كذا ذكر أصحاب المعاجم ، فقد ورد في لسان العرب لابن منظور الأفريقي ،(قَالَ ابْنُ بَرّيٍّ: إنما لَا يُقَالُ لَقاة لأَن الفَعْلة لِلْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ إنما تَكُونُ سَاكِنَةَ الْعَيْنِ ولَقاةٌ مُحَرَّكَةُ الْعَيْنِ) ينظر : لسان العرب :١٥/ ٢٥٤.

(2) المؤلف يريد تعريف (المعنى) هنا وليس تعريف الاسم كما قد يتوهم من يقرأ عبارته ، والدليل قوله : هو بالفتح والقصر ، وقوله ما يقصد بالشيء .

(3) ينظر : معجم أساس البلاغة :٢/٩٩.

(4) في المتن المخطوط (قرنته) والصواب ما أثبتناه بدليل تمثيله له: (كضربت)، وبقرينة المفعول به وهو قوله: الشيء.

(5) وهي ما يصطلح عليه في عرف المحدثين بالأفعال الناقصة ، لأن الفعل عندهم دال على الحدث ، كالضرب ، والزمان ، أي مقترنة بزمن معين كالماضي أو الحال أو المستقبل ، ولما كانت هذه الأفعال

[خصائص الاسم]

١- (ويختص الاسم بالجرّ)[١] : في الكلام على المشهور، قَلبٌ مُطرّد في باء الاختصاص، وأصلهُ يَختصُ الجرُّ بالاسم أي الجرُّ من خواصه، لا أنَّه خاصٌ بالجرّ لا تدخله حركة سواه ويحتمل كون الباء فيه مثلها ما في خصصت فلانًا بالذكرِ أي ذَكرتهُ هو دون غيره، فالمعنى يَختصُّ هو دونَ غيره بالجرّ لا يُجَرُّ غيرهُ لأنَّ الاسمَ أصلٌ في الإعراب فاستوفى الحَركاتِ الثلاثِ أو لأنَّ الجَرَّ أثرُ حَرفِ الجرّ في المجرور به لفظًا كـ(مررت بزيدٍ) أو تَقديرًا كما في الإضافة المعنويَّة على رأيٍ[٢] وحَرفُ الجرّ لا يدخلُ غير الاسم لأنَّه موضوعٌ لإفضاء معنى الفعل إلى الاسم، فينبغي أن يدخل الاسمُ ليجرَّ معنى الفعل إليه، ولذا سُميت حروفُ الجَرّ، ولانَّ كلَّ مجرورٍ مخبر عنه في المعنى، فالمثلُ في قوةِ : زيدٌ ممرورٌ به، ولا يُخبِر إلَّا عن الاسم، فلا يَجرُّ سواه ولم يقُل: ويختصُ بحرفِ الجرّ ليَشملَ الكسر بالحرف والإضافة والمضاف، رعايةً للمذاهب في جَرّ المضاف إليه، هل هو بالحرف المقدَّر، أو بالاسم المضاف، أو بمعنى الإضافة وليَدخلَ الفتحُ من نحو: مررتُ بأحمدَ، فإنَّه جَرٌّ حقيقةً كذا قيل.

٢- (والنداء): أي ويختصُ الاسم بصَلاحيتهِ لأن ينادى ويطلبُ إقبالهُ ولو مَجازًا أي يكون ذاتًا إذ لا ينادى غير الذوات، وأمَّا الأفعال فهيَ صفاتٌ وقولُهم: يا طالعًا جبلًا ونحوهُ، فالنداء حقيقة [٦/أ] ـ للموصوف، وأمَّا يا قائم و يا دائم و يا حي و يا قيوم ونحوها، فهي أسماءٌ من أسماءِ اللهِ بالأَصالة، أو بالغلَبة ولأنَّ المنادى مفعولٌ به حقيقةً، وهو لا يكون إلَّا اسمًا لأنَّه مُخبرٌ عنه في المعنى، إذ يا زيد في قوة زيد منادى أو مدعو

٣- (والتثنية والجمع): أي وبصلاحيَّتة لأن يُثنَّى ويجمعُ لأنّهما مُنبِئان عن تعدد الاسم والعلامة، كالقائم مقام الاسم الآخر، وأمَّا الفعلُ فلا تَعددَ فيه ، بل فيمن قام هو به ثُمَّ اختصاصُ شيءٍ بشيء، أي عدمُ وجوده في شيء آخر، لأنَّه يستلزمُ شمولَ المُختَصِ، جَميعَ أَفراد المُختَصِ به، حتى يَردَ علينا عَدمُ دخولِ بعض الخواصِ المذكورة على بعضِ الأَسماء، لأنَّه إذا وُجَد في بعض أفراد المختصِ به دون بعضٍ صَدَقَ عليه أنَّه يختصُ به ولم يتعرض (قُدِّسَ سِرهُ) لبقيةِ الخواص اختصارًا أو اقتصارًا على ما يذكرهُ في تَضاعيف الأحكام

(والفعلُ كلمةٌ مَعناها التَضمُنيُّ مُستقلٌّ): بالمفهوميَّة بحيثُ يَصلُحُ لأن يُحكَم به

(مقترنٌ): في الوضع الأوَّلي .

(بأحدها) : أي أحدِ الأزمنة أي أنَّه يُفهم أحدُها حينَ فُهِمَ مَعنى الكلمة بدون ضَميمةٍ أي أنَّ ذلكَ المعنى واقعٌ في أحدها مُعينًا، بحيثُ يكونُ ذلكَ الزمانُ المعينُ أيضًا مدلولُ اللفظ الدالِ

غير مقترنة بزمان ، أطلقوا عليها اسم (الأفعال الناقصة) لعدم اكتمال ركني الفعل فيها ، ينظر معاني النحو :٢٠٨/١، د. فاضل صالح السامرائي .

[١] قال في الألفية :

بالجرّ والتنوينِ والندا وأل ... ومُسندٍ للاسم مَيْزهُ حصل

ينظر: ألفية ابن مالك :١٣٠ ، البيت العاشر .

[٢] ينظر : شرح الفوائد الضيائية على متن كافية ابن الحاجب :٥٤/١ .

على ذلك المعنى لوضعه له فيكونُ الظرف والمظروف مدلول لفظٍ واحدٍ بالوضع الأوَّلي، وإنَّما وضعا لمعنًى بالتضمن، لأنَّ الفعلَ على ما قيل: مشتملٌ على الحدث والزمانِ والنسبة إلى فاعل ما[1] ولا شَكَّ أنَّ هذه النسبةَ معنًى حرفيٍّ وهو آلةٌ لملاحظة ظرفيتها، فلا تستقلُ بالمفهوميَّة، ولمَّا كانَ الزمانُ مأخوذًا في حَدِّ الفعل ، لم يَبقَ إلَّا الحدثُ وهو جزءُ المعنى الموضوع له، وهذا هو المرادُ بالمَعنى التَضمُني، وتَقيدِنا الاقتران بالوضع الأوليّ ، ليَخرج به أسماءُ الأفعال فإنَّ اقتران معانيها بأَحَد الأزمنة ليس بالوضع الأوَّلي، بل بالوضع الثاني فإنَّها منقولة إمَّا عن ظرف كذلك بمعنى خذ، أو عن مصدر كرويد، من أرود في السير إرودًا أي أَرفقَ مُصغرُ الإرواد تصغير ترخيم بحذف زَوائده ثم سمِّي به فعله، أو عن غير ذلك، وليخرج المصدر كالقتل فإنَّ لزوم وقوعه في أحد الأزمنة متعينًا في نفسِ الأمر ليسَ من حيثُ مدلوله وليُدخِل الأفعالَ المُنسلَخَةَ عن الزمان كـ(عسى وكاد) لاقترانِ مَعناها به في الوضع الأولي أو عُروضِ المنشأ ولزومه وبَقيد الأحدِ لا يَخرُج المُضارعُ إن قُلنا باشتراكه في الزمانين لأنَّ اللفظَ المُشترك حَقيقةً في المَعنيين[2] فهو في أصلِ الوَضع لأحدِ الزمانين مَعنًى وكذا في الاستعمالِ، والتباس ذلك المعنى المعين على السامع لا يخل بكونه لأحدهما معينًا لأنَّه إذا دلَّ لفظٌ على معنَيَينِ متقاربين صدقَ أنَّه دلَّ على واحدٍ منهما لاندراج الواحدِ في الاثنين .

خصائص الفعل

١- **(ويختصُ الفعلُ بقد[3]):** أي بدخولها من باب القلب[4] أو بمعنى أنَّها تَدخلُه دونَ غَيره وذلكَ لأنَّها إمَّا لتقريبِ زمانِ الماضي المُثبَتِ الواقعِ حالًا من زمانِ الحال و لتقليلِ وقوع الفعل أو لتَحقيقه ولا يَتحققُ شيءٌ من ذلكَ إلَّا في الفعلِ

٢- **(ولم):** أي بدخُولهَا وكذا سائرُ الجوازم لأنَّه لا جَزمَ في غير الأفعال أمَّا الحرفُ فلأنَّه لا حَظَّ له من الإعراب لأنَّه من لوازمِ العوامل دخولًا وتجردًا عنها ولا يدخل الحرفَ عاملٌ، فلا يتجردُ عنه بل هو مجردٌ عنه وضَعًا وأمَّا الاسمُ فلأنَّه قد استوفى الحركات الثلاث لأصالته في الإعراب ولمَّا نَقصَ الفعلُ لفَرعيتهِ على الاسمِ في الإعراب ما لا يكونُ من عَمله وهو الجَرُّ لِما مَرَّ عُوضَ عن الجَرّ بالجزم كذا قيل[5] وقيل: لأنَّ الجوازم وُضِعت إمَّا لنفي الفعل كَـ(لم، ولما) أو لطلبه كَـ(لامِ الأمر) أو للنَهي عَنهُ كـ(لا) الناهية، أو لتَعلُق شَيءٍ به كأدَوات الشرط ، ولا يُتَصورُ شيءٌ من ذلكَ في غَيرِ الفعل[6] ولم

---

(١) ينظر : موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٢/٢٨٠.

(٢) يشير هنا إلى الخلاف الذي وقع بين العلماء في دلالة الفعل المضارع على الحال أو الاستقبال على أقوال ، ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :٣٦-٣٧.

(٣) قال ابن مالك في الألفية :

بتا (فعلتَ) و(أتتْ) ويا (أفعلي) ... ونون (أقبلنَّ) فعلٌ ينجلي

سواهما الحرف كـ(هل) وفي (ولم) .. فعل مضارع يلي (لم) كـ(يشم)

(٤) مقصودهُ هنا أنَّ المصنف قلب المعنى ، والأصل في القول : وتختص قد بالفعل .

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب :١/٦٥.

(٦) ينظر: حاشية محرم أفندي على شرح الفوائد الضيائية لكافية ابن الحاجب :٣/٢٤١ .

يَتعَرَّض (قُدِّسَ سِرُه) لبَقية خَواصه اختصارًا أو تَفاديًا عن التَكرار، لأنَّه يَذكُرُها فيما كلّ واحدةٍ منها خاصة به .

خصائص الحرف [١]

١- (والحرف كلمةٌ معناها غير مستقل بالمَفهوميَّة ولا يَصلُحُ لأنَّ يُحكَمَ عليه أو به[٢]): بل يحتاج بظهوره معناه الإفرادي الذي إذا أفرد دلَّ عليه بلا ضميمةِ اسمٍ أو فعل نحو: قَد سِرتُ مِن البَصرةِ إلى الكوفة، وكذا إلفُ المفاعلة الدالَّة على كون الفعلِ بين اثنين لا يُفهَم مَعناها إلَّا عَند دخُولها في الفعل، الدخولَ المعهود وقس عليها سائرَ الحَروف والأبعاضِ الدالّةِ على معنى

(ولا): تأكيدٌ للنفي المستفادِ من غيرِ[٦/ب] -

٢- (وغير مقترنٍ) : بأحَد الأزمنة لعدم كونِ معناها حَدثًا يحتاجُ في وقوعه إلى زمانٍ

(ويعرفُ) : ويَمتازُ عن أخويه .

٣- (بعدم قبولِ شيءٍ): وفي بعض النُسخ (**بعدم قبوله شيئًا**)[٣] القَبولُ بالفتح وفي القاموس: وقد يُضَمُّ[٤] مصدرُ قَبِلَ كتَعِبَ أي أخذه وهو مَصدرٌ شاذٌّ، لأنَّ قياسَ مصدر باب (فَعِل) بكسر العين إذا كانَ متعديًا أن يأتي على (فَعَل) بالفتح كَفَهِمه فَهمًا، أو بالكسر كعَلِمه عِلمًا، وإنْ كانَ قاصرًا أن يأتي على (فَعِلَ) محركة كتَعِبَ تَعَبًا، كما تَقرَّر في الصرفِ، والشيءُ بحسبِ مفهومِ اللُّغةِ يَقعُ على كلِّ ما يصحُّ أن يُعلَم ويُخبر عنه كائنًا ما كان وهو في الأصلِ مصدرٌ شاءَ كـ(نالَ) أي أرادَ أُطلِقَ على المُسمى وقيلَ: بل يَختصُ بالمَوجود والتنوينُ فيه على النُسخَتين للتَقليل أو للإفراد أو التنويع، أي بعدم قَبولهِ شيئًا قليلًا أو فَردًا أو نُوعًا غَير مُبين، من بيان لإبهام الشيء

(من خواص): جَمعٌ، خاصةُ الشيء ما يَختصُ به ولا يُوجد في غيره

(أخويه): الأخُ في الأَصل واحدٌ من متعددٍ من أبٍ واحدٍ أو أمٍ واحدةٍ أو منهما ثم أُطلقَ على المِثلِ والنَظير كالأُخت في المؤنث وأُورِدَ على هذا الحَد لعدم المانعيَّة [٥] كَما أُوردَ على حَدِّ الاسمِ بعدم الجامعيَّة[٦] لدخول الأسماء اللازمة للإضافة في حدِّ الحرفِ وخرُوجِها عن حدِّ الاسم، مثل ذو وفوق ، وتحت وغير ذلك وأُجيبَ عنه بأن معاني هذه الأسماء إجمالًا وتبعًا من غير حاجةٍ إلى ذكرها لكن لَمَّا جَرت العادةُ باستعمالها في مفهوماتها مضافةً إلى متعلقاتٍ

---

[١] قال في الألفية : ١٠٤ ، البيت (١٢)

سِواهُما الحرفُ كفي وهل ولم ... فعلٌ مضارعٌ يلي لم كيَشم

[٢] تعريف المصنف للحرف بهذا الحد ألذي هو بالضد تمامًا من تعريف الفعل كما تقدم .

[٣] ينظر : الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمديَّة : ١/ ٧٦ ، للسيد علي خان المدني .

[٤] ينظر: القاموس المحيط :١٠٥٤، (باب اللام ، فصل القاف).

[٥] مرادهم من المانعية : في الحدود أي التعريفات ، هي أن تكون مانعة لدخول الأغيار في التعريف أي من لا تنطبق عليه صفات المُعرَّف بالفتح . ينظر: (المنطق) للشيخ المظفر: ١٣٢,١٣٣ .

[٦] مرادهم من الجامعية : عكس مفهوم المانعية ، وهي دخول كل أفراد المعرَّف تحت مفهومه ، في ضمن صفات المعرَّف ولا يشذُّ منها شاذٌّ ، ينظر: المصدر نفسه : ١٣٢ ، ١٣٣ .

مَخصوصةٍ،(لأنّهَ)[١]

الغرضُ من وضعها، لَزمَ ذكرُها، لفهم تلك الخصوصيات، لا لفَهم أصل المعنى فخَرجت عن حَدِّ الحرف وولَجت في حَدِّ الاسم،

(تقسيمٌ): لمَّا فَرغ من تحديد أفراد الكلمة شرع في ذكر أقسامها مقدمًا للاسم لعين ما قدّمه، هناك ولاقتضاء الترتيب إيَّاه والتقسيم بمعنى التجزيء والتفريق، قَسَمَهُ كَضَرَبهُ الدهرُ القومَ جَزأَهم وفَرَّقهم، كقسَّمهم[٢]، تقسيمًا

(الاسمُ إن وضع لذاتٍ): أي لما يقومُ بنفسه شَخصًا كان أو جِنسًا

(فاسمُ عينٍ) : أي هو عينُ الشيء ونفسهُ وذاتهُ واحدٌ وذلك

(كزيدٍ): الموضوعُ لذات من سمِّي به، وكرجلٍ الموضوعِ لكلِّ ذاتٍ ثَبَتَ له الرجوليَّة وهما قائمان بأنفُسهما لا يحتاجان إلى أن يَستندا إلى أمرٍ خارج

(أو وضعَ لحدثٍ): بالتحريك أي لما يَقومُ بغيره لأنَّهُ عَرضٌ[٣] لا تقوُّمَ ولا وجودَ له بنفسه، سُمِّي به لحدُوثه وتَجدُّده .

(فاسمٌ مَعنًى): كضَرب، وعِلم، مصدري ضَربَ وعَلمَ، وهما محتاجان إلى جوهر[٤] أي ذاتٍ يَستَندا إليه

(أو لمنسوبٍ): أي لمن يُنسبُ ويُسندُ

(إليه حدث فمشتق[٥]): أي فهو مُخرج مأخوذٌ من أصل كضاربٍ ومضروب وميت وحسن وأفضل، والمشتق كما يطلق على الأوصاف المذكورة يطلق على الفعل أيضًا لكن الفرق هو أنَّ الوصفَ موضوعٌ لذاتٍ نُسبَ إليها حَدثٌ ما[٦]، والفعلُ لحدثٍ منسوبٍ إلى ذاتٍ ما، في أحد الأزمنة[٧]

(وأيضًا): مَفعولٌ مُطلقٌ حُذِفَ عاملُه وجوبًا، تَقديرهُ آضَ التقسيمُ أيضًا، أي رَجعَ رُجوعًا يعني: هذا تقسيمٌ آخر للاسم

(إن وضع الاسم لشيءٍ متلبس بعينه): أي بذاته لا يتجاوزُها إلى غَيرها، أي معينٌ

---

[١] في المخطوط (لأنَّ) ، والصواب ما أثبتناه .

[٢] ينظر : القاموس المحيط، (باب الميم ، فصل القاف ، قسم) :١١٩٤.

[٣] العرض مقولة فلسفية ، وقد عرَّفوه بأنه: ماهية إذا وجُدتْ وجُدتْ في موضوع، كاللون مثلاً فإنه لا يوجد بصورة مستقلة عن غيره بل لابد له من موضوع كي يتقوّمَ به، فاللون لا يتحقق إلا في جسم، فيكون الجسم موضوعاً لتحقق اللون ووجوده ، أي لابد له من ذات يعرض فيها ، ويتقوم بها ، ومراد الشارح : أي أن الضرب ما لم ينسب لفاعل فليس له تحقق في الخارج بل هو معنى يحتاج أن نسنده لفاعل كي يتجلى ويظهر ، ينظر: كتاب: نافذة على الفلسفة: ٦٦.

[٤] وقد عَرَّف الفلاسفة الجوهر بأنه الموجود لا في موضوع، وبعبارة أخرى إنه ماهيةٌ إذا وُجِدتْ، وجدتْ لا في موضوع، كالجسم فإنه في وجوده لا يحتاج إلى موضوع كي يتقوّم ويتحقق به على خلاف العرض ، ينظر: المصدر السابق أعلاه : ٦٥ .

[٥] وقد عرَّف الجرجاني(ت-٨١٦هـ) الاشتقاق بقوله :(الاشتقاق: نزع لفظٍ من آخر، بشرط مناسبتهما معنىً وتركيبًا، ومغايرتهما في الصيغة) ، ينظر: التعريفات : ٢٧.

[٦] كما مثّل بقوله ضارب ، ومضروب وهي أوصاف لذات تختلف باختلاف الفاعل .

[٧] كضرب ، أو يضرب ، فهذه أفعال منسوبة لذات في زمن محدد.

شخصيًّا[1] كان أو جنسيًّا يعني (إنَّه)[2] وضعَ لأن يُستعملَ في واحدٍ معينٍ مَعلومٍ عَندَ المُتخَاطِبَين مَعهودٍ بَينهُما، سواءٌ كانَ ذلك الواحدُ مقصودٌ للواضع كما في الأعلام، أو لا كما في غيرها لأنَّ الواضعَ قَصدَ حالَ وَضعه واحدًا معينًا، إذ لو كان المراد ذلك لم يدخل في الحدِّ غَيرُ الأعلامِ، إذ الضَمائرُ وغَيرُها من المعارفِ تَصلُح لكلِّ معينٍ قَصدتَ

(فمعرفة)[3]: هي لغةً اسمٌ لمصدرِ عَرفه كما سبقَ أُطلقَ عُرفًا إمَّا ابتداءً، أو بعدَ جَعله بمعنى المعروفِ على كلِّ اسمٍ معينٍ معلومٍ، والمَعارفُ سَبعةٌ بالاستقراء[4] ومنهُم من عَدَّها ستةً لتعبيرهِ عن أسماءِ الإشارةِ والمَوصولات (بالمبهماتِ)[5] وبعضُهم لإسقاطه المُعرَّفَ بالنداء لكونه فَرعُ المضمراتِ لوقوعه موقعَ كافِ الخطَاب، أو لكَونه رَاجعًا إلى المُعرَّف باللام إذ أصلُ يا رجلُ (يا أيُّها الرَجلُ) واقتصَر (قُدِّسَ سِرُه) في تِعداد المَعارفِ بالأمثلةِ[6] اختصارًا فقالَ :

(كَزيدٍ): مثالٌ للعَلَم الشخصي، وكأُسامةَ للعلمِ الجنسيِّ[7]، ولا فرقَ في العلم بين كَونه اسمًا [٧/أ] وبينَ كونه لقبًا أو كنية ولا بين كونه مفردًا أو مركبًا بأي نوع منه، والأمثلة ظاهرة، وإنَّما كانَ العلمُ مَعرفةً، لأنَّ وَضعَ زَيدٍ مَثلًا بإزاء ذاتٍ شَخصيَّة من حيث مَعلوميَّته ومَعهوديَّته، ووضع أسامة مثلًا بإزاء مفهوم الأسد من بين الحيوان المفترس من حيثُ

---

(1) يقسّم النحّاة العرب العَلَم – (وهو الاسم الذي يدلّ على مسمّاه تعيينا مطلقا دون الحاجة إلى قرينة) - باعتبار تشخّص معناه وعدم تشخّصه إلى قسمين :
أ- علم الشخص: وهو ما يتحدّد المقصود منه بذاته، باستخدام اللفظ الدالّ عليه، نحو: زيد ورهوان (اسم حصان) وبيروت ، وتغلب (اسم قبيلة).
ب- علم جنس : كثعالة (للثعلب) علما لهذا الحيوان و(أسامة) ، ينظر: معاني النحو: ٧٧/١ .

(2) في المخطوط (إنَّ)، والصواب ما أثبتناه .

(3) في المتن المخطوط وردت (فمعرفته) والصواب ما أثبتناه .

(4) قال الشريف الجرجاني: (الاستقراء: هو الحكم على كليّ بوجوده في أكثر جزئياته، وإنما قال: في أكثر جزئياته؛ لأن الحكم لو كان في جميع جزئياته لم يكن استقراءً، بل قياسًا مقسمًا، ويسمى هذا: استقراء؛ لأن مقدماته لا تحصل إلا بتتبع الجزئيات، كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ؛ لأن الإنسان والبهائم والسباع كذلك، وهو استقراء ناقص لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئي لم يستقرأ، ويكون حكمه مخالفًا لما استقرئ كالتمساح؛ فإنه يحرك فكه الأعلى عند المضغ) ، ينظر :التعريفات :١٨.

(5) قال عبد الرحمن الجامي، في شرح الفوائد الضيائية على متن الكافية في النحو :١٢١/١، (الثالث :(المبهمات) يعني أسماء الإشارة والموصولات وإنما سميت مبهمات ؛ لأن اسم الإشارة من غير إشارة مبهم، وكذا الموصول من غير صلة)، ومراد الشارح هنا أنها قسم واحد في نظر ذلك البعض.

(6) ذكر المناطقة (وهم علماء المنطق) أن هناك عددًا من التعريفات ، منها التعريف بالحد التام ، والتعريف بالحد الناقص ، والتعريف بالرسم التام ، والتعريف بالرسم الناقص ، ومنها التعريف اللفظي باصطلاحهم ، وتعريف بالمثال كتعريف الاسم بأنه مثل محمد ، والفعل بأنه مثل نَصَرَ، وهناك تعريفات أُخر يخرج بنا عرضها عن غرَض الكتاب ، ينظر: باب المعرّف ، المنطق للشيخ المظفر: ٣٧٧.

(7) يقسّم النحّاة العرب العَلَم – (وهو الاسم الذي يدلّ على مسمّاه تعيينا مطلقا دون الحاجة إلى قرينة) – باعتبار تشخّص معناه وعدم تشخّصه إلى قسمين :
أ- علم الشخص: وهو ما يتحدّد المقصود منه بذاته، باستخدام اللفظ الدالّ عليه، نحو: زيد ورهوان (اسم حصان) وبيروت ، وتغلب (اسم قبيلة).
ب- علم جنس : كثعالة (للثعلب) علما لهذا الحيوان و(أسامة) ، ينظر: معاني النحو: ٧٧/١ .

المعلوميَّة والمَعهوديَّة، أعني أنَّه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن من تلك الحيثيَّة بخلاف اسم الجنس كـ(الأسد) فإنَّه موضوعٌ لواحدٍ من آحادِ جنسه غيرَ معينٍ، وتوضيحُ هذا المجمل في الشرح[1].

(والرجل): مثالٌ للمُعرَّف بحرف التعريف، وهل هو أل كـ(هل) كَما هو رأيُ الخليل[2] والهمزةُ للقطع[3] بدليل والرجل فتحها إذ الأصل في همزة الوصل الكسر وأمَّا سقوطها عند ملاقاتها لمتحرك قبلها فلكثرة الاستعمال أو هو اللام وحدها على أحد قولي سيبويه[4]، وعليه الجمهور والهمزة للوصل بدليل سقُوطِها عَندَ اتصالها بمتحركٍ، وأمَّا فَتْحُها فلكَثرة الاستعمال، أو هو أل بتمامه والألفُ زائدةٌ كما في القول الآخر لسيبويه[5]، أو هو الهمزةُ وحدها مفتوحةً واللامُ زائدةٌ، للفرق بينها وبين همزة الاستفهامِ وهو عند المبرِّد[6]، أقوالٌ ومن ثم قُلنا: المعرَّفُ بحرف التَعريف ليَعُمَّ وليدخل فيه أم على لغةِ حِمْيَر ونفرٌ من طَيءٍ، وإنَّما كانَ المعرِّف باللام أمَّا العهدي فلمعهوديَّة مَدخوله عَندَ المُتَخاطِبين، وأمَّا الاستغراقي، فلشمول جميعِ أفراد مَدخوله الجنسي، إذ يصير بذلك كأنَّه واحدٌ معلومٌ، وأمَّا الجنسي فلأنَّ المرادَ بمدخولهِ الماهيَّةُ المجردةُ عن البَعضيَّة، أعني يشارُ إلى نفس الحقيقةِ ومفهوم المُسمَّى من غير اعتبارٍ لما صدق عليه في الأفراد فإنَّ قُولكَ: الرجلُ خَيرٌ من المرأَة، بمعنى هذه الماهيَّةُ من حيثُ هي خيرٌ من تلك الماهيَّةِ من حيثُ هي، والماهيَّةُ معلومةٌ معينةٌ، إذ لا تُعددَ فيها فلا إبهام ثُمَّ العَهديُّ على ثلاثةٍ، ذكريٌّ وذهنيٌّ وحضوريٌّ، وكذا الجنسيُّ أيضًا لاستغراق نفس الأفراد ولاستغراق خَصائصِها ولتعريف الماهيَّة وقد بَيَّنا كلَّها في الشرح وقد تكونُ الَّلامُ زائدةً لازمةً وغيرَ لازمةٍ، فاللَّلازمةُ كالتي في الأسماءِ الموصولةِ على المشهور من أنَّ تعريفها بالصلَة نحو: الذي والتي ومُتصَرفاتهما، وكالداخلة على بعض الأعلام إمَّا مُقارنَةً لنقلها إذا كانت منقولةً كالنعمان[7] أو لارتجالها إن كانت مُبتدَأة كاليسع[1]

---

[1] ويعني به الشرح الكبير على الصمديَّة الذي سماه بـ (الفرائد العسجدية في شرح الصمدية) ، وهذا الشرح تهذيب له

[2] الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الفراهيديّ الأزديّ ، من الفراهيد بن مالك بن فهم بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث. وقيل: هو منسوب إلى فرهود بن شبابة بن مالك بن فهم، وقد نسب [إلى] الفراهيد على غير هذا الوجه؛ يقال رجل فراهيديّ. وكان يونس يقول: فرهوديّ مثل قردوسيّ ، نحويّ لغويّ عروضيّ، استنبط من العروض وعلله ما لم يستخرجه أحد، ولم يسبقه إلى علمه سابق من العلماء كلّهم ، ولد- رحمه الله- سنة مائة، وتوفى سنة خمس وسبعين ومائة ، ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة:١/ ٣٧٦.

[3] قال الخليل في كتاب الجمل في النحو : (مثل اللام التي في الرجل والفرس والحائط تدخل مَعَ الْألف على الإسْم منكورًا فَيكون معرفَة لِأَن قَوْلهم فرس وحائط ورجل هي مناكير ، وإذا قلت: الرجل والمرأة والفرس صارت معارف بإدخال الألف واللام) ، ينظر : الجمل : ٢٧٨ .

[4] ينظر : الكتاب لسيبويه : ٣/٣٢٤ .

[5] الرأي الثاني لسيبويه لم اقف عليه .

[6] ينظر :المقتضب :٢/٩١.

[7] هذا مصطلح منطقي ، قال صاحب كتاب المنطق : (المنقول: وهو اللفظ الذي تعدد معناه وقد وضع للجميع كالمشترك، ولكن يفترق عنه بأن الوضع لأحدها مسبوق بالوضع للآخر مع ملاحظة المناسبة

أو لغلَبَتها إن كانت علَميتُها بغلبةِ استعمالها في بعضِ مَنْ هي لهُ في الأصل لا بالوضع كـ(البيت، والمدينة) وهذه في الأصل لتعريف العهد وأمَّا غير اللازمة فكالداخلة على بعض الأعلامِ المنقولةِ أيضًا لكن للِمحِ الوَصفيَّة كالفضلِ والحسن قالوا: وهذا سماعيٌّ لا يقاسُ عليه، والداخلةُ على الحال كقولهم: أدخلوا الأوَّل، والجَماء الغفير[٢]، وكَالزائدة للضرورة كقوله :

ولقد نهيتك عن بنات الأوبر ..... [٣]

أراد بنات أوبر وهو ضرب من الكمأة وقوله :

..... وطبتَ النفسَ يا قيسَ عن عمرو[٤]

أرادَ طبتَ نفسًا .

(تبَصرةٌ): أجازَ الكوفيونَ وبعضُ البصريينَ وكثيرٌ من المتأخرينَ نيابةَ (أل) عن ضَميرِ الغائب المضافِ إليه[٥] نحو: ﴿ **فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى** ﴾ [سورة النازعات من الآية :٤١] أي مأَواه ونسبه بَعضُهم إلى سيبويه[٦] وجعل المانعون اللام في مثله للتعريف وقدَّروا ضميرًا أي هي المأوى له، وقال ابنُ الخشاب[٧]: ولو جَازت هذه النيابةُ لجازَ، جاءَ زيدٌ الأخُ أي أخوهُ ولم

بين المعنيين في الوضع اللاحق، مثل لفظ (الصلاة) الموضوع أولًا (للدعاء) ثم نقل في الشرع الإسلامي لهذه الأفعال المخصوصة)، قالوا: النعمان في الأصل اسم للدم ثم استخدمت لكل حمرة ، ينظر: المنطق للشيخ المظفر:١٦٨.

(١) (المرتجل: وهو كالمنقول بلا فرق، إلا أنه لم تلحظ فيه المناسبة بين المعنيين، ومنه أكثر الأعلام الشخصية)، ينظر : المصدر نفسه: ١٦٩ .

(٢) قال في القاموس: (وجماء الغفير والجماء الغفير .....، أي جميعا: شريفهم ووضيعهم، لم يتخلف أحد، وهم كثيرون) ، ينظر: القاموس المحيط :٢/ ١٠٣ .

(٣) هذا من بيت لم ينسب لقائل وهو من الكامل وصدره :

ولَقد جَنَيْتُكَ أكمؤًا وعَساقِلًا .....

كما في المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية :١/ ٤٦٥، لـ بدر الدين العيني ، الشاهد : زيادة اللام في قوله :(الأوبر)، والأصل: بنات أوبر بدون اللام، وإنما زيدت لأجل الضرورة، لأن ابن أوبر علم على نوع من الكمأة، ثم جمع علي بنات أوبر .

(٤) هذا عجز بيت لرشيد بن شهاب وهو من الطويل وصدره :

رأيتُك لمَّا أنْ عَرفتَ وُجُوهَنَا .....

كما في الدرر ١/ ٢٤٩، وبلا نسبة في تخليص الشواهد :١٦٨، والجنى الداني :١٩٨، وجواهر الأدب :٣١٩؛ وشرح ابن عقيل :٩٦،وشرح عمدة الحافظ :١٥٣، ٤٧٩، وهمع الهوامع ١/ ٨٠، ٢٥٢، الشاهد قوله: (طبت النفس) ،حيث ذكر التمييز معرفا بـ(أل) التعريف، وكان حقه أن يكون نكرة، وإنما زاد الألف واللام للضرورة.

(٥) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :١/ ٥٤ .

(٦) لم أجد من نسب هذا الرأي لسيبويه فيما وقعت عليه ممن ذكر المسألة ، نعم نسبوها لبعض البصريين دون تعيين ، كما فعل السيوطي في همع الهوامع : ٣١١/١.

(٧) عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب أبو محمد النحويّ البغدادي، أخذ النحو عن أبى بكر بن جوامرد القطّان، ثم عن أبى الحسن على بن أبى زيد الفصيحيّ الأسترابادي، ثم عن الشريف أبى السعادات الشّجري، وقاطعه وردّ عليه فى أماليه. وقرأ اللغة على أبى على الحسن بن على المحوّلي، وعلى أبى منصور الجواليقي وغيرهما، توفى- رحمه الله وتجاوز عنه- في عشية الجمعة، ثالث شهر رمضان سنة سبع وستين وخمسمائة ، ينظر : إنباه الرواة إلى أنباه النحاة :٩٩/٢ .

يَجُز اتفاقًا[١]، وعند بعض البصريَّة لا تعوضُ اللام عن الضمير في كلِّ موضعٍ شرط فيه الضمير كجملة الصلة وكالخبر والوصف والمشتق ويجوز في غيره وأنابوها عن ضمير الحاضر كالمتكلم في قول الشاطبي:

بَدَأْتُ بِبِسْمِ ٱللهُ فِي النَّظْمِ أوَّلاَ .....[٢]

قال أبو شامة : أن الأصل في نظمي[٣]، وتقول : عمرت البيت أي بيتك، وعن الاسم المظهر، قال جار الله العلامة : في ﴿ **وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا** ﴾[سورة البقرة من الآية:٣١] أنَّ الأصلَ أسماءُ

المسمَّيات[٤] ، قيل: وليسا بمعروفين .

(وذا): مثالٌ لاسم الإشارة

(والذي): للاسم الموصولِ قالَ بعضهم: وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فإنَّها موضوعةٌ بإزاءِ مَعانٍ مُعينةٍ مَعلومةٍ مَعهودة من حيثُ مَعلومِيتها ومَعهوديَتها وَضعًا عامًا لأنَّ التصَورَ المعتبرَ فيه عامٌ، وهو المشتركُ بين تلك الأفرادِ والمُوضوع له خاصًا، لأنَّ خُصوصيَّة كلِّ واحدٍ من تلكَ الأفراد[٧/ب] لا المفهوم المشترك[٥]. ولذا كانتا معرفتين

(وهو): مثال للضمير، وتعريف الضمائر لأنَّها وضعت بإزاء معانٍ معينةٍ مشخَّصةٍ باعتبار أمر كُليٍّ، فإنَّ الواضعَ لاحظَ أولًا مفهوم المتكلم من حيثُ أنَّه يحكي عن نفسه مثلًا وجعله آلة لملاحظةِ أفرادهِ ووضعَ له لفظًا بإزاء كل واحدٍ واحدٍ من تلك الأفراد بخصوصه لا يستفاد ولا يفهم إلَّا واحدٌ بخصوصهِ، دون القدر المشترك فيتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا أنَّه الموضوع له، فالوضعُ كُليٌّ عامٌ، والموضوعُ له جُزئيٌّ شَخصيٌّ خاصٌ كذا قالهَ ذلك البعض حاصلُ كلامه أنَّ المبهماتِ والضمائرَ وضِعَتْ لأن تُطلقَها على أي معينٍ شئتَ من أفراد ذلك الكُليّ، بخلاف العَلَم

(والمضافِ إلى أحدها): أي أحدِ المعارفِ المذكورةِ ولو بوسائط إلَّا ما استُثني من نحو: (غير، ومثل) لما يأتي .

---

[١] العبارة نقلها الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب:٣٩٠/٢، ونسبها لابن الخشاب كما فعل الشارح هنا ، دون إشارة لأخذها من مُصنَفٍ بعينه ، وقد تتبعت ما وقعت عليه من مؤلفات ابن الخشاب ، فلم أعثر على هذه العبارة .

[٢] وتتمة هذا البيت للناظم قوله :

..... تَبَارَكَ رَحْمَاناً رَحِيماً وَمَوْئِلاَ

ينظر : إبراز المعاني من حرز الأماني :٩، لأبي شامة .

[٣] نص عبارته : ((أي: قدمت لفظ: بسم الله الرحمن الرحيم في أول نظمي هذا يقال بدأت بكذا إذا قدمته فالباء الأولى لتعدية الفعل والثانية هي التي في أول البسملة: أي بدأت بهذا اللفظ. والنظم الجمع ثم غلب على جمع الكلمات التي انتظمت شعرا فهو بمعنى منظوم أو مصدر بحاله)) لا كما ذكرها المؤلف هنا ، ينظر : إبراز المعاني من حرز الأماني :٩، لأبي شامة .

[٤] ينظر تفسير الكشاف:١٢٥/١.

[٥] ينظر: شرح الفوائد الضيائية على متن الكافية لابن الحاجب :١٢١/٢ .

(مَعنًى): إمَّا تمييزٌ أي من حيثِ المَعنى أو مفعولٌ مُطلقٌ لنيابَتِه عن مَوصوفِهِ المحذوف تقديره: أضافةً معنويةً فحذفتْ علامةُ التأنيث بعد حَذفِ المَوصوف للاستغناء عَنها حينئذٍ نحو: غلامُ زيدٍ، وأمةُ الرجلِ، وأينَ هذا، وفرسُ الذي ركب ، وصديقي وتعريفهُ لأنَّ المضافَ إليه متممٌ للمضاف فكأنَّهما معًا كلمةً واحدةً فكانَ تعريفهُ نفسُ تَعريف المضاف خرج بقيد أحدها، وبقيد المضاف الإضافة إلى النكرات والإضافة اللفظيَّة، فإنَّهما لا يفيدان تَعريفًا في المضاف، بل تَخصيصًا وتَحقيقًا

(والمعرَّفُ بالنداء): أي بجعله مقصودًا بسبب النداء كـ(يا رجلُ) فإنَّه معرَّف حينئذٍ بالقصد لا بأمرٍ آخر قبل النداء وعن سيبويه[1] وعليه الجمهور[2] أنَّ الضميرَ أعرفُ المعارف أمَّا ضمير المتكلم فلتَعيُنه وأمَّا ضمير المخاطب، فلأنَّ أصلَ الخطاب توجيهُ الكلامِ إلى حاضرٍ فيكونُ متعينًا، وأمَّا ضمير الغائب فلأنَّه متعينٌ بتقَدُّم ذكر مَرجعِهِ غالبًا، والأحسنُ ما قاله بعضهم[3]: إنَّ احتياج ضمير الغائب إلى ما يفسره جعله بمنزلة وضع اليد عليه ليشمل، ضمير الشأن ثم العلم لتشخصه وتعينه، ثم اسم الإشارة لأنَّ المخاطب بالعين والقلب معًا، ثم الموصولات وذو اللام لأنَّ وضعها على أن تطلقها على ما تعتقد أنَّ السامع يعرفه، فَهُما في الرُتبةِ سواءٌ ولذا صحَّ جعل الذي يوسوس ، صفةً للخناس وأمَّا المضافُ لأحدها فتابعٌ لمرتبةِ المضاف إليه مساوٍ له عند سيبويه لأنَّه يكتسب التعريف منه، وأنقص منه عند المبرد[4] ، لأنَّ تعريف المكتسب أولى من الأصلي ولذا يوصفُ المضافُ إلى المضمر ولا يوصفُ المضمرُ، فعنده الظريف في رأيتُ غلامَ الرجلِ الظريفِ بدلٌ[5] وعند سيبويه صفة[6] ثم المعرفُ بالنداءِ لأنَّه كانَ قبلَ النداء نكرةً فكأنَّه لُوحظَ فيه شيءٌ من النكارة فبَعُدت مرتبَتُه عن مَراتبها والكوفيون على أنَّ أعرفَها العَلَمُ ثُمَّ المظهرُ، ثُمَّ المبهمُ[7]، ثُمَّ ذو اللام، وفيه أقوالٌ أُخر ذكرناها في الشرح

---

(١) هذه النسبة لسيبويه لم أجد نصًا صريحًا عليها في كتاب سيبويه ، وقد ذكر الرضي في شرح كافية ابن الحاجب أن هذا الرأي منقول عن سيبويه ولو كان نصًا صريحًا لأشار إليه ، ينظر : شرح الرضي :٣١٢/٢ .

(٢) ينظر :الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٨١/٢، مسألة:١٠١ .

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ،لابن الحاجب : ٢ / ٣١٢.

(٤) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس المبرّد ، قال سهل بن أبى سهل البهزي وإبراهيم بن محمد المسمعي: رأينا محمد بن يزيد وهو حدث السنّ، متصدّرا في حلقة أبى عثمان المازني يقرأ عليه كتاب سيبويه؛ وأبو عثمان في تلك الحلقة كأحد من فيها ، ذكر محمد بن يحيى أن أبا العباس المبرد مات يوم الاثنين لليلتين بقيتا من ذي الحجة سنة خمس وثمانين ومائتين، ينظر : إنباه الرواة إلى أنباه النحاة :٢٤١/٣ .

(٥) ينظر : المقتضب :٢٨٣/٤.

(٦) ٦ ينظر :الكتاب لسيبويه :٢/ ٧.

(٧) ما نسبه المؤلف هنا للكوفيين خلاف ما نقله عنهم صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين إذ قال : ((ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم نحو :هذا، وذاك -أَعْرَفُ من الاسم العلم -نحو زيد، وعمرو ، وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم)) ينظر : الإنصاف :٢/ ٥٨١ ، مسألة : ١ .

وخالفَ المصنِّفُ (قُدسَ سرُه) جميعَ الأقوال في الترتيب لأنَّ مَقصودَهُ بيانُ تعدادِ المعارفِ لا بيانُ مراتبها .

(وإلَّا): مركبةٌ من إنْ الشرطيَّةِ ولا النافيَّةِ، وحَذْفُ جملة الشرط المنفيَّةِ بدون الأداة مع بقاء أداة النفي التي هي جزءُ الجملة، لتَدلَّ على ما حُذِفَ كثيرًا، وإن لم يوضع الاسم لشيءٍ بعينه

(نكرة): بالفَتحِ والكَسرِ وهي لغةً خلافَ المعرفةِ يقالُ: نَكِرتُ الشيء كفَرِحَ نُكرًا بالضَمِّ ونكُورًا وأنكَرتهُ واستنكَرتهُ كُلهُ بمعنى لم أعرفهُ، وعُرفًا عبارةٌ عما شاعَ بوضع واحد في جنس واحد، إمَّا موجودٌ حقيقةً، وله أفرادٌ كرجلٍ فإنَّه موضوعٌ لما كان إنسانًا ذَكرًا فكلُّ واحدٍ من هذا الجنس يَصدُقُ عليه هذا الاسمُ، أو له فردٌ واحدٌ كشمس فإنَّها لكلِّ كوكبٍ نهاريٍّ يَنسَخُ وجودهُ ظهورَ الليل فكانَ حقُّها أن تَصدُق على متعددٍ، ولكن تخلفتْ عن ذلك لعدم وجودِ أفرادٍ لها خارجًا ولو وجِدَت، كانَ اللفظُ صَادقًا عليها، ومنهُ لفظُ الجلالة على رأيٍ، وإمَّا موجود فرضًا كـ(عنقاء) فإنَّه كما قيلَ: موضوعٌ لطائرٍ ذي رؤوسٍ كثيرةٍ أَحدُ جناحيه في المشرق والأخرى في المغرب ولم يوجد له فردٌ فضلًا عن أكثر، لكن لو وجِدَ فرضًا فردٌ أو أكثر كانَ الاسمُ صالحًا له قالوا: ويقربُ من النكرة المعرَّف بلام الجنسِ ولذا جازَ أن يوصَفَ بالجملة التي وضعها على التكثير على الأشهر كقوله :

ولَقَد أمُرُّ على اللَئيمِ يَسبُني .....[1]

وإنَّما قلنا بوضعٍ واحدٍ لئَلَّا يُتَوهَم دَخول الأعلام التي حَصلَت لها الشركة الاتفاقية ، أي اتفق في واضعٍ [٨/ أ] آخر أو من الأول ثانيًا: الوضع لشيءٍ آخر، وتُعرفُ بِقَبولها التخصيص من تَقليل الاشتراك والإفراد، وذلك إذا أُضيفت إلى نَكرةٍ ، كغلام رَجلٍ أي لا غلام امرأة، وبقبولها التعريف إمَّا بإضافتها إلى معرفة كغلامِ زيدٍ إلَّا ما استثنى من غير ومثل وغيرهما وإمَّا بدخول اللام عليها إذا جاز دخولها عليها مع تأثيرها فيها التعريف ، كرجلٍ وفرسٍ أو على مرادفها إذا لم يجز دخولها عليها نحو: ذو بمعنى صاحب، وأولوا بمعنى أصحاب وقيد التأثير للاحتراز عن الأعلام ذوات اللام للمح الوحدة في صيغته، أو لغلبة العلميَّة أو اللام الزائدة ، فلأنَّ اللآمات فيها لا تؤثر تعريفًا، وأيضًا هذا تقسيمٌ آخر للاسم.

(إن وجد فيه): أي في الاسم

(علامة التأنيث): وهي الألفان المقصورةُ والممدودةُ والتاءُ المتحركةُ المبدلةُ هاءً في الوقف إلَّا في لغة طَيء، نقل عنهم الفرّاء[1] انّهم يقفون عليها بالتاء فيقولون: هذه أمَتْ وجاريَتْ وطَلحتْ[2]

---

[1] هذا صدر بيت نسب لرجل من سلول دون تعيينه وهو من الكامل وتتمَّتهُ :

..... وأعفُّ ثمَّ أقولُ لا يعنيني

ونسبه في الأصمعيات:١٢٦، لـ شمر بن عمر الحنفي ، ينظر: الأصمعيَّات ، للأصمعي عبد الملك بن قريب (ت-٢١٦ هـ)، الشاهد فيه (اللئيم يسبني)، حيث وقعت الجملة نعتا للمعرفة وهو المقرون بأل، وساغ ذلك لأن - أل – جنسية، فهو قريب من النكرة .

(ولو): كانَ وجودُها أو لو وجدَت
(تَقديرًا) : أي وجودًا تقديريًا أو مقدرًا أو التقدير والواو إمَّا للاعتراض أو للحال أو للعطف على الشرط محذوف مضاد للمذكور على خلاف يأتي ، والتقدير لغة التروي والتفكر في تسوية أمر[٣]، ثم استعمل عرفًا في الإضمار والنية أي ولو نيته أي منوياً
(كناقة) : للتأنيث اللفظي .
(ونار): للتقديري .
(فمؤنث): أي فهو مؤنث اسمُ مفعولٍ من التأنيث، أي النسبةُ إلى الانثى كـ(التفسيق) وخلافهُ التذكيرُ فالمؤنثُ، هو الاسمُ الموضوعُ للأنثى ويعرفُ تأنيث المجرد عن العلامة إمَّا بظهور التاءِ في مصغره كنويرةٍ في نارٍ، إلَّا في ما زاد على ثلاثةٍ كعقربٍ فلا تظهرُ التاءُ حينئذٍ وقيامُ الحرفِ الرابعِ مقامها لأنَّهُ كالعوضِ عنها فلا يجمع بينهما، كما تقرَّرَ في محله، ولا يُقدَّرُ غيرَ التاءِ، لأنَّ الألفين بمنزلة الجزءِ بخلافها فإنَّها غالبًا للفرق بين المؤنث والمذكرِ وإمَّا بتأنيث الضَمير العائدِ عليه، أو تأنيث اسمِ الإشارة إليه أو تأنيث نعتهِ، أو خبرهِ أو بتجريد العدد المضاف إليه عن التاء.
(وإلَّا): أي وإن لم يوجَد فيه العلامةُ لفظاً ولا تَقديرًا .
(فمذكرٌ): أي فهو منسوبٌ إلى الذكر
(والمؤنثُ): أي ما حكَمنا عليه التأنيثَ
(إن كانَ له فَرجٌ): بالفتحِ وهو العورةُ[٤] ، يعني إن كانَ له ذكرٌ من جنسِ الحيوانِ فحقيقيٌّ، أي فالمؤنثُ حقيقيٌّ التأنيثِ، لا مَجازيه أو فتأنيثُهُ حقيقيٌّ، لأنَّ معناهُ أيضًا مؤنث كـ(امرأةٍ) وناقةٍ، بإزاءِ رجلٍ وجَمَلٍ، وكذا المُذكرُ إن كانَ من جنسِ الحَيوانِ فَحيقيٌّ
وإلّا: أي وإن لم يَكُن له فَرجٌ
(فلفظيٌّ): أي فالمؤنثُ أو التأنيثُ لفظيٌّ، منسوبٌ إلى اللفظ دونَ المعنى لوجودِ العلامة فيه لفظًا أو تقديرًا، ويُسمَّى بالمجازيّ، وغير الحقيقيّ أيضًا كـ(زادٍ ويدٍ)، وكذا المُذكرُ الغَيرِ الحقيقيّ كـ(كتابٍ وشِعرٍ)
(تقسيم): أي هذا تقسيمٌ آخر وتجزئةٌ للفعل إلى أقسامهِ
(الفعلُ إن اقترنَ بزمانٍ سابقٍ): على زمان التكلُّم قلَّ ذلك الزَمانُ أو كَثُر

---

(١) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدّيلميّ، أبو زكرياء الفرّاء ، قال ثعلب غير مرّة :لولا الفرّاء ما كانت عربيّة، لأنه خلّصها وضبّطها، ولولا الفرّاء لسقطت العربية ، توفّى الفرّاء بطريق مكّة سنة سبع ومائتين، ينظر: إنباه الرواة إلى أنباه النحاة :٤/٧ .
(٢) ينظر: المذكر والمؤنث لأبي البركات ابن الأنباري:١/٢٠٠ .
(٣) قال في لسان العرب:٥/ ٧٦ ((وَالتَّقْدِيرُ عَلَى وَجُوهٍ مِنَ الْمَعَانِي: أَحدها التَّرْوِيَةُ وَالتَّفْكِيرُ فِي تَسْوِيَةِ أَمر وَتَهْيِئَتِهِ)) [حرف الراء فصل القاف]
(٤) قال في لسان العرب :٢/ ٣٤٢ ((والفَرْجُ: العَوْرَة. والفَرْجُ: شِوارُ الرَّجُلِ والمرأَة، وَالْجَمْعُ فُرُوج))[حرف الجيم فصل الفاء]

(وضعًا): إمَّا منزوعُ الخَافض أو تمييزٌ أو مفعولٌ مطلقٌ نصبهُ بعاملٍ محذوفٍ أي وُضعَ وضعًا أو بنيابَته عن مُضافٍ مَحذوفٍ، أي اقتران وضعٍ أو عن موصوفٍ أي اقترانًا وضعيًّا على حَدِّ، جاءَ رَكضًا.

(فماضٍ): أي فهو فعلٌ ماضٍ، فبقيدَ الوَضع دَخل ما عَرضَ له الانتقالُ إلى المستقبلِ نحو: إن ضَربتَ ضَربتُ، أو إلى الحالِ كصيَغ العُقودِ نحو: بِعتُ[1] ، وكذا خَرجَ المُستَقبلُ الوَضعيُّ المُنتقلُ إلى المُضي نحو: لمْ يَضرب

(ويختصُ بلحوقِ أحدى التاءات[2]) : المتغايرةِ المعاني فلا ينقض الحَدُّ بلحوقها بنحو: ثَمتْ ورَبتْ ولاتْ ولعلَّتْ وبنحو: قائمة في الحالات، يدلُّ على تغاير معانيها توصيفهِ إيَّاها بقوله:

(الأربع): ولحوقها على سبيل التناوبِ فلا تكون لفظةُ أحدى مستدركةً إذ التاءاتُ الأربعُ كلّها مختصَّةً بالماضي لا أحداهُن لا على التَعيين وهي التاءُ الساكنة كضَربتْ للغائبة والمفتوحة[٨/ب] ـ كضَرَبْتَ للمخاطبِ، والمكسورة كضَرَبْتِ للمخاطبةِ، والمضمومةِ كضَرَبْتُ للمتكلمِ وحدهُ مذكرًا كان أو مؤنثًا، وإنَّما خُصتْ الساكنةُ بالفعل لأنَّها وضعَتْ لتدلَّ على تأنيثِ الفاعلِ والاسمِ والحرفِ لا فاعلٍ لَهما، وأمَّا الصفاتُ فاستغنتْ عنها بالمُتحركة الدالة على تأنيثها وتأنيثِ فاعلها وإنَّما سُكِنت للفرقِ بينها وبين اللاحقةِ للأوصافِ ولم يعكس؛ لثِقَل الفعلِ وخفةِ السكون، أو لتُدلَّ في الوَصف بَحركتها على تأنيثٍ، وبنفسها على تأنيثٍ آخر، ولا تأنيثَ في الفعلِ حتى يحتاج إلى ما يدلُّ على تأنيثه، وإنَّما خُصَّتْ (تاءاتُ)[3] الضمير بالفعلِ ؛ لأنَّ ضميرَ الفاعل لا يَلحقُ إلَّا ما له فاعلٌ، ولأنَّ الاسمَ مثنَّاهُ الألفُ وجَمعهُ السالمُ الواو، فلو لحقهُ ضميرُ الرَفع البارزِ لاجتمعَ في المُثنى إلفان وفي الجمعِ واوان فإن لم يُحذَف أحدُهُما استُثقِل وان حُذفَ التبسَ وأمَّا من قالَ: إنَّ الألفَ والواو في الأوصافِ علاماتٌ لا ضمائرَ[4] فقالَ لفرعيَّة الأوصاف عن الفعل حَطَّ مرتبتَها عنهُ بمنع أحد نَوعي الضمير وهو البارز منها تَحرزًا عن لزومِ تَساوي الأَصل والفرع وإنَّما اختَصت هذه الأربعُ بالماضي لاستغناءِ المضارعِ بَحرف المُضارعة عنها، وأمَّا الأمرُ فلأنَّهُ في الأصلِ مُضارعٌ حُذِف منهُ حَرفُ المضارعة، ولعَدم اختلاف فاعله غَيبَةً وخطابًا وتكلُّمًا .

(واقترنَ): الفعلُ .

(بزمان مستقبل): هو بعدَ زمانك وإن قلَّ وهو إمَّا اسمُ فاعلٍ بمعنى إنَّهُ يَستَقبلُ الناسَ، أو اسمِ مفعولٍ بمعنى إنَّه يستقبلُهُ الناسُ .

أو: بزمانِ حالٍ أنتَ فيه .

---

(1) أي أنه وان دل بلفظه على المضي ، إلَّا أن المراد منه الحال ، ينظر معاني النحو :٣١٣/٣ ، للدكتور فاضل السامرائي .

(2) قال ابن مالك في الألفية: ((وماضيَ الأفعالِ بالتا مِز)) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:١٠

(3) ورد في المخطوط (التاءات) بالألف واللام ، وهي معرفة بالإضافة فيجتمع معرفان على موضع واحد ولا يصح ذلك .

(4) هذا الرأي منسوب للمازني ، ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:٢٢٤/١ .

(وضعاً): قيدٌ لكلا الزمانين فيدخلُ به ما عرضَ له الانتقالُ إلى المضيِّ، نحو: لم يضرب ولما يركب، وخَرجَ ما عرضَ له الانتقالُ إلى أحدهما نحو: إن ضَربتَ ضَربتُ ، ولقد ضَربتُ على رأيٍ إلى المضارع حقيقةً في الاستقبال أو في الحال .

(فمضارعٌ): أي فهو فعلٌ مضارعٌ ، اسم فاعلٍ من المضارعة أي المشابهة من الضَرع بالفتح وهو في الحيوانات بمنزلة الثدي للنساء[1]، كأنَّ المُتشَابهين ارتضَعا من ضَرع واحدٍ فَهما أَخَوان رضاعًا وُسمِّي هذا الفعلُ به لمشابهَته اسمَ الفاعل في بابه من حيثُ جَريانه على حَركاته وسكَناته، أو لمشابهة مُطلق الاسم في احتمال الإبهام والتخصيص وقبول لامِ الابتداء وفي كونه مُشتَركاً بينَ الحال والاستقبال بطريق الاشتراك إن قُلنا: به كوقوع الاسم مُشتَركا بين المعاني المتعددة كالعين وفي تَخَصُّصه بأحد الزمانين بالقرائن من لام التأكيدِ وحرف التنفيسِ ونحو ذلك، لتَخصيص العين بأحد معانيه بالقرائن

وقال بعضهم : هو حقيقةٌ في الاستقبالِ مجازٌ في الحال[2] لخفاء الحال حتى اختَلَفَ العقلاءُ فيه فقالَ الحكماءُ : إنَّ الحالَ ليسَ بزمانٍ موجودٌ بل هو فصلٌ بينَ الزمانين ولو كان زمانًا لكان التصنيف ثلاثيًا، وعند النحاة هو غير الآن المختلف في كونه زمانًا، بل هو على جنبي الآن من الزمان مع الآن، سواءٌ كانَ الآن أيضًا زمانًا، أو الحَدّ المشترك بين الزمانين ولذا نقول: إنَّ يصلي في زيدٌ يصلي، حالٌ مع أنَّ بعضَ أفعال صلواتهِ ماضٍ وبعضها باقٍ، فجعلوا الصلاةَ الواقعةَ في الآنات الكثيرةِ المتتالية واقعةً في الحال ، وقال بعضهم: بالعكس أي أنَّه حقيقةٌ في الحال مجازٌ في الاستقبال[3] لأنَّه إذا عُدِمت القرائنُ لم تحمل إلَّا على الحال ولم يصرف إلى الاستقبال، الَّا لقرينةٍ، وظاهرُ بعضهم أنَّه للقدر المشترك بين الزمانين حيث قال: قد يكون المضارع مطلقًا يعني غير مقيد بأحد الزمانين، بل يكون مفيداً للاستمرار التجدُّدي، وذلك لأنَّ العادة جارية منهم إذا قصدوا معنى الاستمرار بأن يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذي أصل وضعه الإطلاق نحو: زيد يؤمن بالله ويسخوا بموجوده ، أي هذه عَادتُه .

خصائص الفعل المضارع [4]

١-(ويختصُ بالسين): أي بدخولها وهي للاستقبال القريب،

٢-(وسوفَ) : للبعيد عند البصريَّة[5] لدلالة زيادة المبنى على زيادة [٩/أ] ـ المعنى ومترادفان عندَ الكوفيَّة [6] وابنِ هشام[7] ويُسمَّيان حَرفي التنفيس لدلالتهما على الفُسحَة والسَعة، فإنَّهما يَنقُلان المضارعَ من ضيق الحال إلى فسحةِ الاستقبال وهذا عَلة اختصاصهما بالمضارع اقتصرَ(طاب ثراه) على ذكر السين إمَّا اكتفاءً بالأخصر معَ أنَّهما بمعنى أو لأنَّه

---

[1] قال في لسان العرب: ٨/ ٢٢٢((والضَّرْعُ لِكُلِّ ذَاتِ ظِلْف أَو خُفّ، وضَرْعُ الشاةِ والناقةِ: مَدَرُّ لَبَنِهَا، وَالْجَمْعُ ضُرُوعٌ. وأَضْرَعَتِ الشاةُ وَالنَّاقَةُ وَهِيَ مُضْرِعٌ: نَبَتَ ضَرْعُها أَو عَظُم)[حرف العين فصل الضاد]

[2] نسب السيوطي في همع الهوامع :٣٧/١ هذا الرأي لابن طاهر بعد أن ذكر أن في المسألة خمسة أراء.

[3] نسبه السيوطي في همع الهوامع للفارسي :٣٧/١.

[4] قال ابن مالك ألفية في الألفية :٩ .

سواهما الحرف كهل وفي ولم ... فعل مضارع يلي لم كيشم

[5] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :٥٣٢/٢، مسألة : ٩٢ :.

[6] ينظر: المصدر أعلاه الصفحة نفسها والمسألة ذاتها .

[7] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :٨٦٩ .

مخففُ سوفَ كما هو رأيُ الكوفيَّة[1]، فَخصصهُ بالذكر لكثرة استعماله وبدخول الجوازم، واكتفى بذكر

٣- (لـم): لكثرة دورانها وتَحرزًا من التكرار، وسَيذكرُها في محلها واختَصت الجوازمُ بالفعل لاختصاص الجزم بها، لما عَرفتَ وبالمضارعِ لقبوله الإعرابَ لشبَهه بالاسم، والماضي مبنيٌّ، لعدم احتياجه إلى الإعرابِ، وأمَّا الأمرُ فإن قُلنا: ببنائه فذاك[2] ، وإن قُلنا: بأنَّه مجزومٌ باللام المقدَّرة فهو في الأصلِ مُضارع خُصَّ باللام ليدل على الأمر[3]، ولا ينقضُ ما قُلناه: بدُخول ذواتِ الشرط على الماضي، لأنَّها لا تؤثرُ الجزمَ في لفظه لعدم قبوله إيَّاه بل في محل الجملة

(وإحدى): أي ويختصُ بافتتاحهِ بإحدى .

٤- (زوائد أنَيتُ): المَزيدَة لمعنى المُضارعة المُسماةِ بحروف المُضارعة لأنَّهُ نَسبها نَسبة الاسم ، وعَدَلنا عن التفسير بالدخول لئلَّا يُتَوهَم عدمَ جزئيتها له، وإضافةُ الزوائد إمَّا بمعنى في ، أي، زوائدُ كائنةٌ في هذا اللفظ .

(والأظهر): أنَّها بمعنى من البيانيَّة، أي زوائد هي حروف أنيت، أو من إضافة الصفَة إلى شمول الموصوف، أي أحدى حُروف أنيت الزوائد، وليس لفظ إحدى مُستدركا إذ كلها مخصوص بالمضارع ، لعين ما مرَّ في الماضي، وقَيدُ الزيادة للاحتراز عن الأصليَّة في أَمر ونَصر ويَسر وتَعب ، وقَيَّدنا الزيادةَ بكونها لمعنى لأنَّ هذه الحروف لا تكونُ للمضارعة إلَّا باعتبار معانيها المزيدة لها، وهي الإشارةُ إلى المُتكَلم وحدَهُ المفروزة من أنا وإليه ومعه غيره المفروز بالنون من نحن، وإلى المخاطب والمخاطبة وما تصرف منهما بالتاء المفروز من أنتَ وأنتِ، وإلى الغائب وما تصرف منه بالياء ولم يفرز له في هو الهاء لأنَّه لم يعهد زيادتها في الأوَّل لمعنى ولا الواو منه لالتباسه حينئذٍ بواو العطف فاحتاجوا إلى أن يزيدوا في حروف الزيادة أي حروف يجمعها (سألتمونيها) حَرفًا غير الهاء والواو وكان كلّها سوى الياء مظنة التباس لا يخفى، فَتعينَ الياءُ فأعطوها للغائب وما تَصرفَ معه لشرفه وتقَدُمه، وجُعلت الغائبةُ ما كان من نظرها بالتاء، في الماضي بالتاء، وما لم يكن منه بها وهو الجمع بالياء، وذلك للفرق بين الغائب والغائبة، وتفرق بين الغائبة وبين المخاطب المذكر بالقرينة، وقَيَّدنا المعنى بالمضارعة ليخرج ما افتتح ببعضها زائد المعنى غير المضارعة، كأكرمَ وتعلمَ ماضيين، وإنَّما لَزمتْ هذه الأحرُفُ المضارعَ لأنَّه لابُدَّ لكلِّ فعلٍ من علامةٍ تدلُّ على تذكيرِ فاعله وتأنيثه وغَيبته وحضوره، وكونه وحدهَ في التكلم أو مع غيره، وكانَ الأصلُ في الأفعال الماضي لتقَدمه ذاتًا واشتقاق الباقيين مِنهُ عندَ بعضٍ [4] فأُعطيَ التاءاتِ الأربع علامة لما ذُكرَ إلَّا الغَيبَة فجعل عدم العلامة الذي هو كالغائب علامة له، فبقيَ المضارعُ بلا علامة، فأُعطيَ الزوائدَ الأربع للدلالة على ما ذُكرَ، ولم يُجعل فيه عدم العلامة، علامة للغَيبة حَذرا من التباسه حينئذٍ بالماضي، مع فوات معنى المضارعة، وأمَّا فعلُ الأمرِ فلم يبنوا منه غائباً، لكون الأصل في

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :٥٣٢/٢، مسألة : ٩٢.

(٢) على رأي البصريين ، ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :٢٤٧/٢، مسألة :٧٢ .

(٣) على رأي الكوفيين ، ينظر المصدر السابق الصفحة نفسها والمسألة ذاتها .

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي :١٤٥/٣ .

الأمر الحضور، ولا مُتكلِّمًا لقلّة أمرِ الإنسان نَفسه، بل اكتفوا بإدخال الأمر على المضارع عند أمرهم الغائب أو أنفسهم، وفرقوا بين المُذكَر من أمر الحاضر ومؤنثه، بباء الضمير لكونه فرع المضارع، لاشتقاقه عند بعض أو اقترن الفعل

(بحال): أي بزمانٍ حاضرٍ

(فقط): هو في الأصلِ اسمُ فعلٍ بمعنى (حسب)، أي: يكفيك ثم استُعملَ بمعنى لا غير والفاء زائدة لتزيين اللفظ كما يأتي في المفردات، أو هو جوابُ شرطٍ محذوفٍ أي إذا اقترنَ بالحال فاكتَف به عن الفحص عن غيره، أو عَطفٌ على اقترنَ المفيد أو اقترن بالحال فاكتفى

(وضعًا): خَرجَ به المضارعُ فإنَّه يَدلُّ احيانًا على الحال فقط، إلَّا أنَّه في الأصل،: الوضع مشترك بينه وبين الاستقبال كذا وجدته في هامش[٩/ب] ـ الرسالة[١] منسوبًا إليه (طاب ثراه) أمَّا على القول: بأنَّه حقيقةٌ في الحالِ أو في الاستقبال فلا بد لإخراجه من تعميمٍ في قوله: فقط بأن تقول: أي اقترانٌ بالحال فاكتفى، أي لا يقترنُ بغيره لا حقيقة ولا مجازًا ، فيكون قَوله: وضعًا لإخراجِ المضارع الطلبي كالمقرونِ بلام الأمر، أو بلا الناهية أو بهل، أو بحروف العرض والتحضيض، بل المضارع الخبري المراد به الإنشاء أيضًا نحو: ﴿ **وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ** ﴾ [سورة البقرة من الآية : ٢٢٨] أي يتربصنَ لأنَّ الكلَّ مُضارعاتٌ، والحاليَّةُ المُستفادةُ منها ليست بالوضع بل عَرضتْ لها بالحروف الداخلة عليها ولو تقديرًا

(فأمرٌ): أي فهو فعلُ أمرٍ، والأمرُ في الأصل هو طلبُ إيجادِ المأمور به من المأمور، ضد النهي، وعند الأصوليين: أنَّه ان كانَ الطلبُ على سبيل الاستعلاء يسمَّى أمرًا، وإن كانَ على وجه الخضوع لله (سبحانه) يسمَّى دعاءً أو لغيره يسمى شفاعة وان كان لا على أحد الوجهين يسمَّى التماسًا[٢] ، وقيلَ: الطلبُ من الأدنى أمرٌ، ومن الأعلى دعاءٌ، ومن المساوي التماسٌ، وعندَ النحاة جميعُ ذلك أمرٌ وإن كانَ استعمالُ الصيغة في الطلب من الأدنى أغلب

(ويعرفُ): فعلُ الأمر

خصائص فعل الأمر

١- **(ويفهم حقيقة الأمر):** أي الطلب منه، أي: نفسُ ذلكَ الفعل ليخرجَ ما فُهِم منه الأمرُ لا بنفسه كالأمرِ باللام، والمضارعِ الخبري المرادُ به الطلب بالقرينة

٢- **(مع قبوله نوني التوكيد) :** أي: قبول الأمر، (مع) هل هو اسمٌ بدليل تنوينه ونحو: جئنا مَعًا ودخول الجارّ عليه في حكاية سيبويه[٣] ذهبتُ مِن مَعه

وقراءةِ بعضهم [٤]﴿ **هَذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ** ﴾ [سورة الأنبياء من الآية :٢٤] وبدليل إضافته، وهو حرفُ جَرٍّ مُطلقًا أو عند سكونِ عينه أو ظرف، إمَّا لمكان الاجتماع وأنَّه يخبر به عن الذوات نحو: ﴿ **وَاللَّهُ مَعَكُمْ** ﴾[سورة محمد من الآية :٣٥] وإمَّا لزمانٍ نحو: جئتُ مع طلوع الشمس

---

(١) تكرر من الشارح التعبير عن المتن بالرسالة ، ولعله يريد هذه الرسالة أو غيرها ، فهو يشير أحيانًا إلى بعض النسخ من الصمدية .

(٢) ينظر: المحصول :٢٣١/١ ، لفخر الدين الرازي (ت-٦٠٦هـ) .

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٢٠/١ .

(٤)وفي القراءة المذكورة قال مكي" :قرأ يحيى بن يعمر الآية بالتنوين على تقدير حذف تقديره: هذا ذكر من معي وذكر من قبلي .ينظر: مشكل إعراب القرآن : ٤٧٨، والمحتسب :٦١/٢ .

وإمَّا لمجرد الاجتماع والمصاحبةِ من دون ملاحظة مكانٍ ولا زمانٍ نحو: ﴿ **كُونُواْ مَعَ الصَّادِقِينَ** ﴾ [سورة التوبة من الآية :١١٩] أقوالٌ: وهل هو معربٌ أو مبنيٌّ قولان: وتسكين عَينه لُغة بني تميم وربيعة [١] لا ضرورةٌ كما هو رأي سيبويه[٢]

كذا قيل: وقد يرادف عنه وعليه خُرِجَ القراءةُ وحكايةُ سيبويه السابقتان، ذكره في المعنى وهو متعلقٌ بمحذوفٍ حالٌ من فهمَ الأمرَ، الذي هو مفعولٌ بواسطة الباء أو من فاعلٍ يعرفُ أي: حالَ كُونه فهم الأمر، أو فعلُ الأمر مُصاحبًا لقبوله أحد نوني التأكيد المثقَّلة والمخفَّفة، فإن فُهِم منه الأمرُ ولم يقبل أحدهما، فهو اسمُ فعلٍ نحو: صَه ومَه ونزالِ أو قبلهما ولم يفهم الأمرُ منه فهو مضارعٌ نحو: والله لأضربن، ﴿ **فَإِمَّا تَرَيِنَّ**﴾[سورة مريم من الآية :٢٦] وكلٌّ من النونين أصلٌ برأسهِ عندَ سيبويه[٣] والبصريين[٤] والمُثقَّلة أصلٌ فقط عَندَ الكُوفيين[٥] ومعناهُما التأكيد ، والتأكيد بالمثقَّلة أبلغُ منه بالمخفَّفة ولعلهُ لكثرة حُروفه، ويختصان بالفعل بشرط كونه مُستَقبلًا على التفصيل في الجمل التي لا محلَ لها، وكونه إمَّا طلبًا أو جَوابُ قَسمٍ مُثبَتٍ، أو شرط بعد أداة مقرونة بما الزائدة مطلقًا، إلَّا أنَّ الغالبَ بعد أن المقرونة بها لا مختصٌ بأنٍ كما قال: ابن مالك[٦] وابنه[٧] فلا يُؤكد بهما الاسمُ ولا الماضي ولا الحالُ قيلَ: لأنَّ التأكيدَ إنَّما يليق بما لم يحصل أمَّا في الماضي أو الحال فهو وإن كان محتملًا للتأكيد بأن يُخبِر المتكلم بأنَّ الحاصلَ في الحال مثلًا مُتصفٌ بالتأكيد، لكنَّه لمَّا كانَ ماضيًا واطلَعَ المخاطب ضعفه وقوّته أو موجودًا في الحال وأمكنه الاطلاع على ذلك لم يُؤكد[٨] ، وما سمع من تأكيد اسم الفاعل والماضي المراد به الأمر بالمثقلة فشاذٌّ كما شذَّ تأكيد الأمر المراد الماضي من قوله:

..... فأحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا [٩]

أرادَ وحرين قلبت النون ألفًا كما يأتي بعيد وأمَّا تأكيد الأمر الذي هو للحال بهما فلأنَّه من قبيل الأفعال المستقبلة لوقوع المأمور به بعد زمان الأمر ولذا قالوا: الأغلب الأشهر دخولهما في مستقبل فيه معنى الطلب وأمَّا الخبري المحض كالمستقبل الواقع جواب قسم، فلا تدخلانه إلَّا

---

[١] ينظر: شرح الأشموني:١٦٣/٢ .

[٢] قال سيبويه : ٢٨٦/٣، ((وسألت الخليل عن معكم ومع، لأيّ شيء نصبتها؟ فقال: لأنَّها استعملت غير مضافة أسماً كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاءا معاً وذهبا معاً وقد ذهب معه، ومن معه، صارت ظرفاً، فجعلوها بمنزلة: أمام وقدّام)) .

[٣] فقد أفرد سيبويه بابًا أسماه (باب النون الثقيلة والخفيفة) وساق أمثلة على كلِّ واحدة منهما ، ينظر: الكتاب لـ سيبويه (ت-١٨٠هـ) :٥٠٨/٣، وشرح أبي سعيد السيرافي(ت-٣٦٨هـ) لكتاب سيبويه:٢٦٠/٤ .

[٤]ينظر :الإنصاف في مسائل الخلاف لأبن الأنباري:٥٣٧/٢ ، مسألة: ٩٤.

[٥] ينظر :الإنصاف في مسائل الخلاف لأبن الأنباري :٥٣٦/٢، مسألة : ٩٤، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك :١٠٨/٣ .

[٦] مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الله بن مَالِك الْعَلامَة جمال الدّين أَبُو عبد الله الطَّائِي الجياني الشَّافِعِي النَّحْوِيّ ،نزيل دمشق، إِمَام النُّحَاة وحافظ اللُّغَة، قَالَ الذَّهَبِيّ: ولد سنة سِتّمائَة، أَو إِحْدَى وسِتمِائَة ، توفّي ابْن مَالك ثَانِي عشر شعْبَان سنة اثْنَتَيْنِ وَسبعين وسِتمِائَة، ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ١/ ١٣٠ .

[٧] ينظر :شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك :٤٤١، (نونا التوكيد).

[٨] ينظر شرح الرضي على الكافية:٢٦،٢٥/٤ .

[٩] هذا من بيت لم ينسب لقائل وهو من الطويل وصدره :

ومُستَبدِلٍ مِنْ بَعدِ غَضبَى صَرِيمَةً .....

كما في شرح أبيات المغني :٣٩/٦ ،وشرح ابن الناظم لألفية ابن مالك:٣٢٧، وأحريا :فعل ماض جاء على صورة الأمر والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة وهو الشاهد .

إذا كانَ مؤكدًا بلام التأكيد تَوطئةً لدخُولهما وإيذانًا به[1] ، وهذان التأكيدان واجبان إن كانَ مثبتًا، غير مقرون بحرف تنفيس ولا مقدم المعمول نحو: والله لأقومنَّ بخلاف نحو: والله لا أقوم أو سأقوم، أو والله لألى الأمير اشكوه، كالمستقبل الواقع شرطًا لأداة فتأكيده بها جائز لا واجب، لكن بشرط أن تكونَ الأداةُ مقرونةً بما المُؤكدة للتَوطئةِ والإيذان المذكورين سواء جازَ حَذف ما كما في ﴿ **وَإِمَّا تَخَافَنَّ** ﴾ [سورة الأنفال من الآية:٥٨] ﴿ **فَإِمَّا تَرَيِنَّ** ﴾[سورة مريم من الآية :٢٦] أو كانت لازمة[١٠/أ] ـ لا يَجوزُ حَذفها كما في إذ ما وحيثما ، ويجوزُ حذف النونين مع كونهما مرادين ،أمَّا المثقَّلة لضرورةِ الشعر، وأمَّا المخفَّفة ففي موضعين: أحدهُما أن يوقفَ عليهما تاليةً ضمة، أو كسرة فإنَّها تحذف، ويَرِدُ على المشهور ما حُذفَ لأجلها فيقال: في اضربن جمعًا واضربن مخاطبةً عند الوقف عليهما اضربوا واضربي وفي ليضربن جمعًا ولتضربن مخاطبةً ليَضربون لتَضربين، بسكون النون العوض للوقف، ويونس[2] يقلبها واوًا بعد الضمة وياءً بعد الكسرة[3] فالواو والياء في اضربوا واضربي الموقوف عليهما ليسا بضميرين مردودين بل حرفان منقلبان ولذا يقول: في ليضربن ولتضربن ليضربوا ولتضربي أمَّا إذا وقف عليها بعد فتحة فتقلب الفاء اتفاقًا تشبيها لها بتنوين المنصوب نحو: ﴿ **كَلاَّ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ**﴾[سورة العلق من الآية:١٥] تقول: في الوقف لنسفعًا بالألف ولذا رسمت في المصاحف بالألف لأنَّ بناء الرسم على الوقف قال:

يحسبه الجاهل مالم يعلما .....[4]

الثاني أن يلحقها ساكن كقوله:

لا تهين الفقير..... .....[5]

كان في الأصل لا تهينَنَّ وإنَّما انكسر كما يكسر التنوين في ﴿ **قَوْمًا اللّهُ مُهْلِكُهُمْ** ﴾[سورة الأعراف من الآية:١٤٦] لحط رتبتها عنه لأنه لازم للاسم التمكن في لوصل إذا تجرد عن المانع وهو اللام والإضافة بخلاف النون المخففة فإنَّها قد تتركب بلا مانع وأيضًا منفي أن يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل وقيل: لأنَّها لما لم تصلح للحركة عوملت

---

(١) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب :٤/ ٤٨٤، ٤٨٥ .

(٢) يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن الضبي النحويّ مولى لهم، وكان من أهل جبّل أخذ عن أبي عمرو وحمّاد بن سلمة، وكان النّحو أغلب عليه ، وقال أبو زيد النحويّ : ما رأيت أبذل لعلم من يونس ، وتوفّى سنة اثنتين وثمانين ومائة، ما بين السبعين والثمانين وفي بعض الروايات أنه جاوز المائة ، ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٤/ ٧٤ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣/ ٥٢٣ ، باب الوقف عند النون الخفيفة .

(٤) هذا المشطور منسوب لأبي الصمعاء مساور بن هند العبسي، وقيل :لأبي حيان الفقعسي كما في المقاصد:٤/٨٠٤ وهو من الرجز وتتمَّته:

..... شيخاً على كُرسيّهِ مُعَمَّما

، ينظر الكتاب لسيبويه: ٢/ ١٥٢، والإنصاف: ٥٣، وشرح المفصل:٩/ ٤٢، وشرح الأشموني: ٣/ ٢١٨.

(٥) هذا من بيت ينسب للأضبط بن قريع وهو من المنسرح وتتمَّته:

.....علّك أنْ تركع يوماً والدهر قد رفعه

الشاهد ، لاتهين إذ حذف نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين، وقد أبقى الفتحة على لام الكلمة دليلا على تلك النون المحذوفة، ومما يدل على أنّ المقصود التوكيد، وجود الياء التي تحذف للجازم، وهي لا تعود إلا عند التوكيد الخزانة: ١١/ ٤٥٠، وشرح التصريح: ٢/ ٢٠٨، وشرح الأشموني : ٣/ ٢٢٥، والمرزوقي: ١١٥١، وهمع الهوامع : ١/ ١٣٤.

معاملة حرف اللين فحذفت لالتقاء الساكنين كما يحذف اللين في يرمى الرجل ويفرد الغلام وقد تحذف وغير ما ذكر ضرورة كقوله:

اصرف عَنكَ الهُمومَ طارقها .....[1]

بفتح لام اصرف فعلُ أمر وأصلهُ اصرفنَ فالفتحة دليل على النون المحذوفة وربما جاء في السعة كقراءة بعضهم[2]﴿ **أَلَمْ نَشْرَحَ** ﴾ [سورة الشرح من الآية :١] بفتح الحاء

(تبصرةٌ): هي أحدُ مصدري بَصَّرَهُ تَبصير، أي عَرفه وأوضَحهُ[3]، أو هي اسم بمعنى البَصير

(الماضي): أي الفعلُ الماضي مبنيٌّ، لأنَّ الأصلَ في الأفعالِ البناءُ ، أو لعدم احتياجه إلى الإعراب لعدم اختلاف معناها فلا تختلف العوامل عليه بخلاف المضارع وبنى على الحركة لمشابهة المضارع في وقُوعه موقعَ الاسم كذا قالوا: نحو: رجُل ضَربٍ، موضع ضاربٍ، وهو مبنِّي على الفتح لخفته وثِقَل الفعلِ سِيَما مع البناء أمَّا ثِقَله لَفظًا فلحَركة عينه لُزومًا إذ ليس عندهم فعلٌ تلاقى ساكن العين بالأصالة وأمَّا معنًى فلدلالَته على الحدث والزمان ولطلَبه المرفوعَ دائمًا والمنصوبَ كثيرًا .

(إلّا إذا كانَ آخرهُ): استثناءٌ به مفرغ من زمان عام في الموجب لكونه في قوة المنفي ،أي لا مبني على غير الفتح في وقت إلَّا وقت كون آخره

(ألفًا): منقلبةً عن الأصل، ويُحتَملُ كون الاستثناء مُنقطعًا، وجوابُ إذا على كلا التقديرين محذوفٌ ،أي لكن كانَ آخرهُ ألفًا نحو: غَزا و رَمى بُنِيَ على السكون[4]، على رأيٍ وعلى فتحةً مقدرةً على رأيٍ، لعدم قبولِ الألف الحركة ولأنَّ أصلها غزوَ ورميَ بفتح الآخر قُلِبتا إلفًا.

(أو): (إذا اتصلَ به ضميرُ رفعٍ): مصدرٌ بمعنى المرفوع إمَّا من إضافة الموصوف إلى الصفةِ كما هو عند الكوفيَّة أو بتأويل مضافٍ، أي ضميرُ اسمٍ مرفوعٍ، من إقامة الصفةِ مقام الموصوف كما هو عند البصريَّة[5] .

(مُتحركًا): حالٌ في فاعلِ اتصلَ لتَخَصُّصِه بالوصفِ على الأوَّل وبالإضافة على الثاني وفي نسخة: (متحركٌ)[6] بالرفعِ صفةً لضمير وذلك كتاءِ التكلُّم والخطابِ ونونِ الإناثِ وتاءِ المُتكلمِ ومَعه غيرهُ فإنَّه مبنيٌّ على السُكونِ اتفاقًا لاشتغالِ تَوالي أربعِ حركاتٍ فيما هو كالكلمةِ

---

[1] من بيت منسوب لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه :١٥٥، ولم أعثر على من رواه (اصرف) ، فرواية (اضرب) هي الاشهر والدليل قوله (ضربك) وهو من المنسرح وتتمَّتُه :

ضَربَك بالسَيفِ قُونَس الفرسِ .....

، وقد نسب البيت لطرفة في ،خزانة الأدب: ١١/ ٤٥٠، والدرر: ٥/ ١٧٤، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٩٣٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٣٧، ونوادر أبي زيد :١٣، وورد بلا نسبة في جمهرة اللغة :٨٥٢، ١١٧٦، والخصائص: ١/ ١٢٦، وسر صناعة الإعراب :١/ ٨٢.

[2] ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز :٥/٤٩٦.

[3] ينظر: لسان العرب :٤/ ٦٤ ، [حرف الراء فصل الباء]

[4] ينظر: شرح الرضي للكافية :٤/٧ .

[5] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٢/٣٥٦، ٣٥٧، مسألة :٩٦.

[6] ينظر: الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية :١/ ٩٢ ، للسيد على خان المدني .

الواحدةِ[1] أو مرفوع الفعلِ كالجُزءِ منه لشدةِ احتياجِه إليه سيَّما إذا كانَ ضمير بخلاف المفعول فإنَّه فضلةٌ، وقَيَّد التحريك للاحتراز عن الساكن كألف ضَربًا فإنَّها تستدعي فتح ما قبلها، ولولاهُ لانقلبت واوًا مع ضَمِّ ما قَبلَها وياءً مع كسره، أو إذا اتصل به.

(واوُ لجماعة الذكور): فإنَّه حينئذٍ مبنيٌ على الضَمِّ للمجانسة لفظيًا كانَ الضمُّ كَضَربوا، أو تقديريًا كرموا وغزوا.

(والفعلُ المُضارعُ إن اتصل به نونُ ضميرِ إناثٍ): بالكسر جُمعُ أُنثى وبالضمِ والقصر

(كيضربن): أي وذلك كقولك: يضربن كذا يُقدِّرون في نَظائره تَفاديًا عن دخول الجار على الفعل وليس بلازمٍ عندي إذ ليسَ المُرادُ به الفعلُ حَقيقةً [١٠/ب] ـ بل لفظه فهو بمنزلة قولك: كهذا اللفظ، وكل فعلٍ أو حرفٍ أُريد لفظه فهو اسمٌ ولذا تقول: إن ضُرِبَ ، وإن في ضرب فعل ماض، وإنَّ من الحروف المشبهة بالفعل مبتدأ وما بعده خبره

(فمبنـيٌّ): أي مبني وفي نسخه (بُنِيَ)[2] لأنَّه اتصل به ما لا يتصلُ بالأسماء وهو نونُ الإناث فضَعُف مضارعتُه للاسم فرجعَ إلى أصله من البناء وبني

(على السكونِ): حملًا له على الماضي الذي هو الأَصلُ في البناء وهو مذهبُ سيَبويه[3]

وقيل: هو معربُ حينئذٍ لضعف علة البناء بإعرابٍ مقدرٍ لإلزامهم مَحلَّهُ السكون لشبهه بضَربنَ ولم تعوض النون من الإعراب حذرًا من اجتماعِ النونين

(أو إن اتصل به نون تأكيد): ثقيلة أو خفيفة

(مباشرة كـ(يضربن)): هي لغةً اتصالُ البَشرة بالبَشرة، ثُمَّ استعملَ لمجرد الاتصال وهي إمّا نصب حال من فاعل اتصلَ المُقدَّر لتَخَصُّصه بالأَصالة، أو رفعُ صفةٍ له، أي غير مفصولة عنه بحرف ظاهر نحو: ليضربان واضربان أو مقدر لأنَّ المحذوفَ لعلّةٍ كالموجودِ، ولذا يعادُ عندَ زوالها نحو: ليضربنّ واضربن، فإنَّ اصلها ليضربوا واضربي حُذِفَت الواوُ والياءُ لاجتماع الساكنين مع بقاء ما يدل عليهما من الضمة والكسرة فانحصرت المباشرة في المفرد وما يشبهه من فعلَي المُتكلِّم، ثُمَّ المباشرة كما تكون لفظاً، كيضربن مفرداً تكون تقديراً كقوله:

لا تهين الفقير..... .....[4]

وأصله لا تُهينَنَ بنونين أولهما لامُ الفعل وثانيهما مُؤَكِدةٌ مُخفَّفةٌ

(فعلى) : الفاءُ داخلةٌ على جزاء محذوفٍ تكتفي بمفعوله تقديرهُ، فهو مبنيٌّ لتركُبه مع النون تركيب (خمسَة عَشَر)

(وعلى الفتح): لخفَته وعدم تأتي البناءُ على السكون، للزومه التقاءَ الساكنين لا على حده وإنَّما لم يُجْروا الإعراب على النون كما أجْرَوه على تاء التأنيث وياءِ النسبة في الأسماء ولا على ما قبلَ النون، كما أجْرَوه ما قبلَ التنوين في الأسماء فقالَ البَصريونَ[5]: لأنَّ الاسمَ أصلٌ في

---

(١) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :٦١/١ ، لابن هشام الأنصاري [المبني والعرب من الأفعال].
(٢) ينظر: الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية :١/ ١٠٣ ، للسيد على خان المدني .
(٣) ينظر: كتاب سيبويه (ت-١٨٠هـ) :٢٠/١.
(٤) تقدم بيان الشاهد في الصحيفة : ٥٢ من النص المحقق فيراجع .
(٥) ينظر: كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ،لأبي البقاء العكبري المسألة (٨) : ١٥٣.

الإعراب والفعلَ فرعٌ عليه، فروعيَ إعرابُ الاسم بقدر الإمكان دون الفعل ولاسيَّما والنون من خواص الفعل، فيقوي جانب الفعليَّة وقالَ الكُوفيونَ : لأنَّ علَّةَ إعراب الفعلِ غيرَ ظاهرةٍ، كظهور علَّةِ إعراب الاسم، وأكثرُ الأفعالِ مبنيَّةٌ، فَرُجعَ إلى البناء بأدنى سبب[1] وقالَ بعضُهم[2]: إنَّ للعرب داعياً آخر إلى ترك إعراب ما قبل النون رجحوا لأجله موجب البناء مع ضعفه وهو اشتغال ما قبلها بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد والجمع المذكر والمفرد المؤنث ففتحوا في الأوَّل، وضمّوا في الثاني، وكسروا في الثالث ، وأمَّا القول : بأن المضارع المقرون بالنون مفردًا كان أو غير مفرد مبني لِتركُّبه معه تركيب (خمسةَ عشرَ) ولا إعراب في الوسط والنون لكونه حرفًا لاحظَّ له من الإعراب فمردود بأنَّ الضمائر البارزة تمنع التركيب للفعل والمحذوف القياسي كالموجود وأما القول: بأنَّ المضارع المؤكد مطلقاً باقٍ على إعرابه لكن لما اشتغل محل الإعراب بالحركة الفارقة قبل إعراب الكَلمة صارَ الإعرابُ مُقدّراً كما في غلامي فلا بأس به لكن المشهور أولى لمكان التركيب مع النون

وإلَّا: أي، وإن لم يتصل به إحدى النوناتِ الثلاثِ، أو فُصِلَ بينه وبين المؤَكِّد بحرفٍ، أو ضمير لفظًا أو تقديرًا، فمرفوعٌ مُعرَبٌ بالضمةِ لَفظًا أو تقديرًا، وبنون مكسورةٍ في المثنى مفتوحةٍ في الجمع المذكر والواحدةِ المخاطبةِ عوَضًا عن حَركةِ المُفرد المُذكر، وأمَّا غير المفردِ المذكر منه إذا كانَ مؤكَدًا بإحدى النونين المؤكدَتين فإعرابُهُ بنونٍ مقدرةٍ حُذِفت كراهةَ اجتماع النونات كما يأتي

(إن تجرد): المضارعُ

(عن ناصب وجازم فمرفوع): الشرط بجملة دليل جوابه وهو قوله: فمرفوعٌ، أي فهو مرفوعٌ جوابُ للشرط المتقدم، فالفاءُ داخلةٌ في الأصل على الشرط المتأخر، تَقدّمت فاتَّصلت بدليل جوابه، أي نقول : جملةُ جواب الشرط المتقدم أعني، فهو مرفوع دليل جواب الشرط المتأخر، إنَّ المضارعَ مُعربٌ بالضمة قلما يأتي

(وإلَّا): أي وإن لم يَتجرَّد عما ذَكَر

(فمنصوبٌ) : إن دخله الناصبُ بفتحةٍ ظاهرة أو مقدرةٍ وبحذف نون الإعراب

أو مجزومٌ : إن دخله الجازم بسكونٍ أو بحذف الحرفِ الآخر إن كانَ[١١/أ] حرفُ علةٍ أو بحذف النون كالمنصوب

(وفعلُ الأمر): الحاضرُ

(مبنيٌّ): وفي نسخة(**مبني على ما يجزم به مضارعه المشتق هو منه**)[3] عند الأكثرين ممَّا مَرَّ ذكرهُ وهو مذهبُ البصريين لعدم ما يقتضي الإعراب من حرف المضارعة التي بسببها شابَهَ المضارعُ الاسمَ، إلَّا أنَّه لمَّا شابهَ الأمرُ باللام في معنى الطلب، أُفِيض عليه

---

[1] ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب:٤/٢٠ .

[2] ينظر: المصدر أعلاه الصفحة نفسها .

[3] ينظر : الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية :١/١٠٥ ، للسيد علي خان المدني (ت:١١٢٠ه).

صُورةُ المجزوم، أو لأنَّ قياسَهُ أن يكونَ مَجزوماً باللام، لكن لمَّا حُذِفت اللامُ مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال، زالت علة الإعراب، أي الموازنة فَرَجعَ إلى أصله من البناء فبقيَ حركةُ أو حرفُ آخره مَحذوفًا للوقف، كما كانَ في الأصل محذوفًا للجَزم وعند الكُوفيينَ[1] هو معربُ مجزومٌ بلامٍ مقدرة وسيأتي تَفصيلُهُ في الجوازم

(فائدة): أي هذه فائدةٌ

(الإعراب): في اللغة الإبانةُ والإفصاحُ، أعربَ فلانٌ عمَّا في نَفسه أي أبانهُ وأظهرهُ[2]، وفي عَرفِهم[3] أثرٌ بالتحريك وهو حصولُ ما يدلُّ على وجودِ المؤثر أو ما بقيَ من رسمهِ

(يَجلبهُ): من باب ضَربَ وطَلبَ أي علامة يسوقها

(العاملُ): وهو لغةً الصانعُ[4] وعرفًا ما يَتقُّومُ به المعنى المُقتضي للرَفع[5] أو النَصب أو الجزاء والجزمِ مَعنويًا كانَ كالابتدائية مثلًا في الاسم والتَجرُّد عن الناصبِ والجازم في المضارع أو وقوعه موقع الاسم، أو لفظيًا كالأفعالِ ناسخِها وغيرِ ناسِخها، والحروفِ ظاهرِها أو مُقدرها قيل: ويعنونَ بالتَقوّم نَحوًا من قيامِ العَرَضِ بالجَوهر[6] فإنَّ معنى الفاعليَّة والمفعوليَّة والإضافة: هو كون الكلمةِ عُمدة أو فَضلة أو مُضافًا إليها وهي كالأعراضِ القائمةِ بالعُمدة والفَضلة والمضافِ إليه بسبب تَوسط العاملِ، وإسنادُ الطلبِ إلى العامل مجازٌ وإنَّما تَجلبُه أنتَ لبيانِ مُقتضى العامل، فيكون من باب إقامةِ السَّبَب مقامَ المُسبَّبِ[7]

(في آخر الكلمة) : صفةٌ ثانيةٌ للأثر أو مُتعلَقه يَجلبُه، فهيَ على هذا بمعنى إلى أو ضَمَّن الفعلَ معنى التَمكين ،أي يَسوقُه إلى الآخر أو يَسوقُه مُمَكِّنًا إيّاه في آخر الكلمة الذي هو محلُ الإعراب، اسمًا كانت أو فعلًا وإنَّما كانَ الإعرابُ في الآخر لأنَّ نفس الاسم تَدلُّ على الذات، والإعراب على صفتها ولا ريبَ أنَّ الصفةَ متأخرةٌ عن الذات طَبعًا فناسب أن تُؤخَر وضعًا[8] والفعلُ فرعٌ على الاسم

---

(1) ينظر : كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين:١٧٦، المسألة (١٥) .

(2) ينظر: تهذيب اللغة [باب العين والراء مع الباء] :٢/ ٢١٩، للأزهري .

(3) أي أن مقصود المؤلف في اصطلاحهم لأنَّ لكلِّ أهل علم أو فن مصطلحاتٌ خاصة بهم ، حتى تتمايز العلوم بتمايز مصطلحاتها .

(4) ينظر: لسان العرب :٤٧٥/١١، [حرف اللام فصل العين] ،لـ محمد بن منظور الأفريقي (ت:٧١١هـ)

(5) ينظر : الكافية في علم النحو :١١، لابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ) .

(6) مقولتان فلسفيتان ، والمقصود من الجوهر: هو الموجود لا في موضوع وهو القائم بذاته ، والعرض :هو الموجود في الموضوع ، والذي لا يوجد قائمًا بذاته ، فالجسم هو جوهر ، وما يعرض عليه من الألوان والأشكال عرض ،ينظر :بداية الحكمة :٨٦، للعلامة محمد حسين الطباطبائي .

(7) وهو أسلوب في لغة العرب مطرد في القران والحديث ، فمن القران قوله تعالى : (وجزاءُ سَيئةٍ سَيئةٌ مثلُها)، الشورى: ٤٠، والجزاء لا يكون سيئة، لكن سمي الجزاء - الذي هو السبب – سيئة ، فسمي الشيء باسم سببه ، ينظر: مجمع البيان في تفسير القران : ٨/٨، للشيخ الطبرسي .

(8) ينظر: كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين:١٦١، المسألة:(١٠) .

(لفـظاً): إمَّـا حـالٌ مـن مفعـولِ يجلبـهُ، أي ملفوظـا بـه أو مفعـولٌ مطلـقٌ، أي جَلبـا لفظيًـا، أو محذوف الجار أي في اللفظ ، وعلى الأخير، فيجوزُ أن يكون قيدًا للأثر وليجلبه نحو: جاءَ زيدٌ أبوكَ يضحكُ، ورأيتُ عمروَ أخاكَ لن يَرمى، ومررتُ ببكرٍ ذي المال لم يَعطِ

(أو تَقديرًا): نحـو : جـاءَ الفتـى غلامـيَّ وهـو يَرضـى، ورأيـتُ موسـى صَـديقي لـن يَخشـى، ومررتُ بعيسى جاري، والجزمُ لا يُقدَّر وجاءني مُسلميَّ جَميعًا مضـافًا إلـى اليـاء خلافًـا لابـن الخشاب[١] والجرجاني[٢] وستَعرفهُ .

(وأنواعهُ) : أي أصناف الإعراب .

(أربعة) : رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ وجزمٌ إعرابهُ على قياسِ ما مرَّ مِرارًا أي كقياسِ مُسمياتٍ بهذه الأسـامي، وهـذه الأسـامي مُختصّـةٌ عنـدَ البَصـريَّة بالإعرابيـاتِ دون البنائيـات المُلقبـة عنـدهم بالضَمة والفَتحة والكَسرة والسُكون، أو الوقفِ ويطلقونها على الإعرابيات قليلًا وأمَّا الكوفيَّة[٣] فَيطلِقونَ الإعرابِ على كِلتِيهما ولا يُفرقونَ بَينهما والفَرقُ أولى ثمَّ أطلقوا ألقابَ الإعرابيـاتِ على الحروفِ الإعرابية، كما أطلقوا لقبَ بعضِ الحَركاتِ الإعرابية على بَعضها مجازًا فقالوا: الفتحـةَ فـي بأحمدَ جرٌّ، والكَسرةَ فـي رأيتُ مُسلماتٍ نَصبٌ، وإنَّما كـانَ الإعـرابُ مُختلفًا لأنَّـهُ وُضِعَ للدِلالة على المعاني المُتناوبـة علـى الاسم من الفَاعليةِ والمَفعوليـةِ ومـا أُلحق بهمـا ومـن الإضـافة فلمـا كانـت مَعانيـه مُختلفةً لا جرمَ كـانَ الإعـراب مختلفًـا، ثـمَّ الحركـاتُ علـى مـا قالـهُ بَعضُ المحققين[٤]: في الحقيقة أبعاضُ حُروفِ المدِّ بحيثُ، لو أُشبِعت الحَركـةُ صـارتْ حَـرفَ مَدٍّ تامٍ فَضمُ الحَرف في الحقيقة إتيانُ بعدهِ بلا فصلٍ ببعضِ الواو وكَسرهُ إتيـانُ بعده بجزءٍ من اليـاء، وفَتحـهُ إتيـانٌ بشـيء مـن الألـف والَّا فالحَركـةُ والسـكونُ صـفاتُ الأجسـام، فـلا تَحـلُّ الأصواتَ لكنَّك لمَّا كنتَ تـأتي بعدَ الحَـرف ببعضِ حُـروفِ المَدِّ سُمِّي الحـرفُ مُتحركًـا، كأنَّـكَ حَركَت الحَرفَ إلى مخرجِ حرفِ المدِّ وبضدِ ذلكَ سكونُ الحـرفِ فالحَركـةُ دائمًـا بعدَ الحَـرف لكنَّها من فِرطِ اتصالها به تُوهِم أنَّها معهُ لا بعدهُ

(فالأولان) :[١١/ب] ـ غلبَ الأوَّلُ على الثاني في التَسمية لتقَدمهِ والتَغليبُ بَابٌ واسعٌ[٥] أي الرفعُ والنصبُ .

(يوجدان): الوجودُ ضدَّ العدم، فعلُه مُجهولُ الفاعلِ دائمًا يقالُ: وُجِد فهو موجودٌ أي حَصلَ، ويُحتَملُ كونه مصدرُ قولك: وجدتُ الشيءَ كوعدَ كَالوجدانِ بالكسرِ، أي أدركتُه وظفرتُ به[٦]، أي يَحصُلان ويُدركان

(في الاسمِ والفعلِ): على سبيلِ الاشتراك

---

[١] ينظر: المرتجل في شرح الجمل :١٠٨.

[٢] قال عبد القاهر الجرجاني في كتابه الجمل، ((والبناء في الأسماء يكون لازمًا نحو: (من) و(كيف) وعارضًا وذلك في خمسة أشياء : المضاف إلى ياء المتكلم .....)) ينظر : الجمل : ١١ .

[٣] ينظر: في تفصيل المسألة ، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : ٣٩٨/٢، ٣٩٩ .

[٤] ينظر : سر صناعة الإعراب :٣٣/١.

[٥] ينظر: إصلاح المنطق: ٢٨١، لابن السكيت .

[٦] ينظر : لسان العرب :٤٤٥/٣ ، [حرف الدال فصل الواو]

(والثالثُ): وهو الجَرُّ
(يَختصُ بالاسمِ): ليسَ فيه قَلبٌ ،أي لا يَلحقُ غيره
(والرابعُ): وهو الجزمُ
(يختصُ بالفعل): لما عرفتَ من استيفاء الاسمِ لأصالته في الإعرابِ الحركات الثلاث، والفعل لفرعيَّته عليه، فبه أُعطِيَّ ما يكونُ من عَمله وهو الرفعُ والنصبُ، وزُويَّ عنه ما لم يَكن من عَمله، وهو الجَرُّ لاختصاص عامله بالاسم فعوضوا عنه بالجزم لاختصاص عامله به
(والبِناءُ): بالكسر لغةً نقيضُ الهدم[1] أحدُ مصادر، بَنى زيدٌ بيتاً، كـ(رمى) ثُمَّ استعمل مَجازًا في وضع شيءٍ بشيءٍ على صفة الثبوتِ وعرفًا .
(**كيفيَّة**): أي حالةٌ مأخوذة من كيفَ الذي هو للسؤال عن حالِ الشيء تَقولُ: كيفَ زيدٌ؟ أي على أي حالٍ، أو في أي حالٍ هو، على خلافٍ يأتي والعربُ إذا أرادوا المعنى المصدريَّ من الأسماء الجامدة أضافوا إليها الياء المشدَّدة والهاء المصدريتين كالزَيديَّة، وقد تُزادُ ألف، لغة أيضًا كالوجدَانيَّة والخُسروانيَّة والإمعانيَّه، كَنَّى (قدس سرّه) بالكيفية عن حركة أو سكون.
(في آخرِ الكَلمة لا يَجلِبُها عاملٌ) : وسُميَّ المَبنيُّ مبنيًا لبقائهِ على حالةٍ واحدةٍ كالبناءِ المَرصوص
(وأنواعهُ): أي أصنافُ ما يُبنَى عليه المَبني والأنسبُ أن يقال: وأنواعها كما لا يخفى لكنهُ (قدس سره) غيّره للتفنن نظرًا إلى المعنى
(ضمٌّ وكسرٌ وفتحٌ وسكونٌ): تقدَّم ذِكرُها
(فالأولان): أي الضمُّ والكَسرَ
(يوجدان) : يَحصلانِ أو يُدركان
(في الاسمِ والحَرف) : فالاسم
(نحو: حيث): وهو ظرف مبنى على الضم على الأشهر لما يأتي في الإضافة
وأمس : ظرف زمان لليوم الذي قبل يومك بليلة وقد يستعمل أيضًا فيما قبله مطلقاً قلَّ أو كثر مجازًا نحو: ﴿ **كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ**﴾ [سورة يونس من الآية :٢٤] فعلى الأول يبني على الكسر في لغة الحجازيين ويعرب غير منصرف مطلقًا عند بعض بني تميم أو حالة الرفع ويبنى على الكسر في حالتي النصب والجَرّ عند (بعضٍ)[2] آخرَ منهم على خلافٍ فيه[3]
وأمَّا على الثاني فهو مُعرَبٌ، فَصَلنا ذلك في الشرح عَندَ ذكرِ غيرِ المُنصَرف
(والحُرفُ نحو: مُنْذُ) : بسكونٍ بينَ ضَمتين ويأتي ذِكرهُ في حُروفِ الجَرَّ
(ولامُ الجرّ): على المَشهورِ غيرَ لامِ الاستغاثةِ فإنَّها تُفتحُ [4]

---

[1] قال في لسان العرب: ١٤/ ٩٣،((والبَنْيُ: نَقيضُ الهَدْم، بَنَى البَنَّاءُ البِناءَ بَنْياً وبِنَاءً وبِنًى، مَقْصُورٌ، وبُنْيَاناً وبِنْيَةً وبِنَايَةً وابْتَنَاه وبَنَّاه))
[2] في متن المخطوطة وردت (بعضهم) والصواب ما أثبتناه لإضافة آخر إلى (بعض) .
[3] ينظر: شذور الذهب في معرفة كلام العرب :١/ ١٢٦،١٢٧، ١٢٩ .
[4] ينظر: الكتاب :٢/٢١٥، باب ما يكون النداء فيه مضافا إلى المنادى بحرف الإضافة .

ولو قالَ: باءُ الجرّ لسلمَ من تكلّفِ هذا الاستثناء، وقَيَّد اللامَ بالجرّ للزوم فتح غيرها ولا بناءَ على الكَسر في الأفعال سُماعًا، وأمَّا نحو:(قِ وعِ وفِ) فالكَسرةُ فَيها كَسرةُ عينِ الفعلِ والأخيرُ إن غَلبَ الأخيرُ على المُتقدِّم عليه المُتصل به لشُهرة اسمه أي الفتح والسكون

(يوجدان في الكلم الثلاث نحو: أين): وهو حرفٌ يُسأَل به عن المكان

(وقام) : فعلٌ ماضٍ

(وسوف): حرفُ استقبالٍ والثلاثُ مبنياتُ على الفتح

(وكم) : إمَّا استفهاميَّةٌ أو خبريَّة وهما اسمان،

(وقُم) : فعلُ أمرٍ

(وهل) : حَرفُ استفهامٍ والثلاثُ مَبنياتٌ على السكونِ عندَ البصريين وأمَّا عندَ الكوفيينَ ففعلُ الأمرِ مَجزوم[1] كما مَرَّ ويأتي .

(توضيحٌ): أي هذا كشفٌ وتبينٌ لما ظُنَّ أنَّه مبهمٌ من علامات أنواع الإعراب

(علائمُ الرفع) : بالهمزة جمعُ علامةٍ وقد مضى الكلامُ على هذا الجمع[2] وهمزتهُ في الحَدائقِ أي علاماتُ الرفعِ .

(أربع) : وقوله:

(الضمةُ والألفُ والواوُ والنونُ): بدلُ تفصيلٍ من أربعٍ أو خَبرٌ لمحذوفٍ، أي هي

(فالضمة): علامةُ الرفعِ

في الاسم المفرد والجمع المكَسَر: اسمُ مفعولٍ من التَكسير وهو ما تغير بناءُ واحده إمَّا حقيقةً بتبديل حَركةٍ فيه كـ(أُسد وأُسُد)، بضمٍ وبضَمتينِ للاتباعِ، وهو شائعٌ في كلِّ ما كانَ على وزن (فُعُل) مفردًا كانَ أو جمعًا، أو بإدخال حَرفٍ فيه كـ(فارسٍ وفوارسَ) أو لكليهما كرجلٍ ورجالٍ وإمَّا حُكمًا كـ(فُلْك) بالضَمِّ والسكون جُمع فَلَك، مثله وزنًا فضمةُ المفرد هي ضمة قُفل، وضَمةُ الجمعِ ضَمةُ أُسد، كذا قالوا وقد يتبَعُ العينُ منه الفاءَ، وهذا الجمعُ قسمان: قلةٌ [١٢/أ] وهو ما وضعِ لأقلِّ عددِ الجمعِ وحَدُّها من الثلاثة إلى العَشَرة وكثرةٍ وهو ما وُضعَ لأكثرِ العدد، وحَدَّها، ما فوق العَشَرة إلى مالا نهاية له، وقال عَلَّامةُ تِفتازان[3]: إنَّهُ من الثلاثة إلى ما لا نهايةَ له[4] فالفرقُ بينه وبين جمعِ القلةِ من جهة النهايةِ لا البداية، والمشهورُ من أوزانِ جَمعِ القلة أربعةٌ: (أَفعُل) بالفتح وضم العين (كالكُلُب) جمع كَلب بالفتح، و(أَفْعَال) بالفتح كـ(أَجْمَال)

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٢٧/٢، مسألة :٧٢ .

(٢) تقدم في الصحيفة : ١٧ .

(٣)مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني سعد الدين (ت : ٧٩٣هـ) ، من أئمة العربية والبيان والمنطق. ولد بتفتازان من بلاد خراسان وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها، ودفن في سرخس. كانت في لسانه لكنة ، ينظر: كتاب الأعلام: ٢١٩/٧.

(٤)قال العلامة التفتازاني في التلويح :(اعْلَمْ أَنَّهُمْ لَمْ يُفَرِّقُوا فِي هَذَا الْمَقَامِ بَيْنَ جَمْعِ الْقِلَّةِ، وَجَمْعِ الْكَثْرَةِ فَدَلَّ بِظَاهِرِهِ عَلَى أَنَّ التَّفْرِقَةَ بَيْنَهُمَا إنَّمَا هِيَ فِي جَانِبِ الزِّيَادَةِ بِمَعْنَى أَنَّ جَمْعَ الْقِلَّةِ مُخْتَصٌّ بِالْعَشَرَةِ فَمَا دُونَهَا، وَجَمْعَ الْكَثْرَةِ غَيْرُ مُخْتَصٍّ لِأَنَّهُ مُخْتَصٌّ بِمَا فَوْقَ الْعَشَرَةِ، وَهَذَا أَوْفَقُ بِالِاسْتِعْمَالَاتِ)، ينظر : التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه : ١/ ٩٤.

جمع جمل بالتحريك، و(أَفعِلَة) بالفتح وكسر العين (كأَغلِمة) جمعُ غلامٍ و(فِعْلة) بالكسر كـ(صِبْيَةٌ) جمعُ صَبيٍ على فَعيل، وزادَ بعضُهم خامسًا وهو جَمعُ السلامةِ كَـ(زيدين)، وهندات، وقائمين، وقائمات، ونَسبهُ إلى سيبويه [1] واشترطَ بعضُهم تجرَدَهُ عن لامِ التعريف كما مثَّل؛ لأنَّ اللامَ فيه يدلُّ على العموم[2] وقيلَ: هو للكثرةِ وعندَ نَجمِ الأَئمةِ (قُدِّسَ سرُه) أنَّ جمعَ السلامةِ لمطلقِ الجمعِ من غير نظرٍ إلى قلةٍ وكثرةٍ [3] ، وأمَّا أبنيةُ جموع الكثرة فكثيرةٌ جدًا وقال بعضُهم: إنها ترتقي إلى أربعين بناء وتفاصيلها في علم الصرف وقد يخلف أحدهما الآخر سواء كان الاسم المفرد والجمع المكسر مذكرين أو مؤنثين، نكرتين أو معرفتين، جمعُ كثرةٍ كان الجمعُ، أو قلةٍ نحو: جاءَ زيدٌ ورجلٌ، وهندُ وطلحةُ وامرأةٌ، وقائمٌ وقائمةٌ، والرجالُ ورجالٌ، والضَّوارِبُ وضوارِبٌ والأكلُبُ وأكلُبٌ

(وفي الجمع المؤنث السالم): السلامةُ بناءِ واحدهِ، نكرةً كانَ أو معرفةً. وهذا هو الذي يُجمَعُ بالألف والتاء، ويكونُ في أمور.

أحدها: علمُ المؤنث، سواء كانَ مع علامة التأنيث، كفاطمةَ وفاطماتٍ، وصحراءَ وصحراواتٍ، وسلمى وسلمياتٍ أو بدونها، كهندٍ وهنداتٍ ودعدٍ ودعداتٍ .

الثاني: صيغةٌ فيها علامةُ التأنيث ظاهرةٌ، ولم يكن مذكرُها على أفعَل ولا فَعلان سواء كانت صفةً لمذكرٍ حقيقيٍّ عاقلٍ كرجالٍ ربعاتٍ وعلاماتٍ، والرجالُ الربعاتِ والعلاماتِ، أو لمذكرٍ غيرِ عاقلٍ، سواءٌ كان تذكيرهُ حَقيقياً كالصافاتِ والصافناتِ للذكور من الخيل، أو غيرَ حقيقيٍّ كالأيامِ الخَاليات، وللفرقِ بين العاقل وغير العاقلِ الذي هو فرع العاقل، كما أنَّ المؤنثَ فرعُ المذكرِ، ولذا أُلحِقَ بالمؤنث وجُمعَ جَمعَهُ هو صفةٌ لمؤنثٍ، كالضارباتِ وحبلياتٍ ومعرَّفهُما، أو صفةٌ خُماسيَّة أصليَّة الحروف، مُشتركةً كانتْ أو مختصةً بالمؤنث كالرجلِ الصهصلق، أي شَديدُ الصوتِ، والمرأةُ الصهَصلَق[4] أي الصخَّابةُ، والمرأةُ الجَحمرش[5] أي الكبيرة، فتَجمعُها بالألف والتاء، لكراهة تكسيرهما وتقول: نسوةٌ صَهصلقاتٍ وجحمرشاتٍ أمَّا إذا لم تَكن الصفةُ ذاتُ علامةً ظاهرةً ولاخماسيَّة الحروفِ الأصليَّة، سواءٌ كانَ له مُذكرٌ يشاركُهُ في اللفظِ كصريحٍ وصبورٍ وغيرهما، ممَّا يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ فلم يجمع بالألف والتاء حَملًا على مذكراتها، أو امتنعت عن الجمع بالواو والنون أو لم يكن له مذكرٌ كحائضٍ وطالق، فرقاً بين ذات التاء وبين المجرد عنها .

الثالث: اسمُ جنسٍ مذكرٍ لا يعقل، إذا لم يأتِ له جمع تكسير كحماماتٍ وسرادقاتٍ وكذا كل خماسيٍّ أصلي الحروف كَسفرجلاتٍ، لاستكراه تكسيره، وهذا الجمعُ غير مطرد إلّا عند الفرَّاء فمطرود لا يقال : جَوالقات لتكسيره على جَواليق .

الرابع: الجموعُ التي لا تكسَّر تأنيثه كرجالات وصواحبات ولا يقالُ: أكلباتٍ لقولهم فيه: أكالب

---

[1] ينظر : شرح المفصل لابن يعيش: ٣/٢٢٤، فصل: جمع القلة وجمع الكثرة .

[2] لم أقف على صاحب هذا الرأي فيما طالعته من كتب النحو .

[3] ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب:٣ /٣٩٧ .

[4] قال في لسان العرب :١٠/ ٢٠٧،((وَرَجُلٌ صَهْصَلِقُ الصوتِ: شديدُه. وامرأَة صَهصِلقٌ وصَهْصَليقٌ: شَدِيدَةُ الصَّوْتِ صَخَّابة، وَمِنْهُمْ مَنْ قَيَّد فَقَالَ: الصَّهْصَلِقُ الْعَجُوزُ الصَّخَّابَةُ))

[5] قال في لسان العرب: ٦/ ٢٧٢،((الجَحْمَرِش مِنَ النِّسَاءِ: الثقيلةُ السمِجَة، والجَحْمَرِش أَيضاً: الْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ، وَقِيلَ: الْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ الْغَلِيظَةُ)) .

الخامس: علمٌ لمذكرٍ مؤنثٍ بالتاء كطلحةَ وطلحات، خلافًا للكوفيين وابن كيسان[١]
فإنَّهم أجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان[٢] بفتحها قياسًا[٣]، وعلى الجمع بالألف والتاء نحو الطلحات بفتح لأنَّ حقه الألف والتاء، كما قالوا أرَضون بفتح الراء في جمع أرضٍ بسكونها لما أنَّ حقَّه الألف والتاء، وقال غيرهم: جمع مثل هذا العلم بالواو والنون خلاف الاستعمال لقوله:(لوالي)[٤] سجستان طلحة الطلحات، وخلاف القياس لأنَّ التاء ولو بقيت لزم اجتماع علامتي التذكير والتأنيث في كلمة، وان حذفت كما فعلوه لزم حذف الشيء بلا دليل عليه .

(وفي المضارع) : المجردِ عن العواملِ نحو: زيدٌ يضرب

(الألف) : علامة الرفع .

(في المثنى) : اسمُ مفعولٍ من تثنيةِ الشيءِ تثنيةً وتثنِّيًا أي عَطفتهُ[٥]، مبالغةً في تَثنَّيتُ العود كرَميتُ .

(وهو في عرفهم): أي اسمٌ

(ما دلَّ على اثنين): متفقين إمَّا في الجنس [١٢/ب] ـ كالرجلين، أو في الاسم حقيقة، بالاشتراك الوضعي كالزيدين، أو ادعاءً كالأبوين، بأن تجعل الاسم مسماه بالأب ادعاءً لقوة المناسبة بينهما، ثم تُؤوِل الاسمُ بمعنى المسمَّى به ليحصل مفهوم، يتناولهما فيتجانسان باعتباره، فمعنى الأبوين المسميان بالأب، وكذا الحال في الشمسين والقمرين، ويسمَّى هذا النوع بالتغليب وهو بابٌ واسعٌ واشترطوا فيه تصاحبهما وتشابههما حتى كأنهما شيء واحد، وينبغي ان يُغلَّبَ الأخفُ لفظًا لأنَّ الخفَّة هي (المقصودةُ) من التغليب، إلَّا إذا اجتمعَ مُذكرٌ ومؤنثٌ فيُغلَّبُ المذكرُ لشرفهِ، وإن لم يَكن أخف، وكذا الأشهرُ والأعرفُ[٦]، وهكذا ويشترطُ أيضًا أن لا يَحُصلَ التباس كما إذا أطلقَ على الابن والابنة ابنان وقيلَ: إنَّه سماعيٌّ لا يقاسُ عليه

(وأغنى) : افعال من غَنيَّ عنهُ كَرَضيَّ، أي اكتفى وأغنَيتُ عنكَ مَغنَى فُلانٍ، أي أجزأتُ

---

[١] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٤/١، مسألة : ٤ .

[٢] محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوي ، أحد المذكورين بالعلم الموصوفين بالفهم. ذكر أبو القاسم عبد الواحد بن علىّ بن برهان أن كيسان ليس باسم جدّه، وإنما هو لقب أبيه. والله أعلم، وكان يحفظ مذهب البصريين فى النحو والكوفيين؛ لأنه أخذ عن المبرّد وثعلب. وكان أبو بكر بن مجاهد المقريء يقول: أبو الحسن بن كيسان أنحى من الشيخين- يعنى ثعلبا والمبرّد ، توفى سنة تسع وتسعين ومائتين فى خلافة المقتدر بالله ، ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة : ٣/ ٥٧ .

[٣] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٤/١، مسألة : ٤ .

[٤] لفظة (والي) ساقطة من المتن ، ولا يستقيم الكلام من دونها ، إذ سجستان بلد، وليس هو المقصود من المثال ، بل المقصود والي هذا البلد ، وهو أحد ولاة بني أمية ولاه ابن زياد سجستان ، واشتهر بـ (طلحة الطلحات) ، لأن الذين تسموا بهذا الاسم كثر، وقد اشتهروا بالكرم ، وكان أجودهم فلقب بطلحة الطحات ، وهذا مراد الشارح من ذكره لطلحة هذا، ينظر: فوات الوفيات:١٣٤/٢ لـ محمد بن شاكر الملقب بصلاح الدين .

[٥] قال في لسان العرب:١٤/ ١١٦،((قَالَ أَبو مَنْصُورٍ: وأَصله مِنْ ثَنَيت الشَّيْءَ إِذا حَنَيْته وعَطَفته وَطَوَيْتَهُ. وانْثَنَى أَي انْعطف)) .

[٦] ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب:٢٠/٤ .

عَنكَ مَجزاه، أي وإجزاء[1] .

(عن متعاطفين) : أي اسمين عُطفَ احدهُما على الآخر لسببٍ ما، زِيدَ عليه من الألف أو الياء والنون فالعلامة كأنَّها قائمةٌ مقامَ المعطوف، ولا يظهر منه القولُ بأنَّ المثنى وكذا لجمع، أصلهما العطف بالواو كما قالَ بعضُهم: لأنَّ الإغناء عنهما ظاهر في أنَّ المثنى والمجموع مفردان اطلقا على شيئين وأشياء بلفظ واحد على وجه العطف كلفظي كِلا وكُل، إلَّا أنَّ هذين لمَّا لم يقعا على المفرد لم يحتاجا إلى علامة المثنى والجمع لعدم الالتباس بخلاف نحو: زيدٍ فإنَّهُ عند تثنيته وجمعه بلا علامة، تلتبس بالواحد فاحتاج إلى العلامة وإنَّما إعراب المثنى والمجموع بالحروف لأنَّهما لمّا كانا فرعين للواحد الذي استوفى الحركات وكانَ في آخرهما حرفٌ يَصلُح لأن يكون إعرابا وهو حرفُ مد يتولدُ منه الحركة، ناسب أن يَستتبعا أمرين خفةُ العلامة الدالة عليهما، وترك الإخلال بظهور الإعراب، احترازًا عن تكثير اللَّبس، وليكونَ إعرابهُما فرعًا لإعراب المفرد أيضًا لأنَّ الإعرابَ بالحروف فرعُ الإعراب بالحركاتِ وكانَ حروفُ الإعراب، أعني التي يتولد منها الحركاتُ ثلاثةٌ، فلو جعلَ إعرابَ كلِّ منهما بتلكَ الحروف الثلاثة، وقعَ الالتباس ولو خُصَّ بها احدهما بَقيَ الآخرُ بلا إعرابٍ فَوزِعَت عليهما بأن جَعلوا علامةَ الرفع في المثنى ألفًا، لأنَّها أخفُ الزوائد ومدلول بها على التثنية في الفعل، نحو: افعلا وفي الجمع واواً لأنَّها من أمَّهات الزوائدِ، ومدلولُ بها على الجَمعيَّة في الفعل، نحو: فعلوا، وضموا ما قبلها اتباعاً ثم جعلوا إعرابهُما حالتي الجَرِ بانقلاب الألف والواو ياءً على الأصل وفرقوا بينهما بأن فتحوا ما قبل الياء في المثنى دليلاً على الألف المنقلبة، ولخفة الفتحة وكسرة المثنى، وكسروهُ في الجمع لمناسبة الياء ولثقَل الكسرة وقلة الجمع ، وحملوا النصب على الجَرِّ لمناسبةٍ بينهما، لوقوع كلٍّ منهما فضلةً، فهل هذه الأحرف دلائل الإعراب أو علامة التثنية والجمع معًا؟، إذ لا تنافي بينهما وهو الأصحُّ[2] أو هي حروف إعراب والحركات مقدرة عليها كالاسم المقصور أو هي حروف إعراب وانقلابها علامة الإعراب فهما في حالة الرفع معربان بحركة مقدرة أو لانقلاب لم يحصل بعد أقوال[3] : فصَّلناها في الشرح وذهبَ الزجاجُ أنَّهما مَبنيان لتضمنها واو العطف، كخمسةَ عشرَ[4] وليس الاختلاف عنده إعرابا بل كل واحد صيغة مستأنفة، كما قيل: في ذين واللذين والذين، ورُدَّ بأنَّ المحذوف في خمسة عشر حرف العطف فقط فتضمنه المعطوف، فُبنى وهنا قد حذف المعطوف مع العاطف لو سُلِمَ أنَّهما كانا مكررين بحرفِ العطف فليسَ المتضمن لمعنى حروف العطف موجودًا ومن العربِ من يجعلونَ المثنى معربًا بالحركاتِ الظاهرة، في الأحوال الثلاث مع لزُومه الألف كقوله:

..... فالنَومُ لا تألفهُ العَينانُ[5]

---

[1] قال في لسان العرب: ١٥/ ١٣٨، ((وأَغْنَى عَنْهُ غَنَاء فلانٍ ومَغْناه ومَغْنَاتَه ومُغْناهُ ومُغْنَاتَه: نابَ عَنْهُ وأَجْزَأَ عَنْهُ مُجْزَأَه. والغَنَاءُ، بالفتح: النَّفْعُ. والغَنَاءُ، بِفَتْحِ الْغَيْنِ ممدودٌ: الإِجْزاءُ والكفايَة)) .

[2] وهذا الرأي هو مختار الرضي في شرح الكافية ، ورجحه الشارح هنا ، ينظر شرح الرضي : ٨٢/١.

[3] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف،: ٢٩/١ ، مسألة :٣ .

[4] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :٣١/١، المسألة : ٣ .

[5] مشطور من الرجز منسوب لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه : ٨٦/١ ، وقبله :

يأبتا أرَّقَني القَذَّان .....

بضم النون وقولُه:

أعرِفُ مِنهَا الجِيدَ والعَينَانا ..... [١]

ومنهم من غير مؤنة الألف في الأحوال ويقدِّرون إعرابه كقوله:

.....قد بَلَغَا في المَجْدِ غَايتَاهَا[٢]

إذ لم يقُل غايتيها قيل: ومنه: ﴿ **قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ** ﴾[سورة طه من الآية:٦٣] بتشديدٍ[٣]، نعني أنَّ تميم تُلحقُ المثنى والمجموع اسمين كانا أو وصفَين حالَ تجردهما عن الإضافة بنوعيها نونا عوضًا عما فاتها من الإعراب بالحركات، الذي هو الأصلُ في الإعراب ومن التنوين معًا على المشهور قيلَ: وهو مذهبُ سيبويه وإنَّما جازَ في الوصف وقوعُ علامةِ الرفع بعدَ الفاعل أَعني الألفَ والواو على القول بأنهما ضميران لأنَّ الضميرَ المرفوع المتصلَ كالجزء من الكلمة سيما إذا على حرفٍ واحدةٍ وخاصة إذا كانَ حرف مَدٍّ ثُمَّ تُكسرُ النون في المثنى لأصل التقاء الساكنين، ولولاهما لزم السكونُ لأنَّه أصلٌ [١٣/أ] في البناءِ أو لئَلا يَتوالى أربعُ فتحات في حالةِ الرفع وهي: فتحةُ ما قبل الألف بمنزلة فتحتين، وفتحة النون لو فتحت وحملوا النَصبَ والجَرَّ على الرفع طَردًا للباب وقد يفتحُ مع الياء وهو قَليلٌ كقوله :

على أحوذيَّين استَقلتْ عَشيَةً .....[٤]

الروايةُ بفتح النون ومعَ الألف كما هو ظاهرُ ابن مالك[٥]، وصرح به السيرافي[٦] وهو أقل[١] كقوله :

الشاهد: قوله: (العينان) ، حيث رفع المثنى بالضمة المقدرة على الألف، وأجراه مجرى الاسم المقصور، والأصل أن يقال: (العينان)(بكسر النون)، وهذا دليل أن بعض العرب يجعلون المثنى بالألف في جميع أحواله .

[١] مشطور من الرجز ينسب لرؤبة بن العجاج ولم أعثر عليه في ديوانه ، وقيل لرجل من ضبة ، وتتمَّتُه:

..... وَمنخِرين أَشْبَها ظَبْيَانَا

الشاهد فيه : (والعينانا) إذ فتح نون المثنى مع الألف وحقه (العينين)لأنه معطوف على منصوب ،ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٢ وهمع الهوامع: ١/ ٤٩، وشرح الأشموني: ١/ ٩٠، والخزانة: ٧/ ٤٥٢.

[٢]مشطور الرجز في وهو منسوب لرؤبة في ملحق ديوانه :١٦٨ ، وقبلَه :

إنَّ أَبَاها وأَبَا أَبَاها .....

الشاهد فيه : (غايتاها) حيث اعتبرها مفعولا به (لبلغ)على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقا ويكون الإعراب بحركات مقدرة .

[٣] هذه قراءة ابن كثير ، ينظر: معاني القراءات :٢/ ١٤٩ ، لمحمد بن أحمد الأزهري (ت:٣٧٠هـ) .

[٤] من بيت لحميد بن ثور الهلالي من الطويل وهو في ديوانه : ٥٥ ، وتتمَّتهُ :

..... فَمَا هِيَ إلاَّ لَمْحَةٌ وتَغِيبُ

[٥] قال ابن مالك في الألفية :

ونون مجموعٍ وما به التحق ... فافتح وقلَّ من بكسرٍ نطق

ونون ما ثنِّي والملحق به ... بعكس ذاك استعملوه فانتبه

[٦] الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد القاضي السّيرافي النحويّ ،سكن بغداد، وكان يسكن الجانب الشرقيّ، وولي القضاء ببغداد، وكان أبوه مجوسيا أسلم، واسمه بهزاد، فسماه أبو سعيد عبد الله ،وكان يدرس القرآن والقراءات وعلوم القرآن والنحو واللغة والفقه والفرائض والكلام والشعر والعروض والقوافي والحساب، وعلوما سوى هذه ،وكان من أعلم الناس بنحو البصريين، وينتحل في الفقه مذهب أهل العراق، وتوفّي في رجب لليلتين خلتا منه سنة ثمان وستين وثلاثمائة ، ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة :١/ ٣٤٨ .

أعرفُ مِنها الجَيدَ والعَينَانَا .....[٢]

ولم تُضمّ النونُ لثقَل الضَمة والتثنية لكثرة دورانها إلَّا نادرًا كقوله:

.....فالنَومُ لا تألفهُ العَينيانُ [٣]

كذا قال بعضهم: وقد مرَّ أنَّ البيتينِ من لزوم الألف والإعراب بالحركاتِ على لغةٍ وبفتح نون الجمع للساكنين وخفة الفتحة وثقل الجمع لدلالته على كثيرين، وللفرق بينه وبين المثنى إذ هو أسبق وقلَّ كَسرُها كَقَوله :

وقد جَاوَزتُ حَدَّ الأَربَعينِ .....[٤]

المرويّ بالكسر ولم يعكسوا لمَا مَرَّ من الحذر من توالي أربع فتحات في المثنى وعدمه هنا، أو لئَلا يلزمُ في غير الرفع اجتماعُ أربعِ كسراتٍ، هي كسرةُ ما قبلَ ياء التي بمنزلة كسرتين وكسرة النون وحملُ المرفوعِ عليه طردًا للباب أو نقول : في المرفوع لئَلا يلزم الثقل الناشئ من وقوع كسرة بعد ثلاث ضمات ضمة ما قبل الواو التي هي كضمتين ولم تضم النون لثقل الضمير والجمع أو لثقَل أربع ضماتٍ في الرفع وحمل غيره عليه وهي بدل من الحركة وحدها، وهو ضعيف لحذفها بالإضافة وقيل : بدل من تنوينين في المثنى وأكثر في الجمع بناء على أنَّهما كانا مقرونين مكررين ودونَ إثباته خَرطُ القَتاد وقال بعض الكوفيينَ: إنَّه تنوين حركة للساكنين فقويت بالحركة وعن الفرَّاءِ أنَّه للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه وبين المثنى المرفوع ويرُده ثبوته مع اللام وكذا مع الياء وواو الجمع ويحذف عند إضافتها نظرًا إلى إنَّها عوضٌ عن التنوين ولما يأتي في الإضافة ولا تحذف مع اللام نظرًا إلى أنَّها عوض عن الحركة فقط كذا قيل[٥] ويمكن أن نقول: إنَّها عوضٌ عن الحركة والتنوين الدالِّ على تَماميَّة الكلمة كما يأتي ونائبة عنه في هذه الدلالة والمضاف إليه دالٌّ أيضًا على التماميَّة فكرهوا توالي الدليلين ولم يحذفوها مع اللام للفصل مع ضعف النفي في الدلالة لنيابتها عن الدال بخلاف اللام فإنَّها لأصالتها فيها تحذف وإن فُصّل بينهما وبين المضاف إليه وقد تُحذفُ النون لشبهة الإضافة نحو: لا غُلامي لزيدٍ من المثنى ولا مُكرِمي لعمروُ وفي الجمع، إذا لم تَقدَّر اللام مقحمةً وقد تُحذفُ أيضًا لتقصير الصلة نحو: الضاربَا زيد والضاربوا عُمروا وقوله:

الحافظو عَورَةَ العَشيرة ..... [٦]

بنصب العورةِ وللضَرورَة كقوله:

---

[١] ينظر : شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (ت:٣٦٨هـ) :٣/٤ ، [باب تسمية المذكر باللفظ الاثنين والجمع الذي يلحق الواحد واوًا ونونا]

[٢] تقدم بيان الشاهد في هذا البيت في الصحيفة:٦٦ .

[٣] تقدم بيان الشاهد في هذا البيت في الصحيفة:٦٦ .

[٤] من بيت نسب لسحيم بن وثيل وهو من الوافر وتتمَّته :

وماذا تبتغي الشعراء مني .....

كما في إصلاح المنطق :١٥٦، وتخليص الشواهد :٧٤ وتذكرة النحاة :٤٨٠ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٧/ ٢٤٨، وجواهر الأدب :١٥٥ والمقتضب: ٣/ ٣٣٢، وهمع الهوامع: ١/ ٤٩.

[٥] ينظر : شرح الرضي للكافية :٨٩/١ .

[٦] صدر بيت لقيس بن الخطيم في ديوانه : ٢٣٨، وهو من المنسرح وتتمته :

.....لا يأتيهم مِن ورائِهم وكفُ

قطا قطا بيضُك ثِنتا وبيضي مِائتا[1]

وقد تحذفُ قبلَ لامٍ ساكنة اختيارًا

كما في الشَّواذ﴿ **إنَّكم لذائقوا العذاب** ﴾ [سورة الصافات من الآية:٣٨] ﴿ **وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ**﴾ سورة الحج من الآية(٣٥) بنصب المعمولين تشبيها لهما بالتنوين وقوله:

عمرو الذي هشم الثريد لقومه ..... [2]

تبصرتان:

الأولى: هل يجوزُ تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بلا شذوذٍ كالعينين والعيونِ لعين الماء وقرص الشمس والذهب مثلا وكالقرئين للطهر والحيض وذلك إما علامتهُما بمثابة واو العطفِ والمعطوفِ لأنَّ الاعتبار بالاتّفاق في اللفظِ دون المعنى أو على الشذوذ، أو لا يجوز لعدم وجدانه في كلامهم بالاستقراء أقوالٌ .

الثانيـة : قد يثنى الاسم بقصد التَّكثير والتَّكرير نحو: ﴿ **ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ** ﴾ [سورة الملك من الآية :٤] قيلَ : أي كرّةً بعد كرَّةٍ، أي رَجعًا كثيرًا، فاقتصر على أقل مراتب التكرير والتكثير، وهو الاثنان تخفيفًا ومنه قولهم : لبيك وسعديك، ونحوهما عند من قال: بانّها تثنيان ورُبَما قالوا: بمثل ذلك في الجمع نحو﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُون ﴾[سورة المؤمنون من الآية: ٩٩] قيل : أي أرجعْني أرجعْني ثلاثًا، أو أزيد فإن صَحَّ هذا فقليلٌ جدًا .

(وملحقاته) : بالجَرِّ عطفٌ على قولهِ: المثنى وهو كلُّ اسمٍ مفردٍ دلَّ على اثنين وضعًا بدون الزيادة

(وهي كِلاَ): للمُذكر .

(وكلتا): للمُؤنثِ وهما في تأكيد المثنى نظيرُ كلٍّ في تأكيد الجمع وما قيلَ : من أنهما مثنيان مأخوذان من كُل فخفّفت اللام وزيدت الألف للتثنية وحذف نونهما لمكان الإضافة اللَّازمة ولو استُعمِل مفردهما لقيل: كُل وكُلَّت، فليسَ بشيءٍ، وإنَّما أُعْربا إعراب المثنى لشدَّة شَبهِهما به لفظًا، لكونِ آخرهما ألفًا ولا ينفكَّان عن الإضافة حتى يتميَّزا عنه بالتجرُّد عن النون، ومعنًى لكونهما مثنييّ المعنى، ولا يُعرَبان هذا الإعراب إلَّا حالَ كونهما **(مُضافين إلى مُضمرٍ):** وذلكَ لكونهما مُفردينَ لفظاً مثنيَّين معنًى فلفظُهُما يقتضي الإعرابَ بالحركة [١٣/ب] ـ ومَعناهُما يقتضي الإعرابَ بالحروف فرُوعيَ فيهما كلَا الإعرابين فإذا أضيفا إلى مُظهرٍ، وهو الأصلُ

الشاهد فيه : الحا فظو عورة العشيرة(بنصب ، عورة) ،على الرواية المشهورة على أنها مفعول به لـ (الحافظو)، وعلى هذه الرواية تكون النون محذوفة من جمع المذكر السالم (الحافظو) للتخفيف لا للإضافة، وهذا جائز.

[1] قصة مثل قيل على لسان الحجل والقطاة ، ذكره أبو منصور الثعالبي في كتاب ثمار القلوب في المضاف والمنسوب :٥٤٤ .

[2] هذا صدر بيت لمطرود بن كعب الخزاعي وهو من الكامل وتتمته :

..... ورِجالُ مَكَّةَ مُسْنِتُون عِجافُ

من كلمة يمدح فيها هاشم بن عبد مناف، ورواه ابن دريد في الاشتقاق. وكان هاشم يسمّى عمرا، فسمّوه هاشما ؛ لأنه كان يهشم الثريد لقومه، ويطعمهم في المجاعات، والشاهد فيه : (عمرو)، حيث حذف الشاعر التنوين؛ للتخلص من التقاء الساكنين، التنوين وسكون اللام في الذي وهي ضرورة شعرية ، ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٤٥، وشرح المفصل: ٥/ ١٦١ .

فلم يكُونا تأكيدين للمُثنى حَينئذٍ، فلم يُلحقا به روعي جانب اللفظ الذي هو الأصل وأُعرِباَ بالحركات التي هي الأَصلُ لكن مُقدّرةً لكونهِما مَقصُورين وإذا أُضيفا إلى مضمرٍ وهو الفرعُ، فكانا تأكيدين روعيَ جانبُ المعنى، الذي هو الفرعُ وأُلحقا بالمثنى في إعرابه الذي هو الفرع، ثمّ لكونهما مفردي اللفظ مثنى المعنى جازَ رعايةُ اللفظِ في الإفراد بأن يعادُ عليهما ضَميرٌ مفرد نحو: ﴿ **كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا** ﴾ [سورة الكهف من الآية:٣٣] وكلاهُما جاءَ، وجاز رعاية المعنى وهو قليل، نحو كِلَا الرجلين قاما وكلاهُما قاما كذا قيل: وقد اجتمعَ الاعتباران في قوله:

كِلاهُما حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بينهما... قَد أقْلَعَا وكِلَا أنْفَيْهِما رابِ [١]

قيل: ويتعيَّن مراعاةُ اللفظ في نحو: كلَاهُما مُحِبٌّ لصاحبه، لأنَّ معناه كلٌّ منهُما محبٌّ

(واثنان) : للمُذكر

(وفرعاهُ) : وهما اثنتانِ وثنتانِ في لغةِ بني تميم للمؤنث ملحقان أيضًا بالمثنى إذ لم يَجيء مفردهما إثن وإثنة، لكنَّ وضعهُما وضعَ المثنى إذ هما كقولك: ابنان وابنتان وبنتان في حذف لامهِما لأنَّهُما من المثنى، ويُعرَبان إعرابَ المثنى سواء كانا مثنَّيين، أو مفردين معرَّفين أو مُنكَّرين مُركَّبين مع العَشَرة أو لا، والأمثلةُ ظاهرةٌ

وقيل: يمتنعُ إضافتهما إلى مثنى فلا يقالُ: اثنا الرجلين ولا ثنتا المرأتين، لأنَّهما صريحان في الاثنينيَّة، فيلزمُ إضافةُ الشيءِ إلى نفسه انتهى .

ولِئَلَّا يجتمعَ شيئان دالان على الإثنينيَّة فيما هو كالكَلمة الوَاحدة ولذا مَنعَ بعضُهم[٢] ، جاءَ الزيدان نفساهُما، كما يأتي في التأكيد .

والواو: علامة الرفع .

(في الجمع) : وفي نسخةٍ **(في جمع المذكر السالم)**[٣] وهو قَيدٌ لم يَحتج إليه، ولم يتعرض (قُدِّسَ سِرُّهُ) لتعريفه لأنَّهُ يُعرَفُ من تعريف المثنى أنَّ جمع المذكر السالم ما دل على أكثر من اثنين واغنى عن المتعاطفات بسبب ما زيد عليه من الواو والياء والنون اسمًا كان أو وصفاً كالزيدون والمسلمون[٤]، وعَرَّفَ بَعضُهم مطلق الجمع بأنَّه: ما دلَّ على جُملةِ آحاد مقصودةٍ

---

[١] البيت منسوب للفرزدق همام بن غالب ، وهو من البسيط ، ولم أعثر عليه في ديوانه :
وقد نُسِب إليه كما في أسرار العربية :٢٨٧ وتخليص الشواهد :٦٦ ، وشرح التصريح: ٢/ ٤٣، ونوادر أبي زيد :١٦٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٣١، ٤/ ٢٩٩، والخصائص: ٢/ ٤٢١، وشرح شواهد الإيضاح :١٧١، ومغني اللبيب :٢٠٤، الشاهد فيه: (كلاهما قد أقلعا) وقوله: (وكلا أنفيهما رابي) فقد أعاد الضمير إلى (كلاهما) في العبارة الأولى مثنى، وذلك قوله: (أقلعا) مراعاة لمعنى (كلا) وأخبر عن (كلا) في العبارة الثانية بمفرد، وذلك في قوله (رابي) مراعاة للفظ (كلا)، فدل ذلك على أنه يجوز مراعاة لفظ (كلا)، ومراعاة معناها.

[٢] ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب :١٩٤٧/٤ .

[٣] ينظر : شرح الصمدية للسيد صادق الشيرازي : ٢٤/١ .

[٤] مراد الشارح هنا أن تعريف الجمع ، يتضح بالضد من تعريف المثنى ، وقد بين ذلك ، بقوله :(ما دل على أكثر من اثنين ، وقيد المثنى السابق هو ما دل على اثنين .....).

بحُروفٍ مُفردةٍ بتَغيُّر ما[1]، أي بحُروفٍ هي مادة واحدة بتغيّر بحسب الصورة إمَّا بزيادةٍ أو نقصانٍ، أو اختلافٍ في الحركات والسكنات، كَما عَرفتَ في الجمع المكسَّر. فيدخل فيه الجمع بالواو والنون. ثُمَّ اعلم أنَّ ما دلَّ على أكثر من اثنين، ثلاثة اضرب، لأنَّه إمَّا موضوعٌ للحقيقةِ بدون اعتبارِ الفَرعيَّة، إلَّا أنَّ الواحد ينتفي بانتفائه ، وإمَّا لمجموعِ الآحاد المجتَمعة دَالًا عليه، كدلالة المفردِ على جملةِ أجزاءِ مُسمَّاه، أو كَدِلالة تَكريرِ الواحدِ بالعَطفِ

فالأوّل: هو اسمُ الجنسِ وهو غالبا فيما يُفَرقُ بينهُ وبينَ واحده بياءِ النسبَة في الواحد، كجُندٍ وجُندي، ورُومٍ ورُومي، أو بالتّاء أمَّا في واحده، كتَمرٍ وتَمرَةٍ ،أو في جنسه نحو: كَمأةٍ وكَمأ، وجبَاهٍ وجَبهَةٍ.

والثاني : هو اسمُ الجنسِ سواءٌ كانَ له واحدٌ من لفظه مُساويًا للواحد في تذكيره والنسبة إليه، كَركبٍ وصَحبٍ اسمُ جنسٍ لرَاكبٍ وصَاحِبٍ، تقول: رَكبٌ جاءَ بتذكير الفعل، وإن كانوا إناثًا بخلاف الجمع فإنَّه يُؤَنث الفعلُ معهُ نحو: قامتْ الرجالُ وينسب إليه نحو: رأيتُ ركابي، نسبةً إلى ركاب اسمُ جمعٍ لركوبَةً بالفتح بخلاف الجمع فإنَّه لا يُنسبُ إليه إلَّا بعد ردِّهِ إلى المفردِ إلّا إذا غَلبتْ عليه الجَمعيَّة كأنصاري، جمعُ ناصرٍ عند سيبويه[2] وأمَّا عند الأخفش[3] فجميع إسماء الجموع التي لها آحادٌ من تَركيبها، كجاملٍ وباقرٍ ورَكبٍ جَمعٌ، أو لم يكن له واحد من لفظه وكان على زِنة الآحاد كقومٍ ورهطٍ[4].

والثالث: هو الجمع سواء كان له واحدٌ من لفظه كرجالٍ وأُسود وزيدين أو لم يكن كأبابيل وحَكمنا بجمعيَّته لكونه على زِنةٍ لم تُبنَ عليها الآحادُ وغلبة التأنيث عليه نحو: ﴿ **أَبَابِيلَ - تَرْمِيهِم** ﴾ [سورة الفيل من الآيتين :٣-٤] ﴿ **سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ** ﴾[سورة النحل من الآية:٨١] بتأنيث فعلهما ثم هذا الجمع

نوعان: أحدهما المكسَّرُ وقد مضى ذِكرهُ[5]

والثاني: المُصَحَّح وهو الذي نحنُ بصدده ويسمَّى الجمعُ بالواو والنون، سالمٌ لسلامة بناء واحده، ثُمَّ إن كانَ الاسمُ عَلمًا لمذكرٍ عالمٍ، حال من تاء التأنيث لفظاً وتقديراً قيل: ومن التركيب أو صفة كذلك مع كونها القابلة لتاء التأنيث، أي لا تكونُ من باب أفعَل فَعلاء ولا فعلان فعلى [١٤/أ] ولا ممَّا يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، كصبور وجريح، جمع بالواوِ والنون رَفعًا، وبالياء والنون نصبًا وجرًّا، صَحيحاً كانَ كزيدون وقائمون، أو شبيهاً به وهو ما كانَ آخره حرفُ علةٍ قَبله حَرفٌ صَحيحُ ساكن كدلو وظبي، علمين لمذكر تقول: فيهما دَلون وظَبيون، وإن

---

[1] هذا تعريف ابن الحاجب ، ينظر: الكافية في علم النحو:٣٩ .

[2] ينظر : الكتاب لسيبويه : ٣/ ٦٢٤ ،[باب ما هو اسم يقع على الجميع] .

[3] أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيّ، مولى مجاشع. أخذ النحو عن سيبويه- وكان أكبر منه- وصحب الخليل أولا، وكان معلّما لولد الكسائيّ ، والطريق إلى كتاب سيبويه الأخفش؛ وذلك أن كتاب سيبويه لا يعلم أحد قرأه على سيبويه، ولا قرأه عليه سيبويه؛ ولكنه لما مات قرئ على الأخفش فشرحه وبينه. ولم يكن أيضا ناقصا في اللغة ، وذكر محمد بن إسحاق النديم في كتابه قال: مات الأخفش سنة إحدى عشرة ومائتين، بعد الفراء. قال: وقال البلخي في كتاب فضائل خراسان: أصله من خوارزم، ويقال: توفّي في سنة خمس عشرة ومائتين، ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة:٢/ ٣٦ .

[4] قال الرضي في شرحه للكافية : ((وعند الأخفش: جميع أسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها، كجامل وباقر، وركب: جمع، خلافا لسيبويه)) ، ينظر : شرح الرضي :٣٦٧/٣ .

[5] تقدم في الصحيفة : ٦٢ .

كـان مؤنثـاً جَمعًـا بـالألفِ والتـاء وقـد سـبقَ، وأمَّـا مـا أجـازه ابـن كيسـان مـن نحـو: أحمَـرون وسَكرانون[1]
مستدلاً بقوله:

..... حلائلُ أسوَدين وأحمرين[2]

فشاذٌ عند غيره وما عداهُ من الجموعِ فلا يخصُّ نوعاً من الأسماء، ولا من الصفات وقَيَّدنا عَلَم المذكر بخلوهِ عن التاء ليَخرُجَ نحو: طلحة فإنَّه لا يجمع إلّا بالألف والتاء إلّا عند الكوفيين وابن كيسان كما مَرَّ[3] في جمعِ المؤنث السالم، وليدخُلَ نحو: ورقاء وسلمى علمين لرجلين، فإنَّهما يُجمعان بالواو والنون اتفاقاً، لأنَّ علامة المؤنث حقيقةً هي التاء لا الألفان، فلا تَمنعانِ من الجمعِ بالواو والنون، لأنَّ المَمدودةَ تُقلَبُ واوًا عندَ الجمعِ لتماثلهما في الثقَل فتُمحى صُورةُ العلامة، والمقصورةُ تُحذفُ وتبقى الفَتحةُ دليلاً عليها، ولم تحذف للزومهما الكلمة، فكأنَّهما لامُهما، وقَيَّدنا الوصفَ بقَبولها التاءَ لأنَّ الغالبَ في الصفاتِ أن يكونَ كالفعل في أنَّه يفرق بين المذكر والمؤنث، وذلك لتأديتها معنى الفعل وإنَّما خُصَّ الجَمعُ المُصحَّحُ بالعَلَم والوصفِ بالشروط المذكورة ، لشَرف هذا الجمعِ لسلامَته وشَرف المُذكر العالم، وإنَّما خُصَّ العلمُ والوصفُ المذكوران بهذا الجمع دون غيرهما من نحو: رجلٍ وإنسانٍ وغيرهما ،أمَّا العلمُ فليمتازَ عن الجمعِ المُكسَّر الذي يكثر باعتباره التصرف في الاسم، ولا بُدَّ أن يكونَ العَلَم مُحفوظًا من التصرف ما أمكن، وأيضًا العَلَم يلحقُه الوهنُ بسبب زوال العَلميَّة مِنْه حين الجَمعيَّة فيجبَر بالتَصحيح وأمَّا الوَصفُ فلأنَّه لمَّا وضعَ مُشابها للفعل، مؤدّيًا معناهُ، مُعلَّاً بإعلاله مُصحَّحًا بتصحيحهِ، أُريدَ أن يَكونَ العلامةُ الدالةُ على صاحبه، الذي يَجري عليه في الجمع، كعلامة الفعل وهي في الفعلِ واوٌ فجعلت في الوصف أيضًا واوًا، ولمَّا لم يَكن في غير العَلَم والوَصفِ فاختصّا به من الباعث على التصحيح لم يجمع تصحيح ، كذا قالَ بعضُ المُحققين: وما يُرى في جَمعيَّة بعضِ غَير العُقلاء بالواو والنون كما في قاسطين ﴿ **أَتَيْنَا طَائِعِين** ﴾ [سورة فصلت من الآية:١١] ﴿ **فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِين** ﴾ [سورة الشعراء من الآية:٤] ﴿ **رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِين** ﴾[سورة يوسف الآية:٤] فَهوَ للتشبيه بالعقلاء في الصفات حيثُ كانَتْ مَصادرُ تلكَ الصفات من الطوع والخضوع والسجود من أفعال العقلاء كذا قالوا (وملحقاتهُ) : بالجَرّ عطف على الجمع، وهي كُلُّ ما دلَّ على أكثرٍ من اثنين، سواءً كان اسمُ جمعٍ، أو جَمعُ تَكسيرٍ، أو تَصحيحٍ لم يَستوفِ في الشروطَ .

---

[1] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:١/٣٤، مسألة :٤.

[2] هذا من بيت نُسِبَ لحكيم الأعور ابن عيّاش الكلبي ، وهو من الوافر وقبله :
فَمَا وَجَدَت بَناتُ بَني نِزارٍ .....
كما في خزانة الأدب: ١/ ١٧٨،والدرر: ١/ ١٣٢،وشرح شواهد الشافية :١٤٣، وبلا نسبة في خزانة الأدب: ٨/ ١٨، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ١٧١، وشرح المفصل: ٥/ ٦٠، وهمع الهوامع: ١/ ٤٥.
وعلى رواية : ((فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِي تَمِيمٍ)) وعلى هذه الرواية فالبيت للكميت بن زيد في ديوانه: ٢/ ١١٦
وأجاز بعضهم أن يقال: أحمرون وسكرانون واستدل بهذا البيت ، وقيل هو شاذ لا يقاس عليه .

[3] تقدم بيان ذلك في الصحيفة :١٦٧، من هذا النص المحقق فليراجع .

(وهي أولو): وهو اسمُ جمعٍ بمعنى أصحاب لعدم وجود مفردٍ له من لفظه بل مفردهُ ذو بمعنى صاحب[1] نحو: ﴿ **وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ** ﴾[سورة البقرة من الآية:٢٦٩] أي أصحابُ العقول

(وعشرون وبابه): يعني العقودَ الباقيةَ إلى التسعين وكُلُّها أسماءُ جُموعٍ قالوا: ولو كانت جُموعًا لزمَ اطلاقُ عشرينَ على ثلاثين، وثلاثينَ على تسعةٍ وهكذا إذ أقلُ الجمع ثلاثة أقوال: وسيأتي في الأعداد أنَّ ثلاثين مَثلاً عَندَ بَعضهم جَمعٌ لثلاثةٍ، لأنَّه ثلاثةٌ عَشرَ مراتٍ، والأحسنُ أن يقالَ: إنَّ هذهَ العقودُ الثمانيةُ تدلُّ على معانٍ معينةٍ ولا تَعيينَ في مَدلولات الجموع، وأمَّا جمعُ التكسير فـ (كأَرَضينَ) بالتحريك، و(سِنِين) بالكسر جمعُ أرضٍ وسنةٍ بالفتح فيهما وقياسهما أن يجمعا على أراضي أو أرضات، وسنهات أو سنوات لأنَّهما مؤنثان تصغيرهُما على أُريضة وسُنينة أو سُنية، على خلافٍ في أصل سَنة، هل هو سنه أو سنوة[2]، قال تعالى: ﴿ **وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا** ﴾ [سورة الزلزلة الآية:٢] ولذا حُكِم بأنَّهُما مُلحقانِ بالجَمع السالم .

وأمَّا الجَمعُ المُصحَّح الذي لم يَستوفِ الشروط فـ كالأهلين فإنَّه وإن كانَ جمعُ أهلٍ إلَّا أنَّه ليسَ بعلمٍ ولا صفةٍ، بل اسمٌ لخاصة الشيء الذي ينسب إليه كأهل الرجلِ لامرَأته وعياله وأتباعه، وأهلُ الإسلامِ لمن يَدين به، وقيل لاتحاد مدلولي المفرد والجمع، وهو ليسَ بسديدٍ، والواو أيضًا علامةُ الرفع في .

(والأسماء الستة): والحصرُ استقرائيٌّ على الأظهر .

(وهي أبوهُ وأخوه) : وأصلُها أبو وأخو بالتحريك بدليل جَمعهما على آباء وآخاء، وربما جمعا بالواو والنون كقوله:

..... بَكين وفدينا بالأبينا[3]

وقوله :

..... وكُنتم شَرَّ بني الأخينا [4]

(وحموها): أنثَ الضميرَ لأنَّ الحَمُ بالفتح، قريبُ الزوج [5] قيلَ: وقد يطلق على[١٤/ب] - قريب الزوجة أيضًا، ولم أظفر به في موضعٍ[1]، وأصلها حَمَوًا بالتحريك لأنَّ جمعها أحماء.

---

(١) قال في لسان العرب:١١/ ٢٧،((هَذَا الْبَابِ أُولُو بِمَعْنَى ذَوو لَا يُفْرد لَهُ وَاحِدٌ وَلَا يُتَكَلَّمُ بِهِ إلا مُضَافًا، كَقَوْلِكَ أُولُو بأْس شَدِيدٍ وأُولُو كَرَمٍ، كأَن وَاحِدَهُ أُلٌ، وَالْوَاوَ لِلْجَمْعِ، أَلا تَرَى أَنها تَكُونُ في الرفع واواً وفي النَّصْبِ وَالْجَرِّ يَاءً؟ وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ)) .

(٢)ينظر : شرح التصريف للثمانيني :٤٢٠ .

(٣) منسوب لغيلان بن سلمة الثقفي وهو من المتقارب ، وقبله :

فلمَّا تَبيَنَّ أصواتَنا

كما في في شرح شواهد الإيضاح :٥١١، ولسان العرب :١٤/ ٧ (أبى)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٤/ ٢٨٦، ولزياد بن واصل السلمي ،كما في الكتاب :٢/ ١٠١، وشرح المفصل: ٣/ ٣٧، وخزانة الأدب : ٤/ ٤٧٤.

(٤) من بيت منسوب لعقيل بن علفه وهو من الوافر وقبله :

وكانَ لنَا فُزارةَ عمَّ سوءٍ .....

ينظر خزانة الأدب : ٤/ ٤٣٥ .

(٥) قال في لسان العرب: ١٤/ ١٩٧،((حَمْوُ المرأَة وحَمُوها وحَماها: أَبو زَوْجها وأَخُو زَوْجِهَا، وَكَذَلِكَ مَنْ كَانَ مِنْ قِبَلِه. يُقَالُ هَذَا حَمُوها ورأَيت حَمَاها وَمَرَرْتُ بحَمِيها، وَهَذَا حَمٌ فِي الِانْفِرَادِ. وكلُّ مَنْ وَلِيَ الزوجَ مِنْ ذِي قَرابته فَهُمْ أَحْماء المرأَة، وأُمُّ زَوجها حَمَاتُها)) .

(وفـوه) : الهاء فيه ضَمير كـ(أَخوه) وأَصلُه (فَوْه) بالفتح فالسكون فالهاء، بدليل تكسيرهِ على أفواهٍ ، وتَصغيرهِ على (فُوَيه) فَحذفت الهاءُ التي هي لام ثُمَّ إذا لم يضف عُوضَ (عن واوه ميم) لأنَّها من مخرجها وأقوى منهُما على الحركة، وأُعرِبَ بالحركات وإذا أُضيفَ جازَ فيه التعويضُ والإعرابُ بالحَركات وتَركُهُ أكثر واذا لم يُعوَّض عنه لَزمَ الإتباع كما يأتي .

(وهنـوه) : ألهَن بالفتح والتخفيف وقد يُشدّد كنايَةً عن أسماء الأجناس، أو عَمَّا يُستَقبحُ ذكره كالعَورة والصفَة الذَميمَة[٢]، أو الفرج خاصَّة، وأصلُه هنويًا بالتحريك .

(وذو مالٍ) : أي صاحبهَ وأضافهُ إلى المُظهر، بخلاف إخوته لأنَّه لا يُضافُ إلّا إلى أسماء الأَجناس وإضافته إلى الضمير نادرُ ولا تُعرب هذه الأسماءُ بالحروف إلَّا حالَ كَونِها.

(مفـردةً) : هـي ومـا بعدها أحوالٌ من أبوه إن جَوَّزنـا الحـال من الخبـر[٣] وإلّا فمن الأسماء الستة، فإن ثُنيت الأسماءُ كـ(أَبوان) أُعربَت كإعراب المثنى، أو جُمعَت جمعَ سلامةٍ في بعضها على قلة، كأَبون وأخون أُعربت كإعرابه وجمعُ تكسير كأباء و(أخاء)[٤] أعربت بالحركات

(مُكبَّرةً): فلو صُغرَتْ كأَبيك أُعرِبتْ بالحَركات .

(مضـافة): لكن (**إلـى غيـر الياء**): أي يـاءُ المتكلمِ وتسمَّى يـاء الإضـافة أيضًـا، فلو لم تُضَـف أصلًا، أو أضيفت إلى الياء أعربت بالحركات لفظاً في الأول، وتقديرًا في الأخير، لاشتغالِ آخرها بكسرة المناسبة، فاذا استَوفت الشروطَ كلَّها أعرَبتَها بالحُروفِ وقلتَ: هذا أبوكَ، ورأيتُ أخـاكَ، ومـررتُ بحميـكَ، وقِس عليهـا البـواقيَ. وقـد تُستعملُ الأبُ والأخُ منقوصَـين مُعـرَبين بالحَركاتِ الظاهرَة على الباقي بعدَ الحذف، في بعضِ اللغاتِ قال الشاعرُ:

بأبه اقْتَدَى عديٌّ في الْكَرَمْ ... وَمَن يُشَابِه أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ[٥]

وقد يُقصران وهو أكثرُ من نقصهما نحو: أخاكَ وأباكَ في الحالات كلها قال:

إنَّ أبَـاها وأبَـا أبَـاها .....[٦]

حيثَ لم يقل وأبا أبيها، وقلَّ قَصرُ الحمُّ فيقال: حَماك بـالألف فـي الحـالات الثلاث وإعرابُ هذه الأسماءُ الستة بالحُروف مَذهبُ الجمهورِ[٧] وهو المشهورُ أعني جَعل الإعراب من سنخِ الكَلمةِ

---

(١) قال في لسان العرب: ١٤/ ١٩٧،((وحَمْوُ الرَّجُلِ: أَبو امرأَته أَوْ أَخوها أَو عَمُّهَا، وَقِيلَ: الأَحْمَاءُ مِنْ قِبَل المرأَة خَاصَّةً والأَخْتانُ مِنْ قِبَل الرَّجُلِ، والصِّهْرُ يَجْمَعُ ذَلِكَ كلَّه)) .

(٢) قال في لسان العرب: ١٥/ ٣٦٧،((هَنٌ، عَلَى وَزْنِ أَخٍ، كَلِمَـةُ كِنَايَـةٍ، وَمَعْنَـاهُ شَـيْءٌ، وأَصـله هَنَوٌ. يُقَـالُ: هَذَا هَنُكَ أَي شَيْئُكَ والهَنُ: الحِرُ)) .

(٣)أي قوله: (مفردة مكبرة) فهما يعربان حالان ، على فرض جوازه، هذا مراده من هذه العبارة .

(٤) في المتن المخطوط (وأخاه) والصحيح ما أثبتناه لأنه يريد جمع التكسير لا الإضافة ، وهو غير خفى.

(٥) نُسِبَ هذا البيتُ لرؤبة بن العجاج وهو من الرجز ،ينظر : العيني: ١/ ١٢٩، والتصريح:١/ ٦٤، وهمع الهوامع : ١/ ٣٩، وشرح الأشموني: ١/ ١٧٠ .

(٦) هذا صدر بيت من الرجز وهو منسوب لرؤبة في ملحق ديوانه:١٦٨، وتتمته :

..... قد بلَغا في المَجدِ غايتَاها

(٧) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :١/ ١٧ ، مسألة :٢.

لغرض التخفيفِ [1] كالمثنى أو الجمع وفيه أقوالٌ أخرَ ذَكرنَاها في الشرح معَ ما يَرِدُ عليها وما يتعَلقُ بالمقام .

(والنون) : علامةُ الرفعِ .

(في المضارع المتصلِ به ضميرُ رفعٍ) : أي ضمير مرفوعٌ، أو ضميرُ اسمٍ مرفوعٍ

(لمثنى) : غائبٌ أو مخاطبٌ ، مذكرٌ أو مؤنثٌ، إمَّا صفةً لضمير، أو حالٌ منه لتَخصيصِه بالوصف على الأوَّل، وبالإضافة على الثاني

(أو جمعٍ): للمُذكر غائبًا كانَ أو حاضرًا أو واحدةٍ .

(مخاطبة نحو) : بالرفع خبرٌ لمحذوفٍ أي وذلكَ، ويُحتمِل الجرَّ بدلًا من قوله المضارع .

(يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين) : وهذه هي المسماةُ عندَهم بالأفعالِ الخمسة وهذه النونُ مجتلبةٌ فيها عوضًا عن الضمةِ التي استحقَها المفردُ المذكرُ، حملًا لها على الاسمِ المُثنى والمَجموع، وكذا حَركة النون فيها بما تحركت به فيهما، ثُمَّ حُمل (تفعلين) على الجمع من الأسماء، في لحوق النون وحَركَتها لشَبهها بالياء والنون فيهما، حالة النصبِ والجَرّ

أو نقول: عُوِضت النون عن الحركة لأنَّهُ لَمَّا اشتغلَ أواخرُها بحركة المناسبة لما يليه من الألف الواو والياء ولم يُمكن دَورانُ الإعراب عَليها للاشتغَال المَذكور واللزوم كون الإعراب في وسط الكَلمة لكونِ الضمائرِ كالجزء من الأفعال ولذا جازَ وقوعهُ بعدَ ضميرِ الفاعل فيكون كعمادٍ ومنصورٍ ومسكينٍ ولعدم علة البناء فيها حتى تُمنَع من الإعراب بالكليَّة فَجُعل النونُ بدلُ الرفعِ لمشابهةِ الواو في لغته وقد تُقدَّرُ مدةُ النون في المضارع غير المفرد المذكر إذا كانَ مؤَكدًا بإحدى النونين المؤكدَتين كما سبقَ في إعراب المضارع وبنائه ويأتي. ونَدَر حذفُها حالةَ الرفع نَظمًا ونَثرًا قالَ :

أَبيتُ أسرِي وَتَبيتي تَدلِكي ..... [2]

(إكمالٌ) : لِما نقص من عَلائم الإعراب .

(وعلائم النصب خمس الفتحة والألف والياء والكسرة وحذف) : أي إسقاط .

(النون) : التي هي علامةُ الرفعِ في المضارع .

(فالفتحة) : علامةُ النصب .

(في الاسم المفرد والجمع المكسر): مُذَكرين كانا أو مؤنثين نَكرتين [١٥/أ] ـ أو مُعرَفتَين والأمثلةُ ظاهرةٌ مما تقدمَ

(وفي المضارع) : الداخلُ عليه الناصبُ، صحيحَ اللامِ كانَ أو مُعتَلها نحو: لن يَضربَ، ولن يَدعوا، ولن يَرميَّ، وأمَّا في لن يَخشى، فالفتحةُ مُقدرةٌ، لعدم قبول الألف الحركةُ

(والألف) : علامةُ النصب .

(في الأسماء الستة) : كما سَبقَ .

---

[1] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:١٩/١، مسألة :٢.

[2] مشطور من الرجز لم ينسب لقائل ، وتتمَّتهُ :

..... جِسمَك بالعَنبَرِ والمِسك الذَكي

وممن أورده ،صاحب خزانة الأدب: ٣٣٩/٨ ، وشرح التصريح :١١٧/١ ، ، وهمع الهوامع:٢٠١/١ .

(والياء): علامةُ النصب .
(في المثنى والجمع) : المصحَّح ومثالهُما ظاهرٌ مما تَقدمَ .
(وملحقاتهما): نحو: رأيتُ الأثنين كلَيهما، وأولي الألباب عشرينَ رَجلًا .
(والكسرة) : علامةُ النصب .
(في جمع الاسمِ المؤنث): وفي نُسخةٍ (**في الجمع المؤنث**) [١]
(السالم) : احترز به عن المُكسَّر وقد سبقَ ذكرهما، سواء كانَ نكرةَ أو معرفةً نحو: رأيتُ هنداتٍ ومسلماتٍ ، والهنداتِ والمسلماتِ، لمؤنثٍ حَقيقيٍّ كانَ كَما رأيتَ، أو لمذكرٍ غير حقيقيٍّ نحو: رأيتُ ربعاتٍ وجمالاتٍ وصافاتٍ، وكذا معرفاتها جَعل النصب فيها تابعًا للجَرّ إجراءً للفرع على وَتيرةِ الأصل أعني، الجمعَ المذكرَ السالمَ، خلافًا للكُوفيَّة في تَجويزهم نصبَ هذا الجمع بالفتحة حَكوا : استأصل الله عَزقاتَهم بالفتح[٢]، والكسر أشهر ولهشام[٣] في تَجويزه ذلك في المعتل المَحذوف اللام مُستدلّاً بقَولهم: سمعت لغاتَهم[٤]، وفي الشواذ[٥] ﴿ **فَانفِرُواْ ثُبَاتًا** ﴾ [سورة النساء من الآية:٧١] قيلَ: ولعلَ ذلكَ لأجل تَوَهُم تاء الجمع عوضًا عن اللام، كالتاء في الواحد وأغفلَ (قُدِّس سِرُّه) الملحقَ بهذا الجمع اقتصارًا، وهو أولاتُ وما جعل علمًا منه، فأولات اسمُ جمعٍ لا واحد لها من لفظها، بل واحدتُها ذاتُ بمعنى صَاحبَة مؤنثُ أولوا نحو: ﴿ **وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ** ﴾[سورة الطلاق من الآية :٦] بالكسر خَبرًا لكانَ وأمَّا ما جعل علمًا منه كأذرعاتٍ لموضعٍ بالشام فالأكثرَ إجراؤه مجرى هذا الجمع في الإعراب فَبعضُهم يَنصبُه بالكسرة أيضًا وبحذف التنوين ، وبَعضُهم يُعربُه إعراب غيرِ المُنصرف فيَجُرُه ويَنصبُه بالفَتحة للعَلميَّة والتأنيث[٦]
(وحذف النون) : عَلامةُ النصب .
(في الأفعال الخمسة) : المتقدمِ ذكرُها نحو: لن يفعلا ولن يفعلوا بالياء أو التاء ولن تفعلي إمَّا حملًا للنصب على الجَزم، كما حَملوهُ على الجَرّ في الأسماء وإمَّا لأنَّ علامةَ الرفع لا تكون حالةَ النصب لأنَّ الرفعَ في المفرد قد زالَ مع الناصب وجاءَ الفتحةُ وضعَهُ
(تتميمٌ) : لما نقصَ من علامات الإعراب (وليسَ في بعض النسخ)[٧] وكأنَّه أولى لاتفاقها وعلامتُها الجَزم على ترك كلمةِ الفعل ولاشتراك أكثرِ هذه العلامات في حالتي النصب والجَرّ، كما اشترك بعضُها في حالتي النصب والجزم، ولعدم الاشتراك بين أكثرِ العَلائم في حالتي الرفع فصلهما بلفظ الإكمال .

(وعلائم الجرّ ثلاثٌ: الكسرةُ والياءُ والفتحةُ) :

---

[١] ينظر: شرح الصمدية للسيد صادق الحسيني الشيرازي :١/ ٣٩ .
[٢] ينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل :١/ ١٥٢.
[٣] هشام بن معاوية الضرير النحويّ الكوفيّ، صاحب الكسائيّ؛ أخذ عنه. وله مقالة في النحو تعزى إليه. يكنى أبا عبد الله، وله كتاب الحدود، صغير، لا يرغب الناس فيه. كتاب المختصر، كتاب القياس ، قال أبو مالك الكنديّ :مات هشام النحويّ سنة تسع ومائتين.، ينظر : إنباه الرواة إلى أنباه النحاة:٣/ ٣٦٤.
[٤] ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل :١/ ٣٣٥.
[٥] ينظر : معجم القراءات :١٠٤/٢.
[٦]ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:١/ ١٥٦ .
[٧] أي هذا التتميم غير موجود في بعض نسخ الصمدية التي اطلع عليها الشارح .

(فالكسرةُ): علامةُ الجَرَّ .
(في الاسم المفرد والجمع المكسر منصرفين) : الانصرافُ لغةً الانقلابُ من حال إلى حالٍ وفي عُرفهم : تَمكُن الاسمِ من جَميع الإعراب ولو تقديرًا، وفي نسخةٍ (**المنصرفين**)[1] صفةً لما تَقدّمه، احترز به عن غير المُنصرف منهما نحو: مررتُ بزيدٍ ورجالٍ والرجالِ
(وفي الجمع المؤنث) : وفي نسخةٍ (**وجمع المؤنث**)[2] بلا لام
(السالم) : نحو: مررتُ بمسلماتٍ والمسلماتِ وأولاتِ حملٍ وبأذرعاتٍ .
(والياء): عَلامةُ الجرّ
(في الأسماء الستة) : كما عرفتَ وفي المثنى .
(والجمع المصحَّح) : والملحق بهما نحو: مررتُ بالزَيدِينَ والهنِدِينَ والمسلمين والضاربين وقس عليها المنكر ولكليهما، وقَس عليه الجمعَ وبأولي الألباب، وبعشرين رجلًا
(والفتحة) : علامةُ الجرّ .
(في غير المنصرف) : وهو المتمكنُ من بعض الإعراب لما سيأتي نحو: مررتُ بأَحمدَ
(وعلامَتهُ الجَزم): وفي نسخةٍ (**وعلامةُ الجَزمِ**)[3] بالإفراد على إرادة الجنس .
(السكون والحذف) : وهو هنا عَبارةٌ عن حَذفِ الحَركة أو عَدمها فيما من شأنِهِ أن يكونَ مُتحركًا أي إذا لم يَتجرد الفعلُ عما يَمنعُ الرفعَ، والأولُ أنسبُ ليوافقَ قوله: وحذفُ النون في علائمِ النَصب دليلًا يَدخُل فيه السكونُ البنائي العارضُ في نحو: يَضرِبْنَ لأنَّ الجزمَ على المَشهورِ من حالاتِ الإعراب[4] .
(فالسكونُ في المُضارع) : المفرد حالَ كَونه صَحيحًا آخره وإن لم يَكن ما سواهُ صحيحًا نحو: لم يَضرِب ولم يَعُد ولم يَخَف .
(والحَذفُ) : أي حذفُ الآخر أو النونِ التي هي[١٥/ب] عوضٌ عن الحركة فالأولُ: يكون
(فيه) : أي في المضارع حالَ كونهِ مفردًا .
(مُعتلّاً): آخرهُ وإن كانَ ما سواهُ صَحيحًا ويسمَّى ناقصًا لنقصان آخره عن الحرف الصحيح نحو: لم يدع، ولم يرمِ، ولم يرضَ، ولم يعِ ولم يقوَ والعاملُ في الحالين يكونُ أو كائنٌ مُقدَرينَ والثاني: وهو حذفُ النون يكونُ
(في الأفعال الخمسة) : نحو: يَفعلا بالياء والتاء، إي آخرها
(فائدةٌ) : مضى شرحها[5]
(يُقدَّر الإعرابُ) : حَركةً كانَ أو حَرفاً .
(في سبعة) : من المَواطنِ .
(كما هو المشهور): بينهم أشارَ به إمَّا إلى الخلاف في باب غلامي هل هو مُعربٌ تقديرًا كما هو المشهور بدليل إعراب نحو: غلامكَ وغلامي أو مبني، لإضافته إلى مبني، كما هو مذهب

---

[1] ينظر : الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية للسيد علي خان المدني:١/١٤٠، وشرح الصمدية للسيد صادق الحسيني الشيرازي :١/ ٤٠ .
[2] لم أعثر على ما ذكرهُ المؤلف هنا فيما وقَعتُ عليه من شروح الصمديَّة .
[3] ينظر : شرح الصمديَّة ، للسيد صادق الحسيني الشيرازي :١/ ٤١ .
[4] قال ابن الناظم في شرح ألفية ابن مالك:١٦ ،((وأنواع الإعراب أربعة: رفع، ونصب، وجر، وجزم. فالرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل، والجر يختص بالأسماء، والجزم يختص بالأفعال)) .
[5] أي تقدم بيان معنى لفظة (الفائدة) فلا يعيد .

الجرجاني[١] وابن الخشاب[٢] أو أنه لا مبني ولا معرب[٣] تقدمَ سببُ البناء وعدم تغير حركته ويَردُّه إعراب نحو: غلامكَ، وإمَّا إلى أنَّ مثل: جاء أبو القوم، وصالحا البلد، في المفرد والمثنى، حالةَ الرفع فقط، وكذا الجمعُ في الحالات كُلِّها هل هي معرباتٌ بحروفٍ مقدرةً لسقوط حروف الإعراب من اللفظ لاجتماع الساكنين، أو بحروفٍ ظاهرةٍ إذ الحرفُ عارضٌ ولا اعتدادَ بالعارض، والكلمتان مستقلتان، لكن لمَّا كانَ عروضُ حَذفِ علامة الإعراب واضحًا لم يَعدَّه بعضُهم في المقدَّر إعرابهُ، ثم تَقديرُ الإعرابِ واضحًا لم يَعدَّه بعضُهم في المقدر إعرابه، ثمّ تقدير الإعراب إمَّا لتعذرِ النُطق به، وإمَّا لتَعسُّره فالأول: وهو خاصٌ بما يُعربُ بالحركات يكون في موضعين، أحدهما ما أشارَ اليه

(فمطلقًا) : إمَّا مفعولٌ مطلقٌ، أي فيُقدَّر الإعرابُ تقديرًا مطلقًا غير مُقيدٍ بحال الرفع أو غيره، أو يُقدَّر ويُطلقُ اطلاقًا، وإمَّا حالٌ من مرفوعِ يُقدَّر المقدر، الذي هو في الحقيقة مدخولُ الفاء السببيَّة المفصِلَّة .

(في الاسم) : المفرد

(المقصور): وهو ما في آخره ألفٌ لازمةٌ، موجودةً كانت كالأَعلام والمُعرَّف باللام، أو محذوفةً للساكنين، وذلكَ لعَدم قبول الألف الحركات، وسمَّي مُقصورًا لكون إلفه غير ممدودةٍ، من القُصر خَلاف الطول، لأنَّ الألف في نفسها لا تمدُّ إلَّا بمقدار ما فيها من المدِّ الذاتي، بخلاف الممدودة فإنَّها تُمدُّ مَقدار ألفين إلى أربعٍ على خلافٍ بين القُّراء[٤] وربما مُدَّت إلى

---

[١] عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ أبو بكر النحوي ، فارسي الأصل، جرجاني الدار، عالم بالنحو والبلاغة ، وله شرح كتاب العوامل، سماه الجمل، ثم صنف شرحه، فجرى على عادته في الإيجاز، ولم يزل مقيما بجرجان يفيد الراحلين إليه، والوافدين عليه إلى أن توفى في سنة إحدى وسبعين وأربعمائة ، ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٢/ ١٨٨ .

[٢] عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب أبو محمد النحويّ البغداديّ ،كان أديبا فاضلا عالما، له معرفة جيدة بالنحو واللغة والعربية والشعر والفرائض والحساب والحديث، حافظا لكتاب الله عز وجل، قد قرأه بالقراءات الكثيرة، أخذ النحو عن أبى بكر بن جوامرد القطّان، ثم عن أبى الحسن على بن أبى زيد الفصيحي الأستراباذي، ثم عن الشريف أبى السعادات الشّجريّ،
توفى- رحمه الله وتجاوز عنه- في عشية الجمعة، ثالث شهر رمضان سنة سبع وستين وخمسمائة، ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة : ٢/ ٩٩ .

[٣] قال أبو حيان الأندلسي في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب :١٨٧٤/٤، المضاف إلى ياء المتكلم ليس مثنى ولا مجموعًا على حد المثنى فيه أربعة مذاهب :
الأول : مذهب الجمهور أنه معرب في الأحوال الثلاثة مقدر فيه الحركات الإعرابية لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم
الثاني: مذهب الجرجاني، وابن الخشاب، والمطرزي، وظاهر كلام الزمخشري أنه مبني .
الثالث :مذهب ابن جني أنه لا معرب ولا مبني إذ الاسم لا ينحصر عنده في معرب ولا مبني، بل له حالة ثالثة مثل هذا .
الرابع : ما ذهب إليه ابن مالك من أنه ظاهر الحركة الإعرابية حالة الجرّ مقدرة فيه حالة الرفع والنصب، ولا أعرف له سلفًا في هذا المذهب، ويقول في المثنى: قام غلاماي، ورأيت غلامي، ومررت بغلامي، والخلاف الذي في إعراب المثنى جار فيه إذا أضيف إلى الياء، وتقدم ذكر ذلك .

[٤]ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري:٢٨١/١ .

خمسٍ، وذلك إذا حصلَ سببُ المدِّ، وهو هنا وقوعُ الهمزة بَعدها وقيلَ: سُمِّي به لأنَّـهُ حَبسٌ عن الحركات، من القصر أي الحَبس وضَعَّف باستلزام إطلاقه على المضاف إلى الياء وذلكَ

(كـموسى) : ويُحتَملُ كون الكاف اسمًا مجرورًا بدلًا من الاسم المقصور وكذا في أمثاله الآتية، أي يُقدَّر مطلقًا في مثل موسى، مثالٌ للعَلَم المقصور تقولُ: جاءَ موسى، ورأيتُ موسى، ومررتُ بموسى، وتقول: في المُنكَّر والمُعرَّف انكسرَ عصا والعصا، وأخذتُ عَصًا والعصا، وضربتهُ بعصًا والعصا، والألف في مُنكَّرهِ مُحذوفٌ للساكنين ثانيهما التنوين ، وكذا حُبلى القَوم في الحالات الثلاث، بخلاف المثنى والمجموع منه وإن كانا مضافين فإنَّ إعرابهما بحروفٍ لفظيَّة وإن حذفتْ للساكنين حالَ الإضافة إلَّا أنَّك تقلّبُ الألفَ المقصورةَ في المثنى ياءً، في الحالات كلِّها إذا كانت رابعةً فصاعدًا نحو: حُبلَيان وحُبلَيا القوم، وفي الثلاثي إذا كانت عن ياءٍ نحو: فَتيان وفَتيا القوم، وكذا في الجامد الذي لا اشتقاق له يعرف منه أصلها، لكنَّها تحالُ نحو: متى علمًا فنقول: فيه مَتيان، وتقلبُ واوًا في غير المذكورات كالمنقلبة عن نحو: عصوان، والمجهولة الأصل ولم تحل نحو: لدى علمًا تقولُ: فيه لَدوان وأمَّا في الجمع المكسَّر فتُحذَفُ لتحصيل صيغة الجمع المُقرَّرَة له نحو: سبطرى وسباطر[1]، وسرندى وسراند[2] ، أو سراد كما تَقرَّر في محلِّه، وأمَّا الجمعُ المصحَّحُ، فتُحذَف فيه أيضًا للساكنين وبقاء الفتحة دليلًا عليها نحو: مُوسَون ومُصطَفَون وأمَّا الجمعُ المؤنثُ السالمُ فكالمثنى نحو: فتيات وحبليات وثانيهما: في الاسمِ المفرد

(المضاف إلى الياء) : وذلكَ

(كَـغلامي): أو في مِثل غُلامي وذلكَ لاشتغالِ مَحل الإعراب بكسرة المُناسبة قبلَ دخول [١٦/أ] ـ العاملِ وامتنَاعِ حَركة أُخرى عَليه، حينئذٍ مُوافقةً كانت لحركة المناسبة كحالة الجَرّ، أو مخالفةً لها كالحالتين الأخيرين، وما قيل: إنَّه مُعربٌ في حالة الجَرّ لفظًا غير مَرضي[3]، بخلاف المثنى والجمع منه فإنَّ إعرابهُما لفظيٌّ تقول: جاءَ غلاماي بألف ظاهرةٍ، ورأيتُ غلاميَّ، ومَررتُ بغُلاميَّ، بياءٍ مشدَّدةٍ مفتوحٍ ما قَبلها وأمَّا الجمعُ فإعرابه لفظيٌّ إلَّا الرفع كما يأتي

(وفي المضارع المتصل به نون تأكيد): خفيفةً أو ثقيلةً

(غير مباشرة) : برفعٍ غيرِ صفةً للنون أو بنصبه، حالًا منه لتخصصه بالإضافة، وذلك بأن كانَ بينهُما فاصلٌ لفظًا وتَقديرًا فقط أو لفظًا فقط كما سبقَ فالأوّلُ :

(كيضربان) :

---

(1) قال في لسان العرب: ٣/ ٢١٢، [حرف الدال فصل السين]((السرَنْدى: الشديد. والسرَنْدى: الْجَرِيءُ عَلَى أَمره لَا يَفْرَق مِنْ شَيْءٍ. وَقَدْ اسْرَنْداه وَأَغْرَنْدَاهُ إِذا جَهِلَ عَلَيْهِ. وَسَيْفٌ سرَنْدَى: مَاضٍ فِي الضَّرِيبَةِ وَلَا يَنْبُو)) .

(2) قال في لسان العرب: ٤/ ٣٤٢، [حرف الراء فصل السين]((سبطر: السِّبَطْرَى: الانبساطُ فِي الْمَشْيِ. والضِّبَطْرُ والسِّبَطْرُ: مِنْ نَعْتِ الأَسد بالمَضاءَةِ والشِّدَّةِ. والسِّبَطْرُ: الْمَاضِي. والسِّبَطْرَى: مِشْيَةُ التبَخْتُر))؛ قَالَ الْعَجَّاجُ:

يَمْشِي السِّبَطْرَى مِشْيَةَ التبَخْتُر

(3) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك :٣/٢٧٩.

الثاني: كـ(يَضربانْان) والثالث: كَـ(يَضرِبُنَّ) (جَمعا مُذكر) و(تَضرِبِنَ) للمُخاطَبة فَيقدَّرُ نونُ الإعراب في كلِّها كراهةَ اجتماع النونات كما مرَّ.

والثاني : وهو ما يقدَّرُ إعرابُه للتعسر وهو مشتركٌ بينَ الإعراب بالحركة والحرف وذلك في موضعين أحدهُما ما يقدَّر في حالتين

(إمَّا رفعًا وجرًّا): أي في حالتيهما وذلكَ .

(في الاسمِ المفرد المنقوص): وهو في الاسم ما آخرهُ ياءً مكسورٌ ما قَبلها[1]، سُمِّي لنقصِ آخره عن الحرف الصحيح وقيلَ: لأنَّه نَقَصَ منهُ بعضُ الحركات وقيلَ: لأنَّه يُحذَفُ لامهُ لأجل التنوين وفيه نظر، لأنَّ فتًى حُذفَ لامهُ أيضًا للتنوين ولا يسمَّى منقوصًا، بل مَقصورًا، سواء حذفَ لامهُ أو لم يحذف .

(كقاضٍ): أو مثلِ قاضٍ على ما مَضى محذوفِ اللام لسكونه وسكون التنوين بعده والقاضي بياء ساكنة تقول: جاءَ قاضٍ والقاضي، ومررت بقاضٍ وبالقاضي، بتقدير الإعراب فيهما، ورأيتُ القاضيَ وقاضيًا بإظهار النصب لخفة الفتحة ولثقل غيرها على الياء، بخلاف المثنى والمجموع منه فإنَّهُما مُعربان بالحروف اللفظيَّة كما عرفتَ

(وإمَّا رفعا ونصبا): وذلك

(في المضارع) : المفردِ

(المُعتل) : الآخر

(بالألف) : أي حرفُ العلة فيه ألفٌ

(كيحيى) : مضارع حَيِي بيائين كعَلِمَ تقول: زَيدٌ يَحيى، ولن يَرضى عَمروٌ بتقدير الضمة والفتحةِ لعدَم قبولِ الألف الحركَةَ، بخلافِ ما لَحقهُ ضَميرُ التثنية والجمعِ منهُ فإعرابَهُما بالنون رفعًا وبحَذفه نَصبًا نحو: يَحيَانِ ويَحيَون بفتحِ ما قبلَ الواو

وثانيهِما ما يُقدَّرُ فيه الإعرابُ

(رفعًا) : حسب وذلك أيضًا في موضعين

(المضارع) : المُفرَدُ

(المعتل آخره بالواو والياء) : ولو قالَ : أو الياء كان أولى كما لا يخفى[2]

(كيدعو ويرمي) : زَيدٌ ؛ لثقَل الضَمة عليها

(وفي جَمع) : الاسمِ

(المذكر السالم المضاف إلى الياء): أي ياءُ المُتكَلم .

(كمُسلميَّ) : تقول: جاءَ مسلِمِيَّ بياء مشدَّدةٍ مكسورٍ ما قبلها، بتقديرِ الواو فيه لأنَّ مسلمونَ حُذفَت النون للإضافة إلى الياء، فصار (مُسلِموي) اجتَمعتْ الواوُ والياءُ فيما هو كالكَلمة الواحدة معَ تماثلِهما في اللين وسَبق أحدِهما بالسكون مُستعدًا للإدغام، فقُلبَ الأثقلُ إلى الأخفِ إي الواو إلى الياء؛ إذ المرادُ من الإدغامِ التَّخفيفُ ثُمَّ كُسِرَ ما قبلَ الياء للمناسبة وقيلَ: لإتمام ما

---

[1] ينظر : اللمع في العربية :١٤ ، لابن جني .

[2] لتوهم اجتماعهما معًا على آخره ، بخلاف ما لو عبر بـ (أو)، فإنها تفيد التخيير .

شَرعوا فيه من التَخفيف، ولكونِ الضَمةِ قريبة من الطرفِ والطرفُ محلُ التغيير انتهى[١].
فالواو التي هي عَلامةُ الرفعِ مقدَّرةٌ، والياءُ الأولى دليلُ الجَمعيَّة لا دليل الإعراب كذا قالوا بخلاف حالتي النصب والجر فإنَّ الإدغام لا يُخرِجُ الياءَ عن حقيقَتها .

(الحديقة الثانية): فيما يتعلق بالأسماء خاصَّة من الأحكام

(الاسم إن أشبه الحرف) : الذي هو الأصلُ في المَبنيَّات ولو قالَ: إن أشبه مبنى الأصل كما فعله بعضهم ليَعمَّ الحُروفَ والفعلَ الماضي والأمر بالصيغة[٢] عندَ البصريين لكان أحسن لكنه (قُدِّس سرُّه) تبعَ فيه ابنَ مالك[٣] ويأتي .

(فمبنيٌّ): على السكون أو الحركات وقد فَصَّل صاحب المُفصَّل هذه المشابهةَ بأنها إمَّا أن يَتضمنَ الاسمُ معنى مبني الأصل، مثل (أينَ) تَضمنَ معنى همزة الاستفهام، أو لشبهه كالمبهمات فإنَّها تشبهُ الحروفَ في الاحتياج إلى الصلة ، أو الصفة، أو غيرها أو أنَّه واقع موقعه كـ(نَزال) فإنَّه واقعٌ موقعَ انزل أو مشاكَلَتهِ للواقع [١٦/ب] ـ مَوقعَهُ كـ(فُجار)[٤] علمًا أو وقوعهِ مَوقعَ ما أشبَهَهُ كالمنادى المَضموم فإنَّه واقعٌ موقعَ كافِ الخطاب في (أدعوك) المُشابهِ للحَرف في ذلك أو إضافَتهِ إليه نحو: ﴿ **مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ** ﴾ [سورة المعارج من الآية:١١] فيمن فتحَ يومَ[٥] ، وزادَ بَعضُهم (سابقًا)[٦] وهو شباهتهُ بالحرف من حيثُ الوضع[٧] بأن كانَ على حرفٍ أو حرفين كالضمائر المتصلة البارزة وبعض المنفصلة، فإنَّ الأصلَ في الاسم أن لا يَنقصَ عن ثلاثةٍ، وفي الحرف أن ينقض عنها، وأمَّا (يَدٌ ودَمٌ) فهما في الأصل يُديٌ ودَموٌ، بدليل جَمعهما على أيدي ودماء بالمدِّ، وتثنيتِهما على يديان ودموان، وتصغيرهما على يُديّ ودُميّ بتشديد الياء وذكرَ ابنُ مالكٍ في الخُلاصةِ أربَعةً[٨]: الشباهةَ الوضعيَّة، كما عَرفتَ، ولكونِه، أي كونهِ بمعنى الحرفِ كـ(متى) الشرطيَّة والاستفهاميَّة، وكـ(هنا) المُتضمِنِ مَعنى الإشارة وهي من مَعاني الحُروف وإن لم يُوضَع لها لفظٌ يَدُلُّ عليها ولكنَّهُ كالخطابِ والتَثنيةِ

---

(١) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب:١/ ٩٩.
(٢) ينظر: شرح الفوائد الضيائية على كافية ابن الحاجب : ١٧/٢.
(٣) قال ابن مالك في ألفيته :
والاسمُ منهُ مُعرَبٌ ومَبنِي ... لشَبَهٍ من الحُروفِ مُدني
ينظر: الألفية ١٠٦، البيت: (١٥) .
(٤) في المفصل :كـ (كفساق وفجار) وفي المخطوط كـ(فخار) وقد صححنا العبارة وفق الأصل الذي أخذ منه النص وهو المفصل للزمخشري، ينظر : المفصل في صنعة الإعراب :١٦٣ .
(٥) ينظر: المفصل للزمخشري :١٦٣.
(٦) كذا في الأصل المخطوط وأظنهُ (وزادَ بعضُهم سابعًا) لأنَّ المواضعَ سبعة مع ما ذكره آخرًا .
(٧) قال ابن مالك في ألفيته : ١٢ .
كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا .....
(٨) قال ابن مالك في الألفية : ١٠٦،البيتين (١٥-١٦) .
كالشبه الوضعيّ في اسمي جئتنا... والمعنويّ في متى وفي هنا
وكنيابة عن الفعل بلا ... تأثر وكافتقار أصّلا

فَمن حَقِّ الاسم المُتَضمِن مَعنى الإشارة، أن يُبنى كَسائرِ ما تَضمنَ معنى الحَرف ثُمَّ النيابةُ عن الفعلِ وسمَّاها ابنهُ بدرُالدينِ بالشبه الاستعمالي، قالَ: فإذا لازمَ الاسمُ طريقةً هي للحُروف كأسماء الأفعالِ نحو: (صَه ومَه ودَراك وهَيهات) شابَهتِ الحرفَ في الاستعمال[1]، وهذا لأنَّ أسماءَ الأفعال مُلازمةٌ للإسناد إلى الفاعل فهي أبدًا عَاملةٌ، ولا يَعملُ فيها شَيءٌ، شُبِّهتْ في الاستعمال بالحُروف العاملة، كانَ وأخواتُها فَبُنيت لذلك ثُمَّ، الشباهةُ الافتقارية وأدخلها ابنهُ أيضًا في الاستعمالية، كالأسماء الموصولةِ لافتقارها إلى جُملة الصلة، فكانَ حقها البناءُ لملازمتِها الجملَ[2]، كالحروف فإنَّها لا تستعمل إلَّا مع الجمل إمَّا ظاهرة أو مقدَّرة وزادَ ابنُ مالكٍ في كافيَته : الشباهةَ الإهماليةَ[3] ومثَّل لها بفوَاتح السور .

(وإلَّا): أي وإن لم يُشبه الحرفَ .

(فمعربٌ): بالإعراب الظاهرِ أو المُقدَّر حَركةً كانَ أو حَرفًا كما عَرفتَ ويسمَّى متمكنًا أيضًا

(والمعرباتُ أنواعٌ):

(الأولُ ما يَرِدُ مرفوعًا لا غير): مبنيٌّ على الضَمِّ لشبهه بظروف الغايات في قَطعه عن الإضافة اللَّازمة له، كَما يأتي في الاستثناء .

(وهو أربعةُ أنواعٍ) : وليس لفظ **(أنواع)** في بعضِ النُسخ[4] ولعلهُ أولى للاختصار فإن قلتَ: كيفَ قَسَّم المَرفوعات إلى أربعةٍ وهي أكثر، لكونِ أسماءِ باب كانَ وكادَ وما ولا خبري باب إنَّ المشبهة بالفعل ولاء التبرئة وبعضُ صورَ المستثنى منها، قُلتُ: إنَّ ذكرها في النواسخ أغناه عن ذكرها ولهذا لم يذكر خبر باب كان وما ولا واسم باب إن ولا التبرئة أيضًا في المَنصوبات، وأمَّا بعضُ صورِ المستثنى، فلأنَّه جَعلَ المقسَّم ما يَرِدُ مَرفوعًا لا غير، وذلك البَعضَ في المستثنى الذي قد يَرِد مرفوعًا، وقد يَرِد منصوبًا، وقد أفرد له بابًا، وقد ذَكرنا في الشرح وجهًا آخر، وقَدَّمَ المَرفوعات لأنَّها عُمَدٌ في الكلام بخلافِ المَنصوباتِ فإنَّها فَضلاتٌ، لكن لشبَهِها ببعضِ العُمَّد، كاسم إنَّ وخبر كانَ وما ولا والمجرورُ في الأصل منصوبٌ ؛ إذ بسَببِ الجَارِ الموصلِ لأَحدَّ جُزئي الكَلامِ إلى الفَضلة صارَ ذلكَ الجزءُ عاملًا في الفَضلة وكذا رتَبُها إذا زالَ الجارُ ظهرَ النصب المُحلَّى

(الأوّلُ) : أي النوع الأوَّل .

(الفاعلُ) : قدَّمهُ لأنَّهُ أصلُ المرفوعاتِ عندَ الجمهور[5]؛ لأنَّهُ جُزءُ الجُملةِ الفعليَّة التي هي أصلُ الجُملِ وذلكَ لشدَة احتياجِ الفعل إليه مَعنًى واستعمَالًا، ولذا لم يَجُز خُلوهُ عنه ويُسكَّن آخرهُ إذا اتصلَ به الفاعلُ وهو ضميرٌ بارزٌ لدفعِ توالي أربعِ حركاتٍ فيما هو كالكلمةِ ولم يَجُز تأخرهُ عنه ؛ لعدمِ جَواز تَقدُّمِ العَجَز على الصَدر، وأيضًا؛ لأنَّ عاملَ الفاعل من حيثُ أنَّهُ لفظيٌّ

---

(1) ينظر : شرح ابن الناظم للألفية :١٣ .
(2) ينظر : المصدر السابق: ١٤ .
(3) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك :٢١٩/١.
(4) ينظر: الحدائق الندية في شرح الصمديَّة للسيد علي خان المدني : ١٦٢/١، ، وشرح الصمدية للسيد صادق الحسيني الشيرازي :١/ ٤٧ .
(5) ينظر: شذور الذهب:٣٣١/١ .

أقوى من عاملِ المبتدأ، لأنَّه معنويٌّ ولأنَّ ارتفاعَ الفاعلِ للفرق بينهُ وبينَ المفعول والإعرابُ أن يكونَ للفرقِ بين المعاني وقالَ بعضُهم: أصلُ المرفوعاتِ المبتدأ ونسبهُ إلى سيبويه[١]، لأنَّهُ باقٍ على الأصلِ في المُسند إليه من التقدم؛ ولأنَّهُ يُحكم عليه بكُلِّ حَكمٍ جامدٍ ومشتقٍ فكانَ أقوى بخلافِ الفاعل وهو هنا أيُّ اسمٌ حقيقةً أو حكمًا ليدخل فيه الضمير المنوي في الأفعال الأربعة[٢]، فإنَّه ليس بكلمة إذ لم يوضع له لفظٌ فليس باسمٍ حقيقةً، ومثل: أعجبني أن ضَربتَ زيدًا فإنَّه في تأويل الاسم، أي ضَربكَ .

(أسند إليه العاملُ): أي الذي يعمل فيه أي في ذلك الاسم فعلًا كانَ أو شِبهه، من اسم الفاعلِ، والصفة المشَبهةِ، واسم التَفضيل ،والمَصدر، واسم الفعل خَبريًا كانَ ذلكَ الفعلُ [١٧/أ] أو إنشائيًا، كَـ(بِعتُ)، وهل ضُربَ زيدٌ، ويدخلُ في الحَدِّ، الظرفُ وشِبهه المرتفع بهما الضميرُ في نحو: أزيدٌ عندكَ ، أو في الدار، والمُظهَر في نحو: أزيدٌ عندكَ غُلامُه ، و أفي الدار بَشرٌ، إن قلنا بأنَّ الظرفَ نفسه هو العامل وقالَ خلف[٣] من الكوفيين: العامل في الفاعل الإسناد إلى الفعل[٤] .

(قائمًا به): إمَّا حالُ من العامل أو صفةُ لمصدرٍ محذوفٍ أي إسنادًا قائمًا به أي على جهة قيامِ العامل بذلك الاسم سواء، كانَ الفعل له كضُرِبَ زيدُ، وقام بشر، أو لغيره متقوّمًا به كماتَ بكرٌ، وقالَ بعضُهم: طريقةُ قيامه به أن يكونَ العاملُ على صيغةِ المعلوم فكلُّ ما أسندَ إليه العاملُ على هذا النمط من الإسناد فاعلٌ عندَ النحاة وأن لم يكن الفعلُ قائمًا به في الحقيقة كالأمور النسبيَّة نحو: قُربَ زيدٌ وبُعدَ عمروٌ وكالأفعال المتعدِّية نحو: ضَرب زيدٌ عمرًا ؛ لأنَّ الضربَ نِسبةٌ بينَ الضارب (والمضروب)[٥] ولا يقومُ بأحدهما دون الآخر بل بهما بصدوره عن أحدهما ووقوعه على الآخر انتهى[٦]. وكالمسند إليه المجازي نحو: أنبتَ الربيعُ البقلَ ، وجرى النهرُ، والأفعال المنفية نحو: ما ضُربَ زيدٌ، ولم تَضرِب هندُ، واحترز بقيد القيام به

---

[١] قال سيبويه : ((واعلم أن الاسم أولُ أحواله الابتداء، وإنما يَدخل الناصبُ والرافع سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تَدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تَدعَه. وذلك أنّك إذا قلت عبدُ الله منطلقٌ إن شئت أدخلت رأيتُ عليه فقلت رأيتُ عبدَ الله منطلقا، أو قلت كان عبدُ الله منطلقا، أو مررتُ بعبد الله منطلقا، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحدُ أول العدد)) ، الكتاب لسيبويه :١/ ٢٣، ٢٤.

[٢] أي المستتر المقدَّر في هذه الأفعال .

[٣] علي بن المبارك الأحمر النحوي ، صاحب علي بن حمزة الكسائي. كان مؤدب الأمين، وهو أحد من اشتهر بالتقدّم في النحو واتساع الحفظ. وجرت بينه وبين سيبويه مناظرة لما قدم بغداد ، قال الطّوال: ومات الأحمر قبل الفرّاء بمدّة. قال: أحسبه سنة أربع وتسعين ومائة ، ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٢/ ٣١٣، وقد وهم بعض النحاة بتسميته بخلف ، فخلف الأحمر نحوي بصري ، وقد جاء الوهم من لقب الأحمر، وممن نبه على ذلك أبو حيان في الارتشاف ، ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب :٤/ ١٧٤٠ .

[٤] قال أبو البركات ابن الأنباري: (وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أنَّ العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية)، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :١/ ٦٦، مسألة: ١١.

[٥] ليست في الأصل ولكن السياق يقتضيها ، ولعلها سقطت سهوًا من الناسخ .

[٦] ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : ١/ ١٨٦، ١٨٧ .

عن مفعول فعل لم يُسمَّ فاعله لأنَّه عندَ عبد القاهر[١] والزمخشري[٢] فاعلٌ اصطلاحي[٣] على ما نُقلَ عنهما، وكانَ عليه (قُدِّس سرُّه) أن يقولَ: العاملُ فيه المقدمُ عليه وجوبًا كما فعلَه الأكثر ليخرج به نحو: زيد من زيد قام، أو قائم لأنَّه ممّا أسند إليه العامل فيه، فإنَّ الإسناد إلى ضمير شيءٍ إسنادٌ إليه حقيقةً لكنَّه مؤخرٌ، وقيدُ الوجوبِ لإخراج المُبتدأ المؤخرِ جوازًا، من نحو: كريمٌ من أكرمكَ، وقيل: المرادُ بوجوبِ تَقديمه وجوبُ تقديم نوعه، ووجوبُ تقديمِ الخبرِ في بعضِ المواضع ليسَ مما يجب تقديم نوعه، بخلاف ما أسند إلى الفاعل

فإن قلتَ : قولَه: العاملُ فيه مغنٍ عما ذكرت مخرج ما ظُنَّ دخُوله قُلتُ: اختلَفوا في عامل المبتدأ والخبر على أقوالٍ ستعرفُها ومنها أنَّهما يتعاملان أي يَعملُ كلٌّ منهما في الآخر فعلى هذا يصدقُ على المبتدأ أنَّه مما أُسندَ إليه العاملُ فيه فإن قلتَ : ولو قَيَّد العاملَ بالتقديم وجوبًا لانتقض بما ذكرتَ أيضًا قُلتُ : ليس تقديم نوع المبتدأ على الوجوب بل على أنَّه الأصلُ، وقد يعرضُ له الوجوبُ فإن قلتَ : كيفَ وجبَ تقدمُ العامل هنا مع أنَّ المعمول ذاتٌ، وعامله حُكمٌ عليه، وحالةٌ من حالاته، ولا بد من تقدم الذات على الحكم عليه قُلتُ: نعم لكنَّ رُتبةَ العامل مقدَّمةٌ على رُتبةِ المعمول واعتُبرَ الأمرُ اللفظي وأُلغي الأمرُ المعنوي، وقد تقدمَ الذاتُ طبعًا على الحالات لأنَّ العملَ طاريءٌ والاعتبارُ بالطاريء كما قالوه: دونَ المَطروء عليه وأيضًا الفعلُ محتاجٌ إلى الاسم وهو مستغنٍ عنه فأرادوا في المركبِ منها تتميمُ الناقصِ بالكامل، وأيضًا تَقديمُ الفعل يُؤذِنُ من أول الوهلة بأنَّها فعليَّة، وحُملَ عليه الوصفُ لكَونه فَرعاً عليه في العمل وكانَ عليه أيضًا أن يُقيِّد العاملَ بالتام ليَخرُجَ به اسمُ بابِ كانَ وكادَ الناقصتين كما لا يخفى

(وهو) : أي

(فالظاهرُ ظاهرٌ): لا يحتاجُ إلى بيانٍ وتمثيلٍ .

(والمضمرُ): قسمان .

(بارزٌ): أي ظاهرٌ له صورةٌ لفظًا من بَرز كعقد أي خَرجَ وظهرَ واستَبان وذلكَ كالذي في ضَربا وضَربوا وضَربنَ وضربتَ وضَربتُما إلى آخرها اتفاقًا، وفي ضاربان وضاربون على رأيٍ

(ومستترٌ): أي مخفى من سَترتُ الشيء كـ(قَتلَ) أي غَطيتُه فاستترَ[٤]

---

[١] عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ أبو بكر النحويّ ، فارسي الأصل، جرجانيّ الدار، عالم بالنحو والبلاغة ، ولم يزل مقيما بجرجان يفيد الراحلين إليه، والوافدين عليه إلى أن توفي في سنة إحدى وسبعين وأربعمائة ،ينظر : إنباه الرواة إلى أنباه النحاة :٢/ ١٨٨ .

[٢] قال الزمخشري في تعريف المبني للمفعول :(هو ما استغنى عن فاعله وأقيم المفعول به مقامه وأسند إليه معدولا عن صيغة فَعلَ إلى فُعِلَ) ، ينظر : المفصل في صنعة الإعراب : ٣٤٣، فهو يصرح بإسناد الفعل إليه فهو فاعل عنده على الحقيقة .

[٣] قال الرضي في شرح الكافية لابن الحاجب: ١٨٧/١، ((وبقوله: على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله، وهو عند عبد القاهر. والزمخشري، فاعل اصطلاحا، فلا يحترزان عنه ليدخل في الحد. وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل، وخلافهم لفظي راجع إلى أنه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل، أو، لا، وليس خلافا معنويا)) .

[٤]قال في لسان العرب: ٤/ ٣٤٣،[حرف الراء فصل السين] ((والستر، بِالْفَتْحِ: مَصْدَرُ سَتَرْت الشَّيْءَ أَسْتُرُه إذا غَطَّيْته فاسْتَتَر هُوَ. وتَسَتَّرَ أَي تَغَطَّى)) .

ويقال: له المُستَكن أيضًا وهو ما لا صورةَ له لفظًا كالمَنوي في اضرب واضرب مثلًا، وفي زيد ضرب، وبشر ضارب، اتفاقًا وفي ضاربان وضاربون على رأيٍ، واعلم أنَّ الاستتار لا يجوز إلَّا في ضمير الرفع فاعلًا كان أو نائبا عنه لكونه عمدة غير مستغني عنه لا معنى ولا لفظًا لكن استغنى عن لفظه بظهور معناه فهو في قوة المنطوق ويختص الاستتار بضمير الغائب والغائبة المفردين في الفعل والوصف وبضمير الحاضر المذكَّر متكلمًا كان أو مخاطباً، إذا كان بصورة المفرد في المضارع والأمر والوصف

أمَّا ضمير الغائب والغائبة فقيل: لأنَّه لمّا كانَ مَقرهُما لفظًا متقدماً غالبا في الأصل بخلاف المتكلّم والمخاطب أرادوا أن يكونَ ضَمير الغيب أخفُ من ضميرهما، فابتدأوا في المفردين لغاية التخفيف، وهي التقديرُ من دونِ أن يتلفظَ بشيءٍ منه واقتصروا في المثنى مذكراً ومؤنثاً على الألف الذي هو علامة[١٧/ب] ـ التثنية في الأسماء وعلى الواو في جمع المذكر والنون في جمع المؤنث والياء في المخاطبة في المضارع انتهى . وأمَّا ضمير الحاضر فلما يأتي في مقامه قريبًا

وقال الأَخفَشُ : بأن الفعل مطلقًا يستتر فيه الفاعل وما لحقها من الألف والواو والياء وغير ذلك علامات على التثنية والجمع والتأنيث[١]

وقال المازنيُّ[٢]: في المضارع مستترٌ والحروفُ علامات[٣] قيل : ولعلَّ ذلك حملًا لمثنى المضارع وجمعهِ على اسم الفاعلِ واستنكارًا لوقوع الفاعلِ بين الكلمة وإعرابها أي النون وهما غير مشهور ثم اعلم أنَّه يستترُ الفاعلُ في اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل قيل : واسم الفعل ولا يستتر في المصدر أمَّا أنَّه يستتر في الأوصاف فلشبهها بالفعل وأمَّا أنَّه لا يستترُ في المصدر فقالَ نجمِ الأئمة (طاب ثراه): لأنَّ الواضعَ نظرَ في المصدر إلى ماهيَّة الحدث لا إلى ما قامَ به المحدِث فلم يُطلَب بهذا النظر لا فاعلًا ولا مفعولًا، وإنَّما يطلبها عقلًا والوضع أزالَ حُكم العقل فلا يجوزُ أن يستترَ فيه وكذا في اسم الفاعل فإنَّ لفظه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظاً آخر دالاً عليه، وكذا اسم المفعول فإنَّه وضَعه دالاً على المفعول فكانَ حَقُّ هذه الأشياء أن لا تعملَ في الفاعل ولا في المفعول لكنَّها لما شابهت الفعل

---

(١) قال السيوطي:((وَقيل : الْأَرْبَعَة النُّون وَالْألف وَالْوَاو وَالْيَاء حُرُوف عَلَامَات كتاء التَّأْنِيث فِي قَامَت لَا ضمائر وَالْفَاعِل ضمير مستكن فِي الْفِعْل وَعَلِيهِ الْمَازِنِي وَوَافَقَهُ الْأَخْفَش فِي الْيَاء وشبهة الْمَازِنِي أَن الضَّمِير لما استكن فِي فعل وَفعلت استكن فِي التَّثْنِيَة وَالْجمع وَجِيء بالعلامات للْفرق كَمَا جِيءَ بِالتَّاءِ فِي فعلت للْفرق وشبهة الْأَخْفَش أَن فَاعل الْمُضَارع الْمُفْرد لَا يبرز بل يفرق بَين الْمُذكر والمؤنث بِالتَّاءِ أَو الْفِعْل فِي الْغَيْبَة وَلما كَانَ الْخطاب بِالتَّاءِ فِي الْحَالَتَيْنِ احْتِيجَ إِلَى الْفرق فَجعلت الْيَاء عَلامَة للمؤنث ورد بِأَنَّهَا لَو كَانَت حروفا لسكنت النُّون وَلم يسكن آخر الْفِعْل لَهَا ولثبتت الْيَاء فِي التَّثْنِيَة كتاء التَّأْنِيث وَبِأَن عَلامَة التَّأْنِيث لم تلْحق آخر الْمُضَارع فِي مَوضِع)) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٢٤/١.

(٢) ينظر: رأي المازني في المصدر نفسه : ٢٢٤/١ .

(٣) قال الرضي في شرحه على الكافية :٢/ ٤١٥ ((ومذهب المازني : أن الحروف الأربعة في المضارع والأمر، أعني الألف في المثنيات، والواو في جمعي المذكر، والياء في المخاطبة، والنون في جمعي المؤنث علامات، كألف الصفات وواوها في نحو : ضاربان وحسنون، وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده؛ ولعلّ ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل، واستنكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة وإعرابها أي النون)) .

عملت عَمله بخلاف الفعل فإنَّه وُضعَ ليكونَ مستندًا إلى شيء بعدهُ ظاهرًا أو مضمرًا فجازَ أن يستترَ فيه المسندُ إليه لاقتضائه له وضعًا وعقلًا انتهى[1] . ثم الاستتار إمَّا واجب وإمَّا جائز لأنَّه إمَّا لا يمكن قيام الاسم الظاهر أو الضمير البارز مقامه أو يمكن فالأوَّل الأوَّل، والثاني الثاني، أمَّا الواجبُ استتاره فهو في شيئين الصفاتُ مثناها وجمعها على خلافٍ ، وبعضُ الأفعال المفردة وإنما وجبَ في الصفات، قالَ بعضُهم: لأنَّها[2] عريقةٌ في اقتضاء الفاعل بمشابهتها الفعلَ بلا واسطة كإسمي الفاعل والمفعول، أو بواسطة اسم الفاعلِ كَالصفة المشبهة، فالألفُ والواو علاماتُ ودلائلُ الإعراب لا ضمائر، لأنَّ الصفاتَ فُروعُ الجَوامد ذواتٍ، والذَاتُ تُقدَّم على الصفاتِ ولا رَيبَ أنَّ الألفَ والواوَ في الجوامد عَلامةَ التَثنيةِ والجمع، ففي الفُروعِ أيضًا كذلك يَدُلُّكَ على إنَّها علامةُ انقلابها بالعَوامل، فلو كانتْ ضَمائرَ كَما ذَهبَ إليه بَعضُهم انقلبتْ لأنَّ الفاعلَ لا يَتغيَرُ بالعَوامل الداخلةِ على عامله، وأيضًا لو كانت ضَمائرَ، لكانَ الأمرُ مُستنكرًا لوقوع الفاعلِ بينَ الكَلمة وإعرابها، الذي هو النونُ انتهى[3]. وفي الأخيرِ نُظرٌ إذ لو صَحَّ لَزمَ كونُ الألف والواو والياء في الأفعال أيضًا علَاماتٍ لا ضمائرَ، ولا قائلَ به إلَّا الأخفشُ والمَازنيُّ كما مَرَّ[4] ولم يتَعرض المُصنَّف (قُدِّس سِرُّه)، للأوصافِ إمَّا لوجوبِ الاستتار فيها كلها عندهُ أيضًا من غير ثنيا، كما عندَ الأكثر وإمَّا لأنَّها فروعُ الفعلِ في العمل وطلبُ الفاعل وغيره من مَقولاتِ العمل، فكما أنَّ الحُروفَ المذكورةَ في الأفعال ضَمائرٌ، كذا في فَروعها والاعتذار عن الانقلاب بأنَّ الانقلابَ في الأسماء من حيثُ كونِ هذه الحروف عَلاماتُ الإعراب أيضًا وليست في الأفعال كذلك بل إعرابُها في غير الإفراد بالنون وحَذفُها كما عَرفتَ وأمَّا بعضُ الأفعال المفردة فأشارَ إليه بقوله :

(والاستتارُ يجبُ في الفعلِ في سَتةِ مواضعَ) : فعلِ إمَّا بالَجرَّ بدلُ تفصيلٍ من ستة أو بالرفع خَبرٌ لمحذوفٍ على الاستئناف التفصيلي، أي هي فعلُ الأمر بالصيغة، ويُحتَمل النصبُ بمحذوفٍ، أي أعني .

(فعلَ الأمرِ): المبني .

(للواحد المذكر): كـ(اضرب)، أي أنتَ والمُضارعَ المدعو بتاء خطاب الواحد كـ(تَضرب)، أي أنت وأمَّا الواحدةُ منهُما فالياء فيهما ضميرُ الفاعل على الصَحيح المشهورِ كـ(اضربي وتَضربين)

(أو المُضارعَ المبدوءِ بالهمزة للمتكلم): وحده كـ(أضرب)، أي أنا أو المبدوءَ بالنون له ومعه غَيرُه كـ(نَضرب)، أي نَحنُ، وهذه الأفعالُ هي المسمّاةُ عند المُحصلين بالأفعال الأربعة وإنَّما وجبَ الاستتار فيها قال بَعضُهم: أمَّا افعل ونَفعل لاستتار حَرفي المُضارعة بالفاعل، إذ الهَمزةُ والنونُ مَقطوعتان من أَنا ونحنُ، وأمَّا تفعل فإنَّه وإن كانَ مُحتملًا للمخاطب [١٨/أ] ـ والغائبة

---

[1] ينظر :شرح الرضي للكافية :٣ / ٤٠٤ .

[2] هذا النص للرضي في شرح الكافية لابن الحاجب والعبارة (لأنَّها غير عريقة) وليست كما في المتن هنا (عريقة) ، ينظر : شرح الرضي للكافية : ٤١٥/٢.

[3] ينظر: المصدر السابق:٤١٥/٢، ٤١٦ .

[4] ينظر : الصحيفة :٩٣ من النص المحقق .

لكنَّهم لم يُبرِزوا ضَميرَ المخاطب إجراءً لمفرداتِ المضارع مَجرىً واحد في عدم إبراز ضميرها وأمَّا أمر افعل فَحكمه حُكم تَفعل مُخاطَبًا انتهى[1].

(والفعل الاستثنائي): أي الذي يُستثنى به وهو، خلا وعدا ،على قولٍ: وما خلا وما عدا وحاشا على الأشهر، وليسَ ولا يكون نحو: قامَ القومُ خلا زيدًا إلى آخره فالفاعلُ مُستترٌ وجوبًا لأنَّه لم يُسمَعَ لها فاعلٌ ظاهرٌ، أو ليكونَ ما بعدها في صورة المستثنى بالتي هيَ أمُّ البابِ .

(وفعل التعجب) : المراد به الجنس أو هو على صيغتين (ما أفعله، وأفعل به) أمَّا الأوَّل ففاعلُه مُستترٌ وجوبًا راجعٌ إلى ما موصولة أو موصوفة، على صورةِ، زيد ضرب، وأمَّا الثاني فالضميرُ فيه للمخاطب، كما في اضرب زيدًا، إن قُلنا أنَّ الهمزة للصيرورة، والباء للتعدية، ويأتي الكلامُ عليهما وزاد في التسهيل اسم فعل الأمر كنزال[2] وأبو حيان[3] في الارتشاف[4] اسم فعل المضارع كأواه ورُدَّ بأنَّ الفاعل لا يستتر في اسم الفعل إذ هو بمعنى الفعل والفاعل المنوي معًا فلا استتارَ وأمَّا أفعل التفضيل فلم يذكرهُ هنا لأنَّه سيذكرهُ في محلّه أنَّه قد يَرفعُ الظاهر على قلَّة ولأنَّ وجوبَ الاستتار فيه ليس كليًّا عند الأكثر بل في غير مسألة الكحل[5] وأمَّا الجائزُ الاستتار ففي غير المذكورات من فعل الغائب، والغائبة المفردين في الماضي والمضارع، والمفرد من الأوصاف وجوازه بمعنى، أنَّك إن شئتَ أتيتَ إلى الفعل بمُظهرٍ تسنده إليه فتقول: ضُرِبَ زيدٌ، وقامت هندُ، وإن شئت قدمت الاسم وأسندت الفعل إلى ضميره ، قلت: زيد ضُرِبَ ، وهندُ قامت، لكن إذا أسندت الفعل إلى ضمير الاسم وكان مفردًا وجب الاستتارُ، بعدم جواز الإتيان بالضمير المنفصل مع إمكان الإتيان به متصلًا، وعدم جواز إعادة الاسم بلفظهِ أو بمرادفه للزوم التَكرار لفظًا أو معنًى بلا فائدة مع احتمال تَوهُم أنَّ الثاني غيرَ الأوَّل مع فهم الفاعل من ضميره المستتر الذي هو أخصرُ، والاختصار مهمٌ عندهم وهذا هو المراد من قوله :

(وأُلحقَ بذلكَ) : المذكور في الأفعال السَّتة في وجوبِ الاستتار فيه .

(نحو: قام زيدٌ أو يقوم) : وأمَّا غير الغائبين من الفعلين فالضمير فيه بارز على المشهور، خلافاً للأخفش والمازني كما مرَّ[6]، ولمَّا كانَ هنا مَظنَّة سؤالٍ وهو كيف قلت: بوجوب استتارُ

---

[1] ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب :٢/ ٤١٤ .

[2] ينظر: شرح التسهيل :١/١٢٠.

[3] مُحَمَّد بن يُوسُف بن عَليّ بن يُوسُف بن حَيَّان الإمَام أثير الدّين أَبُو حَيَّان الأندلسي الغرناطي ،النفزي، نِسْبَة إِلَى قَبيلَة من البربر، نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه، وَله من التصانيف: الْبَحْر الْمُحِيط فِي التَّفْسِير، النَّهر مُخْتَصره، إتحاف الأريب بِمَا فِي الْقُرْآن من الْغَرِيب، التذييل والتكميل فِي شرح التسهيل، مطول الارتشاف ومختصره مجلدان - وَلم يؤلف فِي الْعَرَبيَّة أعظم من هذَيْن الْكِتَابَيْنِ، وَلَا أجمع وَلَا أحصى للْخلاف وَالْأَحْوَال، ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة :١/ ٢٨٠ .

[4] ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب :٢/٩١١.

[5] ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب :٣/٤٦٣ .

[6] تقدم بيان ذلك في الصحيفة :٩٣، من النص المحقق فراجعه .

ضمير الفاعل في هذه الأشياء الستة، وما أُلحقَ بها ونحنُ نجدُ بعضَها مُستنداً إلى ضمير بارزٍ منفصلٍ نحو: أقومُ أنا، ونقومُ نحنُ، إلى غيرِ ذلك

قال تعالى: ﴿ **اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ** ﴾ [سورة البقرة من الآية:٣٥] و﴿ **أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَاإِبْرَاهِيمُ** ﴾ [سورة مريم من الآية: ٤٦]

أشارَ إلى جوابه فقال:

(وما يَظهرُ) : من الضمير .

(في بعض هذه المواضع): الستّة كأقومُ أنا .

(فتأكيدٌ): أي فالضمير الظاهر فيه تأكيدٌ .

(للفاعل) : المستتر فيه .

لفَهم الفاعل من نفس أبنيته وصحة الاكتفاء بـ(أَقومُ) وحده وعدم جواز أن نقول: لا أفعل إلَّا أنا، ولا تفعل إلَّا أنت وليسَ ذلك إلَّا .

(كقمتُ أنا): في كونه إمَّا تأكيدٌ للتاء المتصل صريحًا، والفاء في خبر ما الموصولة لتضمنها معنى الشرط

(تبصرةٌ): مرَّ شرحُها .

(وتلازمُ الفعلَ علامةُ التأنيث) : والعلامةُ الفعلَ، حُذفَ للعلم به أو تلازم بمعنى تلزم، كسافرَ بمعنى سَفَرًا، أو تلازمُ العلامةُ الفعلَ، ويطلبها الفعلُ، أي لا يفارقُ أحدهُما الآخر لزومًا. وهي التاء الساكنةُ في الماضي، وتاءُ حرفِ المضارعة في المضارع، لتدل على تأنيث فاعلها من أوَّل الأمر، وكانَ حَقها أن تلحقَ الفاعلَ لأنَّ معناها فيه إلَّا أنَّه لمَّا كانَ كالجزء من الفعل، جاز أن يَدُلَ على معنى فيه ما اتصل بفعله كما جازَ أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل، في نحو: يفعلان ويفعلون قاله بعضهم[1]: وإنَّما لم يذكر الوصف لأنَّه سيذكرُ في بحث الخبر أنَّه إذا كانَ مشتقًا ولم يسند إلى اسم ظاهر وجب أن يحتمل ضمير المبتدأ ويطابقه في التذكير وفرعه والجملة دليل جواب الشرط في قوله :

(**إن كانَ فاعلهُ**) : أي الفعل اسمًا

(ظاهرًا متصلًا به حقيقي التأنيث) : أي بإزائه

(كقامتْ هندُ): أو الهندانِ أو الهنداتُ، ولا يجوزُ قامَ هندُ بتذكير الفعل على المشهور وحَكى سيبويه [١٨/ب] ـ عن بعض العرب: قال فلانة[2] استغناءً بالمؤنثِ الظاهر عن تأنيث الفعلِ وأنكرهُ المبردُ[3] وقيدناهُ بالاتصال بالفعل لعدم وجوب الحاق العلامة إذا فُصِلَ بَينَهما بغير إلَّا كما سَيذكُرُه .

(أو كان): فاعلهُ

(ضميراً متصلاً): بالفعل مُستترًا أو بارزًا

---

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم : ١٦١ .

(٢) ينظر: الكتاب :٣٨/٢ .

(٣) ينظر : المقتضب :٥٩/٤، وتفصيل مسألة (٤٧)، في كتاب الانتصار لسيبويه على المبرد : ١٢٣ .

(مطلقًا): حقيقيًا كانَ التأنيثُ أو مَجازيًا لفظيًا أو معنويًا أو حكميًا
(كـهند قامت) : وظلمةٌ عرضتْ .
(والشمسُ طلعت): وعقربٌ لسعتْ، ونقول: في الضمير البارزِ الهندانُ قامتا والهنداتُ قمنَّ وغرفتانِ انهدمَتا وغرفاتٍ انهدمنَّ، أو انهدمتْ، وعقرَبان لدغتا، وعقاربُ لدغنَّ أو لدغتْ وأمَّا قوله:

..... ولا أرضُ أبقلَ أبقالَها[1]

فضرورةٌ، أو على تأويلِ الأرضِ بالمكان
(ولك الخيار): في تأنيثِ الفعلِ وتَذكيره إذا كانَ .
(مع فاعلٍ ظاهرٍ): مؤنث غير حقيقي[2] .
(لَفظيٍ) : أو تقديريٍ[3] أو حكميٍ[4] كـ(عرضَ أو عَرضتْ ظُلمةٌ)
(وكـطلعتْ أو طلعَ الشمسُ) : ولسعتْ أو لسعَ عقربٌ، أمَّا التذكيرُ فللاكتفاء بتأنيث الفاعل لفظًا وأمّا التأنيثُ فللدلالة على تأنيث الفاعل وإنَّما مثلَ بالشمس للمؤنث اللفظي مع أنَّ تأنيثها تقديريٌّ لاندراج التقديري في اللفظي من حيثُ ظهورِ العلامة فيه أحيانًا، كحين تصغيره وغير ذلك ممّا سبقَ ، ولكونِ التقديري أجدرُ بالبيان لأنَّه لمَّا لم تُكن العلامةُ ظاهرة ربما تُوهِم وجوبُ تأنيث الفعل معه ليدل أول الوهلة على تأنيث الفاعل، فاذا عُلِمَ عَدمُ الوجوبِ فيه، عُلمَ عَدمُه فيما العلامةُ فيه ظاهرةٌ بالطريق الأولى
(ويرجح ذكرها) : إمَّا على البناء للفاعل وَزانَ (يمنع أو يَضرب)، أو للمفعول من الترجيح يقال: رجُحَ الميزانُ رُجحانًا بالضمِّ أي مَالَ، ورَاجحة لفلان، ورجحَيته تَرجيحًا، إذا أعطيتُه راجحًا وفي القاموس: رَجَحَ مثلثةً رُجوحًا ورُجحانًا وفي نسخة (ويترجح من الترجيح) أي يميلُ ويَزيدُ حُسنًا[5]، أو يَفضُل ذِكر العلامةِ على تركها، مع الفصل بينَ الفعلِ والفاعل المؤنث الحقيقي والمجازي .
(بغير إلّا): الاستثنائيَّة .

---

[1] هذا من بيت لعامر بن جوين الطائي ، وهو من المتقارب وقبله :
فلا مُزنَةٌ وَدَقَتْ وَدقَها .....
والبيت، في تخليص الشواهد ص٤٨٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٥، ٤٩، ٥٠، والدرر ٦/ ٢٦٨، وشرح التصريح ١/ ٢٧٨ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٤، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب :١/ ٣٥٢، وجواهر الأدب : ١١٣، والخصائص :٢/ ٤١١.

[2] وهو ما ليس له مذكر من جنسه كما سيمثل قريبًا ب(شمس) ، ينظر: المعجم المفصل في النحو العربي :٩٢٣/٢، لعزيزة فوال بابتي .

[3] هو الذي لم يتصل بتاء التّأنيث أو أية علامة من علاماته و له مذكر من جنسه، مثل: (أم) مؤنث (أب)، (دجاجة) مؤنث (ديك) ، ينظر: المعجم المفصل في النحو العربي :٩٢٢/٢ .

[4] وهو ما يكتسب التأنيث مما يضاف إليه لأنَّه بعض منه كما فعل حيث أنث الفعل تبعًا لتأنيث الفاعل، ينظر: المعجم المفصل في النحو العربي :٩٢٢/٢ .

[5] ينظر: القاموس المحيط :٢١٨ ،(باب الحاء ، فصل الراء).

(نحو: دخلتْ أو دخلَ الدارَ هندٌ): وعَرضَتْ أو عَرضَ الساعةَ ظلمةٌ، وقس عليهما أمَّا ذكرها فلمّا مرَّ، وأمَّا تُركُها فَلطول الكلام، ولكونِ الإتيان بها وعدٌ بالشيء مع تأخير الموعودِ، وكذا قيلَ .

(ويرجح تركها): على ذكرِها .

(مع الفصل بها): أي بإلَّا .

(نحو ما قام إلَّا امرأة) : وما انهدمَ إلَّا غُرفَتان بإقامة البدلِ مقامَ المبدلِ منه، إذ الأصلُ ما قامَ أحدٌ وما انهدم بناءٌ، فالإسنادُ حقيقةً، هو إلى المبدل منه، وهو مذكر ، ويجوز ما قامتْ الَّا امرأةٌ، نظرًا إلى إسناد الظاهر إلى المؤنث والظاهر.

(وكذا) : يَرجَح تركها .

(في باب نعم وبئس نحو: نعمَ المرأةُ هندُ): وبئس المرأةُ حمالةُ الحطبِ، إذ الإسنادُ حقيقة إلى لفظ جنس لأنَّ المقصودَ من فاعل الباب الجنسُ، على سبيلِ المُبالغة في المدح أو الذمّ فتقديرهُ، نعمَ جنسُ المرأةِ هندُ، والجنسُ مذكرٌ وجازَ التأنيثُ نظرًا إلى الظاهر .

(مسألةٌ): مصدرٌ بمعنى السؤال، اطلقتْ على نفسِ المَسؤول من جزئيات الأحكام أو كلياتها

(والأصلُ): لغةً أسفلُ الشيء وما يُبني عليه شيءٌ[1]، ثُمَّ استعمل في كلِّ أمرٍ ثابتٍ يقال: أصَلَ ككَرمَ أي ثبتَ ورسخَ أصلهُ، ثم استُعملَ فيما يَحقُّ أن يكونَ الشيء عليه إذا لم يمنعَ منه مانعٌ، أي والحقُّ الثابتُ الذي ينبغي أن يكونَ الفاعل عليه

(تَقدمَهُ على المفعولِ): لِما سبقَ من أنَّه كالجزءِ من الفعل وحقُّ الجزءِ أن يَتصلَ بذي الجزء[2] ، بخلافِ المَفعول فإنَّ الأصلَ فَيه التأخرُ عن الفاعل لكونهِ فضلة .

(ويجبُ): أي ويَعرضُ وجوبُ .

(ذلكَ) : التَّقدم الذي هو الأصلُ فيه .

(إذا خيفَ اللَّبسُ): بالفتحِ وبالضَم، وهو الشُبهَةُ واختلاطُ الأمر،(لَبَستُ عليه الأمرَ) كَضَربَ، أي خَلطتَه كالتَلبيس، وأمرٌ ملتبسٌ، أي مُشتَبهٌ مُختَلطٌ [3] لا يُميَّز يعني إذا خِيفَ في صورةِ التأَخير التباسَه بالمَفعول حَيثُ لا قرينةَ تدلُّ على فاعلية أحدهما ومَفعوليَّة الآخر وذلك إذا كانا مقصورين أو مضافين [١٩/أ]- إلى الياء أو مُختَلفين نحو: أكرمَ مُوسى عِيسى، أو غُلامي صَديقي وَقس عَليهما فَيلزم كلٌّ منهما مركَزه ليُعرَفا، بخلافِ ما إذا كانَ إعرابُهما أو إعرابُ أحدهما ظاهرًا أو ظهر إعرابُ تابِعهما أو تابعِ أحدهما نحو: ضَربَ موسى العاقلَ بالنصب عيسى الجاهلُ بالرفعِ أو ضربَ موسى عيسى الجاهلُ بالرفعِ أو كانت قرينتهُ لفظيَّةً كاتصال علامة التأنيث بالفعل نحو: ضربتْ موسى حبلى واتصالُ ضميرِ الفاعل بالمفعول

---

[1] ينظر: القاموس المحيط، (باب اللام ، فصل الهمزة) : ٩٦١.

[2] أي أُلحِقَ بصاحبه ، أو بأصله .

[3] ينظر : القاموس المحيط، (باب السين، فصل اللام) : ٥٧٢.

نحوَ: ضَربَ فتاةً موسى أو معنويَّة كـ(أكل الكمثريَ موسى)[1] وأرضعتْ الصغرى الكبرى[2] إلى غير ذلك فإنَّه يجوزُ حينئذٍ تأخيرُ الفاعل

(أو إذا كانَ الفاعلُ ضَميرًا مُتصلًا) : بالفعل سواءً كانَ المفعولُ اسمًا ظاهرًا أو مضمرًا منفصلًا نحو: ما ضَربتُ إلَّا إيّاك أو متصلًا نحوَ: ضَربتُك، وذلك لئَلَّا ينفصلَ الضميرُ المتصلُ وذلك غيرُ جائزٍ، إذا أمكنَ الاتصالُ بذا لم يَجُز ذلك في البارز المتصل ، فالمُستترُ بعدم الجواز أولى .

(والمَفعولُ) : أي والحالُ أنَّه .

(متأخرٌ عن الفعل): أو لو كانَ مقدمًا عليه لم يلزم مَحذور نحو: زَيدًا ضَربتُ

(ويَمتَنعُ) : تَقدمُ الفاعلِ عندَ الأكثر فيجبُ تَقَدُّمُ المفعولِ على خلافِ الأصل .

(اذا اتصل به) : أي بالفاعل أو بصلتة أو بصيغته .

(ضميرُ المفعول): نَحو: ضَرَبَ زيدًا غُلامُهُ، أو ضَرَبَ زيدًا الذي ضَرَبَ غُلامَهُ، وأكرمَ هندًا رجلٌ ضَرَبَها، إذ لو قَدَّمَ الفاعلَ لزمَ الإضمارُ قبلَ الذكر لَفظًا ورُتبةً في غير العُمدة، وهو غيرُ جائزٍ للزومِ تَقدُّمِ المرجعِ إلَّا عندَ الأخفشِ[3] وابن جني[4] لشدَّةِ اقتضاءِ الفعلِ للمفعول به[5] كاقتضائِه للفاعل .

(أو اتصلَ المفعولُ) : وهو ضميرُ بالفعل .

(وهو): أي الفاعلُ .

(غير ضمير متصل) : بل إمَّا اسمٌ ظاهرٌ كـ(ضربكَ زيدٌ)، لِما مَرَّ من عدمِ جوازِ انفصالِ الضَميرِ بلا سَببٍ أو ضميرٌ منفصلٌ نحو: ما ضَرَبكَ إلَّا أنا، لِما يأتي في قوله :

(وما وقعَ منهما): أي من الفاعل والمفعول مُظهرًا كانَ أو مُضمرًا .

(بعد إلَّا) : المسبوقةِ بنفيٍ أو استفهامٍ .

(أو بعد ما في معناها): وهو إنَّما .

(وَجبَ تأخيرهُ): أي تأخيرُ التالي لـ(إلَّا وإنَّما) لوجوب تأخر المحصور فيه عن المحصور لأنَّ النفيَ في الاستثناء متوجهٌ إلى المستثنى منه العام، فاذا ثَبَت منه شيء بالَّا حَصَلَ الحصرُ لضرورةِ بقاءِ ما عَداهُ على صفةِ الانتفاء وهذا يشترط أن يتوسط إلّا بينهما نحو: ما أو هل

---

[1] لامتناع أن ينعكس الأمر عقلًا .

[2] إذ العادة تقتضي أن تكون الكبرى هي المرضع دون الصغرى .

[3] ينظر: تحقيق هذا الرأي الذي ذكره المؤلف هنا ، كتاب شرح الفوائد الضيائية على متن الكافية في النحو،: ١٥٣/١ .

[4] عثمان بن جنى أبو الفتح الموصليّ النحويّ اللغويّ ،المشهور المذكور، صاحب التصانيف البديعة في علم الأدب. وأبوه جنّى مملوك روميّ لسليمان بن فهد بن أحمد الأزديّ الموصليّ، صحب أبا على الفارسيّ وتبعه في أسفاره، وخلا به في مقامه، واستملى منه، وأخذ عنه، وصنّف في زمانه، ووقف أبو عليّ على تصانيفه واستجادها واستوطن أبو الفتح دار السلام ، وكانت وفاته ببغداد على ما ذكره أحمد بن علىّ التّوّزيّ في يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة ، إنباه الرواة على أنباه النحاة :٢/ ٣٣٥ .

[5] ينظر: الخصائص :٢٩٥/١، (باب نقض المراتب إذا عرض هناك عارض) .

ضرب زَيدٌ إلَّا عَمروًا أو إلَّا إيَّاك ، وما أو هل ضَرب عَمروًا إلَّا زيدٌ وإلَّا أنتَ ، وإنَّما ضَربَ زيدٌ عمرًا ، وإنَّما ضَربَ عمروٌ زيدًا، فلو عُكِسَ الترتيبُ مع تَوسط إلَّا انقلبَ الحصرُ المطلوبُ، كما لا يخفى أمَّا إذا لم يتوسط بل قيلَ: ما ضَرب إلَّا عَمروًا زيدٌ، فلا يختل المعنى ولا ينعكس، إلَّا أنَّهم منعوا من إعمال ما قبلَ إلَّا فيما بعدَ الاستثناء بها إلَّا أن يكونَ معمولهُ الواقعُ بعد المستثنى، هو المستثنى منه

وقيلَ : منعَهم هذا لأنَّه من قَبيلِ قَصر الصفةِ قبل تمامها، وأَجازهُ الكِسَائيُّ[1] وابنُ مالكٍ[2] إذا كان قصد الحصر ظاهراً كقوله:

..... فما زادَ إلَّا ضعف ما بي كلامُها [3]

وقوله:

ما عابَ إلَّا لئيمٌ فعلَ ذي كَرَمٍ .....[4]

ووافقهُ ابن الأنباري[5] في تقديمه إذا لم يكن فاعلًا[6] والجمهورُ على المنع وأمَّا الحَصر بـ(إنَّما) فبانعكاسِ الترتيبِ انعكاسُ الحَصر البتةَ .

(الثاني) : من أنواعِ المرفوعاتِ .

(نائبُ الفاعلِ) : إذا حُذِفَ لغرضٍ، عَدَلَ عَمَّا سمَّاه بعضُهم به، وهو مفعولُ ما لم يُسمَّ فاعلُه ليشملَ المفعولُ به وغيره من الظرف وشِبهه، وليَخرُجَ المنصوبُ في، أُعطيَ زيدٌ درهمًا، بالبناء للمعفول إذ يصدق عليه أنَّه مفعولُ فعلٍ لم يَسمَّ فاعله، وليس مرادًا

(وهو المفعولُ) : أو الظرفُ وشبهُه .

(القائمُ مقامه): أي مقامَ الفاعلِ فيما له من الرفعِ ولو تَقديرًا، واللزوم ووجوب التأخر عن العامل إلى غير ذلك سواء كانَ العاملُ فعلًا أو شِبهه نحو: ضُرِبَ زَيدٌ المضروبُ غُلامهُ

---

(1) ينظر : شرح ابن الناظم على الألفية :١٦٤ .

(2) قال ابن مالك في الألفية : وما بـ(إلَّا) أو بـ(إنمَّا) انحصر ... أخره وقد يسبق إن قصد ظهر، ينظر الألفية :١٦٤

(3) من بيت لم ينسب لقائل وهو من الطويل وصدره :

تَزوَدتُ مِن لَيلَى بتِكلِيمِ سَاعَةٍ .....

ونسبه بعضهم لقيس بن الملوح ولم أعثر عليه في ديوانه ، الشاهد فيه : قوله:(فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها) حيث قدم المفعول به (ضعف) على الفاعل (كلامها) مع كون المفعول به محصورا بـ(إلا)، وهذا جائز عند بعضهم ، ينظر: همع الهوامع : ١/ ١٦١، وشرح الأشموني: ٢/ ٥٧.

(4)من بيت لم ينسب لقائل وهو من البسيط ، وتتمَّته :

..... ولا جَفا قَطُّ إلَّا جُبَّأ بَطلا

والجُبَّأ ، الجبان الشاهد: (إلَّا لئيم (وإلَّا جبأ) فقد تقدم الفاعل المحصور ب(إلَّا) على المفعول به ، ويرى الجمهور وجوب تأخيره ، ينظر: شرح الأشموني:٢/ ٥٧، وهمع الهوامع : ١/ ١٦١ .

(5) عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبى سعيد الأنباريّ أبو البركات ، صاحب التصانيف الحسنة المفيدة في النحو وغيره؛ وكان فاضلا عالما زاهدا. سكن ببغداد من صباه إلى أن توفى بها، وتوفي في ليلة الجمعة تاسع شعبان من سنة سبع وسبعين وخمسمائة ، ينظر : إنباه الرواة إلى أنباه النحاة :٢/ ١٦٩.

(6) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم :١٦٥ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ٢/٥٩٦.

(وصيغة فعله): الذي يُسندُ إليه وهي وزان الجِلسَة بالكسر مصدر نوعي، من صاغَ زيد الخَاتِم، كقالَ أي نوعُ بناءِ فعلِه

(فُعِلَ أو يُفْعَلُ): بضم أولهما وكَسر ثاني الأوّل وفتح ثالث الثاني، ولم يَذكر اسمَ المَفعولِ في الصيغة لأنَّه فرعُ الفعلِ أو لأنَّ مرادَهُ بيانُ[١٩/ب] ـ تَغيير هيئةِ المبني النائبة على سبيل المثال لا بَيانِ حَصر العامل ولذا اقتصرَ على الثلاثيِّ المُجردِ الذي هو أقلُّ أبنَية الفعلِ حُروفًا مع أنَّهُ غير خاصٍ وقالَ: أو يُفعَلُ، بحرفٍ دالٍّ على النوع، مع أَن كِلا الفعلينِ مَصوغٍ لنائب الفاعل.

(ولا يقعُ): موقعَ الفاعل .

(ثاني): مَفعولي

(بابِ عَلمتُ) : يعني كلَّ فعلٍ ثانيَ مَفعوليه عينُ الأوَّل ومسندًا إليه إسنادًا تامًا نحو: علمتُ زَيدًا كَريمًا أصلُه ، زيدٌ كريمٌ، أدخلَ عليهما عَلمَ قبضَهُما على المفعوليَّة والإسناد بحاله، والمَنعُ رأيُ المتقدمينَ، قالوا: قاد الفعل إلى المفعول الثاني، وقيل: عَلمَ زيدًا كريمٌ، لزم كونَه مُسندًا ومُسندًا إليه مَعًا مع أنَّ كلًّا من الإسنادين تامٌ، وأجازَ المتأخرون نيابته ونيابة ثالث مفاعيل باب أعلمت المتعدي إلى ثلاثة، إذا لم يكن جملةً ولا ظرفًا، واذا لم يلتَبس كما إذا كانَ نَكرةً، والأوَّل من الأوَّل والثَّاني من الثَّاني مَعرفةً[١] نحو: ظَنَّ زَيدًا كريمٌ ، وأعلَمَ زَيدًا عَمرًا لئيمٌ، لأنَّ التَنكيرَ يُرشدُ إلى أنَّه الخَبرُ في الأصل ومنعَ منه الآمُدي[٢] بل أوجبَ إقامةَ الأوَّل من الأوَّل والثاني من الثاني مقامَ الفاعل لأنَّه مُبتدأٌ في الأصل وهو أشبهُ بالفاعل، إذ مرتبتُه قبلَ الآخر ومرتبَة المرفوع قبلَ المنصوب فعل ذلك للمناسبة والحَقُّ ما رآه الرضي[٣]: (رضي الله عنه) أنَّه يجوز قياسًا نيابته عن الفاعل، معرفةً كانَ أو نكرةً واللبسُ مرتفعٌ مع الزام كلٍّ من المفعولين مَركزه[٤]

أقول: بل العمدةُ فيه عدمُ اللبس سواءُ لَزم كلٌّ منهُما مَركزه أم لا ، نقول: في جعلَ اللهُ ليلةَ القَدرِ خَيرًا من ألف شهرٍ، بنيابة خيرٍ عن فاعلِ جعلَ ونَصبِ ليلةَ، وبالعكس لكن يمكنُ أن يناقشَ، بأنَّه لم يُسمَع ورودُ مثلِه في كلامٍ فصيحٍ .

---

(١) ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب :١/ ٢١٧ .

(٢) الحسن بن بشر الآمديّ- رحمه الله - هو أبو القاسم الحسن بن بشر الآمديّ الأصل، البصريّ المنشأ. إمام في الأدب، وله شعر حسن، واتساع تام في علم الشعر ومعانيه رواية ودراية وحفظا، وصنّف كتبا في ذلك حسانا، وكان في البصرة كاتبا للقضاة من بنى عبد الواحد، صحب المشايخ والجلّة، مثل أبى إسحاق الزجّاج وطبقته، وكانت وفاته سنة سبعين وثلاثمائة، وكان يتعاطى مذهب الجاحظ فيما يعمله من الكتب، ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: ١/ ٣٢٠ .

(٣) الرضي الإِمَام الْمَشْهُور ،صَاحب شرح الكافية لِابْنِ الْحَاجِب، الَّذِي لم يؤلف عَلَيْهَا - بل وَلَا فِي غَالب كتب النَّحْو - مثلهَا، جمعا وتحقيقا، وَحسن تَعْلِيل. وَقد أكب النَّاس عَلَيْهِ، وتداولوه وَاعْتَمدهُ شُيُوخ هَذَا الْعَصْر فَمن قبلهم، فِي مصنفاتهم ودروسهم، وَله فِيهِ أبحاث كَثِيرَة مَعَ النُّحَاة، واختيارات جمة، ومذاهب ينْفَرد بهَا؛ ولقبه نجم الْأَئِمَّة، وَلم أَقف على اسْمه وَلَا على شَيْء من تَرْجَمته؛ إِلَّا أَنه فرغ من تأليف هَذَا الشَّرْح سنة ثَلَاث وَثَمَانِينَ وسِتمِائَة ، وَفَاته سنة أَربع وَثَمَانِينَ، أَو سِتّ، وَله شرح على الشافية، ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة :١/ ٥٦٧ ، لجلال الدين السيوطي .

(٤) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب :١/ ٢١٧ .

(ولا): تأكيدٌ للنَفي السابق أي ولا يقعُ مَوقعَ الفاعلِ

(ثالث مفاعيل باب أعلمت) : وفي نسخة (ولا ثالث باب أعلمت)[١] المتعدي إلى ثلاثة لأنَّ حكمه حكم ثاني مفعولي أعلمت بلا تفاوت والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الأوَّل فكل ما ثبت هناك ثبت هنا ولم يسمع إلَّا قيام أوَّل مفاعيل علمت وما أشبه مقام الفاعل لأنَّه فاعل في المعنى إذ معنى أعلمَ زيدٌ عمروًا بكرًا منطلقًا، عَلمَ عمروٌ بكرًا منطلقًا، والحقُّ قيامُ ثاني مفاعيله أولى من الثالث قياسًا كَما عرفتَ

(ولا يقعُ): موقعَهُ أيضًا .

(مفعول له) : بلا لام إذ لو كانَ بها لم يُسمَّ مُفعولًا بل ظَرفًا وذلك لأنَّ النصبَ مشعرٌ بالعليَّة فلو أُسند إليه الفعل فاتَ النصب، فالإشعار بخلاف ما إذا كان باللَّام نحو: ضُرِبَ للتأديب ومنعَ المحققُّ الرضي (رضي الله عنه) من الجواز مطلقًا[٢] لأنَّ النائبَ مناب الفاعل لابُدَ أن يكونُ مَثله في كونه من ضروريَّات الفعل من حيث المعنى، وأن جازَ أن لا يذكر لعدم تعلق غرض به، ولا شك أنَّ الفعلَ لابُدَ له من مَصدرٍ، إذ هو جزءٌ من زمانٍ ومكانٍ يقعُ فيها، ومن مفعولٍ به يقعُ عليه، وكلُّ مجرورٍ مفعولٍ لكن بواسطة الجار فكلُّ مجرورٍ ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل، كالمجرور بلام التعليل نحو: جئتُكَ للسمن فلا يقال: جيء للسمن أو ربَّ فعلٍ صَدر عبثًا

(ولا مفعول معه) : في نحو: سرتُ والنيل لعدم جوازِ نيابته بدون الواو لأنَّه حينئذٍ لا يعرف أنَّه مفعول معه، ولا مع الواو لأنَّ أصلها العطفُ وهو دليلُ الانفصال ولا بد في النائبِ عن الفاعلِ أن يكونَ بِمنزلَته في كَونه كالجزء من الفعل كذا قالوه: وعلى ما قاله المحقق الرضي: (قُدِّسَ سِرُّه) فلكونه ليس من ضروريات الفعل إذ المفعول معه مصاحب وربَّ فعلٍ صدر بلا مصاحب وقال: وكذا التميز والمستثنى لا يقعان موقعه لذلك وأجازَ الكِسائيَّ[٣] نيابة التميز لكونه في الأصل فاعلاً فقال في: طاب زيدٌ نفسًا طيبت نفس زيدٍ، وأمَّا الحال فإنَّها وإن كانت من ضروريات الفعل لكنَّ قلةَ مجيئها في الكلام منعها عن البيان عن الفاعل الذي لابد لكلِّ فعلٍ منه[٤] .

(ويتعين المفعول[٢٠/أ] به له) : أي للقيام مقامه إذا وجد في الكلام وفي نسخة **(وإذا وجد في الكلام مفعول به تعين له)**[٥] ولعله أولى وأن استفيد من قوله بعد: فإن لم يكن وإنَّما تعين المفعول به له لشدة طلب الفعل له بعد الفاعل وقيل: لشدة شبهه بالفاعل وتوقف تعقل الفعل عليه بخلاف بقية المفاعيل فإنَّها ليست بهذه المثابة وهذا معنى قول الرضي (طاب ثراه) أن

---

(١) ينظر: شرح الصمديَّة للسيد صادق الحسيني الشيرازي :١/ ٥٥ .
(٢) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب :٢١٨/١.
(٣) علي بن حمزة أبو الحسن الأسديّ المعروف بالكسائيّ النحويّ ، أحد الأئمة القراء من أهل الكوفة. استوطن بغداذ. كان الكسائي من أهل باحمشا، ودخل الكوفة وهو غلام، وكان يعلّم بها الرشيد ثم الأمين من بعده ، قال الفرّاء :إنما تعلّم الكسائي النحو على الكبر، وسئل :لم سميت الكسائيّ؟ فقال :لأني أحرمت في كساء ، مات الكسائيّ- رحمه الله- في صحبة الرشيد ببلد الرّي في سنة ثمانين ومائة ، ينظر : إنباه الرواة إلى أنباه النحاة :٢٥٦/٢ .
(٤) هذا الكلام نص عبارة الرضي في شرح الكافية ، ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب :٢١٩/١.
(٥) لم أعثر على هذا النص الذي ذكره المؤلف هنا فيما وقعتُ عليه من نسخ الصمديَّة .

المفعول به من ضروريات الفعل، وهذا مذهب سيبويه وسائر البصريّين[١] تقول ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعةِ أمام الأمير ضربًا شديدًا في داره، بنيابة زيد عن الفاعل ونصب غيره، وجوَّز الأخفشُ نيابةَ الظرفِ والمصدر مع وجود المفعول به، بشرط تقدمها عليه ووصفهما[٢]، وذهبَ سائر الكوفيين[٣] وتبعهم بعضُ المتأخرين إلى أولويّة نيابة المفعول به عند اجتماعه مع غيره لا وجوبه لقراءة أبي جعفر[٤]﴿ **لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِما كَانُوا يَكْسِبُون** ﴾ [سورة الجاثية من الآية:١٤] بإسناد الفعل إلى الظرف ونصب قومًا[٥] وقوله :

..... مادامَ مَعنيًا بِذكرٍ قَلبَهُ[٦]

بنصب قَلبَه وأُجيبَ لشذوذ القراءة وضَرورة البيت، ويُحتَملُ كونُ النائب ضَميرًا راجعًا إلى الغفران المفهوم من قوله: ﴿ **لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِما كَانُوا يَكْسِبُون** ﴾[سورة الجاثية من الآية:١٤] أي ليَجزيَ الغفرانُ قومًا فأُقيمَ المفعولُ به مقامَهَ غايةَ ما فيه أنَّه المفعولُ الثاني وذلكَ جائزٌ ومنعَ الجزولي[٧] نيابة المفعول المنصوب بحذف الجار مع وجود المفعول به المنصوب بغير الحذف[٨]، كما في أمرتُك الخيرَ وأصلُه بالخَير قيلَ: والوجهُ الجوازُ لالتحاقه بالمفعول به الصريح.

(فإن لم يكن): المفعول به مُوجوداً في الكلام والأظهرُ كونَ يَكن تامًّا أي فإن لم يُوجد

(فالجميع): ممّا سواه من الظرف وشِبهه والمَصدرِ، ويُدخل فيه المَفعولُ باللام على المشهور،

(سواء): بالفتح والمَدِّ بمعنى الاستواء، ولا يُستعملُ في الواحد، لاستلزام الاستواء التَعدُّد،

---

[١]ينظر: شرح الرضي للكافية :٢١٩/١.

[٢] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ابن الأنباري :٤٤/١ ، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب : ٢٢٠/١.

[٣]ينظر: شرح الرضي للكافية : ١٩/١.

[٤]هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أحد أصحاب القراءات العشر كان تابعيا جليلا ثقة، وكان إمام أهل المدينة في القراءة، حتى سمي بالقارئ وإليه انتهت رئاسة الإقراء بها، ولم يكن أحد أقرأ للسنة منه،(ت:١٣٠هـ) ينظر :الأعلام :٨/ ١٨٦، وفيات الأعيان: ٢/ ٢٧٨، غاية النهاية: ٢/ ٣٨٢.

[٥] ينظر : إعراب القرآن : ٤/ ٩٥، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)

[٦] هذا الرجز لم ينسب لقائل فيما اطلعت عليه من كتب النحو، وصدره :

وإنَّما يُرضي المَنيبُ ربَهُ .....

كما في شرح التصريح: ١/ ٢٩١، وهمع الهوامع : ١/ ١٦٢، وشرح الأشموني :٢/ ٦٨، وابن عقيل: ١/ ٤٣٢، والشاهد فيه : إنابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به في الكلام، وهو قوله: (معنيا بذكر قلبه) معنيا: اسم مفعول يحتاج إلى نائب فاعل (بذكر): جار ومجرور، نائب فاعل، قلبه مفعول به منصوب لـ(معنيا)، والدليل على نصبه، أنه نصب، ربّه وهذا الذي فعله الشاعر، شاذ، لضرورة الشعر.

[٧]عيسى بن يلبخت الجزوليّ المغربيّ ، قرأ النحو على الشيخ أبي محمد عبد الله بن بريّ النحوي المصري الدار، إمام وقته، ولما قرأ عليه كتاب الجمل للزجّاجي سأله عن مسائل على أبواب الكتاب، فأجابه عنها، وجرى بحث فيها بين الطلبة أنتج قولة علقها الجزوليّ مفردة، فجاءت كالمقدّمة ، ومات الجزوليّ- رحمه الله- بالمغرب، في حدود سنة خمس وستمائة؛ قبلها أو بعدها بقليل؛ والله أعلم ، ينظر :إنباه الرواة إلى أنباه النحاة :٣٧٨/٢ .

[٨] ينظر: همع الهوامع :١٣٤/٢.

يقال: هما في الأمر سَواءٌ[1]، وإن شئت سواءان، وهم سواء ولا تُقل: سواؤون أي فالجميع مُستَوون في النيابة من غير ترجيح، لكن بشرط حصول الفائدة عليه إمَّا بتخصيص النائب إذا كان مبهمًا بنوع في التخصيصات ولم يفد بدونه وإمَّا تقييد الفعل بمعمول آخر إن توقف الفائدة عليه فالأول نحو: سير يوم السبت أو يوم سار فيه الأمير، وجُلِس أمام الأمير، وضُرِب ضرب شديد، ورضي عن المسمى وضُرِب للتأديب والثاني نحو سير سيراً شديداً يومان أو يوم الجمعة فرسخان وهل يترجحُ نيابة الجار والمجرور عند فقد المفعول به، لأنه مفعول به بواسطة الجار ولاتفاق أهل المصريين على أن النائب الجار والمجرور هو المجرور بدون الجار أو يترجح الظرفان الزمان والمكان والمصدر، لأنَّهما مفاعيل بلا واسطة، أو المفعول المطلق لأنَّ دلالةَ الفعل عليه أكثر، أقوالٌ: ونعم ما قال المحقق نجم الأئمّة[2]: (قدّس سرّه) كل ما كان أُدخِل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة.

(الثالث والرابع): من الأنواع الأربعة .

(المبتدأُ): هو وما بعده خبر إنَّ للمبتدأين على الترتيب سمي به قيل: لكونه مبدوءً به في الكلام من بدأ بالشيء كابتداء أي أتى به أولا.

(والخبرُ) : بالتحريك هو لغةً، الكلامُ المنقول كما مرَّ في شرح الخُطبة[3] ثُمَّ استعمل في عُرفهم في كلِّ حكمٍ نُسِبَ إلى اسمٍ متقدمٍ لفظًا، أو رتبةً إيجابًا أو نفيًا، جمعهما لتلازمٍ بينهما، قيل: ولاشتراكهما في العاملِ المَعنوي .

(فالمبتدأ): قسمانِ، قسمٌ

(هو الاسم المجرّد): أي العاري[4] .

(عن): ملابسة.

(العوامل اللفظيَّة): أي المَلفوظ بها غيرِ المزيدةِ .

(مسندًا) : حالٌ من المستكنِ في المُجرَّد، أي حال كَونه مَنسوبًا .

(إليه) : شيء آخر أو الظرف نائبٌ عن الفاعلِ والاسم، يَشملُ الصريحَ والمؤولَ به نحو: ﴿**وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُون**﴾ [سورة البقرة من الآية:١٨٤] أي وصيامُكُم وقَيدُ التجرد عما ذكر يخرج ما دخل عليه أحدى النواسخ الآتية قولي: غير المزيدة يدخل نحو: بحسبك درهم على المشهور وهل في الدار من أحدٍ[5]﴿ **وَمَا مِنْ إِلَـهٍ إِلاَّ اللّهُ** ﴾ [سورة آل عمران من الآية:٦٢] مما جاءَ مبتدأً مجرورًا بجار زائدٍ إذ لا تأثير له في معنى الاسم وبقَيد الإسناد إليه يَخرجُ الخبر والنوع الثاني من المبتدأ، لأنَّه مُسندٌ لا مُسندَ إليه، أو المَعدودُ كزيدٍ وعمروٍ وبكر، والعددُ كواحد اثنان ثلاثة، فإنَّها وإن تجردت عن العوامل ليست بمسند إليها ولا [٢٠/ب] ـ مسند، ثُمَّ البصريون على أنَّ العامل الرفع في المبتدأ والخبر الابتداء[6] وفسَّروهُ

---

(١) قال في لسان العرب:١٤/ ٤١٠، [حرفا الواو والياء فصل السين] ((وَيُقَالُ: فلانٌ وَفُلَانٌ سَوَاءٌ أَي مُتَساويان، وقَوْمٌ سَوَاءٌ لأَنه مَصْدَرٌ لَا يثَنى وَلَا يُجْمَعُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: لَيْسُوا سَواءً)) .

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي :١/٢٢١.

(٣) ينظر: خطبة الكتاب في الصحيفة :٢ .

(٤) قال في لسان العرب: ٣/ ١١٦،[حرف الراء فصل الدال] ((وتَجَرَّد مِنْ ثَوْبِهِ وانجَرَدَ: تَعرَّى)) .

(٥) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :١/ ٣٦٠ .

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : ١/ ٣٨، مسألة :٥ .

بالتجرّد عن العوامل اللفظيَّة للإسناد، أي ليسند إليه أو به واعتُرِضَ عليه بأنَّ التجرّد عدمي فكيف يؤثر فأجيب بأنَّ العوامل في كلام العرب في الحقيقة علامات لا مؤثرات والعدم المخصوص أعني عدم الشيء المعين يَصحُّ أن يكون علامةً لشيء بخصوصه وفسَّرَ الجزوليُّ بجعل الاسم صدرًا[١] ليخرج عنه أو به ليسلم عن هذا الاعتراض

وقال : بعضهم المبتدأ مرفوع بإسناد الخبر إليه[٢] .

كما قال: خلف في ارتفاع الفاعل[٣] وقالَ الكوُفيونَ[٤]: إنَّه مرفوعٌ بالضمير العائد من الخبر إليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد، وقيلَ: الخبرُ مرفوعٌ بالمبتدأ لأنَّه طالبٌ له ونَسبه إلى سيبويه[٥] وعلى هذا فيخرج عن التجرد، والمتأخرون منهم الزمخشري[٦] والجزولي[٧] على أنَّ الابتداء رافع لهما لطلبه لهما على السواء[٨] وردَّ بأنَّ الفعل مع كونه أقوى العوامل، لا يعملُ رفعين بدون اتباع، فما ليس بأقوى أولى بعدم عَمله رفعين، أقول: ولهم أن يَعتَذروا عنه بأنَّ طلبهُ لهما وإن اتحدا نوعًا مختلفان شَخصًا لأنَّ العاملَ من حيثُ طلبه مسندًا إليه في المبتدأ، ومن حيثُ طلبه مُسنداً عَملَ في الخبر فَنزَل اختلافُ الطلبين شخصًا، منزلة اختلاف العامل نوعًا، والمبردُ على أنَّ المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء وهو والمبتدأُ رافعان للخبر[٩] ورُدَّ بأنَّه لا نظيرَ له في العربيَّة على أنَّه يلزمُ منه تَواردُ عاملين مُستقلين على معمولٍ واحدٍ وهو غيرُ جائزٍ، وأيضًا يَلزمُ عملَ الابتداء مع ضعفه رفعين، والكسائي والفرَّاء على إنَّ المبتدأ والخبرَ مترافعان، أو كل منهما صار عمدة بالآخر[١٠] واستقرَ به الرضي[١١](رضي الله عنه) أقول: ونظيرهُ ﴿ **أَيًّا مَّا تَدْعُواْ** ﴾[سورة الإسراء من الآية:١١٠] ولا يَردُ عليه أنَّ الخبرَ قد يَرفُع اسمًا ظاهرًا نحو: زيدٌ قائمٌ أبوهُ، فكيف يَرفع المبتدأ أيضًا ،لأنَّ الخبرَ في الحقيقةِ هو مجموعُ الوصفِ وفاعله، إذ هو في قوة، قائمٌ الأب، نعم يلزمُ خُروج المبتدأ والخَبر من التجرُّدِ، هذا ولم

---

[١] ينظر: المقدمة الجزولية في النحو : ٩٣.

[٢] نسب صاحب اللباب هذا لرأي للكوفيين دون تحديد هوية صاحب الرأي منهم ، ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب :١٢٦/١.

[٣] ينظر: دروس في المذاهب النحوية : ١٢٠ .

[٤] ينظر: مسألة:٧ ، في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :١/ ٤٨ ، ، شرح الأشموني : ١/ ٢٦٠ ، وحاشية الصبان عليه : ١/ ١٩١، والتوضيح للشيخ خالد الأزهري : ١/ ١٩١ ، وشرح موفق الدين بن يعيش :١٠٦ ، وشرح رضي الدين على الكافية : ١/ ٨٦ .

[٥] قال أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ): ((ولسيبويه فيه عبارات مختلفة مشتبهة يوهم بعضها أن الخبر يرفعه المبتدأ، وذلك قوله: فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، يعني يرتفع بالمبتدأ، ويوهم بعضهم أن الابتداء يرفع المبتدأ والخبر لقوله: وارتفع المنطلق ، وهو يعني خبر الابتداء؛ لأنّ المبنيّ على المبتدأ بمنزلته)) ينظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه:٤٥٧/٢ .

[٦] محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشريّ ، ذكره السّمعانيّ، ونظرت بخطه في تاريخه الذى ذيّل به تاريخ مدينة السلام بضمّ الزّاي؛ ولما صنّف كتابه في الأنساب ضبطها بفتح الزاي، فقلت :على الظن أن الأوّل وهم ، وكان- رحمه الله- ممّن يضرب به المثل فى علم الأدب والنحو واللغة ، توفى الزّمخشريّ- رحمه الله- بكر كانج، وهى قصبة خوارزم، ليلة عرفة من سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ، ينظر : إنباه الرواة إلى أنباه النحاة :٢٦٥/٣ .

[٧] ينظر: المقدمة الجزوليَّة في النحو : ٩٣.

[٨] ينظر: المفصل في صنعة الإعراب :٤٣.

[٩] ينظر : المقتضب:١٢٦/٤.

[١٠] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :٣٨/١، مسألة:٥ .

[١١] ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب :١/ ٢٢٩، ٢٣٠ .

يظهر لي مانعٌ من جعلِ خَبريَّة المبتدأ عَاملًا في الخبر، فنَجعلَها معنى التجرد وفيه، أو بمعنى جعل الاسم في مقام النعتِ، أي آخرًا لفظًا ورتبة، ليُخبَر به عن مُعينٍ.

(أو الصفة): عطفٌ على المُجرَّد باعتبار مَوصوفه المُقدَّر، وهذا هو القسمُ الثاني من المبتدأِ، والمرادُ بها الصفةُ الكائنةُ بمعنى الفعل وحروفه، لما يأتي في إعمال اسم الفاعل والعامل فيها التجرُّدُ أيضًا لكن يسند إلى شيء كما قيل، وقال: المحققُ الرضي: (رضي الله عنه) على ما استقرّ به من ترافع المبتدأ والخبر أنَّ الصفة وفاعلها يترافعان لأنَّ كلَّ واحد منهما عمدة يقوم بالآخر[1].

(بعد): ظرف مستقر صفة للصفة أو حال منها عند من أجاز الحال من الخبر أو من المستكن فيها عند من أوَّل الخبر الجامد بالمشتق تقديره أو هو أي المبتدأ هي الصفة الواقعة أو حال كونها واقعة بعد حرف **(نفـي):** كما ولا وان وأجاز ابن هشام[2] بعد معنى النفي أيضًا[3] نحو: غير قائمٍ الزيدان مستدلًا بقوله:

غير لاه عداك.... .....[4]

(أو بـعدَ) : كلمةِ

(استفهامٍ): حرفًا كانت أو اسمًا هذا هو المشهور أي كونها معتمدة على أحد الأمرين مشتقة كانت الصفة كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة أو جارية مجراه كالمنسوب نحو: ما قرشي أبوك، وعن سيبويه جواز الابتداء بها مجردة عنها على قبح[5] وابن مالك على قلة[6] والأخفش والكوفيين[7] من غير قبح مستدلين بقوله :

خبير بنو لهب..... .....[8]

بأنَّ بنو لهبٍ، فاعلُ خبيرٍ مُغنٍ عن الخبر، ولو كان مبتدأً مؤخرًا، لوجبَ خَبيرون لوجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر المشتق، وأُجيبَ بأنَّ فَعيل يستوي فيه الواحد وغيره [9]، قال تعالى: ﴿ **وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِير** ﴾ [سورة التحريم من الآية:٤] والحاصلُ أنَّ لجواز الابتداء

---

[1] ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : ١/ ٢٢٨ .

[2] عبد الله بن يُوسُف بن أَحْمد بن عبد الله بن هِشَام الْأنْصَارِيّ الشَّيْخ جمال الدّين الْحَنْبَلِيّ ،النَّحْوِيّ الْفَاضِل، الْعَلامَة الْمَشْهُور، أَبُو مُحَمَّد. قَالَ فِي الدُّرَر: ولد فِي ذِي الْقعدَة سنة ثَمَان وَسَبْعمائة ، وَله تَعْلِيق على ألفية ابْن مَالك وَمُغْنِي اللبيب عَن كتب الأعاريب، اشْتهر فِي حَيَاته، وَأقبل النَّاس عَلَيْهِ، ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة :٢/ ٦٨ .

[3] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :٨٦٦ .

[4] لم أقف له على قائل، وهو من مدور الخفيف ، وتتمَّتُه :

فَاطَّرِحِ اللَّهْـ ... وَلاَ تَغْتَرِرْ بِعَارضِ سلْم

ينظر شرح أبيات مغني اللبيب: ٤٤/٨ (جـ ١ - ٤)، وشرح الأشموني:١٨٠/١ .

[5] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك :١/ ٢٦٨ .

[6] المصدر نفسه:٢٦٨/١.

[7] ينظر : شرح التسهيل لابن مالك :١/ ٢٧٣، ٢٧٤ .

[8] من الطويل ينسب لرجل من طي لم يذكر اسمه ، وتتمَّة البيت:

..... فلا تكُ ملغيًّا ... مقالة لهبيّ إذا الطيرُ مرّت

وفيه إعرابان :الأول منهما للأخفش : خبير مبتدأ وبنو فاعل سد مسد الخبر وهو يرى إنَّ الوصف يعمل عمل الفعل وإن لم يسبقه وصف أو استفهام ، والثاني للجمهور: خبير خبر مقدم وبنو مبتدأ مؤخر والأصل بنو لهب خبير وصيغة فعيل ربما استخدمت في المفرد والمثنى والجمع فيسقط الاعتراض على أنه إخبار بمفرد عن جمع ، والشاهد في همع الهوامع: ١/ ٩٤، وشرح الأشموني:١/ ١٩٢، والتصريح:١/ ١٥ .

[9] ينظر : شرح الأشموني لألفية ابن مالك :١/ ١٨٢ .

بالصفة شرطًا هو كونها بمعنى الفعل وحروفه ولا تكتفي بَمرفوعها. إلّا إذا تقدَّمها نفي أو استفهام ففي: ما قائمٌ الزيدان مُسوغانِ [٢١/أ] ـ وليسَ منعُ الجمهور من نحو: قائمٌ الزيدانِ، لأنَّه ليسَ فيه مُسوغٌ للابتداء بل إمَّا لفوات شرط العمل وهو اعتماده على مُخبرٍ عنه، أو موصوف، أو ذي حالٍ كما يأتي في محله، أو لفوات شرطِ الاكتفاء بالفاعل، وهو تَقدُّمُ أحد الأمرين عليه

قالَ ابنُ هشام: والأخيرُ أظهرُ، لما نَذكره في إعمال اسمِ الفاعل

(رافعةً لظاهرٍ): حالٌ لا محالة إمَّا من المستكن في الظرف المستقر على الأشهر صفة كان الظرف أو حالًا، أو من الخبر إن قلنا: بجوازه أو من المستكن فيه على أمر

أو: رافعة .

(لِما في حُكمه): من الضمير المنفصل نحو: ﴿ **أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي** ﴾[سورة مريم من الآية:٤٦]

فالصفةُ تُخرِجُ أسماءَ الأفعال لأنَّها ليست بأوصافٍ وإن ذُكِر مَعها أحيانًا ضمير تأكيدًا للمُستتر لزومًا كـ(نزال أنت) أو أسند بعضها إلى اسم ظاهر نحو: هيهاتَ زيدُ، خلافًا لبعضِهم حيثُ جَعلَ مثلَ هيهاتَ من (هيهاتَ زيدٌ) مبتدأً مكتفٍ بفاعله عن الخبر[١]، ويخرج بالظاهر أو حكمه نحو: أقائمان الزيدان فإنَّ الوصفَ رافعٌ للضمير المستتر على قولٍ، أو البارز على آخر، ولو كانَ رافعًا لهذا الظاهر لما جاءَ تثنيتهُ على المشهور فالوصف خبرٌ مقدم في اللغة الفصحى ولم يُقل: رافعهُ المكتفي به، كما فعله بعضُهم لئَلَّا يَخرُج نحو: أقائم أبوه زيد (لأنَّ مَرفوعَها غَيرَ مُكتَفٍ[٢] به معها

(فإن طابقتْ): هذه الصفةُ اسمًا .

(مُفردًا): غير مثنى ومجموع

(فوجهان) : أي فيجوزُ فيه وجهان

(نحو: زيدٌ قائمٌ) : مثال للمبتدأ الأوّل

(و أقائمٌ أو ما قائمٌ الزيدان أو الزيدون): مثالان للصفة الغير المُطابقة المعتمدة على ما ذكرَ فالصفة مبتدأ لا محالة وما بعدها فاعل لها أعني عن الخبر، أو قائم أو أقائمٌ زيدٌ، مثال للصفةِ المُطابقة لاسمٍ مفردٍ ويجوزُ في هذا التركيب وجهان، كون الصفة مبتدأً وما بعدها فاعلًا مُغنيا وكونها خبرًا مقدما، وحُكمُ الجمع المُكسَّر والوصف المطلق على المفرد وغيره بصيغة واحدة حكم المفرد نحو: أقعودٌ غِلمانُك، و(أجنب الزيدان)[٣] فهاهنا ثلاثُ تراكيب ذكرَ منها اثنان، والثالث أقائمان الزيدان، وما قائم الزيدون، وهذا يتعينُ فيه على اللغة الفصحى، كون الوصف خَبرًا لكونه مطابقًا للمبتدأ المؤخَّر في تثنيته وجمعه وعلى اللغة الفصيحة، فما بعد الوصف

---

[١] هذا الرأي منسوب لسيبويه ، ولم أعثر عليه صريحًا في (الكتاب)، وممن نسبه إليه أبن عقيل في شرحه، ينظر : شرح ابن عقيل: ٣٣/١ .

[٢] في المخطوط (غير مكتفي) والصواب ما أثبتناه لأن (مكتفي) اسم منقوص (نكرة) أضيف إلى غير وهو منون فتحذف ياؤه .

[٣] كذا وردت هذه الكلمة في المخطوط .

بدل من الضمير المتصل به وعلى اللغة الرديئّة المشتهرة بلغة، أكلوني البراغيث قال ابنُ هشام[1]: وعلى هذه الُّلغة ورَدَ الحديثُ (يَتعاقَبون فيكم مَلائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنَهار)[2] وحمل عليها بعضهم ﴿**ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ**﴾ [سورة المائدة من الآية :٧١] ، وحملها على غير هذه الَّلغة أولى لضعفها انتهى. وعلَّل بعضُهم استغناءُ هذا النوع من المبتدأ عن الخبر بمرفُوعه بأنَّ الوصفَ حينئذٍ في تأويل الفعل، وهو لا يَصحُّ الإخبار عنه فكذا ما يقوم مقامه، ثم اعلم أنَّ الاعتمادَ على المذكور لازمُ للابتداء بالوصف لا لعملهِ عَملَ فعله، فإنَّه كما يأتي في محلهِ، مشروطٌ باعتماده على ما ذُكِر أو غيره وشروطُ أُخر والأصل أي ما يَنبغي أن يكونَ المبتدأ عليه مطلقًا تَقدُّمه لفظًا على الخبر أو ما يسدُّ ما مسدَّه إن لم يمنع منه مانع مما يأتي أمَّا المبتدأ الإسمي فلانه محكوم عليه ولابد من وجوده قبل الحكم ويناسب التقدم في الوجود التقدم في الذكر وأمَّا الوصفي فلأنَّ الوصف فرع الفعل في العمل عامل فيما بعده وحق العامل التقدم على أنَّ لحرف النفي الاستفهام الصدور

ويجبُ التقدُّم علاوة على الأصل .

في مبتدأ ذي الصدر إمَّا في نفسه أو في غيره فالأولُ كضمير الشأن واسم الاستفهام والشرط والمصدر بلام الابتداء نحو: ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد** ﴾ [سورة الإخلاص الآية:١] ،على أحدِ الوجوه ولزيدٌ قائمٌ ومن جاءك فأكرمهُ ومَن أبوك فمَن عندَ سيبويه مبتدأُ له الصدرُ بنفسه، لتَضمنه معنى الهَمزة إذ معناهُ أهذا أبوك أم ذاك فيجوزُ عنده الإخبارُ بالمعرفة عن النكرةِ أي العام إذا كانت متضمنةً معنى الاستفهام[3] والمشهورُ أن مَن خبر لنَكارته قُدِّم وجوبًا بالصدارة، وأبوكَ مبتدأٌ لتعرفه بالإضافة إلى الضمير، أقول : ويؤيد قول سيبويه: أنَّ السؤال هنا ليس عن الأب بل عمن اتصف بالأبوَّة لأنَّ الواقع بعد الهمزة هو[٢١/ب] ـ المسؤول عنه كما يأتي في المفردات والمثالُ، في قوة: أزيدٌ أبوكَ أم عمروٌ وأمَّا نحو: من قامَ، وما جاءَ بك، وأيَّهم قام ومَن قامَ قمتُ، ومتى جئتَ أكرمتك، فلا خَلافَ في أن أسماء الاستفهام والشرط مُبتدَئات ويَدخلُ فيه كلُّ مبتدأٍ تضمن معنى الشرط ، والخبرُ مقرونٌ بالفاء نحو: الذي يأتيني فلهُ درهمٌ، ووجبَ تقديمهُ لاستحقاق أداة الشرط المتضمن الصدور وقيل: نظرًا إلى معنى الفاء في الأصلِ وهو التعقيبُ، ولكونه فاءَ الجزاء وهو عقيب الشرط ، والثاني كالمبتدأ المضاف إلى ما لهُ الصدر نحو: غلامُ من أبوك، وغلامُ من تضرب يضربكَ، فحكمهُ حكمُ ما له الصدرُ لاكتسابه الصدارة من المضاف إليه، أو لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه ككلمةٍ واحدة وكمبتدأ دخلَ عليه همزة الاستفهام، أو لام التأكيد، ومنه أقائمٌ الزيدان فصدارته ليس في نفسه بل باعتبار مدخوله أو ما دخل عليه

---

[1] الحديث ورد في كتاب فتح الباري في شرح صحيح البخاري :١٣/٤٧٠ والشاهد فيه: ورود فاعلين لفعل واحد على لغة أكلوني البراغيث ، وهي لغة ضعيفة وفق ما قرره النحاة .

[2] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ٤٩٧ .

[3] ينظر: الكتاب :٢/ ١٢٨ ، باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده ، وشرح السيرافي للكتاب :٤٠٩/١.

أقول: لم أظفر بنقلٍ عن سيبويه في إعراب نحو: غلام من أبوك، وعلى ما أيدنا قوله: به ينتفي أن يكونَ غلامُ مبتدأ

(فائـــدة)[1]: قـالَ بعضُـهم : وإنَّمـا كـانَ الصـدارةُ للاستفهام والشـرط وكـذا العرض والتمنـي ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام ويؤثرُ في مضمونه وهو حرفٌ أو متضمنٌ معناهُ، لأنَّ السامعَ يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغيرُ أهو راجعٌ إلى ما قبله أو مُغيرٌ لما بعده من الكلام فيشوَّشُ ذهنُه[2]، لذلك وأيضًا يجبُ التقدم في ما المبتدأ الخبر مبتدأ خبره فعل له مسندٌ إلى ضميره صادرٌ عنه أو متقوم به الاسم، ولا وصف لكن بشرط أن يكون المبتدأ مفردًا نحو: زيد قامَ أو ماتَ أو غير مفردٍ لكن على لغة (أكلوني البراغيث)[3] ووجوبِ التقدمِ لحذر الالتباس بالفاعل بخلاف ما إذا كانَ الخبرُ فعلًا لغير المبتدأ فإنَّه لا التباس حينئذٍ، فيجوزُ قام أبوهُ زيدٌ وقامَ أبوهُما الزيدانِ وقام أبوهمُ أو آباؤهم الزَيدونَ وكذا نحو: قاما الزيدانِ وقاموا الزيدونَ لأنَّ إسنادَ الفعل إلى الضمير أَمارةٌ على الإخباريَّة عن الاسم بَعدهُ على اللغةِ الفُصحى، فلا التباسَ أيضًا بالفاعلِ بل بالبدل منه على اللغة الفَصيحةِ أو في مبتدِأ خبرهُ مُساويهِ في جنسِ التعريفِ والتنكيرِ وإن اختلفا في نوعهِما ولا قرينةَ على ابتدائية أحدهما وخبرية الآخر نحو: اللهُ الهُنا، ومُحمَّدٌ النبيُّ، وأفضلُ منَّى أفضلُ منك ، فيجبُ تَقدمهُ لئَلَّا يلتبسَ بالخبر

أمّا إذا كانَ قرينةٌ جازَ تأخيرهُ كقوله:

بَنُونَا بَنُوا أَبنَائنَا.... .....[4]

قيل: وذلك لأنَّا نعرفُ أنَّ الخبرَ محضُ الفائدة، فما يكونُ فيه التشبيه الذي تُذكرُ الجملة لأجله فهو الخبر، أي بنو أبنائنا مثل بنينا، فحذفت المضاف ثم قدم وأخر وقيل: فيه قولٌ آخر ضعيف، وكذا يجبُ تَقدّمه إذا انحصرَ المبتدأ في الخبر بالأبعد نفي أو استفهام أو بـ(إنَّما) نحو: إنَّما زيد شاعر فلو أخر لزم خلاف المقصود وانقلابه وكذا نحو ما أو هل زيد إلَّا شاعر إلّا أنَّه قيل: يجوز فيه تقديم الخبر مع إلَّا إذ لا يضر بالمعنى لكنهم التزموا فيه تقديم المبتدأ حملا على الحصر بـ(إنَّما) كما قيل: في حصر الفاعل ويمتنع تقديمه فيجب تقديم الخبر المفرد ولو صورة لا الجملة في مواضع منها ما للجر فيه ذو صدر نحو: أين زيد فأينَ خبر لكونه ظرفًا قُدِم

---

[1] يبدو أن هذه(الفائدة) من المؤلف وليست في باقي نسخ الصمدية التي وقعت عليها، أو لعلها مما انفردت به هذه النسخة من الصمديَّة .

[2] ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب :٢٥٧/١.

[3] ينظر : الكتاب :٢٠/١ .

[4]من بيت منسوب للفرزدق وقيل : لم يعلم قائله وهو من الطويل وتتمَّتهُ:

.....وَبَنَاتُنَا ... بَنُوهنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

وقيل :لا يعلم قائله ، ينظر: الإنصاف: ٥٦، وشرح المفصل: ١/ ٩٩ / و ٩/ ١٣٢، وهمع الهوامع : ١/ ١٠٢، وشرح الأشموني: ١/ ٢١٠، وشرح أبيات المغني: ٦/ ٣٤٤، وخزانة الأدب : ١/ ٤٤٤، وشرح الرضي للكافية: ٨٧/١ .

وجوبًا[1]، لتضمنه معنى الهمزة إذ هو بمعنى أفي هذا المكان هو، أو في غيره وهو مفرد صورة أمّا إذا كان الخبر جملة نحو: زيدٌ أينَ أبوه، جاز فيه تقديم المبتدأ، إذ لا يَبطلُ بالتقديم صدارةُ ذي الصدر لتَصدُره في جُملَته، ومنها ما المبتدأُ فيه نكرةٌ بلا مسوغٍ والخبرُ ظرفٌ وفي شرح التسهيل أو الخبر جملة نحو: في الدار رجل وعندي درهمٌ، وضربكَ غلامه رجلٌ ، وإنَّما امتنع تقديم المبتدأ لئلَّا يُتوهَم أنَّ ما بعده صفة له، فإنَّك لو قلت: درهمٌ عندي، احتُملَ كون عندي نعتًا، فينتظر الخبر، لأنَّ المبتدأ نكرةٌ مَحضةٌ وحاجةُ النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها فائدة تامة، أكَد من حاجتها إلى الخبر ويمكن أن يقال :أنَّه يغتفر ذلك ليس [٢٢/أ] ـ القليل إذا وقعَ الظرفُ خبرًا عن النكرة كما قيل: في ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ** ﴾ [سورة القيامة من الآية:٢٢] ﴿ **سَلَامٌ عَلَيْكُمْ** ﴾ [سورة الأنعام من الآية:٥٤] و﴿**وَوَيْلٌ لَّهُمْ** ﴾[سورة البقرة من الآية:٧٩] ، وبعضُهم قَيَّدَ المبتدأ النكرة بأن لا يتضمن معنى الدعاء احترازًا عن مثل هذا فإنَّ الأغلب فيه تقديم المبتدأ، أمَّا إذا كانَ الظرفُ خبرًا عن معرفةٍ جازَ تأخيره[2] نحو: زيدٌ عندي ، لعدم اللبس وإنَّما قيَّدنا الخبر بكونه ظرفًا، لأنَّ تقديمَ الخبر غير الظرف لا يدفع اللبس ولا يُعيّنه للخبريَّة، بسبب انتصابهِ لفظًا أو مَحلًا قيل: وكلُّ ذلكَ مذهب سيبويه[3] وأمَّا على مذهبِ الأخفش والكُوفيين[4] فالظرفُ عاملُ الرفعَ في الاسمِ بعده، على أنه فاعل، فإنَّهم لا يُوجبونَ اعتمَادهَ على شيءٍ، في العمل فليسَ حينئذٍ من هذا الباب، ومنها ما في المبتدأ ضمير يعودُ على جزء الخبر الذي هو شبه الظرف نحو:على التمرة مثلها زُبدًا؛ لئلَّا يلزمَ الإضمارُ قبلَ الذكر، أمَّا إذا كان الضميرُ في صفة المبتدأ نحو: على التمرة زُبد مثلُها فقد أجازَ الرضي (رضي الله عنه) فيه تأخير الخبر عن المبتدأ، بأن يتوسط بينه وبين صفته فنقول: زُبدٌ على التمرة مثلُها لتجويزه الفصلَ بين الصفة والموصوف[5]، واذا كانَ مرجعُ الضمير جزء الشبه الظرف المتعلق الخبر المتأخر عن المبتدأ المتلبس بالضمير نحو: في الدار مالكها قائم، جازَ عند البصريينَ وهشام من الكُوفيين خلافًا للباقين قيل: كان المانع نظرًا إلى رتبة المرجع التأخير لتعلقه بالجر وليس بشيء لأنَّ التقدُّمَ اللفظي كافٍ في صحة عود الضمير

ألا ترى إلى قوله: ﴿ **وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ** ﴾ [سورة البقرة من الآية: ١٢٤] ومنها ما إذا كان الخبر خبرًا عن أنَّ المفتوحة نحو: عندي أنَّك قائم أي في حكمي قيامكَ، أو في تأخر الخبر خوفَ لبس المفتوحة بالمكسورة ،لإمكانِ ذهولِ السامعِ عن الفتحة لخفائها، أو في الكتابة ولأنَّ الموقع حينئذٍ موقع المكسورة لصدارتها لا المفتوحة، لوجوبِ أن يتقدّمها عاملٌ فيها وقيل: إنَّها مع صلتها فاعلٌ للظرف، كما مرَّ ومنها ما الخبرُ محصورٌ في المبتدأ نحو :إنَّما شاعرٌ زيدٌ، وأمَّا أو هل شاعر إلَّا زيدٌ، أو في العكس انقلاب الحصر .

---

[1] ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١/ ٢١٢ .
[2] ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : ٢٦٠/١ .
[3] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :٤٤/١، مسألة :٦ .
[4] ينظر: المصدر نفسه:٤٤/١ .
[5] ينظر: شرح الرضي للكافية :٢١٦/١.

(ولا يكون) : أي ولا يجوزُ أن يَكونَ المُبتدأُ .
(نكرةً) : غير مخَصَصة، بل الأصلُ فيه أن يكونَ معرفةً لأنَّ المطلوبَ المُهمُّ في الكلام هو الحُكمُ على الأمور المعيَّنة، فلا يصحُّ الأخبار عن مجهول لعدم الفائدة غالبًا، وقيل: تَنفُّر السامع عند استماع الحديث عنه قال المحققُ الرضي(طاب ثراه): أيضًا في الأخبار عن المبتدأ، وكذا الفاعلُ عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علمَ ذلك سواءٌ كانَ في المعرفة أو في النكرة كان أخبار المتكلم إيَّاه بالحكم نفعاً، فإنَّه إذا لم يعلم كون رجل قائماً في الدار، جاز لك أن تقول: رجل قائم في الدار وإنَّ لم تخصص النكرة بوجه، وإذا علم بقيام زيد كانَ قولك زيد قائم لفظاً انتهى[1]. إلَّا إذا قَصدتَ إخبارهُ بلازم الحكم أعني أنَّك أيضًا عالمٌ به إذا كان المخاطب جاهلاً باللازم وإلَّا كان الكلام في أصله لغواً وقال: البيانيون إذا بنى الفعل على منكر أفادَ تقديم ذلك المنكر تخصيص الجنس أو الواحد به نحو: رجلٌ جاءَني، أي لا امرأة على الأول ولا رجلان على الثاني، وهذا صريح في جواز الابتداء بالنكرة وقد جُوِّزَ بعضُ النحاة[2] كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو: من أبوك، وكم درهمًا مالك، ومنعوا ذلك في الكلام الخبري فلم يجوزوا رجل المنطلق أقول: واذا كان المخاطب معتقدًا أنَّ المنطلق المعهود أو هذا المنطلق امرأة لا رجل وأردت ردّه إلى الصواب جاز لك رجل المنطلق على جهة تخصيص الجنس أي لا امرأة وقال: ابن الدهان[3] إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت[4] وعليه ابن مالك[5] وتبعهما المصنف (قدس سره) فقال: (**إلَّا مع حصول الفائدة):** في الإخبار عنها، إمَّا استثناءٌ متصلٌ وإمَّا منقطعٌ ، أي لكن مع الفائدة يكون نكرة تلك وتلك الفائدة إمَّا تحصيل بنفس الإسناد لغرابةٍ، نحو شَجرةٌ سجدَتْ ، وكَوكبٌ انقضَّ السَاعةَ، بخلاف: رجل قائم، لعدم الفائدة أصلًا أو شيئًا يعتد به لعدم خلو أحدٍ من صنعةٍ ما ، وإمَّا بالمعنى كما كان في المبتدأ النكرة معنى التعجب نحو: ما أحسَن [٢٢/ب] زيدًا على مذهب سيبويه[6] كما يأتي أو كان المنكر دعاء كـ(سلامٌ عَليكم) ووَيلٌ لهم، أو شَرطًا نحو: لم يقم أقم، أو تاليًا لاذا الفجائية نحو: فإذا أسدٌ بالبابِ أو تاليًا لواو الحال كقوله:

سرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ... .....[7]

---

[1] ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب:١/٢٣١.
[2] ينظر: المصدر السابق:١/٢٢٤.
[3] سعيد بن المبارك بن على بن الدهان البغداديّ أبو محمد ، من أهل المقتدية، إحدى المحال الشرقية. رجل عالم فاضل، كيس نبيه نبيل، له معرفة كاملة بالنحو، ويد باسطة في الشعر، قصد الموصل فى زمان جمال الدين الجواد، وسكن فى ظلّه الوارف، وحظى من فضله الوافر، وأقام بعده بها إلى أن توفى سنة تسع وستين وخمسمائة، وقد أضرّ بصره، واختلّ نظره- رحمه الله، ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة : ٢/ ٤٧ .
[4] ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب :١/٢٢٤.
[5] قال ابن مالك في الألفية : ١٧ ، في تخصيصه الإخبار بالنكرة بحصول الفائدة .
ولا يجوز الابتدا بالنكره ... ما لم تفد كعند زيدٍ نمره
[6] ينظر : الكتاب :١/١٣٢ .
[7] من بيت لم أعثر له على قائل وهو من الطويل ، وتتمَّته:

إلى غير ذلك مما يفيد فائدة معتدًا بها كذا قاله: المتقدمون ولمَّا رأى المتأخرون أنه ليس كل أحدٍ يهتدي إلى مواطن الفائدة تتبعوها ودونوا على قدر ما حصل لهم قيل: وقد عدّها بعضهم نيفا وثلاثين وقال بعضُهم: إن كلها يرجعُ إلى العموم والخصوص المذكورين بعد ونحن نذكر هنا ما اتّفق عليه النحاة مما نقله ابن هشام وغيره

الأوّل : أن يكون المبتدأ عامًا أي مقصودًا به شمول الأفراد على سبيل الاستغراق نحو: تمرة خير من جرادّه[1] لأنَّ النكرة إذا عمت كانت للكل والكل في معنى المعرفة لزوال الإبهام بها ولها كل فرد فكان الأفراد أمر واحد ومنه من يقم أقم وكلٌّ يموت

الثاني : أن يكونَ نكرةً في سياق ألنفي أو الاستفهام الإنكاري المفيد معنى المنفي أو الهمزة المعادلة بأم أو الاستفهام الحقيقي نحو: ما رجل فيها و﴿ **أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ** ﴾[2] [سورة النمل من الآية: ٦٠] ويجوز أرجل فيها أم امرأة ونحو: أرجل فيها وهل رجل فيها

الثالث : أن تخصيص بوصف صالح للتخصيص إمَّا ظاهر نحو: ﴿ **وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ** ﴾[سورة البقرة من الآية:٢٢١] بخلاف نحو: رجل من الناس جاءني فإنه غير صالح للتخصيص وإمَّا مقدر نحو: (شر أهرَّ ذا ناب)[3] على أحد الأقوال فيه: أي شر عظيم لا حقير لأنَّ التنوين للتنكير وهو يفيد التعظيم والتهويل، ومنه ما أحسن زيدًا على قولٍ: أي شيء عظيم أحسنه[4]، وأما بالوصف حال في لفظه أي يفهم منه نحو: رجلٌ[5] عندي أي رجل حقيرٌ ومنه: كم الخبرية نحو: كم عبدٍ ملكتَ أي كثير من العبيد عند من جعل كم مبتدأ

الرابع : أن يكون خلفا عن موصوفه نحو: مؤمن خير من مشرك أي رجل مؤمن

الخامس : أن يكون خلفا عن المضاف نحو: ضربَ فعلٌ ماضٍ أي لفظه

السادس : أن يتخصص بما تخصص به الفاعل قبل ذكره لشبهة بالفاعل نحو: شر أهرَّ ذا ناب على قول آخر قيل: ولا يكون الخبر هنا إلّا جملة فعليّة ليمكن جعل المبتدأ فاعلاً وتخصصه صحة كونه محكوماً عليه بما حُكم عليه مثلًا إذا قلت: قامَ عُلمَ أنَّ ما يُذكَر بعده أمر يَصلُح لأن يحكم عليه بالقيام فإذا قلت: رجلٌ كانَ في قوةِ رجلٍ موصوفٍ بصحة الحُكم عليه بالقيام فالتقديرُ في المثال (ما أهَّر ذا نابٍ إلَّا شرٌّ) واعتُرض عليه بأنَّ المَحكومَ عليه إذا تَخصَّص بالحُكم فقيل: الحكمُ غيرَ مُخصَّصٍ فقد حكمتَ على غير المخصَّصِ

.....فَمُذْ بَدَا ... مُحَيَّاك أَخْفَى ضَوْؤهُ كُلَّ شَارِق

والبيت بلا نسبة كما في شرح شواهد المغني : ٢/ ٨٦٣، ومغني اللبيب : ٢/ ٤٧١،والمقاصد النحوية: ١/ ٥٤٦، وهمع الهوامع ١:/ ١٠١.الشاهد فيه: (ونجم قد أضاء) حيث جيء بمبتدأ نكرة بعد الواو الحالية .

[1] ينظر: لباب الإعراب :٢٤٧ ، لـ محمد بن محمد الأسفراييني (ت:٦٨٤هـ) .

[2] ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :١/ ٢٠٢ .

[3] المثل في مجمع الأمثال للميداني: ١/ ٣٧٠ (وشر) رفع بالابتداء وهو نكرة ،وشرط النكرة أن لا يبتدأ بها حتى تخصص كقولهم : رجل من بني تميم فارس ، وابتدأوا بالنكرة ها هنا من غير صفة ، وإنَّما جاز ذلك لأن المعنى،(ما أهرَّ ذا ناب إلَّا شر).

[4] ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :٦٠٩ .

[5] أورد صاحب المغني هذا اللفظ (رجيل) وهي للتصغير أو التحقير

السابع : أن يكون دعاءً نحو: سلامٌ عَليكم ، وويلٌ لَهم ، وقيلَ: إنَّ سلامٌ عَليكم مُخصصٌ بالنسبة إلى المتكلمِ أو إلى مَن يعتنى بشأنه إذ أَصله سلَّمت سلامًا فَسلامًا مَنسوب إلى المُتكلم إذ أصله سلَّمكم الله سَلامًا أي جَعلكُم سالمينَ فسلامًا مَنسوبٌ إلى أعظمِ من يُعتني بشأنه وهو اللهُ (سبحانه) فَحُذفَ الفعلُ لكَثرة الاستعمال وعُدِلَ إلى الرفعِ لقصدِ الدوام والاستمرار فكأنَّه قال: سلامي أو سَلامُ من قبلي أو سلامُ اللهِ أو سلامٌ من قِبلِهِ عليكم وأُورِد عليه عدمُ اطرادِه في ويلٌ لهم إذ ليسَ معناه ويلي أو ويلَ اللهِ لهم لأنَّ المرادَ بالويل الهلاكُ المطلقُ لا هلاك منسوب إلى أحدٍ

الثامن : أن يكون عاملًا فيما بعده إمَّا رفعًا نحو ضاربٌ الزيدان عند من أجازه بلا اعتماد أو نصبًا نحو أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة أو الظرف منصوب محلا بالمصدر فإنَّ الأمر والنهي يشملان المعروف والمنكر على الترتيب وعلى عكسه ويشملان غيرهما فلما أعملا في أحدهما تخصيصًا أو جوابًا لإضافة سواء كان المضاف إليه نكرة أيضاً أو معرفة وكان المبتدأ ممّا يعرف بالإضافة

فالأول نحو: (خَمسُ صَلَواتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ)[1]

والثاني نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجور.

التاسع : أن يتأخر عن الخبر الظرف نحو: عندي درهم، وفي الدار رجل، وزاد ابن مالك الخبر الجملة نحو: قصدك غلامه رجل[2]

العاشر: أن [٢٣ /أ] ـ يكون مقصوراً عليه الخبر نحو: (شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ)على قولٍ ثالث قيل: إنَّ الهرَّ للكلبِ بالنُباحِ المعتاد قد يكونُ خيرًا كما إذا كانَ مجيءُ حبيبٍ مثلاً وقد يكون شرًا كما إذا كان مجيءُ عدوٍ والهرُّ له بنباح غير معتاد يتشائم به إذ لا يكون إلَّا شرًّا فعلى الأول يصحُّ القصر بالنسبة إلى الخبر أي شرٌّ لا خيرٌ أهرهُ ، وعلى الثاني لا يَصحُّ فيقدر وصفٌ حتى يصحَّ القصرُ أي شرٌّ عظيمٌ كما مَرَّ

الحادي عشر: أن يكون بمعنى الفعل وهذا شامل لنحو: عجيب لزيد أي اعجب لزيد ونحو قائم الزيدان عند من جوزه

الثاني عشر: أن يكون ثبوتُ الخبر له من خوارقِ العادة نحو: شجرتٌ سَجدتْ[3] وثعبانٌ تكلمَ وكوكبٌ انقضَ الساعةَ وناقةٌ خَرجتْ من صَخرةٍ وانقلبَ العصا حيةً .

الثالث عشر : أن يكون معطوفا أو معطوفًا عليه بشرط أن يكون أحدهما مما يسوّغ الابتداء به نحو: ﴿ **قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ** ﴾[سورة البقرة من الآية :٢٦٣] ونحو: ﴿ **طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ** ﴾[سورة محمد من الآية :٢١] أي أمثل من غيرهما

الرابع عشر: أن يقعَ بعدَ أحدِ أشياء، بعد إذا الفجائية نحو: خَرجتُ فإذا أسدٌ بالبابِ إذ العادةُ لا توجبُ أن يَخلوَا الحالُ من أن يُفاجِئكَ عند خُروجكَ أسدٌ أو رجلٌ[1] أو غَيرهما أي قد يَخلوا من ذلكَ أو بَعدَ واوِ الحالِ كَقوله:

---

[1] أخرجه ابو داود :٤٢٥، والنسائي:٤٦١، وابن ماجة: ١٤٠١، الشاهد فيه : مجيء (خمس) مبتدأ، وهو نكرة، والذي سوغ الابتداء بالنكرة كونها عاملة في المضاف إليه

[2] ينظر : شرح تسهيل الفوائد : ٢/ ٢٩٤ ، لابن مالك .

[3] ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٦١٣

سرينا ونجم قد أضاء... .....[٢]

إذ تجوّز العادة أن يخلو السرى من ذلك أو بعد أمّا التفصيلية نحو: أمَّا غلام فليس عندي وأمَّا جارية فإني لا أملكها أو بعد فاء الجزاء كقوله : (إن مَضى عِيرٌ فعِيرٌ في الرباط) [٣]

قيلَ عليه: إذ المَعنى فَعيرٌ آخر حُذفتَ الصِفةَ فَتُخصِّصهُ بالوصفِ، الخامس عشر: أن يقع جوابًا عن سؤالٍ نحو: رجلٌ في جوابِ من جاءَكَ ؛ لأنَّ السؤالَ بالأسميَّة فالجواب بمثلها أولى هذا ما ذكرهُ بَعضهمُ من مسوغات الابتداء بالنكرة[٤]

السادس عشر: أن يكون للتفصيل كقوله:

إذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ.....[٥]

أي صنفٌ شامتٌ ويُحتملُ كونَ شامتٌ بدلُ تفصيلٍ ويُحتَمل التَخصيصُ بوصفٍ مُقدرٍ أي صنفٌ منهم قال المحقق الرضي: (طاب ثراه) ويقع المبتدأ من غير تخصيص في كثير من المواضع وعد منها سبعة ما التعجبية على مذهب سيبويه[٦] وما خبره ظرف أو شبهة وكلمات الاستفهام نحو مَن عندك وما صنعت وما بعد واو الحال وما بعد أمَّا التفصيلية وما وقع جواب سؤال وما وقع بعد حرف الاستفهام نحو: أرجل فيها وهل رجل فيها وأرجل فيها أم امرأة، قال: (رضي الله عنه) في موضع آخر ولو كان المسوغ للتنكير في المثال الأخير هو معرفة المتكلم كون أحدهما في الدار للزم امتناع أرجل فيها وهل رجل فيها وأرجل فيها أو امرأة لعدم الدلالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء آخر مخصص للمبتدأ انتهى[٧]. ثم قال: وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقوله تعالى[٨]:﴿ **وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ** ﴾[سورة القيامة من الآية :٢٣] .

(وقد يحذف المبتدأ): والخبر أي كل واحد منهما .

(جوازًا): أي على وجهِ الجَواز أو حَذفًا جائزًا أو حَذفُ جوازٍ، أمَّا حذفُ المبتدأِ فلم يمثل له لاشتهاره واكتفاء بمثال حذف الخبر أو من مثال حذف أحدهما يعرف حذف الآخر ويكثر حذفه في جواب سؤالها محقق أو مقدر وبعد فاء الجواب وبعد القول وبعد ما الخبر صفة له في

---

[١] هذا المثال هو نص ما مثل به صاحب مغني اللبيب :٦١٣ .

[٢] مَرَّ الشاهد في الصحيفة :١٢٩.

[٣] المثل في مجمع الأمثال للميداني:٢٥/١، هذا من أمثال العرب، والعير بفتح فسكون - هو الحمار، والرباط - بزنة كتاب - ما تشد به الدابة، ويقال: قطع الظبي رباطه، ويريدون قطع حبالته، يضرب للرضا بالحاضر وعدم الأسف على الغائب .

[٤] ينظر: شرح ابن الناظم للألفية :٨٠ .

[٥] البيت للعُجير السلولي وهو من الطويل وتتمَّته :

....بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

ينظر: شعره المجموع : ٢٢٥، جمعه : محمد نايف الدليمي ، في مجلة المورد العدد الأول ،المجلد الثامن وينظر: خزانة الأدب ٩/ ٧٢، ٧٣، والدرر ١/ ٢٢٣، ٢/ ٤١، وشرح أبيات سيبويه ، واللمع في العربية :١٢٢، ١٤٤، والكتاب ١/ ٧١، والمقاصد النحوية ٢/ ٨٥، ونوادر أبي زيد :١٥٦، وبلا نسبة في أسرار العربية :١٣٦

[٦] ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : ١/ ٢٣٢ .

[٧] ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب :١/ ٢٣٢.

[٨] ينظر : المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

المعنى نحو: ﴿ **صُمٌّ بُكْمٌ** ﴾[سورة البقرة من الآية :١٧١] أي هم صم ولابد للحذف من قرينة مقاليَّة أو حاليَّة تدل على تعينه كقوله:

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ عَلِيلُ .....[١]

أي أنا عليلُ ونحو: ﴿ **مَنْ عمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاء فَعَلَيْهَا** ﴾[سورة فصلت من الآية :٤٦] أي: فعمَلهُ لنفسهِ وإساءَتُه عليها، وقرينةُ الحذف فاءُ الجزاء وقرينتهُ تعين المقدر تقدم لفظ عمل وأساء وكقوله: في تمام البيت:

..... سَهرٌ دَائِمٌ وَحُزْن طَوِيلُ [٢]

والقرينةُ سؤالٌ مقدرُ عن سبب علته، أي سبُبها سهرٌ دائمٌ، ومن القرينةِ الحاليَّة أيضاً قوله تعالى: ﴿ **سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا** ﴾[سورة النور من الآية :١] أي: هذه سورةٌ، وقولُ المصنفين: مقدمةٌ بابٌ، فصلٌ مَّا حذف الخبر جوازًا مع القرينة فنحو: زَيدٌ في جوابِ، مَن عِندكَ، أي زيدٌ عندي ﴿ **أُكُلُهَا دَآئِمٌ وِظِلُّهَا** ﴾[سورة الرعد من الآية :٣٥] أي دائمٌ وكَذا يجوزُ في مثلِ خَرجتُ فاذا السبع: يعني في مبتدأٍ وقعَ بعدَ إذا الفجائيَّة .

قالَ صاحبُ اللبابِ: الأصحُّ في تَقديره فإذا السَّبعُ واقفٌ على أنَّ إذا ظرفُ زمانٍ للخبر المَحذوفِ[٣] أي ففي وقتِ خُروجي السَّبُعُ واقفٌ [٢٣/ب] - والقرينةُ الخروجُ وهذا رأي الزجاج[٤] وجاء الحذف لأنَّ إذا المُفاجأة تدلُّ على مُطلقِ الوجود وإذا أُريدَ فعلٌ خاصٌ مثل قائمٌ وقاعدٌ فلا بُدَّ من الذكرِ نعم قد يدلُّ الفعلُ على نوعٍ خُصوصيَّةٍ فُيقدَّر بَحسَبِهِ كما في المثال فإنَّ خَرجتُ يدلُّ على المعنى حاضر أو بالباب أو نحو ذلك كذا قيل، وهل العامل في إذا فعل اشتق من المفاجئة، أي خرجت ففاجأت وقت وجود السبع بالباب، أو هو الخبرُ المحذوفُ أو أنَّ إذا مع أنَّها ظرفُ زمانٍ، خبر بتقدير مضافٍ، أي فإذا حضورُ السَبُع، أي ففي ذلك الوقت حُضوره أقوال، وعند المُبرِّد[٥] إذا ظرفُ مكانٍ وعليه فيجوز كونها خبرًا للمبتدأ بعدها أي فبالمكانِ السبعُ وسيأتي تمامُ الكلام على عاملِها في المُفردات ، وكذا يجوزُ حَذفهُ إذا كانَ مُبتدأ بعدَ لولا والخبرُ خاصٌ وعليه دليلٌ كقَوله:

..... ولولا الغمدُ يُمسِكُه لسالا[٦]

---

[١] لم أقف له على قائل وهو من الخفيف ، وتتمَّته :

..... سَهرٌ دائمٌ وحُزنٌ طَويلُ

والبيت في تلخيص المفتاح ،للقزويني الشافعي : ١٠٧،وجواهر البلاغة، لأحمد الهاشمي : ١/ ١٠٤، ومفتاح العلوم :١٧٦، الشاهد فيه : حذف جواب سؤال كيف ، وتقدير المحذوف (أنا عليل)، لوجود قرينة مقاليَّة على حذفه .

[٢] الشاهد تقدم صدره وهو قوله : قال لي كيف انت قلتُ عليلُ .

[٣] ينظر: لباب الإعراب :١٩٤، للأسفراييني .

[٤] ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب :٢٧٣/١ .

[٥] ينظر: المقتضب :١٧٨/٣.

[٦] من بيت منسوب لأبي العلاء المعري(ت-٤٤٩هـ) وهو ممن لا يستشهد بشعره، والبيت من الوافر وصدره :

يُذِيبُ الرُّعبَ مِنهُ كُلَّ عَظْمٍ .....

ولو قالَ: (ولولا الغمدُ لسالَ) صحَّ أمَّا مع عدم وجود دليلٍ، عليه فيَجبُ ذكرهُ كما في: (لولا قَومُك حَديثو عَهدٍ بالإسلامِ لَهدمتُ الكَعبةَ)[1] كذا إذا كانَ المبتدأُ مُرادًا به القَسمُ لَكنَّهُ غيرُ صَريحٍ فيه نحو: عهدُ الله لأفعَلَنْ، وإن شئتَ قُلتَ: عَليَّ عهدُ اللهِ ، أمَّا إذا كانَ صَريحًا فيه وجَبَ الحَذفُ كما يأتي وكذا إذا كانَ المبتدأُ مَصدرًا نحو: ﴿ **صَبْرٌ جَمِيلٌ** ﴾[سورة يوسف من الآية :١٨] أي أجملُ على وجهٍ وقد يحذف كلٌّ من المبتدأِ والخَبر وجوبًا، أمَّا حَذفُ المبتدأ ولم يمثل له لما مَرَّ في مَواضعَ منها إذا قُطعَ النعتُ بالرفع نحو: الحمدُ لله أي هو أهلهُ ؛ وذلك ليُعْلَم أنَّه كانَ في الأَصل وصفًا فقُطِع لقصدِ المَدح أو الذَّمِ أو الترحُّم فلو ظهرَ المبتدأُ لم يَتبين ذلك ومنها في المَخصوص بالمدحِ أو الذَّم عندَ مَن قالَ: إنَّ التقدير: نعمَ أو بئسَ الرجلُ زيدٌ هو زيد إذا لم يستعمل بذكرهِ مع عدم جواز كون الخبر الثناء، ومنها إذا أُخبرَ عنهُ بمصدرٍ يَدلُ من لفظة فعله نحو: ﴿ **فَصَبْرٌ جَمِيلٌ** ﴾ أي صبري أو أمري صبر على وجه آخر.

فائــدة: إذا جازَ كونَ المحذوفِ من الاسميَّة مُبتدأً، وكونَه خبرًا كما في الآية فقد قالَ الواسطيُّ[2]: الأولى كونه مبتدأً[3] لأنَّ الخبر محطَّ الفائدة وقال العبدي[4]: بعكسه[5] لأنَّ التجوُّز في آخر الجملة أسهل ومنها إذا أُخبر عنه بصريح القسم نحو في ذمَّتي لأفعَلَن أي في ذمَّتي يمين وأمَّا حذف الخبر وجوبًا فمشروط بعد القرينة ليسد شيء مسدَّه وذلك في مواضع أحدها في كل مبتدأ قبل واو المعيَّة المشتملة على معنى المفارقة

(مثل كل رجل وضيعته) : بالفتح وهو العقار أي الأرض والنخل والمتاع قيل: وهنا كناية عن مصحَّفِها أي الضيعةُ قال البصريون[6] : وتقديرُ الخبر مقرونانِ فلو لمْ تكن الواوُ بمعنى معَ نحو: زيد وعمرو ومجتمعان لم يَجُز الحذف .

كما في الجنى الداني: ٦٠٠، ومغني اللبيب : ٢٧٣/١، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل. والتمثيل به في قوله: (فلولا الغمد يمسكه) الواقع بعد (لولا) لكونه خاصًا، وقد دل عليه الدليل. وخبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) يجوز ذكره ويجوز حذفه إذا كان كونا خاصا. والقياس عند الجمهور واجب الحذف .

[1] ينظر: شرح المنهاج على صحيح مسلم بن الحجاج : ٤٥٣، باب نقض الكعبة وبنائها، رقم الحديث ١٣٣٣،لـ محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، والشاهد فيه : وجوب حذف الخبر اذا كان كونا مطلقا والمبتدأ بعد لولا .

[2] أحمد بن محمد بن جعفر بن مختار الواسطيّ أبو عليّ النحويّ ،الشاهد العدل. أخذ النحو عن أبى غالب محمد بن بشران النحويّ الواسطيّ، توفّى بعد سنة خمسمائة. وروى عنه أبو طاهر السّلفيّ وخميس الحوزيّ، وكان يرتزق بالطحن، له طاحونة بمشرعة التنانيريّين، ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة:١/ ١٦٨.

[3] ينظر: الأشباه والنظائر :٢/ ٥٢.

[4] العبديّ النحوي نسبته أشهر من اسمه، وقد ذكرته في باب أحمد بن بكر، وكنيته أبو طالب ،فاضل في هذا الشأن، صحب أبا علىّ الفارسيّ النحويّ وأخذ عنه، وحضر مجلس أبى سعيد السّيرافيّ، واستفاد منه. وكان اختصاصه بأبي علىّ وانتسابه إليه أكثر، وتعصّبه له أوفر. أخذ عن أبى علىّ جل ما عنده ، عاش العبدىّ إلى قريب سنة عشرين وأربعمائة- فيما قيل- والله أعلم، ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة:٢/ ٣٨٦ .

[5] ينظر: الأشباه والنظائر:٢/٥٢ .

[6] ينظر: همع الهوامع : ٣٩٤/١.

قالَ المحققُ نجمُ الأئمة:(قدِّسَ سرهُ) وفيما قَدَّروهُ إشكالٌ أّذ ليسَ في هذا التقدير لفظٌ ليَسُدَّ مَسَدَّ الخبر، فكيفَ يُحذفُ وجوبًا ؟ لأنَّ الخبرَ المقدَّرَ حينئذٍ مثنى مَحلهُ بعدَ المَعطوف وليسَ بَعدَه ما يَسُدُّ مَسَدَّ الخَبر ولو تكلَّفنا وقلنا: التَقديرُ كلُّ رجلٍ مَقرونٍ وضيعَتُهُ مقرونةٌ به، ثم حُذفَ مقرونٌ وأُقيمَ المعطوفُ مقامَهُ، بقيَّ البحث في حذف خبر المعطوفِ من غير سادٍّ مَسدَّهُ إلَّا أن يقال: إنَّ المعطوفَ أُجريَّ مجرى المعطوف عليه في وجوبِ حَذف خبره ثُمَّ قال: والظاهر في أنَّ حذفَ الخَبر في مثلِهِ غالبٌ لا واجبٌ وفي نهجِ البلاغة (وأَنتم والسَّاعةُ في قَرَن)[1] فلا يكونُ من هذا البابِ فلا يردُ إشكالٌ انتهى[2]. وهذا كلامٌ سديدٌ والشاهدُ عتيدٌ .

وقالَ الكوفيون[3]: وضَيعتُهُ خبرٌ لأنَّ الواوَ بمعنى معَ فكأنَّك قلتَ: كلُّ رجلٍ مع ضيعتِه فإذا صرَّحت بـ(مع) لم تَحتجْ إلى تقديرِ خبرٍ، فكذا مع الواو التي بمعناهُ فلا يكونُ المثال مما حُذفَ خَبره وقيلَ: وفيه نظرٌ لأنَّ الواو وإن كانتْ بمعنى مع تكونُ في اللفظ للعطف في غير المفعول معه، فإذا كانَ وضَيعتُهُ عَطفًا على المبتدأ لم يُكن خَبرًا والثاني في كلِّ مبتدأٍ كانَ مَصدرًا [٢٤/أ] -

فهرس الآيات القرآنية حسب ورودها في المتن المخطوط			
الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾	الفاتحة	١	٢

[1] في المخطوط (والسائمة) وهذا خطأ والصواب ما أثبتناه من خطبته (عليه السلام) ، ينظر شرح نهج البلاغة : ١٣/ ١١٠، ولعله وهم من الناسخ .
[2] ينظر: شرح الرضي : ٢٨٢/١ .
[3] ينظر: همع الهوامع :٣٩٤/١.

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾	الحج	١١	٢٣
﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	البقرة	١٨٤	٢٥-٢٦-١٠٨
﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾	النازعات	٤١	٣٨
﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا ﴾	البقرة	٣١	٣٩
﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾	البقرة	٢٢٨	٤٩
﴿ هَذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ ﴾	الأنبياء	٢٤	٥٠
﴿ وَاللّهُ مَعَكُمْ ﴾	محمد	٣٥	٥٠
﴿ كُونُواْ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾	التوبة	١١٩	٥٠
﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾	مريم	٢٦	٥٠-٥١
﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾	الأنفال	٥٨	٥١
﴿كَلاَّ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾	العلق	١٥	٥٢
﴿ قَوْمًا اللّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾	الأعراف	١٦٤	٥٢
﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ ﴾	الشرح	١	٥٣
﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ ﴾	يونس	٢٤	٦١
﴿قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾	طه	٦٣	٦٧
﴿ إِنَّكم لذائقوا العذاب﴾	الصافات	٣٨	٧٠
﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾	الحج	٣٥	٧٠
﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾	الملك	٤	٧٠
﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾	المؤمنون	٩٩	٧٠
﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾	الكهف	٣٣	٧١
﴿ أَبَابِيل ، تَرْمِيهِم ﴾	الفيل	٣ ـ ٤	٧٣
﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ ﴾	النحل	٨١	٧٣
﴿ أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾	فصلت	١١	٧٤
﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾	الشعراء	٤	٧٤
﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾	يوسف	٤	٧٤
﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ﴾	البقرة	٢٦٩	٧٥

﴿ وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾	الزلزلة	٢	٧٥
﴿ فَانفِرُواْ ثُبَاتٍ ﴾	النساء	٧١	٨٠
﴿ وَإِن كُنَّ أُولاَتِ حَمْلٍ ﴾	الطلاق	٦	٨٠
﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾	المعارج	١١	٨٧
﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾	البقرة	٣٥	٩٦
﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَاإِبْرَاهِيمُ ﴾	مريم	٤٦	٩٦
﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾	الجاثية	١٤	١٠٦
﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللَّهُ ﴾	آل عمران	٦٢	١٠٨
﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾	الإسراء	١١٠	١١٠
﴿ وَالْمَلاَئِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾	التحريم	٤	١١١
﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي ﴾	مريم	٤٦	١١١
﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾	المائدة	٧١	١١٢
﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾	الإخلاص	١	١١٣
﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾	القيامة	٢٢	١١٦
﴿ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ ﴾	الأنعام	٥٤	١١٦
﴿ وَوَيْلٌ لَّهُمْ ﴾	البقرة	٧٩	١١٦
﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾	البقرة	١٢٤	١١٧
﴿ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ ﴾	النمل	٦٢	١١٩
﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾	البقرة	٢٢١	١١٩
﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ ﴾	البقرة	٢٦٣	١٢١
﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾	محمد	٢١	١٢١
﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾	القيامة	٢٢	١٢٢
﴿ صُمٌّ بُكْمٌ ﴾	البقرة	١٨	١٢٣
﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾	فصلت	٤٦	١٢٣
﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا ﴾	النور	١	١٢٣
﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾	الرعد	٣٥	١٢٣

﴿ صَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾	يوسف	١٨	١٢٤-١٢٥

فهرس الأحاديث حسب ورودها في المتن المخطوط

الحديث	رقم الصفحة
(بسم ربي وضعت جنبي)	٢
(يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)	١١٣
(خَمسُ صَلَواتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ)	١٢٠
(لولا قَومُك حَديثو عَهدٍ بالإسلامِ لَهدمتُ الكَعبةَ)	١٢٤

فهرس الأبيات الشعرية حسب ورودها في المتن المخطوط

البيت الشعري	البحر	رقم الصفحة
ولقد نهيتك عن بنات الأوبر	الكامل	٣٨
وطبت النفس يا قيس عن عمرو	الطويل	٣٨
بدأت ببسم الله في النظم أولًا	الطويل	٣٩
ولقد أمر على اللئيم يسبُني	الكامل	٤٢
..... فأحر به من طول فقر وأحريا	الطويل	٥١
يحسبه الجاهل ما لم يعلما	الرجز	٥٢
لا تهين الفقير	المنسرح	٥٢-٥٥
اصرف عنك الهموم طارقها	المنسرح	٥٣
..... فالنوم لا تألفه العينان	الرجز	٦٧ -٦٨
أعرف منها الجيد والعينانا	مشطور الرجز	٦٧ -٦٨
..... قد بلغا في المجد غايتاها	الرجز	٦٧
على أحوذيين استقلت عشية	الطويل	٦٨
وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ	الوافر	٦٨
الحافظوا عورة العشيرة	المنسرح	٦٩
عمرو الذي هشم الثريد لقومه	الكامل	٧٠
كِلاهما حِينَ جد الجَرْيُ بينهما قد أَقْلَعَا وكِلا انفيهما راب	البسيط	٧١
..... حلائلُ أسوَدين وأحمرين	الوافر	٧٤
..... بَكين وفدينا بالأبينا	المتقارب	٧٦
..... وكُنتم شَرَّ بني الأخينا	الوافر	٧٦
بأبه اقْتَدَى عديٌّ في الكَرَمْ وَمَن يُشَابِه أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ	الرجز	٧٧
إنَّ أَبَاها وأَبَا أَبَاها	الرجز	٧٧
أَبيتُ أسري وَتَبيتي تَدلِكي	مشطور الرجز	٧٩
..... ولا ارض أبقل إبقالها	المتقارب	٩٨
..... فما زادَ إلّا ضعف ما بي كلامُها	الطويل	١٠٢
ما عاب إلّا لئيم فعل ذي كرم	البسيط	١٠٢
..... مادامَ مَعنيًا بِذكرٍ قَلبَهُ	الرجز	١٠٦
غير لاه عداك....	مدور الخفيف	١١٠

خبير بنو لهب.....	الطويل	١١١
بَنُونَا بَنُوا أَبنَائِنَا....	الطويل	١١٥
سرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ...	الطويل	١١٨-١٢١
إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ....	الطويل	١٢٢
قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ عَلِيلُ	الخفيف	١٢٣
..... سَهرٌ دَائِمٌ وَحُزْن طَوِيلُ	الخفيف	١٢٣
..... ولولا الغمد يمسكه لسالا	الوافر	١٢٤

فهارس الكتب حسب ورودها في المتن المخطوط

اسم الكتاب	الصحيفة التي ورد ذكره فيها
القاموس	١١
الخلاصة	١٤، ٨٧.
الكافية	٢٦
المفصل	٢٦، ٨٧.
أساس البلاغة	٢٨
الكافية الشافية	٨٨
الارتشاف	٩٥
اللباب	١٢٣
نهج البلاغة	١٢٦

فهرس الأعلام مرتباً حسب الأحرف الألفبائية

الأعلام	رقم الصفحة
ابن الانباري	١٠٢.
ابن الخشاب	٣٨، ٥٨، ٨٢.
ابن الدهان	١١٨.
ابن جني	١٠١.
ابن خروف	٢٧.

ابن كيسان	٦٤، ٧٤.
ابن مالك	٢، ٥، ١٤، ٢٥ ، ٥١، ٦٨، ٨٧، ٨٨ ، ١٠٢ ، ١١١، ١١٨، ١٢١ .
ابن هشام	٥، ٢٤، ٢٧، ٤٧، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٩.
أبو جعفر يزيد بن القعقاع	١٠٦ .
أبو حيان	٩٥ .
أبو شامة	٣٩ .
أبو علي الفارسي	٢٧ .
الأخفش	٧٣، ٩٢، ٩٤، ١٠١ ، ١٠٦ ، ١١١، ١١٦.
الأعلم	٥ .
الآمدي	١٠٤ .
بدر الدين ابن الناظم	٥١، ٨٨ .
التفتازاني	٦٢ .
جار الله الزمخشري	٢٧ ، ٩٠ ، ١٠٩ .
الجرجاني	٥٨، ٩٠ .
الجزولي	١٠٧ ، ١٠٩ .
خلف	٩٠، ١٠٩.
الخليل	٣٦.
الرضي الاسترآبادي	٢١، ٦٣، ٩٣، ١٠٤ ، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٠، ١١٦، ١١٧، ١٢٢، ١٢٥.
سيبويه	٤، ٢٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٥٠، ٥٤، ٦٣، ٦٧، ٧٣، ٨٩، ٩٧، ١٠٦، ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١١٦، ١١٨، ١٢٢ .
السيرافي	٦٨.
السيوطي	٢٤.
طلحة الطلحات	٦٤.
عبد الصَّمد	١٣، ١٦.
عبد القاهر	٥٨، ٨٢، ٩٠.
العبدي	١٢٥ .
عَليّ (عليه السلام)	٩، ١١، ٢٣ .
الفرَّاء	٤٣، ٦٤، ٦٩، ١٠٩ .
الكسائي	١٠٥، ١٠٢، ١٠٩.
المازني	٩٣، ٩٤، ٩٦.
المبرد	٣٧، ٤١، ٩٧، ١٠٩، ١٢٤ .
هشام	٨٠، ١١٦ .
يونس	٥٢.
الزجاج	٦٦ ، ١٢٣ .
الواسطي	١٢٥

فهرس الأمثال والحكم حسب ورودها في المتن المخطوط	
المثل	رقم الصحيفة
تسمع بالمعيدي خير من أن تراه	٢٥
ما أهر ذا ناب إلّا شرًا	١١٩
إن مضى عير فعير في الركاب	١٢١
قطا قطا بيضك ثنتا وبيضي مأتا	٦٩

فهرس أسماء القبائل حسب ورودها في المتن المخطوط	
اسم القبيلة	رقم الصحيفة
حِميَر	٣٧
طيء	٣٧، ٤٣ .
بنو تميم	٥٠ -٦١
ربيعة	٥٠

فهرس المدن حسب ورودها في المتن المخطوط	
اسم المدينة	رقم الصحيفة
تفتازان	٦٢
سجستان	٦٤

القرآن الكريم
١. إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت: ٦٦٥هـ)،دار الكتب العلمية. د، ت
٢. إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، للعلامة السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي، مؤسسة التاريخ العربي، ١٩٩٤م.
٣. الإتقان في علوم القرآن، المؤلف، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(ت:٩١١ه)، تح .محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب،الطبعة،١٣٩٤ه-١٩٧٤م .
٤. أثر المحتسب في الدراسات النحوية : د. حازم الحلي، الطبعة الأولى .
٥. الإحكام في أصول الأحكام : لعلي بن محمد الآمدي (ت:٦٣١ هـ)، تعليق . عبد الرزاق عفيفي، الناشر، المكتب الإسلامي بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ .
٦. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف الأندلسي (ت:٧٤٥هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب،ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة،١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
٧. ارتقاء السيادة في علم أُصول النحو العربي، للشيخ محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري(ت:١٠٩٦هـ) .
٨. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٩. أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري،، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، ط ١، دار الأرقم بن أبي الأرقم ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .
١٠. الأسماء والصفات للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت:٤٥٨ هـ)، تحقيق أ. د. عبد الرحمن عمير، ط١، مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
١١. الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
١٢. إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن اسحاق المعروف ببن السكيت (ت: ٢٤٤هـ) تح: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١٤٢٣،١ هـ، ٢٠٠٢ م .
١٣. الأصمعيات، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (ت:٢١٦هـ) تح: أحمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون، ط٧، دار المعارف – مصر، ١٩٩٣م.
١٤. أصول التفكير النحوي، لـ علي أبو المكارم،الطبعة،الأولى، الناشر، دار غريب، مصر،سنة النشر،٢٠٠٧م .
١٥. أصول الفقه، محمد رضا المظفر، تح: الشيخ عبّاس علي الزارعي السبزواري، ط ١، منشورات الفيروزآبادي، قم، د. ت .
١٦. الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: لإبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي (ت:٩٤٣هـ)، تحقيق .عبد الحميد هنداوي، الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.
١٧. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ) دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢ م .

١٨. أعيان الشيعة : السيد محسن الأمين،التحقيق :السيد حسن الأمين، لناشر :دار التعارف للمطبوعات_ بيروت .
١٩. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن الأنباري،تح: سعيد الأفغاني، الطبعة الأولى .
٢٠. الاقتراح في أصول النحو وجدله،المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)،حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)،الناشر: دار القلم، دمشق،الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م
٢١. ألفية ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد المحسن القاسم، ط١، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠١٨ م .
٢٢. أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، جمال الدين بن الحاجب الكردي المالكي (ت: ٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
٢٣. أمثال العرب، للمفضل بن محمد الضُبّي، ط ١، مطبعة الجوائب، قسنطينية، ١٣٠٠ م.
٢٤. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القران، أبو البقاء العكبري(ت: ٦١٦هـ) مطبعة التقدم العلمية، القاهرة، ١٩٢٨ م .
٢٥. إنباه الرواة على أنباه النحاة، المؤلف: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ)،المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم،الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت،الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م
٢٦. الانتصار لسيبويه على المبرد،أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت:٣٣٢هـ)، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦ ه-١٩٩٦م.
٢٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) ، ط١، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م .
٢٨. أنوار التنزيل وأسرار التأويل : لـ ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)،تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي،الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت،الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ .
٢٩. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين (ت: ٧٦١هـ (تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، د .ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت.
٣٠. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (ت:٣٧٧ هـ(تح: د.حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب - جامعة الرياض، ط١، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م.
٣١. إيضاح شواهد الإيضاح،أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت: ق ٦هـ) دراسة وتحقيق : د. محمد بن حمود الدعجاني،ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
٣٢. الإيضاح في علوم البلاغة : لـ محمد بن عبد الرحمن القزويني الشافعي (ت:٧٣٩هـ)،تحقيق. عبد المنعم خفاجي،الناشر، دار الجيل بيروت،الطبعة الثالثة .
٣٣. البحث اللغوي عند العرب : د. أحمد مختار عبد الحميد عمر،الناشر: عالم الكتب،الطبعة: الثامنة ٢٠٠٣م .

٣٤. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) تح: صدقي محمد جميل،دار الفكر – بيروت١٤٢٠ هـ.
٣٥. بداية الحكمة، للعلامة محمد حسين الطباطبائي تحقيق .غلام رضا فياضي، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، د . ت .
٣٦. بداية المحتاج في شرح المنهاج، لبدر الدين بن أبي بكر الأسدي الشافعي(ت:٨٧٤هـ) دار المنهاج للنشر والتوزيع جدة،الطبعة الأولى،١٤٣٢هـ - ٢٠١١م .
٣٧. البرهان في علوم القرآن،المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم،الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م،الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه .
٣٨. البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (ت: نحو ٤٠٠هـ) تح: د. وداد القاضي، ط ١، دار صادر - بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
٣٩. البلاغة العربية : لعبد الرحمن بن حسن بن حَبنَّكة الميداني الدمشقي (ت:١٤٢٥هـ)، دار القلم دمشق،الدار الشامية بيروت،الطبعة الأولى،١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
٤٠. تأريخ الخلفاء، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تح: حمدي الدمرداش، ط١،مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .
٤١. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ (تح: عبد الرحمن العثيمين، ط ١، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٤٢. تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، د.ط، المكتبة التجارية الكبرى بمصر،١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣م.
٤٣. تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، العِراقي (ت: ٨٠٦ هـ)، ابن السبكى (ت: ٧٧١ هـ)، الزبيدي (ت: ١٢٠٥ هـ)، أبو عبد اللَّه مَحمُود بِن مُحَمّد الحَدّاد، ط١، دار العاصمة للنشر – الرياض، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م .
٤٤. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ) تح: د . عباس مصطفى الصالحي، ط ١، دار الكتاب العربي، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
٤٥. تذكرة النحاة، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تح: عفيف عبد الرحمن، ط ١، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ١٩٨٦ م .
٤٦. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق،ط١، دار كنوز إشبيليا، د . ت .
٤٧. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦ه(ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٤٨. تفسير الجلالين: جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت: ٨٦٤هـ) وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)،الناشر: دار الحديث – القاهرة،الطبعة: الأولى .
٤٩. تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، الطبري (ت: ٣١٠هـ) تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ب،

ط١، مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
٥٠. تفسير القرآن: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت :٤٨٩هـ)، تح: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم،الناشر: دار الوطن، الرياض – السعودية،الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٥١. تلخيص المفتاح،محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت ٧٣٩ هـ)، ط ١، مكتبة البشرى، كراتشي، ٢٠١٠ م .
٥٢. التوقيف على مهمات التعاريف،عبد الرؤف بن تاج العارفين المناوي (ت: ١٠٣١هـ)،الناشر، عالم الكتب ٣٨عبد الخالق ثروت –القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م .
٥٣. الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ) تح: فخر الدين قباوة، ط ٥، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٥٤. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ) تح: رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين - بيروت، ١٩٨٧ م .
٥٥. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ) تح: فخر الدين قباوة - محمد نديم فاضل، ط ١،دار الكتب العلمية، بيروت - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
٥٦. جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت: ١٣٦٢هـ) د. ط، مؤسسة المعارف، بيروت، د . ت .
٥٧. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت: ١٣٦٢هـ) ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، د . ط، المكتبة العصرية، بيروت.
٥٨. حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (ت:٧٩٢هـ) ومختصر السعد هو شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني المؤلف: محمد بن عرفة الدسوقي، تح: عبد الحميد هنداوي،الناشر: المكتبة العصرية، بيروت
٥٩. حاشية محرم أفندي على شرح ملا جامي لكافية ابن الحاجب، محرم أفندي، اعتنى به: يوسف نوح أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٢٠ م .
٦٠. الحديث النبوي في النحو العربي: للدكتور . محمود بن يوسف الفجال، الناشر: أضواء السلف، سنة النشر: ١٤١٧ه – ١٩٩٧م، الطبعة الثانية .
٦١. حسن المحاضرة في تأريخ مصر والقاهرة، المؤلف : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)،المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم،الناشر: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر،الطبعة: الأولى١٣٨٧ هـ- ١٩٦٧م.
٦٢. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ) تح: عبد السلام محمد هارون، ط ٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٦٣. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ) الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة .
٦٤. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦ه)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د . ت .

٦٥. الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني (ت: ٨٩٣ هـ) تح: سعيد بن غالب كامل المجيدي، د . ط، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م .
٦٦. دروس في المذاهب النحوية، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، ١٩٨٠ م.
٦٧. ديوان أبي النجم العجلي، أبو النجم الفضل بن قدامة بن عبيد الله بن الحارث العجلي (ت: ١٢٠ هـ)، جمع وتحقيق: محمد أديب جمران، وألحقت معه المستدرك عليه: د. حاتم الضامن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠٠٦ م .
٦٨. ديوان الفرزدق، همام بن غالب، شرحة وضبطه وقدم له، الأستاذ علي فاعور، الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م .
٦٩. ديوان الكميت بن زيد الأسدي (ت:١٢٦هـ)، تح: د. محمد نبيل طريفي،الناشر، دار صادر بيروت،سنة النشر، ٢٠٠٠م .
٧٠. ديوان النابغة الذبياني،شرح وتقديم عباس عبد الساتر، الناشر، دار الكتب العلمية،بيروت – لبنان،الطبعة الثالثة،١٤١٦هـ -١٩٩٦م .
٧١. ديوان حميد بن ثور الهلالي، جمعه وحققه: د. محمد شفيق اليطار، ط١، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ٢٠١٠ م .
٧٢. ديوان قيس بن الخطيم تح: د. إبراهيم السامرائي، د. أحمد مطلوب، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٢ م .
٧٣. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، الشيخ أغا بزرك الطهراني، الناشر، دار الأضواء بيروت، الطبعة الثالثة،١٤٠٣ه -١٩٨٣م .
٧٤. الرد على النحاة، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، بن مَضَاء، بن عمير اللخمي القرطبي (ت٥٩٢هـ) تح: محمد إبراهيم البنا، ط١، دار الاعتصام، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.
٧٥. روض الجنان في شرح إرشاد الأذهان، الشهيد الثاني زين الدين بن حسن العاملي، تح: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، ط ١، ١٤٢٢ هـ .
٧٦. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) ط١، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان،١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
٧٧. سنن ابن ماجة ت الأرناؤوط، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت:٢٧٣هـ) تح: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله،: ط ١، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
٧٨. سنن أبي داود،أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، تح: شعَيب الأرناؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
٧٩. سنن البيهقي الكبرى : لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني البيهقي المشهور بالبيهقي (ت:٤٥٨هـ) كتاب الجمعة، تح: محمد عبد القادر عمر، منشورات محمد علي بيضون،بيروت لبنان،الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣م .
٨٠. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، المؤلف : د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، رقم ٣٧، سنة النشر،١٣٩٤ه-١٩٧٤م .

٨١. شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين المعروف بابن هشام (ت: ٧٦١هـ)،عبد الغني الدقر، د. ط، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، د.ت.
٨٢. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ، تح: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
٨٣. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ) تح:محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
٨٤. شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت: ٣٨٥هـ) تح: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، د. ط، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م.
٨٥. شرح أبيات مغنى اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣ هـ) تح: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، ط ٢، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ.
٨٦. شرح أشعار الهذليين، الحسن بن حسين أبو سعيد السكري(ت:٢٧٥هـ)، الطبعة الأولى .
٨٧. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ) ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٨٨. شرح الأصول من الكافي : الكليني لـ ثقة الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (ت:٣٢٩,٣٢٨ ه) مع تعليقات نافعة مأخوذة من عدة شروح صححه وقابله وعلق عليه علي أكبر الغفاري، الناشر دار الكتب الإسلامية في التصحيح الشيخ محمد الآخوندي .
٨٩. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، المعروف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ(ط ١،دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٩٠. شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)،تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦ م .
٩١. شرح الفوائد الصمدية : المؤلف، الحسيني الشيرازي، السيد صادق، الناشر: دار الأنصار،مكان الطبعة: قم - ايران، سنة النشر: ١٤٢٨ ه. ق،رقم الطبعة: ١
٩٢. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني عبد المنعم أحمد هريدي، ط ١، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
٩٣. شرح اللباب للزوزني وهو شرح لباب الإعراب،تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني (ت:٦٨٤ هـ)،تحقيق وتعليق: أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٨ م .
٩٤. شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت:

٦٤٣هـ(قدم له :د. إميل بديع يعقوب، ط، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م
٩٥. شرح تسهيل الفوائد، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)،د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط ١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
٩٦. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩ هـ)، تح: د. صاحب أبو جناح، دار الكتب، الموصل، ١٩٨٢ م .
٩٧. شرح جمل الزجاجي لابن خروف الأشبيلي، تحقيق ودراسة من الأوَّل حتى نهاية باب المخاطبة، إعداد، د. سلوى محمد عمر عرب، الجزء الأوَّل، ١٤١٩هـ .
٩٨. شرح ديوان الحماسة أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت: ٤٢١ هـ (تح: غريد الشيخ إبراهيم شمس الدين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٩٩. شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت عام ١٠٩٣ هـ) محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: ٦٨٦هـ)حققهما وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة :محمد نور الحسن محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
١٠٠. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت: ٨٨٩هـ) نواف بن جزاء الحارثي، ط ١،عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م.
١٠١. شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ) تح: أحمد ظافر كوجان، الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
١٠٢. شرح عمدة الحافظ، جمال الدين محمد بن مالك، تح: عدنان عبد الرحيم الدوري، ط ١، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ١٩٧٧ م .
١٠٣. شرح فروع الكافي : لـ ثقة الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (ت:٣٢٨,٣٢٩ هـ) مع تعليقات نافعة مأخوذة من عدة شروح صححه وقابله وعلق عليه علي أكبر الغفاري، الناشر دار الكتب الإسلامية في التصحيح الشيخ محمد الآخوندي .
١٠٤. شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين، المعروف بابن هشام (ت: ٧٦١هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١١، القاهرة ١٣٨٣م.
١٠٥. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ(تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨م.
١٠٦. شعر العجير السلولي جمعه : محمد نايف الدليمي، في مجلة المورد العدد الأول، المجلد الثامن .

١٠٧. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت :٣٩٣هـ)،تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار،الناشر: دار العلم للملايين – بيروت،الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١٠٨. صحيح البخاري، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تح: د. مصطفى ديب البغا،الناشر: (دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق،الطبعة: الخامسة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

١٠٩. الصحيح من سيرة الإمام عليٍّ (عليه السلام) : لآية الله المحقق السيد جعفر مرتضى العاملي، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ه-٢٠٠٩م، الناشر، المركز الإسلامي للدراسات .

١١٠. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح : لأحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (ت: ٧٧٣ هـ)،المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي،الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م .

١١١. علم البديع،المؤلف: عبد العزيز عتيق (ت: ١٣٩٦ هـ)،الناشر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان .

١١٢. علوم البلاغة البديع والبيان والمعاني، د. محمد أحمد قاسم، الدكتور محيي الدين ديب،ط ١، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس - لبنان، ٢٠٠٣ م.

١١٣. العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لأبي على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت:٤٦٣ هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: دار الجيل الطبعة: الخامسة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

١١٤. غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف المعروف بابن الجزري، (ت: ٨٣٣هـ)، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية .

١١٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه :محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه :محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة :عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩م .

١١٦. فتح القدير: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)،الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ .

١١٧. الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ(تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، د . ت .

١١٨. الفصول المهمة في معرفة أصول الأئمة، للشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (ت:١١٠٤هـ)، تحقيق :تحقيق وإشراف :محمد بن محمد الحسين القائيني، الطبعة: الأولى

١١٩. فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت:٧٦٤هـ)، تح: د.إحسان عباس، ط ١، دار صادر – بيروت، د.ت.

١٢٠. الفوائد الضيائية، على متن الكافية، في النحو،عبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامي تحقيق: الشيخ أحمد عزّو عناية، الأستاذ علي محمّد مصطفى، ط١، دار إحياء التراث العربي بيروت، ٢٠٠٩ م .

١٢١. في أصول النحو العربي سعيد الأفغاني : طبعة،١٤٠٧هـ -١٩٨٧م .
١٢٢. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت:٨١٧ هـ)، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسُوسي، ط ٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
١٢٣. قبسات من حياة سيدنا الأستاذ محمد رضا المرعشي النجفي، المؤلف، السيد عادل العلوي، الناشر، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، الطبعة الرابعة،١٤٣٤ه - ٢٠١٣م .
١٢٤. الكافي، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق المعروف بالكليني (ت٣٢٩هـ) تح: علي أكبر الغفاري، ونهض بمشروعه محمد الأخوندي، ط٣، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٨٨هـ
١٢٥. الكافية في علم النحو جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، تح صالح عبد العظيم الشاعر، ط ١، مكتبة الآداب - القاهرة، ٢٠١٠ م .
١٢٦. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ) تح: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
١٢٧. كتاب معنى لاإله إلَّا الله، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤هـ)، علي محيي الدين علي القرة راغي، ط ٣، دار الاعتصام - القاهرة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
١٢٨. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ) ط ٣، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤٠٧ هـ .
١٢٩. الكشف والبيان في تفسير القرآن، المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت:٤٢٧ه)،تحقيق الأمام أبي محمد بن عاشور، الناشر، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢ه-٢٠٠٢م .
١٣٠. اللباب في علل البناء والاعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ) تح: د. عبد الإله النبهان، ط ١، دار الفكر – دمشق، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
١٣١. لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، ط ٣، دار صادر - بيروت - ١٤١٤ هـ .
١٣٢. لطائف الإشارات إلى علم القراءات: للإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القصطلاني (ت:٩٢٣هـ)،تح: الشيخ عامر السيد عثمان، الدكتور عبد الصبور شاهين
١٣٣. اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان،الطبعة : الرابعة، ١٤٢١هـ -٢٠٠١م، القاهرة، عالم الكتب .
١٣٤. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، د . ت .
١٣٥. المبسوط في القراءات العشر: لأحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، تح: سبيع حمزة حاكيمي،الناشر، مجمع اللغة العربية دمشق، سنة النشر،١٩٨١م .

١٣٦. المجتبى من السنن (السنن الصغرى للنسائي)، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ (تح: عبد الفتاح أبو غدة، ط ٢، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

١٣٧. المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، محمد صالح العثيمين، كاملة بنت محمد بن جاسم بن علي آل جهام الكواري، ط١،دار ابن حزم، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٣٨. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت: ٥١٨هـ)،تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان، د . ت .

١٣٩. مجمع البيان في تفسير القران، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت: ٥٤٨هـ): تحقيق لجنة من العلماء والمحققين، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ هـ .

١٤٠. مجموعة أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيح وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت، د. ت .

١٤١. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، د . ط، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩م .

١٤٢. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت الأولى - ١٤٢٢ هـ.

١٤٣. مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، مكتبة المتنبي، القاهرة، د. ت .

١٤٤. المدارس النحوية : أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت ١٤٢٦هـ)،الناشر: دار المعارف .

١٤٥. المذكر والمؤنث، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (ت: ٣٢٨ هـ) تح: محمد عبد الخالق عضيمة، د. رمضان عبد التواب وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

١٤٦. المزهر في علوم اللغة وأنواعها : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تح: فؤاد علي منصور،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

١٤٧. المسائل الحلبيات : أبو علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧ هـ)،تح: د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم،الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .

١٤٨. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: ٤٣٧ هـ) تح: د.حاتم صالح الضامن، ط ٢، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٥هـ .

١٤٩. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
١٥٠. معاني القرآن وأعرابه : لأبي إسحاق الزجاج (ت:٣١١هـ)، تح: عبد الجليل عبد شبلي،، الناشر، عالم الكتب- بيروت، الطبعة، الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
١٥١. معاني القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت: ٣٣٨هـ)، تح: محمد علي الصابوني، ط ١، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٩ م.
١٥٢. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط ١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٥٣. المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوال بابيستي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢ م.
١٥٤. مغني اللبيب في كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين، المعروف بابن هشام (ت: ٧٦١هـ) تح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر - دمشق، ١٩٨٥.
١٥٥. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧هـ)، ط ١، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
١٥٦. مفاتيح الغيب، التفسير الكبير، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت :٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ .
١٥٧. مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي (ت: ٦٢٦هـ) ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
١٥٨. المفردات في غريب القرآن : أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت :٥٠٢هـ)،تح: صفوان عدنان الداودي،الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت،الطبعة: الأولى - ١٤١٢ هـ .
١٥٩. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ) تح: علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال - بيروت، ١٩٩٣.
١٦٠. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) : أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت:٧٩٠هـ)، المحقق: مجموعة محققين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة،الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
١٦١. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: ٨٥٥ هـ) تح: د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، ط ١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
١٦٢. مقاييس اللغة،المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون،الناشر: دار الفكر،عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

١٦٣. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ) تح: محمد عبد الخالق عضيمة .عالم الكتب. - بيروت، د. ت .

١٦٤. المقدمة الجزولية في النحو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، (ت: ٦٠٧هـ)(تح: د. شعبان عبد الوهاب محمد د حامد أحمد نيل - د فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، دار الغد العربي، د . ت .

١٦٥. مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين : للدكتور . رمضان عبد التوَّاب الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ -١٩٨٥م .

١٦٦. المنطق، الشيخ المظفر، تح: الشيخ رحمة الله رحمتي الأراكي، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٦ م .

١٦٧. المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (صحيح مسلم بشرح النووي(، يحيى بن شرف النووي محيي الدين بن زكريا (ت:١٢٧٧هـ) ط٢، مؤسسة قرطبة، ١٩٩٤ م .

١٦٨. موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة، مجموعة من المؤلفين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – مصر، د . ت .

١٦٩. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي بن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت: بعد ١١٥٨هـ) تقديم وإشراف ومراجعة :د. رفيق العجم تحقيق -:د. علي دحروج،نقل النص الفارسي إلى العربية :د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية :د. جورج زيناني، ط ١، الناشر :مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - ١٩٩٦م..

١٧٠. نافذة على الفلسفة، صادق الساعدي، ط ٣، منشورات جامعة المصطفى العالمية، قم، ١٤٢٩ هـ .

١٧١. النحو الواضح في قواعد اللغة العربية،علي الجارم،مصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، د . ت .

١٧٢. النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، ط ١٥، دار المعارف، د . ت .

١٧٣. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) تح: د. إبراهيم السامرائي،ط ٣، مكتبة المنار، الزرقاء - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

١٧٤. النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه،، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى ألأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ)، دراسة تحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٩٩٩ م.

١٧٥. النوادر في اللغة، أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت ٢١٤ أو ٢١٥هـ)، تحقيق ودراسة، د. محمد عبد القادر أحمد، ط ١، دار الشروق، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

١٧٦. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المرصفي المصري الشافعي (ت: ١٤٠٩هـ)ط ٢، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، د . ت .

١٧٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) (تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – القاهرة، د . ت .

١٧٨. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الأربلي (ت:٦٨١هـ) تح :إحسان عباس الناشر، ط١، دار صادر – بيروت، ١٩٩٤ م.

١٧٩. اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ) تح: المرتضى الزين أحمد، ط ١، مكتبة الرشد - الرياض، ١٩٩٩م .